

المركز العربى
للدراسات الإستراتيجية

موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين

أعمال المؤتمر السنوى الأول

للمركز العربى للدراسات الإستراتيجية
بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات - جامعة الدول العربية
القاهرة ٢ - ٣ أبريل / نيسان ١٩٩٦

تحرير

السيد يسين
مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام

أحمد فخر
رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط - القاهرة

مركز دمشق
الجمهورية العربية السورية
دمشق ـ ص.ب ٣٦٨٤٣٠ ـ ٣٦٨٤٤
فاكس : ٦١٣٢١١٢ ـ هاتف : ٢٢٤٨٤٢٢
مركز القاهرة
جمهورية مصر العربية
١ ش السد العالى ، ميدان كوبرى الجلاء ، الدقى ـ الجيزة
تليفون ـ فاكس ٣٦٠٦٠٧٨ ـ ٣٣٦٩٧١٨
مركز صنعاء
الجمهورية اليمنية
صنعاء : ص.ب ١١٧٣١
تليفون ٢٧٦٩٣٤ - فاكس ٢٧٨١٠٠

تقـــديم

منذ منتصف عام ١٩٩١، تسيطر حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل المنطقة العربية فى ظل التحولات الدولية والإقليمية الجاريه، التى بدأت مع نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولى، ونهاية حرب الخليج على المستوى الإقليمى. فمن المتصور أن هذه التحولات سوف تسفر عن نسق جديد لعلاقات الوطن العربى الخارجية، على نحو يزداد فيه اندماجه فى المنظومة الدولية. كما بدأت تسفر بالفعل عن نمط معقد للعلاقات العربية – العربية، والتفاعلات العربية – الإقليمية مما يطرح سؤالا رئيسيا حول: مستقبل الوطن العربى فى المرحلة القادمة، وصولا إلى أوائل القرن الحادى والعشرين.

وحين قرر المركز العربى للدراسات الإستراتيجية أن يعقد مؤتمرا سنويا يجمع فيه صفوة مفكرى ومثقفى الأمة، إتجه الى المستقبل، مقدرا أننا نعيش لحظة تاريخية فاصلة، تمثل نهاية قرن وبداية قرن جديد . فكان اختياره موضوع المؤتمر السنوى الأول : **موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين .**

واذا كانت ثلاثية الزمن التقليدية تتكون من الماضى والحاضر والمستقبل، إلا أنه ـــ فى ضوء المناهج والنظريات السائدة فى البحوث المستقبلية ـــ أصبح لايمكن التصدى لمشكلات الحاضر بغير نظرة مستقبلية . بل ان التراث نفسه والذى ينتمى بحسب التعريف الى الماضى لايمكن بحثه اليوم إلا من خلال نظرة مستقبلية، تصوب اتجاهها إلى أفضل قيم التراث التى تصلح أساسا للمعاصرة، والتى بدونها لا يمكن للمجتمع العربى أن يعقد المبادرة التاريخية التى تشارك فى صنعها شعوب العالم جميعاً بقيادة الدول المتقدمة التى تقود الثورة العلمية والتكنولوجية . وهذه الثورة عمقت من اثارها الكونية السياسية التى تتمثل فى شيوع شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان، والكونية الإقتصادية التى تقوم على حرية السوق ورفع الحواجز من امام حرية التجارة، والكونية الثقافية التى تسعى إلى صياغة ثقافة عالمية .

غير أن هذه الكونية التى تشمل كل العالم فى الوقت الراهن، لم يكن لها أن تتعمق اثارها كل يوم، وتترك بصماتها على عقول وسلوكيات البشر فى كل القارات، لو لم يتسع مجال الثورة الإتصالية الكبرى، والتى جعلت العالم قرية صغيرة فعلا، وخصوصاً بعد شيوع شبكة الانترنت التى يمكن أن تنقل المعلومة أو الحدث فى التو واللحظة، مما سيؤثر تأثيرا بالغاً على نمو وتراكم المعرفة البشرية فى القرن الحادى والعشرين .

وكان الهدف من الندوة الرئيسية التى تضمنها أعمال المؤتمر السنوى، هو بلورة رؤية عربية عامة حول التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، وموقع الوطن العربى منها، ومستقبله

فى إطارها، عبر مساهمة جماعية لمراكز البحث فى الدول العربية. من خلال طرح وتحليل أهم القضايا الكبرى (الانجاهات الرئيسية) التى يتصور أنها الأكثر تأثيرا فى اتجاه "المستقبل العربى"، وملامحه خلال المرحلة القادمة، فى إطار المحاور التالية:

المحور الأول: التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى.

ويهدف إلى مناقشة أهم التطورات التى يشهدها العالم المعاصر، من النواحى العلمية – التكنولوجية، الاتصالية – الإعلامية، الفكرية – الثقافية، الامنية – الاستراتيجية، والسياسية باعتبار أنها عناصر تعيد تشكيل العالم الذى سيتعامل الوطن العربى معه.

المحور الثانى: العلاقات العربية – العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

ويهدف إلى مناقشة نمط التفاعلات القائمة بين الدول العربية فى مرحلة ما بعد احرب الخليج على المستويين السياسى والاستراتيجى، فى ظل التحولات الهامة التى شهدتها العلاقات العربية – العربية خلال تلك المرحلة، وانجاهات تاثيرها على مستقبل الكيان العربى.

المحور الثالث: العلاقات الاقتصادية العربية – الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

ويهدف إلى مناقشة اثار التطورات الكبرى التى يشهدها النظام الاقتصادى الدولى (كالجات)، والتوجهات المسيطرة عل العلاقات الاقتصادية العربية – الدولية (كالشراكة) على اقتصادات الدول العربية، ومستقبل العلاقات الاقتصادية العربية – العربية، والعمل الاقتصادى العربى المشترك.

المحور الرابع: التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى.

ويهدف إلى مناقشة الاثار المحتملة لعملية التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى على هيكل وتفاعلات وقضايا النظام الإقليمى، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، استنادا على تطورات المرحلة الراهنة، ومستقبل "الوطن العربى" فى هذا الإطار.

ولقد عبرت هذه المحاور – كما وضعها المركز – عن خطة متكاملة لمناقشة مختلف الأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية والعسكرية التى ستؤثر على موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين .

ويبدو ذلك واضحا من مطالعة محتويات الكتاب والتى تتضمن الكلمات الإفتتاحية للسيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد، الامين العام لجامعة الدول العربية، والرئيس على ناصر محمد رئيس المركز العربى للدراسات الإستراتيجية، والسفير الدكتور / سعود زبيدى مدير مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية .

وقد عقد المؤتمر خمس جلسات، عرضت الجلسة الأولى الأبحاث الخاصة بموضوع التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربي، تناولت الجلسة الجوانب الثقافية – التكنولوجية، والسياسية – العسكرية، ودارت مناقشات خصبة حول الأبحاث المقدمة .

وانتقلت الجلسة الثانية لمناقشة العلاقات العربية العربية ومستقبلها، ثم تطرقت أبحاث الجلسة الثالثة إلى العلاقات الإقتصادية العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى . اما الجلسة الرابعة فقد تعمقت أبحاثها فى دراسة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى .

ثم نظمت حلقة نقاش شارك فيها عدد من المفكرين والباحثين وقدمت للنقاش ورقتان عن الوحدة العربية وعن العالم العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين .

أما الجلسة الختامية فقد خصصت لمحاضرة ألقاها الدكتور / أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس حسنى مبارك للشئون السياسية وكان موضوعها : موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين .

واختتم الرئيس على ناصر محمد المؤتمر بكلمة استعرض فيها أهم اتجاهات المناقشة وشكر فيها الباحثين والمعلقين وكل من شارك فى المناقشة والحضور على إسهامهم البارز فى إنجاح المؤتمر الذى كان حدثا فكريا هاما فى القاهرة .

ونرجو أن نلتقى مع القراء فى أعمال المؤتمر الثانى للمركز العربى للدراسات الإستراتيجية فى القريب إن شاء الله .

والله ولى التوفيق .

السيد يسين　　　　أحمد فخر

الجلســـة الافتتاحيـــة

- كلمة السيد السفير/ د. سعــود زبيــدى ــ مدير مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية
- كلمة السيد الرئيس/ على ناصـر محمد ـ رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية
- كلمة السيد الدكتور/ عصمت عبدالمجيد ـ أمين عام جامعة الدول العربية

كلمة السفير/ د. سعود زبيدى
رئيس الإدارة العامة لمركز التوثيق والمعلومات
بجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى الأستاذ الدكتور/ أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

فخامة الرئيس/ على ناصر محمد رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية

الأخوة المشاركون

أيها الأخوة الحاضرون

أنه ليوم أغر أن أرحب بهذه الصفوة المختارة من رجال العلم والأدب والفكر والسياسة التى نجتمع فى بيتها: بيت العرب - جامعة الدول العربية - تتناقش وتتحاور فى موضوع أراه من أهم الموضوعات المطروحة على مائدة البحث العلمى وبساط النقاش الفكرى عند كل عربى قومى مخلص من المحيط إلى الخليج.. وهذا الموضوع هو: "موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين" وهو موضوع ندوتكم الموقرة التى عقدت من أجله فى هذا البيت العتيق.

وهذه الندوة الكريمة التى يرعاها أبو بيتنا العربى معالى الأستاذ الدكتور/ أحمد عصمت عبدالمجيد، ويقوم بأعباء عقدها المركز العربى للدراسات الاستراتيجية الذى يرأسه فخامة الرئيس على ناصر محمد بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى بعد نظر فخامته وعمق فهمه لأهمية البحث العلمى والنقاش الفكرى وضرورتهما الحتمية ومدى مساهمتهما الفعالة فى تقدم أمتنا العربية بما يمكنها من عبور جسر القرن العشرين للسير قدما على جسر القرن الحادى والعشرين..

أيها الأخوة الحاضرون..

أنه لا يخالجنى شك للحظة واحدة أنكم تتفقون معى فى أن العالم من حولنا تموج ساحته بمتغيرات ومستجدات نرى كموج فوقه موج، حتى إذا أخرجنا رأس فكرنا ليطل من نافذته على هذه المتغيرات والمستجدات ليستوعبها بكل أبعادها ويهضمها بكل ملامحها كادت فى خضم ذلك كله أن تتعثر رؤانا وتغيم رؤيتنا لها. ولعل مرجع ذلك أننا كأمة عربية قد فقدنا البصر والبصيرة فى لحظة إحباط سياسى أصابنا بالفرقة والتشرذم فى وقت نحن أحوج ما

نكون فيه إلى الوحدة والتوحد .. الى التضامن والتكامل .. الامر الذى جعلنا نجد أنفسنا كأمة عربية واحدة امام تحديات خطيرة لم نكن مستعدين لها كغيرنا، مما أفقدنا توازننا الفكرى وقدرتنا المعرفية على مواجهة تلك التحديات.. واحسب اننا كأمة ذات حضارة لها دورها على مر التاريخ إذا لم نواجه هذه التحديات بالمنهج العلمى السليم والسمو فوق خلافاتنا مهما كان حجمها ومهما كانت مرارتها، فاننا سنظل ندور حول أنفسنا ونصبح لعبة فى أيدى غيرنا.

من هذا المنطلق فإن ما نتعرض له أمتنا العربية فى هذه المرحلة من تاريخها من مخططات شرق أوسطية.. وأخطار متوسطية لطمس هويتها العربية والاستفراد بكل منها على حدة، وذلك لتفريغها من تاريخها والغاء دورها كأمة صاحبة رسالة خالدة وحضارة عظيمة، اقول أن ذلك كله يفرض علينا أن نناقش تلك التحديات بعقل متفتح.. وعقلانية مستنيرة.. ونوايا خيرة.. وبرغم كثرة هذه التحديات التى تواجه أمتنا العربية فإننى سأقتصر على أربعة منها اجدها من اهم التحديات التى يجب على أمتنا العربية ان تواجهها بيقظة وحذر.. حتى تستبين موقعها على خريطة القرن الحادى والعشرين.. وهذه التحديات تتمثل فى التالى:

أولاً ـ التحدى الفكرى :

فكلنا نعلم علم اليقين أنه ما من أمة حققت تقدمها ورفعتها على مر مراحل التاريخ الإنسانى إلا حين أعملت فكرها.. وأجهدت عقلها فى سبر أغوار المشاكل التى تواجهها ووضع رؤية تصورية لفهم الأوضاع السائدة فيها فى كل مرحلة من مراحل تطورها ومدى قدرتها على علاج هذه الأوضاع، ومن ثم تحديد الوسائل المتاحة والملائمة لعلاجها.

لقد كان تعطيل باب الاجتهاد فى الحضارة العربية والإسلامية فى رأينا كبوة فكرية كبيرة جعلت الانسان العربى والمسلم يعيش فى قيود تراكمات فكرية وأصفاد رؤى اجتماعية كبلت فكره وأطفأت نور إبداعه.. فبعد أن قاد العالم برسالته الحضارية إلى الأمام من أجل خير الانسان فى كل مكان وكل زمان أصبح الأن مقودا لحضارات الغير ، ونضب معين عطائه إلى أن أصبح الان عالة على حضارة ذلك الغير .. ولعل ما يؤكد ذلك كله اختلاف رؤى أبنيتنا السياسية من المحيط إلى الخليج بالنسبة لعملية التغيير الاجتماعى والثقافى المطلوبة فى هذه المرحلة بالنسبة لمجتمعاتنا العربية بل وبالنسبة لكثير من القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية برغم وحدة ثقافة وطننا العربى الكبير بمفهومها الشامل..

ولقد أدت تلك التراكمات على اختلاف مجالاتها إلى حفر أخدود عميق فى منظومة إنساننا العربى الفكرية مما أدى إلى فقدانه لتوازنه الفكرى.. والثقافى.. والحضارى فتعطلت

ملكاته الفكرية وتبددت طاقاته الإبداعية.. فوقع أسيرا ممزقا بين تلك الراكمات بتناقضاتها المختلفة وبين مثالية عقيدته السمحاء..

ومن ثم حدث التصادم بين ذلك الواقع وتلك المثالية ونجم عنه ما نشاهده اليوم من هوة حضارية واسعة بيننا كامة وبين غيرنا من الأمم وما نعيشه من تطرف في الفكر.. ومصادرة للراى.. وتحوير في العقيدة الاسلاميه حتى وصلنا الى ان يكفر بعضنا، بعضا وما صاحب ذلك كله من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ما برحت نعانى منها أمتنا العربية حتى يومنا هذا. لذلك يجب أن نعى وعيا تاما بأن عملية الاجتهاد في الحضارة العربية الاسلامية رصيد لا يجب التنكر له بل يجب تحريكه وتفعيله وفتح أبوابه وتوظيفه لتحقيق التقدم الذى ننشده كأمة، لأن الاسلام في نظرنا لا يعبر عن عطاء دينى فقط وإنما يعبر أيضا عن عطاء حضارى سخى المفروض أن يودى إلى مزيد من الحق .. والعدل .. والحرية .. والتقدم .. وليس العكس.

من هنا نجد ان مثل هذا التحدى الفكرى الهام يحتاج الى عقول مستنيرة مجتهدة قادرة على مواجهة العصر بكل متغيراته ومعطياته وتحليلها وغربلتها حتى يستقيم النسق الفكرى لانساننا العربى .. واحسب أن هذا هو الدور الرئيسى الذى يجب ان تضطلع به مراكز البحوث والدراسات العلمية في عالمنا العربى على اختلاف توجهاتها ومشاربها .. فهى الأجدر بالاجتهاد وفتح أبوابه من غيرها، خصوصا وأن لديها الكوادر البشرية والكفاءات العلمية القادرة على ذلك بعد ان فيض العلم لها من الوسائل التقنية ما يمكنها من إعادة التوازن والتوافق لمنظومة انساننا العربى الفكرية..

ثانياً ـ التحدى السياسى :

وهنا ايضا أعتقد جازما انكم تتفقون معى في أن عالمنا العربى يواجه تحديات سياسية كبرى في عالم هو جزء منه اصبح ايقاع تغيره يسير بسرعة الضوء لا بسرعة الهيم .. ومن ثم يجب ألا نقع في إغراء القول وزخرفه بأن أحوالنا السياسية على ما يرام، فذلك وهم يجب أن نرفضه وأن نكون صرحاء مع أنفسنا اذا ما أردنا ان نتقدم ونرقى إلى مصاف الأمم العظيمة ونستعيد دورنا الحضارى، إذ لا بد لنا كدول عربية لكى نكون عنصرا فعالا في هذا العالم المتغير الذى نحن جزء منه ونشارك فيه، أن يواجه كل منا بشجاعة وإيمان هذه التحديات التى تتمثل في إحقاق الحق.. والعدل .. والحرية للإنسان العربى على أرضه في كل مكان حتى يكون منتميا لها .. محافظا عليها.. مدافعا عنها أمام كل خطر يحدق بها أو شر يراد لها.. فقضية الحق والعدل والحرية لم تعد قضية فنية.. او تجريدية.. ولا هى قضية فى

المطلق، ولكنها قضية شديدة الواقعية.. شديدة الالتحام بحياة الانسان وبقائه ككائن حر يساهم بفكره.. وفنه.. وابداعه في الحضارة الإنسانية، فاننا لا نتصور إنسانا بفقد الحق والعدل والحرية ونطالبه بان يتقدم.. ذلك ان الحرية حق سماوى شرعه الله للبشر قبل أن تشرعه القوانين الوضعية للشعوب في كتابات المفكرين ونظريات السياسة.. ولذلك يجب علينا في هذه المرحلة الحرجة من مراحل تاريخنا التي تمر بها أمتنا العربية أن نعمل على تسريع عناصر التطور في مجتمعاتنا العربية لتتحرك نحو تحقيق أمانيها وتطلعاتها إلى الحق والعدل والحرية.. لأنه من المستحيل القفز على مراحل التطور أو استباق قدرات الناس، ومن ثم يجب أن نتملك تصورا بانوراميا لمواجهة هذه التحديات التي تأتي على رأسها عمليةالتسوية السياسيةالتي تخوضها الأمة العربية اليوم مع إسرائيل وما بدا يتمخض عنها من اتفاقيات.. ومعاهدات.. والتزامات.. لترتيب اوضاع منطقتنا العربية من جديد والتي يجب ألا تتم في غيبة منا أو بعيدة عنا.. ولهذا كان التمرد على الواقع ورفض الروتين السياسي هما الدعامة الأساسية التي يقوم عليها كل تقدم، وهي التي ستؤدي في الظروف السياسية الحالية الى دعم ثقافة السلام.. وحضارة الأمل..

من هنا فإنني أؤمن إيمانا كاملا بأنه لا بد أن يكون لنا كأمة عربية حكومات وشعوبا ابداعنا السياسي حين نضع تصوراتنا لدورنا كأمة في هذه المرحلة الحرجة التي نمر بها سواء على المستوى القطرى.. أو الإقليمي.. أو الدولي.. آخذين في الاعتبار أن أي ابداع سياسي لابد أن يكون وراءه تحليل ثقافي عميق لأبنية مجتمعاتنا وأنساقها المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية في عصر اضحت فيه الثقافة هي المحرك الاول للمسرح السياسي العالمي وما يعرض على خشبته من احداث وصراعات، الامر الذي يتطلب منا ان نعي أن الابداع ليس مقصورا على مجالات الأدب والفن والفكر والعلم، بل أنه أيضا يتجلى في أبلغ صوره في هذا المجال المعقد الحافل بالمشكلات والمليء بالتناقضات والتحديات.. ونعني بذلك السياسة بكل معانيها وتجلياتها المتعددة، حيث يتخذ الابداع السياسي صورا محددة أبرزها القدرة على الإحساس بنبض المجتمع وحاجته للتغيير.. والبراعة في إدارة الأزمات.. والمقدرة على ابتكار الصيغ المناسبة لحل الصراعات.. والخيال القادر على الرؤى الاستراتيجية التي بناء عليها تبنى المجتمعات وتشحذ قدراتها.. وتتجدد خلاياها بما يسمح لها بتحقيق أهدافها العليا في عالم يسوده الصراع وتهيمن عليه المنافسة الكونية.. ولنا في الاتحاد الاوروبي وغيره من الاتحادات – على مستوى العالم أجمع – عظة وعبرة.. ذلك أن التاريخ لا يسير بطريقة تدريجية وانما يتقدم بقفزات مفاجئة وسريعة وفقا لأحداث تفاجيء الجميع وتتحدى خيال البشر وما كامب ديفيد منا ببعيد.

ثالثاً ـ التحدى الاقتصادى :

ويقينى انكم هنا تتفقون معى ايضا بان أمتنا العربية لم توفق فى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها علي مدار اكثر من أربعين سنة، وذلك بسبب عدم تضامنها وما أصابها من الفرقة والانقسام. ولا أريد ان أقحمكم فى تفصيلات ذلك، فكلكم أعرف منى بها لاسيما وأنتم أهل الاختصاص فى هذا، ولكننى اجد من منطلق الأمانةالتاريخية الملقاة على عاتق جامعتنا العربية أن انبه الجميع الى انه قد ان الاوان لأن يخرج العرب من دائرة التشتت الاقتصادى إلى دائرة التوحد والتكامل فى عصر أصبح يؤمن بالتكتلات والتجمعات الاقتصادية وعملها الجماعى كسيمفونية رائعة لا نشاز فيها ويرفض التعامل مع الفردية والأحادية فى اى مجتمع من المجتمعات، فهناك كما تعلمون تكتل النافتا.. وتكتل النمور الأسيوية.. والتكتل الاوروبى.. ومجموعة البنيولوكس.. حيث يوجد على مستوى العالم خمسة وأربعون فى المائة (٤٥٪) من أنظمة التكامل الاقتصادى بمختلف صورها ومراحلها تشمل خمسة وسبعين فى المائة (٧٥٪) من دول العالم وحوالى ثمانين فى المائة (٨٠٪) من سكان العالم وتسيطر على خمسة وثمانين فى المائة (٨٥٪) من التجارة العالمية طبقا للدراسة التى أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولي. كل ذلك يؤكد مقولتنا بأن البقاء للتجمعات الاقتصادية لا للفردية او الأحادية.

ولعل نظرة فاحصة مبصرة على نتائج تلك التكتلات تعطينا مؤشرا على مدى اهمية التكتل الاقتصادى بالنسبة لنا كأمة، فقد بلغ حجم التجارة البينية بين كل من دول الاتحاد الأوروبى وكل دول آسيا ثلاثمائة واثنا عشر ونصف (٣١٢,٥) مليار دولار فى عام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين ١٩٩٤.. فى حين بلغ حجم التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها البعض اثنا عشر وثمانية من عشرة (١٢,٨) مليار دولار.. وبلغ حجم تجارة الدول الاسيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس العام مائتان وخمسة وثلاثون (٢٣٥) مليار دولار.. ووفق معدلات النمو الحالية فإن تجارة دول شرق اسيا مع اوروبا سوف تكون أكبر بنحو النصف من تجارة دول أوروبا مع الولايات المتحدة ذاتها خلال العقدين القادمين.. وتعد الصين على سبيل المثال فقط رابع أكبر سوق للاتحاد الأوروبى حيث بلغ حجم التجارة بين الجانبين فى عام ألف وتسعمائة واربعة وتسعين ١٩٩٤ أربعة وأربعون (٤٤) مليار دولار.. كما تعد اليابان ثانى أكبر شريك تجارى لاوروبا بل أصبح حجم تجارة أوروبا الان

مع آسيا أكبر من حجم تجارتها مع الولايات المتحدة، بالرغم من أن الاستثمارات الأوروبية فى آسيا أقل منها فى الولايات المتحدة.

لقد أدى التكتل الاسيوى ونجاحه الباهر فيما حققه من معدلات تنموية مرتفعة فى فترة وجيزة إلى أن سعت دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة بجلالة قدرها إلى دوله لعقد المؤتمر الأوروبى الاسيوى الاول وذلك لتقف على تجربة ذلك التكتل الاسيوى بمعدلاته التنموية المرتفعة فى مختلف دوله مقارنة بدولها ولتتعاون معه اقتصاديا كسوق كبرى، الند بالند.

فقد بلغ معدل التنمية فى الصين ٩,٩٪ فى حين بلغ فى ايرلندا ٦,٥٪ وبلغ فى كوريا الجنوبية ٩,٢٪ فى حين بلغ فى السويد ٣,٥٪ وبلغ فى ماليزيا ٩,٢٪ فى حين بلغ فى أسبانيا ٣,٢٪ وبلغ فى تايلاند ٨,٦٪ فى حين بلغ فى ايطاليا ٣,١٪ وبلغ فى سنغافورة ٨,٢٪ فى حين بلغ فى هولندا ٣٪ وبلغ فى أندونيسيا ٧,٢٪ فى حين بلغ فى المملكة المتحدة ٢,٧٪ وبلغ فى تايوان ٦,٦٪ فى حين بلغ فى فرنسا ٢,٤٪ وبلغ فى الفلبين ٥,٦٪ فى حين بلغ فى ألمانيا ٢,١٪ وبلغ فى هونج كونج ٥٪ فى حين بلغ متوسط معدل التنمية فى دول الاتحاد الأوروبى ككل ٢,٧٪.

وهنا تكمن دلالة انعقاد ذلك المؤتمر الذى سيتحول إلى منبر دائم بين الطرفين حيث تقرر عقد القمة الثانية بينهما فى لندن عام ١٩٩٨.

فأين موقعنا نحن كعرب فى خضم ذلك كله؟؟ يقينى أن مراكز البحوث والدراسات العربية والمنظمات العربية القطرية والإقليمية هى التى تملك الإجابة على هذا السؤال.

أيها الأخوة الحاضرون

أنه بالرغم من عدم توفيقنا كعالم عربى فى تحقيق التكتل الاقتصادى التكاملى كما أسلفت فإننى أرى أن هناك إمكانية هائلة لتحقيقه، فى تصورنا أن ذلك التكامل لن يتم إلا بتحقيق التضامن العربى والخروج من حالة الفرقة والتشرذم التى يعيشها، إذا أراد أن يحافظ على هويته، ويؤكد على تماسكه ويعمل على تحقيق وحدته.. وفى اعتقادنا أن ذلك لا يتم إلا بالتحول من النظرة القطرية المحدودة إلى النظرة القومية الشاملة الأكثر رحابة.. فنحن لسنا ضد المصلحة القطرية أو المصلحة الوطنية لكل دولة من دولناالعربية وانما نحن ضد المصلحة الذاتية حيث أن الفرق يغدو كبيرا إذا ما قارنا بين المصلحة الوطنية أو القطرية وبين المصلحة الذاتية.. ذلك لأن المصلحة الوطنية جزء لا ينجزأ من مكونات المصلحة القومية بينما المصلحة الذاتية ما هى فى الواقع إلا تكريس لمصلحة الفرد على حساب مصلحة الجماعة .. ومن هنا فإن المصلحة الذاتية مهما كانت قوتها المعنوية وامكانياتها المادية، فإنها

تفقد القدرة فى الحفاظ على نفسها وعلى الاستمرارية فى مواجهة رياح التحديات العاتية، الامر الذى يدفع صاحبها من اجل الحرص عليها الى البحث عن قوى خارجية تحميه وتستقطع الثمن من سيادة الوطن وحريته.

ويقينى أن ذلك التكامل الاقتصادى لا يتأتى أيضا الا بتفعيل العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المعطلة والمنسية، وعلى رأسها السوق العربية المشتركة والتوجه نحو انشاء منطقة تجارة حرة عربية، لأن بناء القدرة الاقتصادية التكنولوجية العربية أصبح يمثل شرطا أساسيا فى إدارة التفاعلات التى ستتمخض عن عمليةالتسوية السياسية بين العرب واسرائيل بما يعظم الفرص ويقلص المخاطر من منظور المصالح العربية.. وكذلك تفعيل وتدعيم دور المنظمات العربيةالتى بترنح معظمها بين الحياة والموت، وهو الامر الذى يتطلب ايجاد صيغة تحاورية تتفق عليها جميع الاطراف العربية فى هذا الصدد ذلك أن كل حواراتنا منذ أن تأسست الجامعةالعربية وحتى الان قد أخفقت، حيث كانت جميع المناقشات تنتهى من قبل أن تبدأ لأن المتحاورين لا يتفقون على المقدمات، ومن ثم يخرج كل منهم بنتيجة مختلفة عن الاخر.

وأخيرا لابد لنا حكومات وشعوبا أن نحقق المصالحة العربية التى تبناها معالى الأمين العام للجامعة فى ٢٢ مارس ١٩٩٣، ووافقت عليها أكثر من خمس عشرة دولة عربية بأى ثمن.. لأنه لا يمكن لناأن نتصور أن تظل أمة بأسرها اسيرة ازمة سياسية مهما كانت تداعياتها ومهما كانت مرارتها، فذلك شيء ضد حقائق التاريخ والجغرافيا.. وضد طبائع الاشياء.

رابعاً ـ التحدى المعلوماتى :

ويقينى أنكم هنا تتفقون معى أيضا أننا نعيش عصر المعلومات الذى سيكون القرن الحادى والعشرون ميدانه ومجاله، فلا ينكر أى منا ما حققه التقدم العلمى من انجازات أخاذة خلبت الألباب وأذهلت العقول فى شتى مناحى الحياة منذ النصف الثانى من قرننا الذى أوشك ان يحمل عصاه ويرحل عنا. وقد ادى هذا التقدم العلمى الرائع الى تراكم المعرفة بفروعها المختلفة الامر الذى أدى بدوره إلى انفجارها حيث بات التراكم المعرفى الذى يحدث فى ثانية واحدة يعادل ما حدث فى مائة عام مضت.

وتأسيسا على كل ذلك أصبح العالم يعيش الان ثلاث ثورات:

١) ثورة المعلومات المتمثلة فى الكم الهائل من المعرفة فى أشكال تخصصات ولغات عديدة.

٢) ثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

٣) ثورة الحاسبات الالكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها، ولعل خير دليل على ذلك شبكة "الانترنيت" الامريكية الشهيرة التى تمثل جوهر ذلك الامتزاج، حيث يتم تخزين معلومات واردة من إحدى وعشرين ألف (٢١٠٠٠) شبكة معلومات بشكل منظم منسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة اى مستخدم.

وأنا هنا لا أريد أن ادخل فى تفصيلات علمية دقيقة فيما يتعلق بأهمية المعلومات وتقنياتها المختلفة، لكن يهمنى أن أشير الى أن قطاع الاتصال والمعلومات أصبح هو القطاع الاساسى فى المجتمع المعاصر، ومن ثم اصبح يطلق على المجتمعات المتطورة مجتمعات المعلومات Information Socitics حيث شكلت الاتصالات والمعلومات مجتمعات جديدة اخرى سميت ما بعد الصناعة Post Industrial Socictics فقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى إحداث تغييرات فكرية هامة، ونتجت عنها مفاهيم وفلسفات إدارية جديدة تتناسب مع حركة تحول المجتمعات الإنسانية إلى مجتمعات كونية، حيث أصبحت كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا، واصبح العلم والتكنولوجيا وليس الأيدولوجيا هما المحرك الأساسى للمجتمع الكونى، ونتيجة لثورة الاتصالات هذه أصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف انحاء العالم.

من هنا تكمن أهمية المعلومات كثورة معرفية بشبكاتها المتعددة بالنسبة لدولنا العربية فى تحقيق التكامل الاقتصادى والتواصل الثقافى والحضارى فيما بين أبنائها من المحيط الى الخليج.. لأنه عندما تضيق مصادر المعلومات وتنحسر، فلا بد ان يبطأ النمو العقلى والوعى التاريخى لنا كأمة ومعهما بالتالى قدرتنا على إدراك ما يحيط بنا من متغيرات وأحداث وما يضمره الاخرون لنا من مخططات وما يحمله المستقبل لنا من مفاجآت قد لا نقوى على ملاقاتها..

وهذا ما وعاه واستوعبه مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة العربية، وهو ما تمثل فى تبنيه لمشروع إنشاء الشبكة العربية للمعلومات لربط جميع شبكات ومراكز التوثيق والمعلومات فى عالمنا العربى، سواء كانت محلية أو قطرية او إقليمية أو دولية بما يسهل انسياب المعلومات وتداولها واسترجاعها بسهولة ويسر فى كافة المجالات بين كل بلد عربى وآخر.

أيها الأخوة الحاضرون

ان الغيوم التى تخيم فى سماء وطننا العربى اليوم إنما هى سحابة صيف عابرة سوف تقشعها قوة تضامن هذه الامة العريقة فبشرق نور شمس تضامنها وتكاملها ووحدتها.. وإنه لمن يُمن الطالع ان يكون موضوع ندوتكم الهامة مواكبا لإجماع الدول العربية قاطبة على تجديد ولاية معالى الاستاذالدكتور / احمد عصمت عبدالمجيد كأمين عام للجامعة لفترة ثانية، وهو ما يبعث الأمل مشرقا فى نفوسنا بأن معاليه بحكمته الحيادية وحنكته السياسية سوف يقشع تلك الغيوم، ولن يدخر جهدا كما سبق ان عهدناه فى تحديد موقع عالمنا العربى على خريطةالقرن الحادى والعشرين بما يحقق لشعوبه كل تقدم وكل ازدهار.

وأحسب أيضا ان هذا هو الدور الذى يجب أن تضطلع به مراكز البحوث والدراسات في مختلف انحاء الوطن العربى، التى يجب ان يكون هدفها الرئيسى هو التعمق فى دراسة منظومتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها وسبر اغوارها من مختلف الزوايا، حتى يمكن لنا اعادة بناء العقلية العربية على أساس من المنهج العلمى السليم الذى يمكنها من التحرر والانطلاق نحو التقدم لتستعيد دورها وموقعها الحضارى المؤثر تحت شمس الإنسانية..

مرة اخرى أرحب بكم في القاهرة مقر بيتكم العتيد.. ارحب بكم فى القاهرة قلب العروبه النابض ومهوى أفئدة العرب اجمعين.. واتوجه بخالص الشكر والتقدير لفخامة الرئيس على ناصر محمد الذى ابى الا يعقد مركزه الموقر ندوتكم الكريمة هذه إلا فى رحاب الجامعة، وهو شعور عربى قومى تثمنه جامعتنا لرجل يعرف معنى العروبة وقوميتها اللتين ناضل من أجلهما وكافح حين كان فى موقع المسؤولية.

وفقكم الله.. وسدد خطاكم.. وجعل النجاح حليف ندوتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الأستاذ الدكتور عصمت عبدالمجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

"موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين"

السيد الأستاذ على ناصر محمد - رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية.

السادة رؤساء وأساتذة الجامعات،

السادة رؤساء مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية

الأخوات والأخوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لى أن أرحب بحضراتكم في مقر جامعة الدول العربية، وبداية أتوجه بالشكر والتقدير على تهنئة السيد الاستاذ على ناصر محمد بإعادة تعبينى أمينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية داعيا الله أن يوفقنا إلى ما فيه خير أمتنا العربية، كما يسعدنى أن أتحدث الى هذه النخبة الممتازة من أهل الفكر والثقافه العرب وفى طليعتهم أساتذة الجامعات ورؤساء مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجبة العربية. وأقدر عاليا جهودكم التى تبذلونها من أجل التوصل إلى بلورة روية عربية واضحة المعالم حول التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، وموقع الوطن العربى منها، ومستقبله على خريطة القرن الحادى والعشرين، من خلال مساهماتكم الجماعية، ومن خلال طرح وتحليل اهم القضايا الكبرى التى تمس الامن القومى العربى فى عمومه، وأمن كل قطر عربى بصفة خاصة.

وفى هذا الإطار كان ترحيبى بالمبادرة الفكرية القومية التى تلقبتها من الأخ الأستاذ على ناصر محمد، وكان أن وجهت بمشاركة الامانة العامة للحامعة فى هذا العمل الفكرى الهام الساعى إلى خدمة أهداف الامة العربية ومصالحها القومية.

الأخوة والأخوات

لاشك أن حضراتكم تشاركوننى الراى فى ان التحولات الدولية والإقليمية التى يعيشها عالم اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التى عاصرناها فى فترات سابقة... وهذه التحولات بقدر ما تحمله فى ثناياها من فرص... فانها وبنفس القدر تحمل الكثير من التحديات والمخاطر التى تتطلب منا أن نتعامل معها بوعى وإدراك، وأن نستفيد مما تقدمه من فرص، وإننى على يقين أن حواراتكم ومناقشاتكم لمحاور ندوتكم ستضع فى الاعتبار هذه التحولات وما تشكله من مخاطر وتحديات، املا فى التوصل إلى بلورة رؤية عربية شاملة للوطن

العربى تمكنه من التعامل مع هذه التحولات من موقع القوة والقدرة معا، وأن تحتل أمتنا العربية منزلتها اللائقة على خريطة القرن الحادى والعشرين.

الأخوة والأخوات

لقد سبق أن أعلنت فى اكثر من مناسبة ان وطننا العربى يواجه حاليا الكثير من التحديات والمخاطر التى تؤثر فى بنيانه القومى بدءا من تداعيات أمن الخليج، التى مازالت تشكل التحدى الأكبر لمسيرتنا وما نتج عنها من اثار مؤلمة لدى الشعبين الشقيقين فى العراق وفى الكويت... ومرورا بالنزاع اليمنى الارترى الذى نامل ان تتم معالجته بالطرق والوسائل السلمية وفى اطار علاقات حسن الجوار ووفقا للمواثيق والقوانين الدولية، وكذلك الازمة الليبية الغربية واثرها السلبى البالغ على شعبنا العربى فى ليبيا، والأوضاع المأساوية التى أصبح يعيشها شعبنا العربى فى الصومال بسبب النزاع بين فصائله، وما يتعرض له شعبنا العربى فى فلسطين من حصار وتجويع بسبب سياسة الحصار والإغلاق التى تتبعها إسرائيل، فضلا عن استمرار تعنتها بعدم انسحابها من الجولان السورى ومن جنوب لبنان، الأمر الذى أصبح يشكل عائقا أمام تحقيق أى تقدم فى مسيرة السلام، وأخيرا ما تتعرض له هويتنا القومية العربية من محاولات لطمسها فى هويات اخرى شرق اوسطية وخلافه... وأصبحنا مطالبين بأن نقف جميعا وقفة صادقة مع النفس نتجاوز فيها سلبيات الماضى بكل ما تحمله من الام ومعاناة، وأن نرتفع فوق تداعيات المحن وذلك بتحقيق المصالحة القومية العربيه التى تشكل فى رأيى الإطار المناسب لحماية مصالحنا القومية، والذود عن وجودنا وحقوقنا ومقدساتنا، وهويتنا القومية والحضارية.

وفى تقديرى أن تحقيق هذه المصالحة ليس بالأمر العسير خاصة فى ظل ما نشهده من بوادر مصالحة عربية إسرائيلية، وقد أعلنت فى خطابى أمام مجلس الجامعة فى ١٤ مارس الماضى أنه إذا كانت المصالحة العربية ضرورة عربية.. تفرضها أوضاع إقليمية.. فى ظل متغيرات دولية، فإن تحقيق ذلك يحتاج الى ممارسة إرادة سياسية عربية لاقرار المصالحة... ذلك ان أية خطط او تصورات حول المصالحة لن تحقق شيئا ما دامت الإرادة السياسية نحو هذا الهدف مفتقدة، وأكدت على ان هذا الموضوع شائك وعلاجه ليس سهلا ولكن الأكثر خطورة هو بقاء الوضع على ما هو عليه، خاصة وقد ظهرت مشاهد مختلفة تهدد بإعادة رسم خريطتنا العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أسس جديدة أخشى أن يتحول بسببها العمل العربى المشترك إلى مجرد تاريخ يدرس فى المدارس، وأكدت أن ذلك يستدعى أن نتمسك ونبنى على ما صدر من دعوات كريمة مخلصة صادقة من بعض قادتنا العرب تطالب بتحقيق المصالحة القومية العربية.

الأخوة الحضور

إن أول ما يجب علينا - وحضراتكم من اصحاب الفكر والثقافة والعلم - أن نأخذه بعين الاعتبار هو أن المصالحة التى ننشدها ليس الهدف منها ابراء ذمة من ارتكب الأخطاء، ولكننا نقدمها كحجر الأساس لاستعادة التضامن العربي والمضى قدما نحو تعزيز وترسيخ المشروع القومى للأمة العربية، كمشروع متكامل فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل الإنسانية أيضا، والذى من خلاله تتمكن أمتنا العربية من أن تحتل المنزلة اللائقة بها ومن أنها خير أمة أخرجت للناس، ولكى تثبت انها قادرة - رغم ما مر عليها فى الماضى البعيد والقريب من احداث وما تعاقب عليها فى الماضى البعيد والقريب من احداث وما تعاقب عليها من فتن ومحن وما تكبدته من نكسات، على بلورة رؤية واقعية ناضجة للحاضر والمستقبل تسهم فى إقامة تنسيق عربى تمتد افاقه إلى مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وفى الدخول إلى القرن الحادى والعشرين وهى متمسكة بتضامنها العربى، وبثقتها فى نفسها، وبهويتها العربية.

ان جامعة الدول العربية، التى لم تكن فى أى وقت من الأوقات بعيدة عن هموم أمتها العربية أو غائبة عن القيام بدورها فى السعى لتحقيق الأهداف القومية فى الحدود المتاحة لها وطبقا لنصوص ميثاق الجامعة، هى خير تعبير عن هذه الهوية العربية.

ومن هذا المنطلق وفى إطار مواكبة قضية الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية كان ترحيب جامعة الدول العربية بالجهود الدولية والاقليمية الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بقرار مجلس جامعتها رقم ٥٠٩٢ فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٩١، وقبل مؤتمر مدريد للسلام بحوالى خمسين يوما. كما كان موقفها الثابت والقائم على أن استمرار إسرائيل فى تغليب مفهوم الأمن على مفهوم السلام فى المنطقة لن يجلب لها سوى المزيد من اعمال العنف والعنف المضاد، وان استمرارها فى تعطيل مسيرة السلام بعدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ و ٢٥٢، يضر ضررا بليغا بعملية السلام التى ارتضتها أمتنا العربية كخيار استراتيجى لها.

وفى إطار السعى لتنقية الاجواء العربية ولم الشمل العربى فإن جامعة الدول العربية خطت خطوات كبيرة نحو ايجاد اليات لإنجاز هذا الأمل المنشود، ومن ثم كانت جهودها فى موضوع إنشاء محكمة العدل العربية لتكون الأداة القضائية لحل المنازعات التى قد تنشأ بين الدول العربية بالطرق والوسائل السلمية، يقابلها فى نفس الوقت آلية فض المنازعات بين الدول العربية لتكون الوسيلة الدبلوماسية لمعالجة النزاعات العربية بالطرق والوسائل السلمية،

وكل ذلك فى إطار ميثاق الشرف للامن والتعاون العربى، والذى كان السيد الرئيس حسنى مبارك قد طرحه فى خطابه امام مجلس الجامعة احتفالا بالعيد الخمسينى لإنشاء جامعة الدول العربية.

الأخوة والأخوات

إن أمتنا العربية وهى تتاهب للدخول الى القرن الحادى والعشرين تدرك ان العالم كله يتجه بخطى سريعة نحو التقارب والتداخل بحيث لم يعد فى امكان أى دولة أو مجموعة من الدول القدرة على أن تعيش بمعزل عن غيرها، ذلك أن العالم اليوم هو عالم التكتلات الكبرى خاصة الاقتصادية منها، التى أصبحت تشكل ظاهرة هامة تنعكس أصداؤها على دول العالم النامى.. الأمر الذى يستدعى إقامة تجمع اقتصادى عربى يكون قادرا على خدمة المصالح العربية العليا، وعلى مواجهة التحديات والمخاطر التى تواجه الأمن الاقتصادى العربى وبصفة خاصة فى شقيه المائى والغذائى، ولقد اعلنت منذ أيام فى "ندوة الحبوب والمياه والقرار السياسى" والتى عقدت تحت رعاية الاستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى لجمهورية مصر العربية، أن قضية المياه تعد بالنسبة لنا قضية استراتيجية تشكل اهمية أمنية واقتصادية، خصوصا وأن الأمن المائى يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الموقع الاستراتيجى للامة العربية حيث تقع منابع المياه خارج الأراضى العربية مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية تستطيع أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسى أو اقتصادى فى الحاضر أو المستقبل، وتاثير ذلك على أسعار الغذاء والحبوب، وأكدت على ضرورة عقد مؤتمر عربى للمياه يعقد فى إطار الجامعة العربية بغية تحديد الاستراتيجية المقبلة للأمن المائى القومى العربى، وفى ظل تطور الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط بما تحمله من رياح السلام والاستقرار والتنمية، الأمر الذى يتطلب أن نتعامل مع هذه الموضوعات من موقع القوة والقدرة معا، وأن نبذل أقصى الجهد من أجل إقامة بنية الامن القومى العربى التى تمكنها من أداء واجبها بفاعلية وقدرة حتى يتحقق الأمن والاستقرار وحتى يكون الأمن عربيا خالصا.

الأخوة والأخوات

إننا نؤمن بضرورة صياغة منظور عربى مشترك للسلام الشامل والعادل فى منطقة الشرق الأوسط يمكن جميع شعوب المنطقة من العيش فى أمن ووئام فى ظل نظام يقوم على احترام الحقوق والالتزام بالواجبات على نحو متكافئ ومتوازن وبوفر الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة، ومن هنا كان ايماننا بأن السلام المنشود لمنطقة الشرق الأوسط يجب أن يكون قائما على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالصراع العربى الإسرائيلى والقضية

الفلسطينية، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك العمل على كل ما من شأنه الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن بذل الجهود من أجل التوصل إلى إعادة مشروع "معاهدة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط".

إننا نؤمن بأنه بالتوازى مع هذا المنظور يتم التوصل إلى مفهوم واضح ومتكامل للأمن فى المنطقة والتعاون مع دول المنطقة دون هيمنة او سيطرة من طرف على طرف آخر ونؤمن بأن التعاون المنشود لا يمكن التوصل إليه إلا بعد حل كافة القضايا السياسية المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى وبالقضية الفلسطينية وذلك قبل الشروع أو الدخول فى التعاون الاقتصادى المباشر.

الأستاذ على ناصر محمد

الأخوة والأخوات

فى ختام كلمتى، أحيى فيكم، ومن خلالكم، اهل الفكر والعلم والثقافة العرب، الذين مازالوا على إيمانهم باننا امة عربية واحدة، تناضل فى مجالات الإبداع والتقدم والتطور والحرص على صيانة الهوية العربية وتامين الأجيال القادمة، والإسهام فى بناء السلام والحضارة الإنسانية، ولتكون لها منزلتها اللائقة على خريطة القرن الحادى والعشرين، وأن تكون خير أمة أخرجت للناس.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد الرئيس على ناصر محمد

رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية

معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية - الدكتور عصمت عبد المجيد

الأخوة والأخوات

بداية أود أن أتقدم باسمى شخصياً وباسم المركز العربى للدراسات الإستراتيجية بأحر التهانى إلى معالى الأخ الكريم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وذلك بمناسبة تجديد ولايته كأمين عام للجامعة العربية لفترة ثانية سائلاً المولى عز وجلّ أن يوفقه فى لم شمل أهل هذا البيت بما يحقق لهم أمانيهم فى التقدم وتطلعاتهم نحو غد مشرق عزيز.

إنه لشرف كبير أن تحتضن جامعة الدول العربية هذه الندوة التى ينظمها " المركز العربى للدراسات الإستراتيجية " بالتعاون مع " مركز التوثيق والمعلومات لجامعة الدول العربية " برعاية كريمة من الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد شخصيا.

ويشرفنى أن أعبر لمعالى الأمين العام عن خالص الإمتنان والتقدير على رعايته الكريمة لهذه الندوة التى تكرس لمناقشة قضية حيوية فى غاية الأهمية وهى " **موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين**"، وكذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور سعود عبد العزيز زبيدى مستشار الأمين العام رئيس الإدارة العامة لمركز التوثيق والمعلومات فى جامعة الدول العربية.

ويشرفنى أن أرحب بالأخوة والأخوات الحاضرين جميعاً لتلبية دعوتنا للمشاركة فى هذه الندوة التى حرصنا أن يحضرها ممثلون لمراكز التفكير العربية، ومراكز الدراسات والمؤسسات العلمية، والجامعات والمعاهد البحثية العربية من شتى أنحاء الوطن العربي. إليهم جميعاً أتوجه بالشكر لتحملهم عناء السفر مما يدل على الأهمية التى يولونها لموضوع هذه الندوة.

أيها الأخوة والأخوات

ليس غريباً أن تعقد هذه الندوة فى القاهرة، فقد كانت مصر مشغولة دائماً بهموم الوطن العربى ومستقبل الأمة العربية، ولاتزال تمارس هذا الدور الكبير فى ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك .

إن دراسة الواقع الراهن لأمتنا أصبحت أمراً مطلوباً لاكتشاف الحقيقة، وتحديد مكانتها على ضوء المتغيرات الراهنة والأحداث المستقبلية، وإنه لشرف كبير أن نحتفل فى هذا الوقت أيضاً بمرور عام على تأسيس " المركز العربى للدراسات

الإستراتيجية" الذى كان ميلاده فى دمشق فى الفترة من /٣-٥/ابريل-نيسان/١٩٩٥م/ برعاية فخامة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، وبحضور مشاركة حوالى (١٧٠) من صفوة المفكرين والباحثين العرب والأجانب من سائر أقطار الوطن العربى والعالم، وهذه مناسبة هامة لاستعراض أهم الخطوات التى خطاها المركز خلال عام من تأسيسه على طريق تحقيق طموحاته التى تخدم مسيرته العلمية البحثية التى يتطلع اليها.

فبعد مسيرة الإشهار والتاسيس التى لم تكن سوى البداية، شهد العام الماضى سلسلة اجتماعات (الهيئة الاستشارية) للمركز التى عقدت فى دمشق، وكرست فى مجملها لوضع الخطة العلمية لنشاط المركز حتى نهاية عام /١٩٩٦م/ بما يحقق الأهداف التى أُنشئ من أجلها. وهذه الندوة التى نعقدها اليوم هنا هى تنفيذ لأحد الموضوعات التى تضمنتها تلك الخطة.

وتتضمن خطة المركز لهذا العام عقد عدة ندوات علمية بالإضافة إلى ندوتنا هذه:

١ ـ ندوة "التحولات الجارية فى المنطقة العربية" وتجرى فى النصف الثانى من شهر مايو ـ ١٩٩٦م فى دمشق .

٢ ـ ندوة "القومى والقطرى فى الواقع العربى" بالتعاون مع جامعة دمشق.

٣ ـ ندوة "القبيلة ودورها فى اليمن" بالتعاون مع جامعة عدن.

٤ ـ ندوة "المرأة وعملية صنع القرار فى الدول العربية" وتجرى فى النصف الأول من نوفمبر ١٩٩٦م فى دمشق.

٥ ـ ندوة "الهجرات اليمنية إلى شمال إفريقيا" تعقد فى طرابلس/ ليبيا.

٦ ـ ندوة "الأمن والتعاون فى البحر الأحمر" وتجرى الترتيبات مع عدد من الجهات لعقدها.

وكان من بين نشاط مركزنا فى العام الماضى تنظيم عدد من المحاضرات الهامة (فى دمشق المقر الرئيسى للمركز)، والتى تهم الوطن العربى والأمن القومى العربى، والمشاركة فى عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية التى عقدت فى مناطق عديدة من الوطن العربى والعالم: (فى تونس، والأردن، والقاهرة، وفيينا، برشلونة).

وأصدر المركز الكتاب الذى يشتمل على "وقائع اللقاء التأسيسى للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية" المنعقد فى دمشق، واستمر فى إصدار نشرته الإعلامية (الرسالة). وأصدر بعض الدراسات الاستراتيجية التى كان أبرزها "النزاع اليمنى - الإريترى على جزر جنوب البحر الأحمر" عقب المشكلة التى انفجرت بين البلدين إثر احتلال إريتريا لجزيرة

حنيش الكبرى اليمنية، ودراسة عن القدس. كما أصدر بعض الترجمات الاستراتيجية وذلك ضمن السلسلة التى بدأ المركز إصدارها على النحو التالي:

١ ـ "قضايا استراتيجية" وهى سلسلة علمية محكمة تصدر شهريا وتهتم بالقضايا العربية ذات الطابع الاستراتيجى، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتهدف السلسلة إلى تقديم تحليلات متعمقة بغرض إثارة الحوار الفكرى حول هذه القضايا بين المثقفين والإعلاميين، وتكريس تقاليد التحليل الاستراتيجى بشأنها بين الأكاديميين، والمساهمة فى خلق قاعدة علمية لرسم السياسات المتصلة بهما لدى مؤسسات صنع القرار العربية.

٢ ـ "تقارير خاصة" والتى نامل من خلال المواضيع التى تعالجها متابعة القضايا الكبرى التى يواجهها الوطن العربى وتحليل عناصرها ومقوماتها، بحيث تكون متاحة لصانع القرار العربى فى الوقت المناسب.

٣ ـ "ترجمات استراتيجية" تهدف إلى نقل اهم ما ينشر على الساحة العالمية حول قضايا الوطن العربي، والمنطقة بغرض التعرف على التوجهات والرؤى السائدة دوليا، وموقع الوطن العربى على خريطة التفكير العالمى وإخضاع ذلك للنقاش العلمى.

وبدأ المركز فى إصدار بعض الدراسات الإستراتيجية التى كان أبرزها " النزاع اليمنى ـ الإريترى على جزر جنوب البحر الأحمر" عقب النزاع الذى إنفجر بين البلدين إثر إحتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية.

ومن بين أهم الخطوات التى أنجزناها خلال العام الماضى، توقيع مذكرة التفاهم مع مركز التوثيق والمعلومات فى جامعة الدول العربية، وتوقيع اتفاقيات تعاون مع بعض مراكز الدراسات العربية وذلك كجزء من اهتمام المركز العربى للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع مراكز الدراسات الإستراتيجية العربية. كما أجرينا فى الإطار نفسه عدداً كبيراً من الاتصالات مع مراكز البحث والتفكير العربية والعالمية بهدف بلورة رؤية مشتركة لأفضل تعاون وتنسيق علمى ممكن بين هذه المراكز جميعها.

ولقد طرح " المركز العربى للدراسات الإستراتيجية " بعض الأفكار والمقترحات فى ندوة مركز الجامعة العربية – بتونس – حول " مكانة الدراسات الإستراتيجية ودور مراكزها " التى عقدت فى (نيسان) من العام الماضي. ولا بأس من إعادة طرحها هنا مجدداً نظراً لأهميتها، حيث اقترحنا إنشاء شبكة عربية للمعلومات تخدم أهداف عملنا العربى المشترك، وإيجاد كشاف عربى موحد للدراسات والبحوث على المستوى العربي، وتوحيد الجهود وتنسيق العمل بين المراكز العربية المتخصصة فى مجال الدراسات والأبحاث، وإنشاء

صندوق لتمويل المشاريع البحثية العربية، وإنشاء هيئة أو مجلس بضم رؤساء مراكز المعلومات والأبحاث بهدف تنسيق الأهداف والخطط البحثية وتوحيد الجهود والإمكانات الفكرية والمادية واقتراح الحلول الناجحة حول مستقبل الابحاث العربية الإستراتيجية التى تخدم أهداف وبرامج العمل العربى المشترك.

وإننى أتوجه بالشكر والتقدير لكل الذين تجاوبوا مع أفكارنا ورغباتنا فى العمل العلمى المشترك ومازالت الفرصة سانحة لمناقشة هذه الأفكار وبلورتها.

ولما لمصر من مكانة علمية وحضارية ودور هام فى عملية التنوير التى تقودها فى عالمنا العربى منذ زمن، قمنا فى العام الماضى بافتتاح المركز العربى للدراسات الإستراتيجية فى القاهرة، ووضع الخطة التى سيرتكز عليها نشاطه خلال عام /١٩٩٦م/، والتى تصب فى إطار خطة النشاط العلمى للمركز الرئيسي، ونتطلع إلى تأسيس فرع اخر للمركز فى اليمن وبعض البلدان العربية الأخرى حسب ما تسمح به الإمكانات والظروف، ويجرى الإعداد لبناء المقر الرئيس للمركز فى دمشق. وينبغى الإشارة إلى أننا وإن كنا لم ننجز كل ما جاء فى النظام الأساسى للمركز فهذا لا يعنى أننا لن نواصل مسيرتنا ونشاطنا الذى بدأناه لاستكمال بقية الأهداف والأنشطة التى نص عليها النظام ومنطلقاته.

أيها الأخوة والأخوات

جميعكم، يدرك بدون شك الأهمية والضرورة التى استدعت من المركز العربى للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات لجامعة الدول العربية عقد هذه الندوة فى هذا الوقت، وفى هذا المكان بالذات، تحت عنوان " **موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين** "، والأهداف والنتائج التى نتوخاها من عقد هذه الندوة، وبعد مشاورات مع العديد من المراكز البحثية والعديد من الكتاب والمفكرين حددت محاور هذا اللقاء على النحو التالى :

١ ـ التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى .

٢ ـ العلاقات العربية / العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي.

٣ ـ العلاقات الاقتصادية العربية – الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربي.

٤ ـ التسوية السلمية للصراع العربي/الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى .

إن هذه القضايا والمحاور تتطلب المناقشة، والمساهمة الجماعية من كل مراكز القرار والتفكير العربية لوضع تصور عام واسنراتيجية عربية شاملة للمستقبل الذى تجابهه الأمة العربية فى القرن الواحد والعشربن .

أيها الأخوة والأخوات

من جديد، تواجه الأمة العربية، سؤال التاريخ، السؤال القديم/الجديد، كيف نواجه تحديات القرن الواحد والعشرين. وهو سؤال سبق وجابهنه الامة فى عدة منعطفات تاريخية ومصيرية هامة من حياتها، لكنها تجابهه هذه المرة أكثر و اخطر من أى وقت مضى. فالأمة العربية الان فى مفترق الطرق، وبين تقاطع السبل، وأمام اختيارات المصائر ، فهى تسعى إلى الدخول إلى القرن الواحد والعشرين أمة قوية فتية غنية. ولكى تتمكن من ذلك تحتاج إلى عقل راجح، ونهج ناجح، وقرار واضح، وعمل حاسم، ورؤية سليمة، وعزم لا يلين، وتصميم لا يتخاذل.

المستقبل، ذلك هو ما يقلقنا، ولا يمكن أن نقف متفرجين حتى ياتينا الجواب، فنحن فى عصر تتسابق فيه الأمم إلى مكانة حضارية وإنسانية لائقة، لا مكان فيها للضعفاء، ولا مكان فيه للمتواكلين والكسالى، وإذا كان الطموح والتفاول مطلوبين فى كل وقت، فإن العمل ينبغى أن يكون أساس هذا الطموح، وهذا التفاؤل.

لقد علمتنا خبرتنا التاريخية، أن هذه الأمة تكون قادرة على صنع مستقبلها عندما تكون فى حالة تماسك داخلى وقوة وفاعلية، مع وضوح مشروعها الحضارى القومى والرؤية السياسية، والعكس صحيح أيضا. فعندما تفقد الامة الرؤية الإستراتيجية ومشروعها الحضارى فإنها تتحول إلى التشرذم والوحدات السياسية المختلفة والمتناحرة .

ونحن – بكل أسف – نشهد فى وقتنا الحاضر هذه المرحلة الأخيرة، حيث تغيب الرؤية الإستراتيجية، والمشروع الحضاري، وحيث التمزق والتشرذم، والخلافات العربية – العربية، بل الصراعات والحروب العربية – العربية، وحيث التخلف والضعف الذى يعترى النظام العربى الراهن.

وفى ظل هذه الوضعية مطلوب منا كعرب، ومطلوب من القادة ومن هذه الندوة، أن نستشف مكانتنا فى النظام الدولى الجديد، وكيف سنواجه القرن الواحد والعشرين بكل ما يحفل به من تحديات وتطورات عاصفة.

ولا أريد أن يستولى علينا التشاؤم فى ظل ما هو قائم من صعوبات، وما تجابهه الأمة من تحديات حتى لا نكون فى تناقض مع التفاؤل التاريخى الذى ينبغى أن نتسلح به. فبالرغم من حال الأمة الراهن، فإنها ما زالت تمتلك من عناصر القوة المادية والبشرية ما سوف يمكنها من النهوض والتصدى لتحديات القرن المقبل بحيث تحوله إلى قرن للتنمية والتطور والاستقرار والنماء، وثمة ملمحين يبرران هذا التفاؤل:

الملمح الأول :

مرتبط بالعلم الحديث، والدور الذى بدأ يأخذه، فى تطوير وتحسين الحياة الإنسانية بواسطة التكنولوجيا الحديثة، وهو أمر لابد من امتلاكه وتسخيره لصالح صراع الأمة العربية وهو أمر متاح لكل الدول والشعوب وما يجرى فى دول جنوب شرق أسيا دليل أكيد على ذلك.

أما الملمح الثانى :

فيتمثل فى هذا التحول الذى بدأ فعلاً فى اكثر من مكان فى الوطن العربى نحو الأخذ بالديمقراطية، وهى قضية لا بد لها من أن تستمر فى الانتشار لتشمل دولا أكثر فى عالمنا العربي، وبذلك يمكن القضاء على كل أشكال العنف والحروب والتطرف. ويصل وطننا العربى إلى وضع سياسى تنعدم فيه فكرة العنف واغتصاب السلطة،وتحل محلها فكرة الحوار والتداول السلمى للسلطة وبالتالى الاستقرار والتنمية والتقدم.

إن العالم العربى ينتج حوالى /٢٥٪/ من الإنتاج العالمى للنفط، ويمتلك /٦٠٪/ من الإحتياطى العالمى منه، كما ينتج /١١٪/ من الإنتاج العالمى للغاز الطبيعى ويمتلك /٢٢,٥٪/ من الإحتياطى العالمى منه. ولدى العالم العربى ثروة بشرية هائلة من المتوقع أن تصل إلى /٤٠٠/ مليون نسمة فى الربع الأول من القرن القادم. كما تمتلك الدول العربية الكثير من المعادن الهامة، حيث تنتج حوالى /٩٪/ من الإنتاج العالمى للحديد. وعلى صعيد الغذاء فإن الإحصاءات تشير إلى أن إنتاج السلع الغذائية الرئيسية فى العالم العربى قد حقق نمواً قدره /٢,٧٪/ سنوياً وذلك خلال الفترة من عام /١٩٨٠م/ حتى عام /١٩٩٢م/ مقابل نمو للطلب على هذه السلع بلغ نحو /١٠٪/. وتدل هذه الاحصاءات على إنخفاض الفجوة الغذائية التى يعانى منها العالم العربى من /١١,٧/ مليار دولار عام /١٩٩٠م/ إلى /٩,٨/ مليار دولار عام /١٩٩٤م/. لكن فى الوقت نفسه توجد نقاط تستحق الإهتمام :

١ ـ أن نسبة السكان فى سن العمل تمثّل /٥٣٪/ من إجمالى عدد السكان، بينما تمثّل /٦٧٪/ فى الدول الصناعية.

٢ ـ إن نسبة العمالة الزراعية تعادل /٤٩٪/ من اجمالى الأيدى العاملة، بينما لا تزيد فى الدول الصناعية عن /٥٪/.

٣ ـ أن معدلات الإنفاق على الصحة فى الوطن العربى لا تزيد عن /٢٪/ من الناتج الإجمالي، بينما تصل فى الدول الصناعية إلى /٨٪/.

٤ ـ أن معدّل الأمية فى العالم العربى سوف يصل عام /٢٠٠٠م/ إلى /٣٨٪/ تقريباً، فى الفئة العمرية /١٥ سنة/ فأكثر.

٥ ـ أن إجمالى المشروعات العربية المشتركة فى الثمانينات حوالى /٨٠٠/ مشروعا، نفذ منها /٣٠٠/ برأسمال لا يزيد عن /٨/ مليار دولار.

٦ ـ أن الإنفاق على البحث العلمى فى الوطن العربى ضئيل للغاية، مقارنة بأية أرقام معروفة، فى العالم، وأحيانا فى المنطقة.

أيها الأخوة والأخوات

إن الحال التى تمر بها الأمة فى نهاية القرن العشرين، وتبدد العديد من آمالها العريضة التى ناضلت من أجلها منذ بداية هذا القرن، لا تعنى تهشم تلك الآمال والتوقعات السابقة إلى الأبد، ولا يمكن للأحداث والهزائم الخطيرة التى منيت بها العديد من المشروعات القومية للأمة أن تهز ثقتها بالنفس. بل إن كل النكسات والهزائم والإخفاقات للقضايا التى سيطرت على وعينا القومى ينبغى أن تعلمنا الدرس اللازم : وأولها التخلص من السلبيات التى قادت إليها فى الماضي. وأن نتعرف على أشكال وأساليب جديدة للعمل لكى نصل إلى تحقيق تلك الأهداف والآمال.

ويمكن القول، صراحة، أن العرب مدعوون قبل أى شيء آخر للتصالح مع بعضهم البعض، لكى يتجاوزوا أزمتهم، ويتغلبوا على خلافاتهم التى تمزقهم، ويصلوا إلى قواعد جديدة بديلة للنظام العربى الراهن الذى كشف عن مدى ضعفه وهشاشته فى أكثر من مناسبة.

ومن وجهة نظري، ونظر الكثيرين، من المحللين السياسيين، فإن النظام العربى ومنذ نصف القرن الأخير تقريباً، لم يفرز مؤسسة إقليمية أفضل، أو يمكن أن تكون البديل لجامعة الدول العربية التى أثبتت رغم كل الصعوبات والظروف أنها (بيت العرب) جميعاً، ولنا نحن فى اليمن تجربتنا مع الجامعة، فحين إختلفنا فيما كان يسمى بشطرى اليمن، واحتربنا فى عام /١٩٧٢م/ لم نجد مكاناً أفضل من الجامعة نلجأ ونحتكم إليه. وهنا فى هذا المكان وقعنا أول

اتفاقية وحدوية، وكانت هذه الاتفاقية هى الاساس لكل العمل الوحدوى اللاحق الذى توّج بقيام دولة واحدة لليمن. ولقد أثبتت التجارب الماضية أن كل المحاولات التى جرت خارج الجامعة قد انهارت وتصدعت وتاكلت، كما أن المحاولات الجديدة لإيجاد نظام شرق أوسطي، ومحاولات اخرى تستهدف وجود هذه الامة وجامعتها العربية تستدعى التمسك بالجامعة وتعزيز مكانتها، وهذا معناه أنه لا بديل عن الجامعة العربية وموسساتها القائمة، والعمل الجاد على تفعيلها لتقوم بدورها فى دفع مسيرة العمل العربى المشترك إلى الأمام. ولذلك فنحن لا نرى سواها قادرا على حل الخلافات العربية - العربية، وتحقيق التضامن والتعاون والتنسيق بين الدول العربية فى مختلف المجالات شريطة أن نطور الجامعة اليات عملها، وشريطة أن تجد الدعم لها ولكافة مؤسساتها من الدول والقادة العرب لكى تقوم بدور أكثر نشاطا فى احتواء اى خلاف عربى قد يبرز فى المستقبل، وتدفع فى الوقت نفسه بمسيرة التعاون والتطوير فى الوطن العربى.

إننا، كعرب، نواجه هذا الواقع فى ظل قرن قادم مفتوح على كل التوقعات، وقرن موشك على الإنصرام مع كل ما حفل به من تغيرات عاصفة، ربما لم تشهد البشرية المعاصرة مثيلاً له فى تاريخ الفكر السياسى والاقتصادي. وعلينا أن نواجه هذا التحدي، وأن نتعلم إدارة موقعنا فى النظام الدولى الجديد من خلال التفاعل، والعلاقة بين النظام الدولى والنظام العربى فى ظل التطورات الكبرى التى يشهدها العالم.

نحن أحوج ما نكون فى هذه المرحلة إلى بلورة رؤى استراتيجية عربية، ومسؤولية القادة العرب وأصحاب التفكير والقرار هامة فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ أمتنا العربية. وعليهم جميعا مسؤولية كبرى لتحقيق المصالح العربية، الكبرى ولن يكون ذلك ممكنا برأينا بدون فتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية، وذلك بتحقيق المصالحة العربية التى تبناها ونادى بها معالى الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وبعض القادة والزعماء العرب ورمى خلافات الماضى فى بحر التسامح والعمل العربى المشترك.

إننا نعتقد أن البدايات الصحيحة لمثل هذا العمل والمدخل لبناء استراتيجية عربية جديدة للقرن المقبل، يستدعى مايلى :

أولاً : عقد قمة عربية للملوك والرؤساء العرب فى مقر جامعة الدول العربية فى القاهرة لحل الخلافات العربية - العربية، ونتمنى أن ينجح القادة العرب خلال هذه القمة فى ايجاد الية جديدة دائمة لحل الخلافات العربية على أساس احترام حق ومصالح وخصوصيات الدول العربية صغيرة كانت أم كبيرة، وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية.

ثانياً : مناقشة مستقبل الأمة العربية والتحديات التى تواجهها فى القرن المقبل.

ثالثاً : رسم إستراتيجية عربية واضحة للجامعة العربية ودعم مؤسساتها وتقديم أشكال الدعم لها لكى تكون قادرة بالفعل على تحقيق أهداف هذه الأمة ونحن نطل على القرن الواحد والعشرين.

إن التطورات والمتغيرات الدولية والعربية الاخيرة والمتلاحقة، تتطلب عقد مثل هذه القمة وصوغ مثل هذه الاستراتيجية والرؤى العربية الموحدة. ولا نقصد من هذا أن نتحول إلى تكتل يعادى ماحوله أو يقف فى وجه المتغيرات، بل المقصود أن نكون جزءاً فاعلاً فى النظام الدولى الجديد بعد نصف قرن من الصراع. وأمامنا تحديات كبيرة تمس صميم حياة أمتنا العربية التى هى فى أمس الحاجة إلى الامن والاستقرار والتنمية الشاملة .

ولقد أثبتت تجارب كل الشعوب ان العنف والحروب ليست هى السبيل لتحقيق آمال شعوب المنطقة، وأن السلام العادل والشامل هو مطلب لكل شعوب المنطقة ويصب فى مصلحتها ومصلحة شعوب العالم باعتبار منطقتنا منطقة استراتيجية تلتقى عندها مصالح دول وشعوب كثيرة .

وفى رايى، أن إستحقاق السلام او تأثير التسوية السلمية للصراع العربى – الاسرائيلى هو من أهم القضايا التى تواجه أمتنا العربية والمنطقة فى المرحلة القادمة، وهو أحد موضوعات أو محاور هذه الندوة. وان مسؤولية الأمة والقادة العرب تتعاظم لمواجهة هذا الاستحقاق بما يستحق من اهتمام، بحيث يتناسب هذا الدور شكلا وموضوعاً مع هذه المتغيرات.

ونعتقد ان الاهتمام خلال هذه المرحلة بالذات، ينبغى أن ينصب على دعم ومساندة كل القضايا التى تصون الامن القومى العربى بكافة أشكاله وصوره. وأن يتعاظم الاهتمام العربى الساعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وقيام سوق عربية مشتركة، وما يستتبع ذلك من الاهتمام بالثروات القومية العربية بما فى ذلك الامن المائى القومى العربى وكيفية المحافظة عليه، باعتباره من أخطر القضايا التى تواجه المنطقة والعالم .

وإننا نشدد على اهمية التعاون والتنسق الاقتصادى بين الدول العربية ودعم جهود جامعة الدول العربية بهذا الصدد والاسراع فى خلق الية مناسبة لتنفيذ كل قرارات القمم العربية بهذا الشأن. ونعتقد ان هذا التعاون ينبغى أن يكون أهم مظاهر تطور العمل العربى المشترك خلال المرحلة القادمة، لما يمكن أن يتركه من تأثيرات على مستقبل التعاون العربى المشترك من ناحية، وعلى مستقبل التنمية والتطور فى الوطن العربى وعلى علاقاته المستقبلية مع العالم من ناحية أخرى ونعتقد أن نشوء مصالح إقتصادية ملموسة بين أقطار الوطن

العربى مع استمرار التعـاون بينها، سوف يؤدى إلى تراجع الخلافات السياسية، وسيكون الإقتصاد والتعاون الإقتصادى عنصراً هاماً من عناصر الحفاظ على تماسك ووحدة الصف العربي، وهذا من وجهة نظرى يمكن أن يساعد العرب على الاندماج في المنظومة الدولية، والتكيف مع المتغيرات والتطورات الجديدة فى العالم مثل (إتفاقيات الجات) و (الشراكة العربية - الأوروبية) والتعاطى مع (التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلي) وتضييق الفجوة الإقتصادية والتكنولوجية بين الوطن العربى والعالم حتى لايتحول العرب إلى الهامش أو يظلون فيه.

إننا جميعاً ندرك أهمية وخطورة التحديات التى تواجه أمتنا فى القرن المقبل، ولابد أن نقف أمامها ونستعد لها. وفى هذا الاتجاه فإن هذه الندوة هى خطوة واحدة فقط على هذا الطريق، والأمل كبير فى أن تتبعها خطوات اخرى جادة حتى تتحقق الرؤية والاستراتيجية العربية المشتركة.

سدد الله خطاكم، ووفقكم الى ما فيه خير هذه الأمة. ومرة أخرى أعبر لكم عن مشاعر التقدير والإحترام، ولمعالى الأمين العام لجامعة الدول العربية شخصياً على رعايته لهذه الندوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



الجلسة الأولى

التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى

رئيس الجلسة : **الدكتور/ ياسين سعيد نعمان**، رئيس مجلس النواب اليمنى السابق

الجوانب الثقافية ـ والتكنولوجية للتطورات الكونية الراهنة .

الأستاذ/ السيد يسين، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الجوانب السياسية ـ والعسكرية للتطورات الكونية الراهنة .

اللواء/ أحمد اسماعيل فخر، رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ـ مصر .

تعقيب : الدكتور/ عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

تعقيب : الدكتور/ ماهر الطاهر، باحث فلسطينى .

مناقشات عامة .

التطـورات الكونيــة الراهنـــة : الجـوانب الثقـافيــة والتكنـولوجيــة

الأستاذ/ الســـيد يســـين

مستشـار مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية

بالأهرام.

اعتقد ان الحديث عن موضوع التطورات الكونية الراهنة وخصوصا فيما يتعلق بالجوانب الثقافية يثير العديد من القضايا التى لا تمس فقط الجوانب الثقافية - بل تشمل ايضا الجوانب السياسية والجوانب الامنية. والموضوع الذى نتحدث فيه يبدأ بكلمة "الكونية"، فهذه الكلمة أصبحت أحد المفاتيح الرئيسية لفهم العالم المعاصر. وكلمة "الكونية" هى التى نترجم بها المصطلح الإنجليزى Globalism. ويعتبر موضوع الكونية محل جدل فى الأدبيات العربية المعاصرة وهو ما يرجع إلى أن الكلمة ذاعت واستخدمت بغير تحديد، خصوصا بعد تصاعد الدعوة إلى صياغة نظام عالمي جديد والتي كان اول من اطلقها الرئيس الأمريكى السابق بوش. وقد رأى كثير من مثقفى العالم الثالث بشكل عام والمثقفون فى الوطن العربى بشكل خاص إنها دعوة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة العالمى. من هنا لقيت هذه الدعوة التى أطلقت من قبل الإدارة الأمريكية فى لحظة ما العديد من الانتقادات والتحليلات، ولكننا اليوم حين نتحدث عن الكونية ينبغى ان نؤكد أننا نتحدث فى الواقع عن عملية تاريخية. لا نتحدث عن مفهوم يراد إسقاطه - إسقاطا - على العالم، ولا نتحدث عمن سيتحكم فى العملية الكونية. وإذا أردنا أن نحدد مفهوم الكونية تحديدا علميا فإننا نقول أنها عملية تاريخية تجرى منذ قرون.. هناك بعض الاجتهادات تقول أن الكونية بدات منذ القرن السادس عشر، وفى هذا الإطار أشير إلى أن انشاء نظام عالمي يعد مسألة قديمة، غير أن تسارع إيقاع التاريخ العالمى فى السنوات الأخيرة يرد فى المقام الأول إلى تعمق اثار الثورة العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الثورة الاتصالية غير المسبوقة التى جعلت تداول الأخبار والمعلومات بل والمعرفة مسألة تتم فى التو واللحظة. والكونية بهذا المعنى لها تجليات شتى.. هى تجليات سياسية واقتصادية وثقافية.

فى مجال التجليات السياسية أصبح مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية مبدأ يكاد يكون مستقرا، فالدعوة إلى حل الخلافات بالطرق السلمية أصبحت مسألة أساسية. وفى مجال السياسة المقارنة أصبحنا نتحدث عن احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية باعتبارها

أصبحت شعارا كونيا بفضل خبرة القرن العشرين الذى جرى فى أواخره سقوط النظم الشمولية، وليبرز عام ١٩٨٩ باعتباره النهاية الفعلية للقرن العشرين.. فالشمولية سقطت مرة واحدة وإلى الأبد، والتسلطية أيضا أو السلطوية ستسقط ولا يمكن أن تعيش. وقد أصبحت التعددية السياسية الشعار الكونى المرفوع وأصبح تحول الدول الشمولية والسلطوية الى التعددية السياسية عملية تاريخية نراقبها عن كثب فى كثير من مجتمعات العالم الثالث.

إذن حينما نتحدث عن الكونية السياسية نتحدث عن هذا العبور من الشمولية والسلطوية إلى التعددية السياسية. هذا تحد أول بالنسبة للوطن العربى حيث مازلنا نعيش على نظم سياسية سلطوية تتشبث بمواقعها السلطوية ولا تريد أ ن تخلى السبيل لنمو قوى المجتمع المدنى العربى. وكثيرا ما نتحدث عن الوطن العربى على سبيل التجريد، ولكننا لو أردنا ان نجرى عملية تنميط للبلاد العربية لاكتشفنا أن هناك نظما سياسية مغلقة بالكامل.. سواء عن طريق نظام سياسى أغلق الأبواب أمام الشعب ولا يريد أن يفتح أى فرصة لأحزاب أخرى أن تتحدث أو تعبر عن رايها أو للمجتمع المدنى، وهذه النظم المغلقة قد تكون نظما جمهورية أو ملكية أو مشيخية.. فليس هناك فرق.. فالنظام السياسى المغلق هو فى تصورى الذى يصادر حرية الشعب فى التعبير عن نفسه.

ثم هناك نظم سياسية تقليدية تحاول أن تطبق مبدأ الشورى الإسلامى بطريقة محافظة، ثم لدينا مجموعة من الدول مثل مصر والأردن وتونس تحاول أن نفتح الباب أمام تعددية سياسية اعتبرها تعددية سياسية مقيدة.

هذه هى العملية التى نشاهدها فى الوقت الراهن، والتحدى المطروح على الوطن العربى فى هذا المجال هو تحدى الخلاص من آثار السلطوية والانتقال إلى التعددية السياسية بافاقها المختلفة ووعودها الكثيرة. وقد أصبحت مسألة احترام حقوق الإنسان من الشعارات الكونية السياسية. ويكشف عن هذا فى عالمنا العربى الندوة المشهورة عن أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى قبرص منذ عدة سنوات وانتهت بالإعلان عن انشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان ذلك إشارة إلى انتقال المثقفين العرب من القول إلى الفعل واستطاع المثقفون العرب أن يرفعوا معدل الاهتمام بحقوق الإنسان وتشكلت منظمات وطنية فى عديد من البلاد العربية.. فمسألة حقوق الإنسان أصبحت شعارا كونيا، وإذا كان هناك فى المجال الدولى قوى دولية تمارس ازدواجية فى تطبيق شعارات حقوق الإنسان فلا ينبغى أن يكون ذلك مانعا لنا من أن نطبق هذه الشعارات، لأن هناك إجماعا دوليا على أن احترام حقوق الإنسان أصبح مسلمة من المسلمات الأساسية. هذه بعض تجليات الكونية السياسية.

أما بالنسبة للكونية الاقتصادية فلعل أبرز معالمها انشاء منظمة التجارة العالمية (الجات) التى انضمت اليها ١١٤ دولة، وأصبحت الدول الموقعة داخلة فى مجال المنافسة العالمية. وهذه المنافسة إذا دخلنا فيها كعرب لابد أن نفرض علينا ثورة فى مجال التعليم والإعلام وفى مجال الإبداع والقدرة على المنافسة على المستوى العالمى. وهذه مسألة ثقافية فى المقام الاول تتعلق بتعليم الشعب وبدرجة الإبداع وبنظام المعلومات فى المجتمع ولنظام الإعلام وبالانفتاح على العالم... إلخ. وبالتالى هذا تحد ثقافى فى المقام الأول، ويصبح السؤال هوكيف نستطيع أن نرتقى إلى مستوى المنافسة العالمية؟

ثم نأتى إلى الكونية الثقافية والتى يثار بشأنها سؤال رئيسى هو: هل يمكن أن تنشأ ثقافة عالمية تتضمن من المعايير والقيم ما يضبط سلوك الافراد والمجتمعات أم لا؟ هذه قضية خلافية، فمشكلة قضية الثقافة العالمية انها قد تتعارض مع الخصوصيات الثقافية ولكنها مسألة مطروحة للبحث والنقاش. والدليل ان لدينا الان تحديا خاصا فيما يتعلق بما يسمى حق التدخل لأسباب إنسانية أو لأسباب سياسية. رأينا حق التدخل بالنسبة للعراق بعد غزو الكويت والحصار غير الشرعى للشعب العراقى، ورأينا الحصار على الشعب الليبى، وهناك مشروع الحصار على النظام السودانى. إذن حق التدخل يفرض علينا ضرورة البحث عن ماهى المعايير التى يمكن للمجتمع الدولى أن يطبق فيها ما يسمى بحق التدخل سواء لأسباب إنسانية أو لأسباب سياسية؟ هذه قضية تتعلق بصياغة معايير ثقافية عالمية على أساس أخلاقى، على أساس أنه لايجوز للمجتمع الدولى أن يترك شعبا لنظام سياسى معين يمارس فيه القتل والتعذيب على سبيل المثال. هذه قضية أخلاقية ولكنها تثير فى نفس الوقت قضية الكونية الثقافية وعلى وجه الخصوص: هل يمكن أن تنشأ ثقافة عالمية أم لا؟.

هذه بعض التجليات الكونية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. ونحن فى الوقت الراهن وفى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل التاريخ الإنسانى نمر فى الواقع بثلاث ثورات متزامنة:

الثورة الأولى: سنطلق عليها الثورة السياسية والتى تتعلق أساسا كما قلنا بسقوط النظم الشمولية والسلطوية وظهور التعددية السياسية كشعار أساسى. ولكن هنا لدينا أسئلة مطروحة:

هل صحيح أن التعددية السياسية لا يمكن أن تطبق إلا فى إطار المفهوم الغربى للديمقراطية؟ سؤال مطروح، وهل هناك أنماط أخرى للديمقراطية غير غربية؟ هنا يبدو الصراع الثقافى فى المجتمع العربى حين ترفع بعض الجماعات شعار الشورى الإسلامية باعتباره بديلا للديمقراطية الغربية. وهناك خلافات حول هذا الموضوع – خلافات ثقافية وسياسية، وهناك اجتهادات شتى حتى بين التيار الإسلامى ذاته. فبعضهم يقول أن الديمقراطية

الغربية هى نفسها التنورى الإسلامية، وهناك رأى آخر يقول أن الشورى الإسلامية، كما يقول استاذنا الدكتور توفيق الشاوى فى كتاب مهم نظام يختلف تماما عن الديمقراطية الغربية.

وهناك سؤال مطروح حول: هل هناك نظرية موحدة للديمقراطية أم لا؟ أما الديمقراطية فهى مجموعة من المثل العليا التى يراد الوصول إلى تحقيقها. هذه هى الثورة السياسية التى نحاول أيضا فى المجتمعات المتقدمة إثارة الشك فى مدى سلامة الديمقراطية التمثيلية للتعبير عن الشعب. ومسألة الـ Representation مثارة فى الأدبيات السياسية.. هل هذا هو أفضل نظام أم أن هناك نظما أخرى ينبغى أن نفكر فيها وأن نبدعها للتعبير عن قوى الشعب المختلفة. ومن هنا يمكن القول أنه فى بعض المجتمعات هناك جماعات سياسية تريد الان أن تبتدع وسائل لتحدى احتكار النخبة السياسية حتى تستطيع أن نمثل الشعب تمثيلا صحيحا.. وهناك اجتهادات تبنى نظرية وتطبيقية فى هذا المجال.

الثورة الثانية بالإضافة للثورة السياسية مانسميه بالثورة القيمية. وقد أجرى أحد الباحثين الأمريكيين (انجل هارت) مجموعة من البحوث نشرها فى كتاب بعنوان الثورة الهادئة The Silent Revolution. وأقام هذه البحوث على قياسات راى عام فى مجموعة كبيرة من دول أوروبا الغربية واكتشف أن نظام القيم الاوروبى فى الدول التى درسها ينتقل من التركيز على القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية، والفرضيةالتى وصل إليها وصاغها أن الشعوب فى هذه البلاد انتقلت من الاهتمام بالقيم المادية وأثارت السؤال الخطير الخاص بما هو معنى الحياة؟ ومن هنا برزت مقولة Quality Life.. معنى الحياة، فإشباع الحاجات الأساسية لا يكفى ولكن أثيرت تساؤلات حول معنى الحياة.

إذا اثرنا السؤال الخاص بمعنى الحياة، فمعنى ذلك أننا دخلنا فى المجال الروحى للإنسان حيث لم يتم التركيز على القيم الروحية فى نظرية التحديث الغربية. ووضعت بين قوسين تحت تأثير الوضعية والعلمانية ولم يتم الاهتمام بها. وتأتى هذه الجوانب الروحية الآن فى صيغة إحياء دينى فى كافة الأديان فى اليهودية، فى المسيحية، فى الإسلام، وعاد الدين مرة أخرى كنسق اجتماعى يحتل موقعا مؤثرا فى وجدان الناس. ومن هنا يمكن القول أن الثورة والاتجاه إلى ما بعد القيم المادية فى الغرب المتقدم يماثله فى بلادنا العربية عودة للدين مرة أخرى وإعلاء لشأن القيم الدينية، وكثيرا ما يجرى القول أن النخبة العلمانية العربية لم تكن معدة لهذه الظاهرة، فحين حدثت عملية الإحياء الدينى والتدين الشعبى والمناداة بالتيار الإسلامى كان المثقفون العرب العلمانيون قد وضعوها بين قوسين تحت تأثير نظرية التحديث الغربية على أساس أن التنمية والتحديث من شانها أن تؤدى إلى رفع وعى الناس. ونحن الان مواجهون بمشكلة كيف يمكن أن نتعامل مع الدين كنسق اجتماعى، وكيف يمكن أن نعالج

اشكالية الدين والسياسة؟ هناك دعوات أنه ليس هناك فصل في الإسلام بين الدين والدولة. ماذا سنفعل في هذا الصراع بين القوى العلمانية من جانب والقوى الدينية من جانب آخر؟.

إذن موضوع الثورة القيمية الذي يتعلق في الغرب بالانتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية، لدينا شبيه له هنا هو العودة إلى الدين ومحاولة حل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية.

ثم نصل بعد ذلك إلى ما نسميه الثورة المعرفية ثالث هذه الثورات، والثورة المعرفية يمكن إيجازها في عبارة واحدة هي الانتقال من نموذج الحداثة الغربي إلى ما يسمى ما بعد الحداثة. وهذه مسألة معقدة من الناحية الفلسفية. ولكن يمكن القول أن مشروع الحداثة الغربي الذي قام منذ عصر التنوير حتى الوقت الراهن يقوم على عدة أسس أهمها الفردية والعقلانية والإيمان بالعلم والتكنولوجيا كاساس لحل مشكلات المجتمع، وهناك دعاوى في الغرب الآن تقول أن هذا المشروع قد سقط وقد تجاوزه الزمن وأننا في سبيل إقامة مشروع جديد لا يؤمن بالحتمية لا في الطبيعة ولا في التاريخ ولا في المجتمع، ولا يؤمن بالأنساق الفكرية المغلقة والايديولوجيات المغلقة. وتقول هذه الدعاوى أن التاريخ الإنساني مفتوح والخيارات متعددة ويتوقف على الإنسان كيفية اختيار الحل المناسب في اللحظة المناسبة. فنحن أمام صياغة جديدة للعقل الغربي، وهذه الصياغة الجديدة ستؤثر في تشكيل العلوم الاجتماعية الغربية.. علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وقد بدا بعض الإنتاج في هذه العلوم يتأثر بالفعل بدعاوى ما بعد الحداثة وتنشأ فئات تحليلية جديدة لوصف العالم المعقد الذي نعيش فيه.

اذا راجعنا بعض الأدبيات عن العالم المعقد الذي نعيش فيه نجد عبارة كلاسيكية تقول: نحن نعيش في عصر يتسم بعدم التقييد وعدم القدرة على التنبؤ بمساره وأن القدرة على التنبؤ سقطت.

إن وصف العالم حتى قبل تفسيره اصبح معقدا بحكم تسارع الإيقاع وبحكم تعقد الظواهر. ومن هنا نشأ نموذج جديد يسمى ما بعد الحداثة ولينعكس على تشكيل العلوم الاجتماعية، معنى ذلك إننا في العالم العربي كمثقفين وباحثين مدعوون للاستطلاع النقدي لهذا النموذج المعرفي الجديد.. نموذج ما بعد الحداثة. ثم نصل بعد ذلك إلى القضية المطروحة أمام الإنسانية في الوقت الراهن وهي قضية إقامة نظام عالمي جديد ليس بالطريقة الأمريكية، ولكن هناك حاجة موضوعية لإعادة صياغة العالم. كيف يمكن أن يكون ذلك؟.

بعدما انتهى الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب، بين الشيوعية والرأسمالية صعد فجأة موضوع الحضارة وأصبح المفهوم سائدا، وتصاعدت الدعوات لحوار الحضارات وأصبح لدنيا تياران أساسيان، تيار يدعو إلى حوار الحضارات بشروط مختلفة وتيار آخر

عنصرى يدعو إلى الصراع بين الحضارات كما ظهر من المقالة التى أثارت دويا فى العالم والتى كتبها صامويل هانتينجتون عن صراع الحضارات. إذن فى موضوع حوار الحضارات.. القضية المطروحة أن كل حضارة من حضارات الإنسانية الراهنة تنادى بحقها فى صياغة نسق القيم الذى سيحكم العالم. وهناك مقالة شهيرة نشرها ناكاسونى رئيس وزراء اليابان السابق فى Survivor قال فيها: من حق البوذية أن تشارك فى صياغة نسق القيم الجديد، ومن حق الحضارة الصينية أن تشارك. ومن حقنا أيضا كثقافة عربية إسلامية أن نشارك، كيف؟ من خلال الدخول بفاعلية فى حوار الحضارات. كيف ندخل فى حوار الحضارات إلا إذا أعددنا أنفسنا لهذا الحوار. فى تصورى نحن مدعوون فى الوطن العربى من الجانب الثقافى إلى خطة منهجية لمحاولة الاستعداد لحوار الحضارات الذى سيمارس أشكالا شتى بين الحضارات المختلفة.

الخطوة الأولى فى هذا الحوار فيما أتصوره كمسئولية ملقاة على عاتق الباحثين والمثقفين العرب تتعلق بضرورة التتبع النقدى للفكر الآخر، لا نستطيع أن نتمتع بترف تجاهل الفكر الآخر أو عدم دراسته بطريقة نقدية. هناك دعوات للإنغلاق الثقافى فى الوطن العربى تحت ستار أن هناك غزوا ثقافيا، وأن الفكر الآخر فكر مغيب وأنه مسيطر ويدعو إلى غزونا ولكن هذه دعوة جهول - كما أتصور- لا نستطيع أن نعيش بغير التحليل النقدى لفكر الآخر فى كافة الميادين المعرفية والسياسية والاقتصادية لسبب بسيط أن فكر الآخر سيترجم إن عاجلا أو آجلا إلى سياسات تؤثر علينا، وقد ضربت المثل من قبل بحق التدخل الذى يراد تطبيقه بطريقة تمييزية ضد الشعب العربى وضد شعوب العالم الثالث.

ثم علينا ثانيا أن نمارس ما أسميه النقد الذاتى. فعلى التيارات السياسية العربية أن تمارس النقد الذاتى لكى ندرس بشكل متعمق المسيرة الماضية. ومن حسن الحظ أنه بدأت بوادر النقد الذاتى العربى من بعض التيارات السياسية العربية الأساسية. فقد نشر الدكتور عبدالله النفيس عالم السياسة الكويتى المعروف كتابا هاما تحت عنوان "الحركة الإسلامية - أوراق فى النقد الذاتى" يعد فريدا فى المكتبة العربية حيث شاركت فيه مجموعة كبيرة من المفكرين الإسلاميين من كافة الأسماء كالغنوشى والترابى..الخ. ومارست هذه الأقلام نقدها الذاتى للتيار الإسلامى. أيضا نشر الأستاذ كريم مروان كتابه "حوارات" وهو يعد مبادرة فى النقد الذاتى الماركسى. أيضا التيار القومى العربى نشر مجموعة ندوات وحوارات فى هذا المجال، فالنقد الذاتى على مستوى التيارات السياسية وعلى مستوى الباحثين والمفكرين ضرورة أساسية لكى ندخل فى حوار الحضارات.

ثم لا بد من خطوة ثالثة.. أن نصل إلى ما نسميه إبداع مبادرة حضارية عربية تكون أساسا لحوار الحضارات.. هذه المبادرة الحضارية العربية لابد أن تنهض على عدة أسس منها: ما هو تصورنا كعرب لمفهوم السلام العالمى ولنزع السلاح؟ وما هو تصورنا لحق التدخل ولمعاييره؟ ما هو تصورنا للصراع بين الثقافة العالمية المراد صياغتها والخصوصية الثقافية؟ ماهو تصورنا للتنمية والمساعدات الاقتصادية؟ ماهو تصورنا لحوار الحضارات وشروطه؟ هذا الذى ينبغى أن نصوغه كمبادرة حضارية لايمكن أن يتم إلا من خلال حوار واسع المدى بين المنتديات الفكرية العربية والمثقفين العرب.

هذه بعض التحديات التى تجابهنا حين نتحدث عن التطورات الكونيةالراهنة كمحددات للمستقبل العربى، فلا نستطيع مواجهة المستقبل إلا بتتبع الآخر بطريقة نقدية بالنقد الذاتى ولصياغة مبادرة حضارية عربية من هذا الحوار.

هذه بعض الأفكار الموجزة التى اردت أن أطرحها عليكم فى هذا الموضوع الشائك والمعقد والذى يتسم بازدحامه بعديد من الافكار والرؤى.

التطورات الكونية الراهنة : الجوانب السياسية والعسكرية

لواء أ.ح. (م) أحمد اسماعيل

فخر

رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ـــ

مصر.

أولاً : مقدمة

١ ـ بدأ التركيز على الحديث عن النظام العالمى الجديد والتطورات الكونية التى ارتبطت به منذ الثامن من أغسطس عام ١٩٩٠ عندما ألقى الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش خطابه الشهير بعد بدء مأساة غزو العراق لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠.

٢ ـ الا أنه فى إطار الفهم العميق للجوانب السياسية والعسكرية لبدء ما يطلق عليه النظام العالمى الجديد وما استتبعه من متغيرات كونية حادة وجديدة.. أود أن أركز على أن هذه المتغيرات بدأت فعليا فى يوليو ١٩٨٧ - بعد مضى سنتين من تبنى الاتحاد السوفيتى السابق سياستى إعادة البناء "البيروسترويكا"، والشفافية والوضوح "جلاسنوست"، وذلك عندما أصدر الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف وثيقة سياسية عسكرية جديدة ألزمت القوات المسلحة السوفيتية وقوات حلف وارسو فى ذلك الوقت بتبنى استراتيجية الكفاية الدفاعية Defensive Sufficning، مغيرا بذلك كلية دور القوة المسلحة فى صياغة العلاقات السياسية من استراتيجية ردع وضربة أولى، أو ضربة ثانية هجومية، إلى اداء دفاعى فعلى غيّر من الأهداف العسكرية السياسية ومن منظومة بناء القوة المسلحة ومن المهام السياسية العسكرية للقوة المسلحة.

٣ ـ سوف تتناول هذه الورقة البحثية بشكل مختصر موضوع التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى فى الإطار التالى:

أ ـ رصد لأهم التطورات الكونية السياسية.

ب ـ رصد لأهم التطورات الكونية التقنية.

جـ ـ رصد لأهم التطورات الكونية العسكرية.

د ـ الخلاصة.

٤ ـ وسوف تحاول هذه الورقة البحثية تناول تأثير هذه التطورات – كل على حدة – على إستشراف المستقبل العربي.

ثانياً : أهم التطورات الكونية السياسية .

١ ـ مما لاشك فيه أن البشرية مواجهة اليوم بمجموعة من المتغيرات الكونية التي جعلت العالم قرية صغيرة لا تستطيع دولة أو مجموعة من الدول أن تعيش بمعزل عنها. وهذه المتغيرات تتميز بالشدة والعمق والسرعة إلى حد أنها وضعت العالم في قلب مرحلة انتقال ليس من المتوقع أن تستقر معالمها إلا في القرن الحادي والعشرين، ولعلنا هنا نتذكر أن النظام العالمي الذي تبلور بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ استمر لمدة مائة وخمسين عاما، بينما استمر النظام العالمي الذي نبع من مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ مائة عام فقط، أما النظام العالمي ثنائي القطبية والذي تميز بالصراع الأيديولوجي خلال الحرب الباردة، فقد عاش معنا ٤٥ عاما فقط.

٢ ـ لعل اهم ما يميز التغيرات الكونية الراهنة هو انتقال العالم من الصراع الايديولوجي وتوازن الرعب النووي إلى مفهوم توازن المصالح. ولعله من الجدير بالذكر أن جميع الأنظمة السياسية العربية الراهنة قد أصبحت تعي تماما وتتفهم هذا المتغير، وأصبحت لديها الرغبة والقدرة – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبدء مسيرة السلام – على تحديد مصالحها القومية وأسبقيات هذه المصالح، ويبقى أمام المستقبل العربي أن تتواءم وتتوحد هذه المصالح القومية في مصلحة عربية واحدة وشاملة ليكون للوطن العربي دوره في صياغة النظام العالمي الجديد.

٣ ـ إن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أدى إلى بناء شكل هرمي جديد للعلاقات الدولية، جاءت على قمته الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية الوحيدة المنظمة في العالم والقادرة على التدخل عسكريا على مستوى الكون، ويلي ذلك ما يمكن أن نطلق عليه الشريحة الثانية من الهرم التي تضم التكتلات الاقتصادية الجديدة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول شرق وجنوب آسيا ومنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومن هنا يبرز مرة أخرى دور الولايات المتحدة في المستوى الثاني. أما المستوى الثالث من هذا الهرم فهو يضم الدول الأقل ضعفا عسكريا والأقل قدرة في إطار التكتلات الاقتصادية. والمراقب للحركة الاقتصادية

والسياسة العربية يجد أنها تحظى - بصفة عامة - بعلاقات متزايدة مع الولايات المتحدة الامريكية وفى نفس الوقت تحاول ايجاد توازن عربى فى توجه هذه الدول الى تعميق علاقاتها مع اوروبا ومع دول البحر المتوسط ومع مجموعة شرق وجنوب اسيا مما يؤكد للمرة الثانية التفهم العربى العميق لطبيعة المتغيرات الكونية وتأثيرها على المستقبل العربى مما سيجعل الدور العربى حاضرا فى صياغة القرن القادم وليس غائبا عنه، الا ان مدى تأثيره سيتوقف على قدرة العرب على العمل المستقبلى التكاملى وليس التنافسى.

٤ - ان اختفاء الصراع الايديولوجى قد ادى لظهور مزيد من الانتماءات العرقية والأثنية والتى لم تجد متنفسا لها فى إطار حصم التغيرات الحادة والسريعة - فى بعض الاحوال - سوى اللجوء للعنف او الارهاب لحل مشكلاتها وتحقيق طموحاتها، إلا أننا نلاحظ فى اطار تعرض بعض الدول العربية لبعض هذه المظاهر ان المجتمعات - فى اطار قيمها وتقاليدها - قد رفضت العنف والارهاب، وتقوم بدورها سياسيا وجماهيريا باستيعاب كل هذه المظاهر وصهرها فى الاطار القومى لهذه الدول. الا اننا يجب ان نعى ان استقرار المستقبل العربىفى اطار هذه المظاهر يستلزم حرصا مستمرا وتعاونا وثيقا لمنع تصدير هذه الافكار والمظاهر من دول خارجية إلى المنطقة العربية.

٥ - سواء اتفق البعض ام اختلفوا حول تاثير الفكر الايديولوجى على النمط السياسى والعسكرى للدولة، إلا انه من المؤكد ان كل فكر ايديولوجى قد طرح على مجتمعه مجموعة من القيم والمعايير التى تؤثر على فكره الاستراتيجى سياسيا وعسكريا. وباختفاء الصراع الايديولوجى اهتزت الكثير من هذه القيم والمعايير مما أوجد ثغرة جديدة بين القيم والمعنويات والاستراتيجيات السياسية والعسكرية، وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الموقف الدولى لمشكلة الجزائر. وفشل الانتخابات الديموقراطية فى أنجولا، والتمويل الأمريكى لاسرائيل لبناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة. وقد حاول النظام العالمى الجديد ان يعبر هذه الثغرة عن طريق تبنى مفهوم الحرب العادلة والذى يستند إلى ضرورة توفر سبب عادل للحرب، ونوايا عادلة للتدخل العسكرى وسلطة شرعية لادارة هذه الحرب. وان يكون الاستخدام المسلح هو الوسيلة النهائية والاخيرة بعد استنزاف الجهود السياسية والدبلوماسية لحل اية صراعات. وقد ظهر ذلك بوضوح فى تزايد دور الامم المتحدة باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولى، وقد

عاشت المنطقة العربية هذه التجربة فى حرب تحرير الكويت كما مارست الأمم المتحدة هذا الدور فى كل من الصومال وروانذا.

٦ ـ ظهور ادوات دولية ذات سطوة أكبر تساهم فى تشكيل المتغيرات الكونية الراهنة خاصة فى المجال السياسى الاقتصادى الذى يحظى بالأسبقية المتقدمة مثل الشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية المشتركة وشركات الاستثمار عبر الحدود، ومن هنا نجد أن المستقبل العربى واع لإيجابيات وسلبيات هذا المتغير، ففى نفس الوقت الذى يدرس فيها انشاء بنك دولى شرق اوسطى يمارس دوره – بتواضع – فى إحياء السوق العربية المشتركة، كذلك فى نفس الوقت الذى يسمح فيه للشركات الدولية بالعمل على اراضيه، فانه يضع حدا واضحا لدورها الاقتصادى وممارساتها السياسية بما لا يتعارض مع المصلحة السياسية القومية. وفى نفس الوقت يجعل المستقبل العربى جزءا فاعلا فى المتغير الاقتصادى الكونى الجديد.

٧ ـ إن الفترة الانتقالية التى تزدحم بالمتغيرات الكونية الراهنة قد امتلأت بشعارات براقة مثل الحرية والإنسانية والمساواة والرخاء والعدالة الإجتماعية – والتى تحتمل الكثير من التفسيرات التفصيلية المختلفة – قد أدت لظهور طموحات فردية وجماعية جديدة ودفعت الالاف – ان لم يكن الملايين – الى هجرة اوطانها وعبور الحدود ومحاولة التوطن فى دول ومناطق اخرى من العالم تخيلوا أنها تحقق طموحاتهم تحت هذه الشعارات المرفوعة الى حلل اجماعى فى كثير من مناطق العالم تلاه خلل وارتباك اقتصادى، إلا ان الاهم من ذلك وجود تناقض بين زيادة مظاهر الانتماء الوطنى والعرقى وبين فكرة الهجرة، مما تسبب فى حالة من التراجع الفكرى حتى فى المجتمعات المتجانسة – كما يحدث فى الصومال والبوسنة والهرسك وفرنسا وألمانيا وبلغاريا ورومانيا والولايات المتحدة وغيرها – إلا أنه نتيجة عدم التوازن بين الثروة العربية والقوة البشرية العربية فلازالت الهجرة كمظهر من المتغيرات الحالية تتم داخل الوطن العربى بصفة اساسية وبين دوله، مما قد يجعل من هذه الهجرة – فى حالة تنظيمها وترشيدها – قيمة مضافة للمستقبل العربى وليست عبئا اجتماعيا وسياسيا كما يحدث فى مناطق اخرى من العالم.

٨ ـ ان اختفاء القطبية الثنائية وبالتالى اختفاء المعالم المحددة للصراع بين الأيديولوجيات المتصارعة، مع الاستمرار الطبيعى بحدة تناقض واختلاف فى المصالح القومية والدولية بين اطراف المجتمع الدولى، قد ادى الى تعاظم دور الدولة او مجموعة الدول التى تقوم بدور الوسيط بعبور الجسر بين الاطراف المتناقضة أو المتصارعة

لحل هذه التناقضات بطرق دبلوماسية وسلمية دون اللجوء لاستخدام القوة المسلحة. ولعل اصرار كافة الانظمة العربية على اعتبار جامعة الدول العربية البيت الرئيسي للعرب يزيد من دورها في حل مشاكل المستقبل العربي العربي، بالاضافة الى ان الدول العربية منفردة والتي تتمتع بعلاقات سياسية متميزة مع الأطراف الدولية، تستطيع ان تلعب دورا ايجابيا ومحايدا فيهذا المجال مما يزيد من فعالية المستقبل العربي في اطار المتغيرات الكونية المتلاحقة.

٩ ـ ان هناك تركيزا لإعطاء اسبقية ومسئولية دولية – في إطار المتغيرات الكونية الراهنة – لموضوعات مثل حقوق الانسان والممارسات الديموقراطية ومفهوم التعددية الليبرالية. والجدير بالاشارة ان هناك فهما وتفسيرا مختلفا لهذه الموضوعات في الفكر العربي مع الفكر الاجنبي، وان الفكر العربي يستند الى خصوصية المنطقة العربية في قيمها الدولية الدينية وتقاليدها الاجتماعية وتراثها التاريخي. وقد أدى هذا التفسير المختلف – استنادا الى بعض التجاوزات العربية – الى صدام فكري عربي اجنبي في هذا المجال، الا انه من غير الصحيح ان المستقبل العربي لا يحمل في طياته تطورا ديموقراطيا بما يناسب ظروف كل دولة عربية، وعملا سياسيا داخليا يزيد من دور المواطن في صنع القرار. وليس بالضرورة طبقا للممارسة الغربية السائدة في شكل التعددية الحزبية. بالاضافة الى ان معظم الحروب العربية المعاصرة لم تشهد انتهاكات لحقوق الانسان، بل ان بعض الدول الغربية التي فتحت أبوابها للجوء السياسي لعناصر العنف والإرهاب تحت ستار حمايتها لحقوق الانسان قد عادت واقتنعت بوجهة النظر العربية في هذا المجال. الا اننا يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا في اننا في حاجة الى مزيد من الاهتمام العربي – ضمانا للمستقبل العربي – بتعميق مفاهيم الحفاظ على حقوق الإنسان وزيادة دور المواطن العربي في صنع واتخاذ القرار. والمنطقة العربية تشهد تشكيل مجالس منتخبة تمثل جماهيرها كمجالس الشورى والمجالس النيابية وزيادة عدد الاحزاب السياسية وزيادة جمعيات حقوق الإنسان.

ثالثاً : أهم التطورات الكونية التقنية .

١ ـ ان المتغيرات الكونية التقنية الراهنة قد وصلت إلى درجة من النمو والتغير اليومي المذهل واضعة اثارها كمحددات لمستقبل العالم في اهم مجالات الحياة. فقد أصبح التطور التكنولوجي عاملا رئيسيا في المجالات التالية:

أ ـ النصر أو الهزيمة فى الحروب او الصراعات المسلحة او اظهار القوة لمنع نشوب صراع مسلح.

ب ـ التطور والنمو الاقتصادي للطرف الذي يملك التكنولوجيا المتقدمة أو انهيار الاقتصاد لمن يتخلف تكنولوجيا.

جـ ـ سباق التسلح أو الحد من منه باعتباره مفهوما جديدا فى المتغيرات الكونية الراهنة.

د ـ تكوين وجدوى التحالفات أو التكتلات السياسية والاقتصادية والتعاون العسكرى، فتناسب القدرة التكنولوجية يودى الى جذب أو رفض أطراف لهذه التحالفات او التكتلات.

هـ ـ أداء الدولة وقدر دورها الفاعل فى المستقبل السياسى استنادا إلى تكنولوجيا المعلومات والتحليل وصنع واتخاذ القرار.

٢ ـ إضافة الى ذلك فإن هناك ثورات متصلة ومتتالية فى المعلومات وتدفقها والحصول عليها ونشرها، الامر الذى وصل إلى الحديث عن Information Super High Way، والذى قد يودى فى المستقبل الى امكانية ربط أى جهاز حاسب الكترونى (كمبيوتر) فى اى مكان فى العالم بكافة الاجهزة المنتشرة فى افاق الكون، مكونا بذلك شبكة جديدة من المعلومات تتجاوز الحدود وتتجاوز احيانا الخصوصية والسرية مما سيوجد عالما جديدا تماما.

٣ ـ وبالرغم من الأهمية البالغة لعنصر القضية كمحور لمستقبل العالم بما فى ذلك المستقبل العربى، وبالرغم من توافر الكوادر العربية البشرية المتعلمة والقادرة، والأموال العربية الكافية والمختلفة والقدرة العربية على الوصول إلى كافة أسواق المنتجات التقنية، وبالرغم من صعود مستوى القضية الاستهلاكية فى الوطن العربى، إلا ان الدول العربية تحاول منفردة - فى عالم فرضت عليه ثورة المعلومات - الا يقبل انفراد اللجان بتقنية العصر القادم. الا ان هذه الجهود المتعددة لن تساهم فى صياغة دور عربى مستقبلى فعال، والحل هنا ان نعى الدول العربية قيمة العمل المشترك فى مجال استيراد ونقل وانتاج التكنولوجيا المتقدمة - بغض النظر عن الاختلافات السياسية او الاجتماعية - فإنه من المحتم ان يحدث توافق عربى فى المجال التكنولوجى مبنى على التكامل التقنى وليس التكرار والتنافس، ولعل هذا المحدد هو فى رأيى اضعف المجالات التى يتم فيها التعاون العربى مع أنه فى نفس الوقت أهم مجالات المستقبل. ومن المهم هنا الا نبدأ من الصفر، فلدينا مجموعة من

الاتفاقيات العلمية والتقنية بين الدول العربية فى نطاق المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية، ولعلنا نبدا فى دفعها إلى مرحلة النمو والتنفيذ التـامل. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك بين بعض الدول العربية - ثنائيا وجماعيا - لجانا علمية وتكنولوجية مشتركة اكتظت بالأبحاث الجادة وتنتظر التنفيذ الجاد.

* ولقد استندت الكثير من المتغيرات الكونية الراهنة على تغييرات جذرية فى المجال العسكرى بكل آفاقه ومجالاته. وسنحاول فى هذا الجزء من الدراسة البحثية أن نتناول أهم هذه المتغيرات فى المستويات التالية بأكثر قدر ممكن من التلخيص:
  أ ـ مستوى الفكر العسكرى الاستراتيجي.
  ب ـ مستوى الفكر العسكرى العملياتى.
  جـ ـ ثورة الاسلحة الجديدة.

١ـ مستوى الفكر العسكرى الاستراتيجي

* بانتهاء الحرب الباردة وبتغير انماط الصراع العسكرى.. تكون الفكر العسكرى الاستراتيجي فى الاتجاهات التالية:

- تبنى الاتحاد السوفييتى السابق ومن بعده دول الكومنولث المستقلة استراتيجية الكفاية الدفاعية Defence Sufficing والتى تبنى على اساس التزام كافة الاطراف إلى عدم البدء بشن الحروب مع المحافظة على توازن فى القدرات القتالية لمصادر التهديد المحتملة، ومن ثم خفض القوات المسلحة إلى حد القدرة الدفاعية الشرعية والاستمرار فى جهود الحد من التسلح. وهذا يخالف تماما الفكر الاستراتيجي السوفيتى خلال الحرب الباردة.
- تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية شاملة تؤسس على أساس الارتباط والمنع والمشاركة Engagment, Prevention and Partenership، وتبنى على أساس وضوح الدور الأمريكى الذى يشارك فى مواجهة كافة المشاكل الدولية سياسيا واقتصاديا والتى تمكن الولايات المتحدة من بناء قوة مسلحة قادرة على منع ظهور تهديدات عسكرية لمصالحها ومصالح أصدقائها وحلفائها، والمشاركة الدولية لمنع قيام النزاعات والصراعات ومحاولة حلها بطريقة سلمية قبل إقحام العمل العسكرى. وقد بنى الفكر الاستراتيجي الأمريكى الجديد على أساس أن نهاية الحرب الباردة وتقلص التهديد النووى السوفيتى قد أوجد فرصا جديدة للأمن القومى الأمريكى ومخاطر جديدة أيضا.

وتكمن المخاطر الجديدة اساسا فى انتشار الأسلحة النووية فى بعض جمهوريات الكومنولث المستقل وفي بعض مناطق العالم الأخرى، بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الدولى وظهور الكثير من الصراعات المسلحة لأسباب عرقية أو أثنية مما يقلل من الاستقرار العالمى الذى تنشده الولايات المتحدة لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية.

* انهيار مفهوم الاحلاف العسكرية التى شكلت نمط الفكر العسكرى فى الحرب الباردة وحل محله مفهوم التحالفات العسكرية التى تجمع دولا مختلفة عقائديا وأيديولوجيا عندما تتهدد مصالحها المشتركة. وقد ظهر ذلك فى التحالف الدولى العسكرى تحت مظلة الامم المتحدة فى حرب تحرير الكويت، وفى العمل العسكرى الدولى لإعادة الديموقراطية إلى هايتى وإلى المحاولات العسكرية الحالية فى البوسنة والهرسك. وقد انهار حلف وارسو بالكامل بينما تطور حلف شمال الاطلنطى حيث لم يصبح جناحا عسكريا للعمل الاوروبى فقط، بل اصبح كيانا سياسيا عسكريا وفتح بابه للخصوم والأعداء السابقين للمشاركة فى الحلف بصورة تدريجية وشاملة.
* فقد ابدت العديد من حكومات دول وسط وشرق اوروبا رغبتها اكثر من مرة وباكثر من صورة للانضمام للحلف، باعتبار أن ذلك يظهر ممارستهم لسيادتهم الوطنية بعد خروجهم من تجمع الكتلة الشرقية، كما يظهر قدرتهم السياسية على اختيار ترتيبات الأمن التى يرونها مناسبة للمتغيرات الكونية الجديدة.
* إلا أن الستة عشر عضوا المشكلين لحلف شمال الأطلنطى حاليا قد وضعوا مجموعة من الشروط والأهداف للإنضمام الفعلى للحلف تتركز فى الاتى:
  - أن الانضمام الجديد سيؤدى إلى قيادة أوروبية للوحدة ومتعاونة ولا يعيدها إلى أى مظاهر انقسام.
  - أن يضمن توسع العضوية مزيدا من الاستقرار فى أوروبا.
  - أن يدرس بعناية رد فعل روسيا الاتحادية ومكانها من الحلف فى حالة انضمامها.
  - أن يتأكد الحلف من ان توسيع عضويته سيزيد من كفاءته وقدرته العسكرية فى إطار تحديد واجبات ومهام ومسئوليات الأعضاء الجدد فى إطار مفهوم استراتيجى جديد للناتو.
* ومن هنا رأت دول حلف الأطلنطى أن توسيع العضوية العسكرية يستلزم التعاون مع منظمة الامن والتعاون الاوروبى O S C E والتى تضم كل الدول المعنية بالأمن

الأوروبى الشامل، ومع الاتحاد الاوروبى الذى يقوم بمهمة مساعدة دول وسط وشرق أوروبا للتكامل مع النمط الغربى ومن ثم مع حلف الأطلنطى باعتباره الجناح العسكرى.

* ومن ثم فقد انتهجت دول حلف شمال الأطلنطى أسلوبا متدرجا لتوسيع العضوية بالسماح بأعضاء جدد فى صيغة جديدة يطلق عليها "المشاركة من أجل السلام" "Partenership for Peace"، وقد انضمت ٢٢ دولة من دول الكومنولث المستقل ودول شرق ووسط اسيا إلى صيغة المشاركة من أجل السلام تمهيدا لخطوة قادمة لانضمامها إلى الجناح العسكرى (البانيا – ارمينيا – أذربيجان – روسيا البيضاء – بلغاريا – جورجيا – استونيا – المجر – كازاخستان – كيرجيزيا – لاتفيا – لتوانيا – مولدوفيا – بولندا – رومانيا – روسيا – سلوفاكيا – سلوفينيا – تركمنستان – أوكرانيا – كازاخستان).

* وفى إطار هذا التوسع ظهرت فكرة عمل قوات حلف الأطلنطى خارج نطاقه الجغرافى السابق تحديده عام ١٩٤٩، ومن ثم فقد أنشأ داخله قوة رد الفعل السريعة Quick Reaction Force والفيلق الألمانى الفرنسى، وكلاهما لم يظهر له دور عسكرى ايجابى منفصل حتى الآن.

* وفى إطار تصاعد دور الامم المتحدة كمظلة للتحالفات العسكرية ظهرت مفاهيم عسكرية كونية مستجدة تغطى أساسا:

- استراتيجيات صيانة السلام	Peace Maintenance
وتضم الدبلوماسية الوقائية	Preventive Diplomacy
ونشر القوات الوقائية	Preventive Deloyment

- استراتيجيات استعادة السلام	Peace Restoration
وتضم صنع السلام	Peace Making
حفظ السلام	Peace Keeping
فرض وتنفيذ السلام	Peace Enforcement/Implementation

* وبانتهاء صراع القطبين ظهرت تهديدات جديدة عديدة فى مناطق مختلفة من العالم ومن هنا فقد تغيرت نقطة البدء فى الكثير من مدارس الفكر العسكرى الاستراتيجى من تقييم التهديد Threat Perception الموجه إليها من دولة محددة أو مجموعة دول او حلف عسكرى، لتكون هناك نقطة بدء استراتيجى جديدة هى الدفاع عن المصالح الحيوية للدولة National and Vital Interest داخل حدود الدولة او خارجها خاصة مع انتشار جهود السلام فى مناطق عديدة من العالم والتى غيرت – نسبيا – من طبيعة التهديدات القديمة والدائمة.

ب ـ مستوى الفكر العملياتى Operational

كان من الطبيعى مع المتغيرات الكونية الراهنة ان يستتبع تغير الفكر الاستراتيجى العسكرى تغيرا متناسبا مع الفكر العملياتى العسكرى ولعل اهم مظاهره الحالية تكمن فى الاتى:

ا ـ أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تبنى قدرتها القتالية على القيام بحرب ونصف، فى نفس الوقت: حرب فى الجبهة الرئيسية فى أوروبا، ونصف حرب فى منطقة اخرى من العالم. واليوم وبانحسار التهديد النووى فى أوروبا فان الولايات المتحدة تبنى قدرتها العسكرية على مواجهة حربين فى نفس الوقت.

ب ـ كان التقسيم النمطى للفكر العملياتى خلال الحرب الباردة ينقسم إلى ثلاثة مستويات عملياتية:

- صراعات مسلحة ذات كثافة عالية High Intensity Conflicts
- صراعات مسلحة ذات كثافة منخفضة Low Intensity Confilict

جـ ـ والبوم بعد حرب تحرير الكويت ظهر ما يطلق عليه صراعات مسلحة ذات كثافة متوسطة Mid Intensity Conflict

د ـ فى إطار جهود حفظ وصنع وصيانة وفرض السلام اتجهت معظم مدارس الفكر العسكرى فى بناء القوات المسلحة فى الاتجاه إلى:

- قوات عاملة محدودة الحجم عالية المناورة وذات خفة حركة عالية مع الاعتماد على تعبئة احتياطى عريض ومتدرب.
- استعداد دائم للقتال للدفاع عن المصالح الحيوية أو المشاركة فى صنع وحفظ وفرض السلام دوليا.

- الارتفاع بمستوى القوة البشرية العسكرية إلى أقصى حد ممكن.
- الحفاظ على تفوق أو على الأقل توازن تكنولوجى.

٤- ثورة الأسلحة الجديدة

* لقد انتشر تعبير أن العالم اصبح قرية اقتصادية وحضارية صغيرة ولقد اضافت ثورة التسليح تعبيرا جديدا وهو ان العالم أصبح قرية عسكرية صغيرة.
* لقد أصبح الفضاء بعدا رابعا فى القتال، فبينما كان الفكر العسكرى يتعامل مع ثلاثة أبعاد "الأرض – البحر والجو" أضيف الفضاء كبعد رابع.
* اليوم نجد ان الأسلحة المستخدمة فعليا فى الفضاء تنقسم إلى:

- **أسلحة فضاء هجومية قابلة للاستخدام :**

MOBS Multi - Orbit Bombordment Systems.

FOBS Fractional - Orbit Bombardment System

- **أسلحة فضاء دفاعية قابلة للاستخدام :**

ABM أسلحة ضد الصواريخ عابرة القارات (الروسى) GALOSHI

ABM (الأمريكى) SPARTAN

Orbit - to - Orbit Interceptors

Sattellite Destruction Nuclear Burst - radiation - Laser

- معدات الرصد الفضائية.
- معدات البنية الفضائية.
- معدات الملاحة الفضائية.
- معدات القيادة والسيطرة والاتصال الفضائية.
- أقمار صناعية فى إطار Defence Supper Programe

* لقد أدت هذه الثورة العسكرية الفضائية إلى قدرات استطلاع وتوجيه وقيادة وسيطرة ومناورة لحظية وعالية الدقة ومخادعة للطرف الآخر على أوسع نطاق.
* وفى إطار الأسلحة التقليدية ظهرت أيضا ثورة تقليدية كونية جديدة تتمثل فى :
- مجال الاستطلاع باستخدام أنظمة الفضاء و Photo Reconnaisance
- الاستطلاع الألكترونى.
- وسائل الاتصالات والقيادة والسيطرة.
- طائرات الشبح.

- أسلحة تدمير وسائل الدفاع الجوى – صواريخ كروز و"هيلوكوبتر" خاصة.
- أسلحة ادارة نيران تعمل ليلا ونهارا وفى كافة الظروف الجوية.
- ظهور دور مؤثر للطائرات الموجهة بدون طيار "Unmanned Aerial Vehicle" UAV
- أسلحة قادرة على العمل خارج الحدود جويا وبحريا وبريا.

رابعاً :المتغيرات الكونية العسكرية كمحدد للمستقبل العربى .

١ ـ لقد مر الوطن العربى بمجموعة من التجارب لإيجاد نظام أمنى عربى موحد ومتكامل ولم تنجح هذه التجارب، بل لقد أصيبت بنكسة بحدوث غزو عربى عراقى لدولة عربية أخرى هى دولة الكويت.

٢ ـ والفكر العسكرى العربى – فى مختلف مشاربه – مقتنع تماما بمفهوم توازن القوى باعتباره أساسا للأمن القومى. وقد أدى ظهور تهديدات جديدة إلى لجوء بعض الدول العربية إلى الاعتماد على مساندات عسكرية غير عربية تحقيقا لتوازن قواها مع التهديدات الجديدة والمستجدة القائمة والمحتملة. وإن كان هذا أمرا من الصعب انتقاده نتيجة لما مر ويمر بالأمة العربية، إلا أنه فى المستقبل يجب أن نسعى ليكون الأمن عربيا خالصا كهدف مستقبلى فى إطار المتغيرات الكونية العسكرية الراهنة.

٣ ـ على مستوى الفكر العسكرى الاستراتيجى تتبنى الدول العربية استراتيجية دفاعية عسكرية تتمشى مع مفاهيم المتغيرات الكونية العسكرية. وهى استراتيجية تسعى للحفاظ على الدولة وبقائها وعدم زوالها وتحقق سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية وسمائها كما تحقق لها ما تسعى إليه من استقرار يلبى نموها الاقتصادى والاجتماعى والحضارى – بالإضافة إلى ذلك فهناك جهود التعاون العسكرى فى إطار مجلس التعاون الخليجى.

٤ ـ أما علىمستوى الفكر العملياتى وظهور الصراعات المسلحة متوسطة الشدة والتى تستلزم تكاملا عسكريا عربيا كليا أو جزئيا لمواجهة التهديدات الجديدة والمستجدة، فلا أظن أن هناك مستوى مقبولا من التخطيط العسكرى وبناء القوة الدفاعية القادرة على

مواجهة مثل هذا الصراع سوى فى الترابط العسكرى لدول الخليج مع عدم إضافة البعد الأمنى لدور دول اعلان دمشق حاليا.

- أما بالنسبة لمدارس الفكر العسكرى العربى فبعضها لازال يتبنى نقطة البدء بتقييم التهديدات العسكرية القائمة والمحتملة، وبعضها تبنى مفهوم الدفاع عن مصالحه القومية والحيوية داخل وخارج أراضيه بما لا يهدد بقاء الدولة وكيانها، ولا زالت الجهود محدودة فى هذا المجال.

• وفى إطار ثورة الاسلحة الجديدة نجد ان الوطن العربى حاليا ومستقبلا مواجه بتحديين رئيسيين:

- احتكار أسرائيل للاسلحة النووية مما يعطيها ميزة تكنولوجية غير مقبولة.
- وصول اسرائيل إلى استخدام الفضاء كبعد عسكرى رابع سواء فى الصواريخ بعيدة المدى والتى من المحتمل أن يرتفع خط سيرها عن ٢٠٠ كم من الأرض فتنتقل بذلك من أسلحة جو إلى أسلحة فضاء، أو سواء باطلاقها أقمارا صناعية تقوم بأعمال الاستطلاع العسكرى وأعمال القيادة والسيطرة للقوات التقليدية.

٦ ـ والمستقبل العربى هنا يستلزم أن ننظر بجدية إلى هذين التحديين، فنحن نمتلك فرادى أقمارا صناعية للاتصالات وللبث التلفزيونى، ومن المعروف أن ٧٥٪ من الأقمار الصناعية ذات الاغراض المدنية تصمم لإمكان استخدامها فى الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة العسكرية. اما بالنسبة للموضوع النووى فالحل العربى المطروح هو أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك الأسلحة النووية، ويجب أن تأخذ كافة الدول العربية موقفا واضحا ومعلنا وصريحا ومجمعا فى كافة المحافل الدولية للضغط المستمر لتحقيق هذا الهدف، وإلا سنظل أسرى لتفوق تكنولوجى لدولة وحيدة فى المنطقة تسعى ونسعى معها للوصول إلى سلام شامل عادل وجاد لا يستلزم قدرة نووية لدى أى طرف من أطراف هذا السلام.

٧ ـ أما بالنسبة لثورة الأسلحة التقليدية فإن أسواق العالم مفتوحة أمام الفكر الاستراتيجى العربى وللقدرة المالية العربية لاقتناء أرقى وأعقد أنواع التسليح، بالإضافة إلى ان انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه وانهيار حلف وارسو يعطينا منفذا جديدا لاستيراد أسلحة متقدمة تحقق قدراتنا الدفاعية الشرعية ولا يستطيع أن يلومنا أحد طالما كانت سياستنا للتسليح واعية إلى مفهوم Missing Link والذى يقصد به ألا تعبر قدرات

الأسلحة المطالب الدفاعية المشروعة إلى قدرات هجومية عدانية بمعنى أن نتبنى سياسة الدفاع غير الهجومى Non Offensive Defence.

٨ ـ من الجدير بالذكر هنا أن هناك اتجاها جديدا لبعد جديد فى اساليب القتال وهو حرب المعلومات Information Warfare يستند إلى التداخل فى أجهزة الكمبيوتر العسكرية سواء داخل أسلحة نووية أو صواريخ تقليدية أو قطع بحرية أو طائرات ودبابات ووسائل إدارة النيران المختلفة سواء عن طريق الإشارات الزائفة أو الفيروس العسكرى، ومن هنا فعلينا ان نركز بشدة على برامج الكمبيوتر Software لندخل هذا المجال مبكرا فهو أحد مجالات الدفاع العسكرى الجديدة.

خاتمـــــة :

١ ـ من الاستعراض السابق نجد أن الشعوب العربية والقيادات السياسية العربية مدركة تماما للتطورات الكونية السياسية والعسكرية ومستمرة فى رصدها وتحليلها، الأمر الذى يوفر للمستقبل العربى قاعدة واضحة من الفهم لمحددات المستقبل العربى.

٢ ـ أن التجمع العربى – منفردا أو بمجموعاته الفرعية – قد نجح فى تهيئة نفسه لمواجهة هذه التطورات الكونية وأصبح واضحا – لكل أطرافه – مصالحه القومية وأسبقياتها، ويتبقى على هذه الأطراف أن تزيد من شفافية هذه المصالح حتى يمكن أن تتحول المصالح القومية الفردية إلى مصلحة قومية عربية عليا مشتركة.

٣ ـ أن تفهم المتغيرات الكونية العسكرية والسياسية وبما أفرزته من مخاطر وفرص جديدة قد ساعدت فى المزيد من وضوح الرؤية أمام أطراف المستقبل العربى لتحديد التهديدات الموجهة له أو المحتملة، وقد قامت كل دولة عربية – منفردة أو بالتجمعات الفرعية – بتقييم هذه التهديدات واتخاذ أنسب السياسات الدفاعية من وجهة نظرها، ولعلنا نعتبر ذلك خطوة يمكن البناء عليها لتبادل وجهات النظر العربية حول هذه التهديدات لإيجاد صيغة متدرجة لعمل عربى أمنى مشترك شامل أو جزئى كحل مرحلى.

٤ ـ أن هذا التوجه المنفرد أو الذى تقوم به تجمعات فرعية عربية لتحقيق مصالحها يجب ألا يوجد فرصة لتفتيت التجمع العربى، بل نتخذ من وضوح الرؤية فرصة لإيجاد

قاعدة لمزيد من التجانس خاصة ان الشعب العربى - بكل ما يوجه إليه - جاهز تماما للعمل التدريجى فى هذا المجال.

٥ ـ إن فهم التجمع العربى لخريطة العلاقات العسكرية والسياسية الجديدة يتيح لنا فرصة زيادة قدراتنا الدفاعية الشرعية من أكثر من مصدر من مصادر التكنولوجيا والتسليح.

٦ ـ إن استمرار ثقة التجمع العربى بأن جامعة الدول العربية هى بيت العرب الذى لا يمكن التنازل عنه أو تجاوزه يعطى امالا كبيرة فى المستقبل العربى فى القرن القادم:

- فنحن نتحرك لدراسة إنشاء قوة حفظ سلام عربية وعلينا أن نتبعها بخطوة انشاء قوة فرض وتنفيذ السلام العربى.
- إن مسيرة السلام الحالية فى الشرق الاوسط تعطينا فرصة لتوحيد الجهود فى إنشاء الية للتفاوض العربى بحيث يصبح لنا صوت متجانس فيما يطلق عليه مستقبل ترتيبات الأمن فى الشرق الأوسط الجديد فيما بعد الوصول إلى السلام الشامل الدائم العادل والجاد.

٧ ـ أن المتغيرات الكونية السياسية والعسكرية أكدت للتجمع العربى - ولقد أدرك ذلك تماما - بأننا نواجه تحديا تكنولوجيا خطيرا فى الاحتكار النووى الإسرائيلى ولذا يجب أن يكون هناك موقف عربى موحد يصل فى البدء إلى إعلان اسرائيل لعدم تبنيها لمفهوم استخدام الخيار النووى العسكرى وتستمر الجهود العربية والدولية للوصول بالمنطقة إلى إخلائها من كافة اسلحة الدمار الشامل باعتبار أن هاتين الخطوتين هما فى صالح السلام العربى الإسرائيلى وصالح استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط.

٨ ـ أن المستقبل العربى مواجه أيضا بتحد تكنولوجى عسكرى فى الفضاء، والوطن العربى يملك العلم والقدرة البشرية والإمكانيات المالية وطاقات استخدام الفضاء مدنيا وتجاريا، وعلينا أن نسعى إلى تكامل عربى عسكرى فى هذا المجال بدلا من مظاهر التنافس الحالية.

٩ ـ أن الصناعات الدفاعية العربية قد وصلت إلى مرحلة تطور إيجابى ولكنها ايضا صناعات متنافسة وليست متكاملة، وعلينا أن نتفق على استراتيجية عربية للصناعات الدفاعية ولنقل التكنولوجيا تبنى على الميزة النسبية لكل وطن عربى مما يحقق تكاملا يدخلنا إلى القرن الحادى والعشرين.

١٠ ـ أن وضوح الرؤية واستشراف المستقبل وفهم التطورات الكونية العسكرية والسياسية الراهنة كلها أمور أصبحت فى اليد والعقل العربى ولم يبق أمام المستقبل العربى سوى مشكلة التوقيت.. متى نبدأ سويا مرة أخرى لنجعل هذه المتغيرات محددات

إيجابية لمستقبل عربى فاعل وفعال، ولعلى أحد الذين يؤمنون: بأن الغـد العربـى بكـل ما يقال عنه وفيه.. هو غد أكثر اشراقا!..

تعقيب الدكتـور عبـد المنعم سعيـد :

ليس فى مقدورى أن أتحدث بمثل هذا الشمول والوضوح الذى تحدث به استاذى السيد باسين والذى اعتقد أنه قدم فى الحقيقة جبهة عريضة من الموضوعات، التى ربما تحتاج الآن إلى نقلها خطوة أخرى إلى الإمام فيما يتعلق بموضوع هذه الجلسة. لو تسمحوا لى أن أبدأ بماذا نعنى بذلك؟ نعنى بذلك أنه إذا كان ثمة شىء جذرياً وجديداً حقا فى العالم فإننا لنتصور أن المستقبل العربى سوف يكون له مسارات مختلفة عما نعتقد أنه سوف يسير عليه لو لم تكن هذه التطورات حادثة وبحذرية شديدة، وبالتالى فربما كنقطة لهذا الموضوع اقتطفها من ورقة اللواء أحمد فخر من هذه الجلسة حيث يقول فى خاتمة دراسته: من الاستعراض السابق نجد أن الشعوب والقيادات السياسية العربية مدركة تماما للتطورات الكونية والسياسية والعسكرية ومستمرة فى رصدها وتحليلها، الأمر الذى يوفر للمستقبل العربى قاعدة واضحة من الفهم لمحددات المستقبل العربى.

وهذه النتيجة لست واثقا منها تماما، وأتصور أنه خلال الأعوام الخمسة الماضية كان هناك حوار كبير وخصب فى العالم العربى حول ما يسمى بالتطورات الكونية الراهنة أو النظام العالمى الجديد، لكن كلها تراوحت ما بين أنه ليس هناك تطورات على وجه الإطلاق تستحق الذكر، أو أنه إذا كانت هناك تطورات فهى بالضرورة تشكل مستقبلا مفزعا وسيئا للوطن العربى والأمة العربية. أذكر على سبيل المثال أقوالاً لأكثر من رئيس عربى، "إننا لسنا ازاء نظام عالمى جديد ولكن إزاء موقف عالمى جديد" وهناك قول لأستاذنا محمد حسنين هيكل فى كتابه عن حرب الخليج يقول فيه: "إننا لسنا ازاء نظام عالمى جديد ولكننا إزاء ترتيبات جديدة لنظام قديم" والأمثلة كثيرة جدا.

ومن الغريب أننا نجد اعترافا كبيرا بالتطورات التكنولوجية الراهنة فى العالم.. فهناك رؤية أن الاتحاد السوفيتى اختفى من على خريطة الكرة الأرضية، هناك رؤية للموقف المتعلق بالوضع الاقتصادى لدول العالم الثالث، ومع ذلك ومع الاعتراف بجذرية ما حدث فإن الفكر العربى بشكل عام خلال الأعوام الخمسة الماضية لم ينفك أبدا عن التركيز على الثوابت وكأن العالم يمكن أن يتغير وينقلب رأسا على عقب ويبقى كل شىء على ما هو عليه. فإذا تحدثنا مثلا عن "التخصصية" فإن القطاع العام ثابت، وإذا تحدثنا عن السلام مع إسرائيل فإن الصراع مستمر، إذا تحدثنا عن الاعتماد المتبادل مع الغرب فالقول دائما أن هناك شيئا ما

يسعى إلى استدراجنا إلى أوضاع غير مقبولة. الثوابت - إذن - فى الفكر العربى فكرة يتم التركيز عليها بشكل مستمر وتمثل مقاومة كبيرة لعملية التغيير أو لرؤية أن ثمة تغييرا جوهريا بالفعل قد حدث فى العالم. وفى تصورى أن الفكر العربى قد وقع فى عدد من الالتباسات الجوهرية التى أحب أن أوضحها هنا لاننا بدون هذا التوضيح لا أعتقد أننا نستطيع أن نحدد مسارات المستقبل العربى، ولا السياسات المطلوبة عربيا للتعامل مع هذا المستقبل.

هناك التباس أولا فى أن ما يحدث من هذه التطورات يرتبط بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وقد تم استقبال كلمة الرئيس بوش بعد حرب الخليج أو أثناءها عن نشوء نظام عالمى جديد، وفقا لهذا التصور واعتبارها محاولة أمريكية للهيمنة على العالم نتيجة طرح تصور معين: لماذا هذا العالم الجديد؟.

فى تصورى لا يوجد نظام عالمي أو تطورات كونية جوهرية يمكن أن نتحدث عنها كعلامة فارقة فى التطور الإنسانى والتاريخى نتيجة قرار رئيس دولة أو نتيجة قرار خليفة أو امبراطور.. الذى يحدث أن هناك تغيرات جدرية عميقة تدخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية جوهرية ترتب ما يحدث أو أنها فى العادة تحدث لفترات طويلة ليس هناك مجال لطرح وجهة نظرى بشأنها الأن. ومن محاولة الإجابة على سؤال: كيف انتقلنا من.نظام الى آخر؟ أقول أن العملية جدلية قوية، ويمكن للرئيس الأمريكى أن يقول ما يشاء وفى أى وقت يشاء، ولكن ليس بالضرورة هو العلامة الفارقة. هناك أيضا التباس شديد فى رأيى سائد أيضا حول غربية هذه التطورات بشكل عام، وبالذات ربما كنقطة انطلاق حول فكرة القطبية، والسائد عالميا، وهو موجود فى كتابات عديدة لبعض الاساتذة الذين احترمهم، ان التطورات الحالية هى تطور من نظام قطبية ثنائية إلى نظام قطب واحد هو الولايات المتحدة، والبعض الاخر يرى أننا إزاء فترة سيولة ينتقل فيها العالم من قطبية واحدة إلى قطبية متعددة الأقطاب.. هناك أكثر من حديث بهذا الخصوص للأستاذ جميل مطر والأستاذ محمد سيد أحمد وأيضا الدكتور أسامة الباز فى مقالة بجريدة الأهالى منذ بضع سنوات.. فى تصورى إذا كان ذلك الواضح وهو اننا نتحرك من قطبين إلى عدة أقطاب فنحن لا نتحدث عن شىء جوهرى ولا شىء جديد فى العالم. التاريخ الإنسانى كان عبارة عن عملية انتقال من أقطاب قد تكون متعددة، قد تكون واحدة، قد تكون ثنائية، ومن ثم فإذا كان الأمر كذلك فلا يوجد شىء جديد حقا نتحدث عنه. أنا فى تصورى أننا إزاء تحول جوهرى فى مفهوم القطبية ذاته. وربما يكون ذلك مجددا قويا لأى حديث عن مستقبل العالم العربى. القطبية لا يمكن الأن الحديث عنها بالمعنى المتعلق بدولة أو بتكتل من الدول. القطبية هى نظام بأسره يمكن أن نراه فى العالم الآن هو النظام الرأسمالى العالم المعاصر.. قد نكرهه.. قد نحبه، فهذه قضية أخرى

ولكن نتيجة تطورات تكنولوجية معينة أشار إليها الأستاذ السيد ياسين، وموجودة فى دراسات وكتابات عديدة نجد أن لها تجلبات فى انقسام العالم.. لكننا نجد أن هذا النظام الرأسمالى المعاصر ليس بالضرورة عربيا، لكن تدخل فيه دول قد نستغرب وجودها مثل الصين وفيتنام. ومؤخرا كنت أقرأ كتابا صدر عن دار صينية اسمه "الشمس فى وقت الضحى" وتصورت أننى إزاء شيء صينى، فوجدت أن الكتيب يتحدث عن شركة صن Sun الأمريكية الشركة المتعددة الجنسيات والتى تعمل فى مجال Computer Networking أو شبكات الكمبيوتر، ويتحدث عن مدى فاعلية هذه الشركة والانجازات التكنولوجية العظيمةالتى قامت بها وعدد الذين يشتغلون بها فى الصين...الخ. لقد جاء هذا من الصين الشيوعية المسلحة بأسلحة نووية التى توجد فى حالة تناقض استراتيجى بينها وبين الغرب، يتعلق بمشكلة تايوان ولها مشاكل أخرى كثيرة جدا.. وهذا المثال يشير إلى عملية انتشار هذا النظام الرأسمالى العالمى بتجليات تبدو لى فى أشكال متعددة: أشكال مؤسسية تربط الولايات المتحدة من خلال حلف الأطلنطى الذى لم يعد حلفا عسكريا فقط ولكن سياسيا واقتصاديا كذلك، ومن خلال أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية فى شبكة الشراكة أو المشاركة الموجودة بين أوروبا الغربية ممثلة فى الاتحاد الأوروبى ودول أوروبا الشرقية ممثلة فى منظمة الإيباك، التى تضم دول المحيط الباسيفيكى والساحل الأسيوى وأيضا بمجموعة أسيا. لو نظرنا إلى هذه الأشكال فى مجموعة الشبكات المتعلقة بمناطق التجارة الحرة ومناطق المنظمات الإقليمية المختلفة، نجدها عابرة للقارات تشكل قوسا يشمل أمريكا الجنوبية والشمالية وغرب أوروبا وشرقها ثم منطقة الساحل الباسيفيكى الأسيوى فى شبكة واحدة، تربطها شركات متعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية، وفكرة المصنع العالمى التى لا تجعل من أى سلعة مهمة إنتاج لدولة واحدة فقط وإنما لعدد كبير من الدول وأشكال أخرى تنظيمية ومؤسسية من أول الجات إلى اجتماع الدول الصناعية السبع كل عام.

إذن فهذه الشبكة ليست فقط أمريكية أو غربية ولكن شبكة يدخل فيها شعوب ذات ثقافات متعددة تدخل فيها نظم إنتاجية متعددة، ولكن يحكمها شيء واحد هو الحركة والتفاعل على اقتصاديات السوق.. هذه القطبية لها جدول أعمال بالضرورة مختلف تماما، يرتبط بالبطالة والتضخم وأسعار العملات، مختلف عما اعتدنا عليه فى النظام القديم للحديث عن سباق التسلح وحل المنازعات الإقليمية. إذن فنحن ازاء تكنولوجيا جديدة، نظام عالمى يرتبط بمعنى جديد للقطبية، قائمة أعمال جديدة. أزعم أن كل ذلك يعنىتغيرا جذريا فى التطور العالمى يستدعى بالضرورة أيضا تغيرا فى توجهاتنا وتغيرا فى سياساتنا وتغيرا فى النظر لما يسمى ثوابت.. ولكن أقول أيضا: أين نحن من ذلك؟ وأنا اتحدث عن شيء محدد وشيء يؤثر

فى السياسة فى النهاية. العالم كله ليس متساويا فى مسألة العلاقة لا بالتكنولوجيا ولا بالقطبية كما ذكرتها ولا بقائمة الاعمال الجديدة. هناك مساحة كبيرة جدا فى العالم تمتد من حدود الصين حتى الأطلنطى وحتى الصحراء الأفريقية وماوراءها أيضا لا يوجد لها علاقة بكل هذه التطورات، بمعنى أننا لا نستطيع القول أن هذه المنطقة من العالم الثالث والتى تشمل المنطقة العربية دخلت الثورة الصناعية الثالثة أو أنها دخلت فى تفاعلات حقيقية كبيرة تتعلق بهذه الشبكة من العلاقات الرأسمالية. يمكن أن يكون لنا قدر من المال فى سوق المال أو لدينا شركات بترول كجزء من الشركات متعددة الجنسيات، إنما بالنسبة لعملية الاستثمار الهائلة والحركة الهائلة فى العالم يوميا لحوالى أكثر من ألف مليار دولار. هذا لا يتم عندنا والمعروف أن الشركات متعددة الجنسيات يعمل ٨٠٪ منها في الدول التى تحدثت عنها أما الموجود عندنا فهو ضئيل جدا.

إذن نحن لسنا جزءا من هذه الشبكة بشكل جوهرى.. أيضا لسنا جزءا من هذه الشبكة بمعنى التفاعل الثقافى والاقتصادى.. وفي تصورى أننا أمام خيار حقيقى ربما أضعه بشكل جاف أو بشكل خام للغاية وهو قبول التفاعل والتعامل مع هذا النظام الذى لا بد وأن يرتب تغييرات جوهرية فى البنية الأساسية لشعوبنا ولأمتنا وإعادة ترتيب لأولوياتها، وإعادة ترتيب العمل الوطنى والقومى بشكل عام. إذا لم يتم ذلك فما هى النتيجة؟ فى تصورى أن الحادث بالفعل أننا يمكن ان نرقب التوجه العام فى العالم إزاء الذين لا يدخلون فى هذه التفاعلات. إذا نظرنا إلى الصراعات العالمية حاليا نجد أن معظمها فى هذا الحزام الممتد من حدود الصين إلى المغرب فى الأطلنطى، ومعظمها صراعات عرقية وطائفية وداخلية، بمعنى آخر أن الصراعات الداخلية تشكل دوليا حوالى ٨٠٪ من الصراعات الدولية مقارنة بحوالى ٤٠٪ مثلا فى منتصف الثمانينات عندما كانت الحرب الباردة لا تزال سائدة.. إذن فلدينا زيادة جوهرية عندما يحدث العجز فى التفاعل مع التطورات الحاصلة بشكل إيجابى، مما يؤدى إلى عملية توسيع للعنف الداخلى، وكافة المجتمعات العربية فيها كمية هائلة من خمائر العنف الداخلى كما يقولون، ويرجع ذلك إلى التخلف العام وتواضع التنمية، فلا يوجد بلد عربى واحد يشكل حتى الان ما نسميه حتى نجاحا اقتصاديا بأى معنى.. فأرقام ١٠ و ١٣ و ١٧٪ الموجودة فى حوالى ٢٤ دولة اخرى من العالم الثالث لا يوجد أى منها فى الدول العربية.

إذن نتيجة هذا التواضع نجد كل الخمائر المتعلقة بأسباب مختلفة لافتقار التنمية سواء على معنى جهوى أو معنى إقليمى أو بمعنى طائفى أو بمعنى عرقى.. كل هذه مظاهر نستطيع كمحللين أن ننظر إليها وننتظر فقط لحظة الانفجار.

هذا التسلسل، فى تفكيرى وفى تصورى يشير إلى انه حتى الان لا يوجد ادراك كبير لخطورة هذا الوضع على الأمة العربية. وبشكل عام فإن التفكير السائد يتميز بقدر كبير من المحافظة قائم على تصور أن عمل التاريخ الاساسى إعادة انتاج نفسه.. وعلى هذا الأساس يعيش أصحاب هذا التفكير حالة انتظار طويل لأن يعيد العالم تشكيل نفسه مرة أخرى فى شكل أقطاب نستطيع أن نناور بينها.. فهناك انتظار لظهور اوروبا واليابان، ولا اعتقد اننا كأمة عربية احرزنا انتصارات ضخمة، حتى حرب ٦٧ حصلت فى وسط كل الظروف المثالية التى يتحدث عنها الكثيرون الان.. كانت هناك قطبية ثنائية محتدمة وكانت هناك حرب باردة وكانت هناك اشتراكية، وكان هناك صعود لحركة التحرر الوطنى، كل هذا ومع ذلك وقعت الهزيمة القاسية: إذن إذا كان ثمة خاتمة ارغب فى ان اختم بها هذه المداخلة، فهى أننا نحتاج بشدة لان ندرك أن ثمة شيئا حقيقيا قد حدث فى العالم، واذا سلمنا بهذه النقطة، فربما بعد ذلك نستطيع أن نتحدث عن مسارات للمستقبل العربى وسبل التفاعل معه. إذا لم نسلم بهذه النقطة قد لا يصبح أمامنا أكثر من محاولة اعادة إنتاج التاريخ، وأنا لست ممن يعتقدون أن التاريخ يمكن إعادة إنتاجه.

تعقيب الدكتور/ ماهـــــر الطاهـــــر :

يمر العالم بأسره فى الظروف الراهنة بمرحلـة إنتقاليـة وتطـورات كونيـة معقـدة تعـجّ بمختلف أنواع التناقضات. ويعانى العالم الثالث فـى ظـل هـذه التطـورات مـن تفـاقم مشـكلاته وأمراضـه الموروثة والمستجدة. ويعيش الوطـن العربـى تحديـداً أزمـة عميقـة وشـاملة متعددة الأبعاد : سياسية وإجتماعية وإقتصـادية وثقافية.

ويواجه المواطن العربى إشكاليات مستحكمة تفاقمت بصـورة أوضـح بعـد المتغيـرات الكبرى التى عصفت بالعالم، وما ترتب عنها من إختلال فى التوازن الدولي.

تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الأوساط السياسية عن النظـام العـالمى الجديد. نظام الحريات والديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ولكـن أى نظـرة مدققـة لهـذا النظـام علـى صعيد الممارسـة تشـير إلـى أنـه "شكلٌ مركـبٌ" مـن الإسـتعمار القديـم والجديـد وإندماجها معاً فى ظاهرة جديدة لم تعرفها البشرية مـن قبـل. نحـن اليـوم علـى أعتـاب القـرن الحادى والعشرين، حيث توقع الكثير من المفكرين أنه سيكون قرن إزدهار الحقوق وتطويرهـا للوصول بكرامة الإنسان وحقوقه إلى درجة عالية من التحضـّر والمسـاواة. لكـن واقـع الحـال ينبئ بغير ذلك ويؤشر إلى نظام عالمى جديد تسخر فيه الولايـات المتحـدة الأميركيـة الهيئـات الدولية والعالم لخدمة سياستها محاولـة تجسيد وتطبيـق مقولـة روزفلـت عندمـا قـال : "قدرنـا أمركة العالم"، إن الفجوة الواسعة بين البلدان الرأسمالية الأكثر تطـوراً والبلـدان الناميـة فـى مستويات التطور الإقتصـادى تزداد إتساعاً، حيث بلغ الفرق فى مستوى إنتـاج الدخـل القومـى لكل فرد من السكان (١) إلى (٦) فى مطلع هذا القرن وفى عام /١٩٦٠م/ بلغ (١) إلى (١٠) فيما بلغ عام /١٩٨٥م/ (١) إلى (١٤)، وحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة، إذا بقـى الوضـع على حاله، فإن الفرق فى مستوى التطور يمكن أن يبلغ عام /٢٠٠٠/ (١) و(٢٥).

وبالنسبة للعرب فإن الواقع مؤلم وشديد الخطورة لأن الصورة الواقعية للعالم العربـى عام /٢٠٠٠م/ تقول : إن معدلات البطالة ستصل إلى ما يقرب من ثلـث القـوى العاملـة، وأن ٥٪ من العرب يملكون حوالى ٤٠٪ من الدخل القومى العربى الإجمالي. وإلى جانب الفقـراء والعاطلين عن العمل ستبقى الأمية مَعلَماً كبيراً من معالم التخلـف، وسـيكونُ لـدى العـرب فـى نهاية القرن أكثر من /١١٣/ مليون أمي.

وبـات العـالم العربـى عـاجزاً فـى الظـرف الراهـن عـن تـأمين نصـف غذائـه. وينفـق المواطن ٦٠٪ من دخله على الغذاء، وبلغت الديون الخارجية أرقاماً تثير الذعـر بحيـث بـاتت

فوائد الديون تتجاوز العشرين بليون دولار. وقد يصل الدين الخارجي عام /٢٠٠٠م/ إلى حد يعجز معه العرب حتى عن الوفاء بخدمته، وهناك دول عربية تجاوز ديونها ١٠٠٪ من الناتج القومي.

الأزمة عميقة ومتعددة الابعاد يأتي في مقدمتها المخاطر التي تهدد الإستقلال الوطني والإستقرار الإجتماعي، وتظهر أبرز المخاطر من تصاعد التدخل الأجنبي المباشر وتفشي أعمال العنف المضاد.

هذه الصورة قاتمة وتهدد المستقبل العربي إن لم يتم معالجتها وتأمين شروط مواجهتها.

لقد صاحب عصر النفط حدوث تغيرات أساسية في الأنماط الإستهلاكية، حيث زاد الميل للإستهلاك الترفي ولم يحقق النفط عملية نمو سليمة، بل كان نمواً مشوهاً إستند على عوامل خارجية يصعب التحكم فيها مثل أسعار وعوائد النفط والتحولات الخارجية والقروض الأجنبية. من هنا ما إن تعرضت هذه الموارد في السنوات الأولى من الثمانينات للإنخفاض، فإنه سرعان ما تعرضت الإقتصادات العربية لرياح معاكسة لم تستطع الصمود أمامها، حيث زادت درجة التبعية مع السوق الرأسمالي العالمي على حساب التكامل والإندماج العربي، وتم إحتواء ثورة أسعار النفط، وتحولت سوق النفط من سوق كان يسيطر عليها البائعون إلى سوق يسيطر عليها المشترون. كما تم إحتواء الفوائض العربية بإعادة تدويرها إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

وتفاقمت الاوضاع العربية سواء بعد مأساة حرب الخليج الثانية بما ولدته من آثار مدمرة على إمتداد الساحة العربية فحصل المزيد من التصدّع في النظام العربي، وبرزت بقوة أطروحات ما سمي بالنظام الشرق اوسطي الجديد الهادف إلى تفتيت الكيان العربي وتأمين توسع إسرائيل الإقتصادي مع إحتفاظها بتفوقها العسكري، وخاصة السلاح النووي وتحويلها إلى قوة إقليمية عظمى في المنطقة بهدف عرقلة نمو الوطن العربي وتكريس واقع القطرية والتجزئة ومحاربة فكرة الوحدة العربية عبر محاولة ضرب أسسها المادية والموضوعية بهدف: إحكام واستمرار السيطرة الأميركية على الثروة النفطية العربية إنتاجا وتسويقاً وتوزيعاً، والهيمنة على ما يسمى بالنظام العالمي الجديد من خلال تأمين عوامل الضغط على أوروبا واليابان، وإحداث المزيد من الإخلال بميزان القوى في المنطقة للحفاظ على التفوق الإسرائيلي وتأجيج الصراعات العربية ومواجهة العرب بالعرب. إن النظام الشرق أوسطي المراد تسويقه في المنطقة، فكرة صهيونية قديمة، فقد تخيل مؤسس الحركة الصهيونية "هرتسل" في مذكراته قيام كومنولث شرق أوسطي يكون للدولة اليهودية فيه شأن فاعل ودور

قيادى بارز. واليوم إذا ألقينـا نظـرة سريعة علـى المسـار وتطـور المشـروع الصهيونـى منـذ بداياته سنلاحظ أن النظام الشرق أوسطي ما هو إلا إحدى مراحل هـذا المشـروع،هو إنجاز للمشروع الصهيونى فى مرحلته الإستراتيجية الثالثة، بعد انجاز مرحلتـه الإستراتيجية الأولـى التى تمثلت فى الهجرة والإستيطان وقيام دولة إسرائيل عام /١٩٤٨م/. وإنجاز مرحلته الثانيـة التى تمثلت بالتوسع العسكرى والجغرافى وتركيز دعائم الدولة وترسيخ بنيتها الداخلية علـى المستويات الإقتصادية والإجتماعية فى إطار خطة إستراتيجية شاملة ادّت إلى إمتلاك إسـرائيل للسلاح النووى والتكنولوجيا والتفوق العسكري. اما المرحلة الثالثه فـى هـذا المشـروع، فإنهـا تتمثل بمحاولـة فرض النظـام الشرق أوسطي الجديـد الـذى يشكل مدخـلاً للهيمنـة والتوسـع الإقتصادى والسياسى والأمنى والثقافى على حساب المشروع القومـى العربـى وعلـى حسـاب الأمة العربية وتطورها ومستقبل أجيالها.

إن محاولة تهميش دور مصر تدخل فى هذا الإطار، فمصر بما تمثله من معنى وثقل حضارى وبشرى وتاريخى تشكل رافعة للعرب، مطلوب اليوم إضعافها بهدف إضعاف العرب جميعاً.

لقد وصلت الفيحية والغطرسـة الصهيونيـة إلـى حد مطالبـة شـمعون بيريز بإنضمـام إسرائيل إلى جامعة الدول العربية وتغيير إسم الجامعة ليصبح جامعة الشرق الأوسط.

فى العام القادم /١٩٩٧م/ سيكون قد مضى على إنعقاد المؤتمر الصهيونى الأول قرن من الزمن تحاول الحركة الصهيونية من خلاله تأكيد إنتصارهـا وترسيخ وجودهـا للعب دور القوة الإقليمية الكبرى على الصعد : الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

وفى حديث لصحيفة معاريف الإسرائيلية فى /١٥/كانون أول/١٩٩٥م/ كشف بيريز عن تصور يعده بنفسه لعقد مؤتمر ثان للحركة الصهيونية يجدد المشروع التـاريخى للحركـة للقرن المقبل بعد أن تمكنت الصهيونية من تنفيـذ الكثير مـن القـرارات التـى رسـمها المؤتمـر الأول.

يقول بيريز : " إنى أخطـط لمؤتمـر يهـودى كبير فـى ذكـرى مـرور مئـة سنة علـى المؤتمر الصهيونى الأول لبلورة جدول أعمال جديد للشعب اليهـودى خـلال السـنوات العشـر المقبلة للسير نحو الجزء الثـانى مـن تحقيـق الصهيونيـة، الا وهـو إقامـة مركـز روحـانى فـى إسرائيل.

الصهيونية بـرأى بيريز لـم تمـت، وإنمـا أستنفذت مهماتهـا السـابقة، ونفذت أهدافهـا الموضوعة، ومطلوب منها اليوم أن تنبعث بشكل جديد يتناسب مع المتغيرات فى العـالم وفـى الشرق الأوسط.

إننى أدعو وأقترح على ندوتكم الهامة. وعلى هذا الملتقى، ومن خلالكم - المفكرين العرب - الإعداد لندوة عربية دولية تبحث فى موضوع الصهيونية فى مرحلتها الجديدة لأننا على قناعة راسخة أن التحدى الصهيونى كان ولازال من أخطر التحديات التى تواجه الوطن العربي. ولم يتراجع خطر هذا التحدي، بل تصاعد فى ظل التطورات الكونية الراهنة.

لاشك أن العالم العربى يواجه تحديات كبيرة وهائلة : سياسية وثقافية وتكنولوجية وعسكرية. فالمجتمعات الأكثر تطوراً تنتقل اليوم من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعي، مجتمع الألكترونيات والمعلومات. والثورة العلمية التكنيكية تمارس تأثيرها على جميع ميادين نشاط الإنسان المعاصر وتغير نوعية الإنتاج المادي. وتنعكس فى العمليات الإجتماعية والروحية، وتغير نمط حياة الإنسان بمجمله.

تتصاعد تحديات عديدة أمامنا ذات طابع إستراتيجى متعدد المستويات، تؤثر على الهيكل العام للعالم العربى ومجمل تفاعلاته الإقليمية والدولية، وتتصل بأهم القضايا المثارة حالياً على المستوى الإقليمى الذى سيسيطر على تفاعلاتها. تصاعدت أهمية وخطورة التحديات الامنية ذات الطابع العسكرى النابعة من تنامى القدرات العسكرية الإسرائيلية وخاصة الترسانة النووية التى خلفت حالة من إنعدام التوازن الإستراتيجى تؤثر على أمن وسلامة المنطقة.ورغم المرحلة الجديدة التى دخل إليها الصراع العربى الإسرائيلى بعد مؤتمر مدريد للسلام والمرونة التى أبدتها الأطراف العربية. كان مفهوم إسرائيل للسلام لازال يتحقق عن طريق إستراتيجية القوة. وأنها تستطيع من خلال هذه الإستراتيجية أن تعرض حلولها، وهى تريد أن يتحقق ذلك فى إطار أن تبقى إسرائيل الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة.

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الإستراتيجية الإسرائيلية يلاحظ أن هناك إجماعاً إزاء المسائل المتعلقة بالأمن جوهره ضرورة الإستمرار فى صوغ الإستراتيجة العسكرية الإسرائيلية على أساس الخيار الأسوأ. وأن الوسيلة الوحيدة لبناء تلك الإستراتيجية هى التفوق العسكرى أو ما يسميه الإستراتيجيون الإسرائيليون "الرادع الإستراتيجى الإسرائيلى الذاتي" ويقصدون به السلاح النووي. ويرى هؤلاء أن عاملى التفوق والردع هما القادران على مواجهة المفاجأت التى قد تطرأ على موازين القوى سواء فى مرحلة ما قبل السلام أو مابعده. وعلى الصعيد الثقافى تواجه الوطن العربى تحديات كبيرة، خاصة بعد التطورات الهائلة على صعيد الثورة العلمية والتقدم التكنولوجى حيث نعيش اليوم عصر إختراق الحدود والعقول. وفى ظل غياب المشروع الحضارى القومى الشامل، فإن المواطن العربى سيكون مهيأً لإستقبال العقول وتشويه المفاهيم فى محاولة لسحق الشخصية والهوية العربية.

بطبيعة الحال لانستطيع ومن الخطأ أن ننغلق على العالم والثقافات الأخرى ولكن بما يحافظ ويطوّر هويتنا الحضارية ومستقبل أجيالنا.

إن الجبهة الثقافية تشكل السياج الحامى لوجودنا الحضاري، ومن المعروف أنه فى عصور التقدم والإزدهار كانت الثقافة العربية تزدهر وتتقدم، وفي عصور التخلف والإنهيار كانت الثقافة العربية تتخلف وتتدهور شأنها فى ذلك شأن كل ظاهرة إجتماعية. وفى الظروف الراهنة يشهد الواقع العربى حالة جدل عميقة نطال مختلف الإتجاهات الفكرية والسياسية السائدة، حيث ينكفئ البعض ويندفع باتجاه العودة إلى الماضى والتشبث به، ويندفع البعض الآخر باتجاه المستقبل وقبول التحدى المطروح من جانب ثقافات العصر.

يقول الدكتور عابد الجابرى : "إن الواقع الفكرى الثقافى العربى يعانى من ثنائية حادة بين ما هو تقليدى وما هو عصرى على جميع المستويات. ثنائية تزداد تفاقماً لتكرس فى المجتمع العربى إنشطاراً خطيراً وقطيعة فظة بين القديم التليد والجديد الحديث. وهنا يندفع أمامنا سؤال هام : ألا يمكن المواءمة بين الأصالة والتجديد، بين التراث والحداثة؟ ألا يمكن الإستناد للموروث الحضارى ومجاراة روح العصر ؟.

لقد وقع المفكرون العرب من مختلف الإتجاهات خلال العقود الماضية بأخطاء كبيرة عندما ركّزوا على عوامل الخلاف والصراع الفكرى ووضعوا أسواراً صينيية وخنادق متقابلة تمترس كل طرف وراءها دون رؤية ودراسة ما يطرحه الجانب الآخر.

أن نظرة جديدة ورؤية جديدة يمكن أن تتبلور، تنطلق من عناصر اللقاء والتوافق فلا تعارض بين القومية والإسلام ولا تعارض بين المحافظة على الموروث الحضارى ومتطلبات العصر والمستقبل. ويمكن للمشروع الحضارى النهضوى العربى أن يستوعب مختلف الإتجاهات العسكرية، إذا أدركت جميعها مستوى التحديات المحيطة بالعرب، وإذا إنطلقت من رؤية علمية منفتحة وغير متعصبة تؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية وتنوع الآراء والأفكار وتفاعلها الإيجابى السليم.

إن إنتماء الإنسان العربى يتحدد من خلال دوائر عدة فى وقت واحد فهو ينتمى إلى قطر عربى بعينه وهذه دائرة أولى، وهو من خلال إنتمائه لهذا القطر ينتمى إلى الوطن العربى ككل، وهذه دائرة ثانية. وهو ينتمى فى الوقت نفسه إلى الحضارة العربية الإسلامية التى يعيش فى ظلها الوطن العربى وهذه دائرة ثالثة وشعوبها وهذه دائرة رابعة. وليس هناك من تناقض بين الإنتماء لهذه الدوائر معاً، والوطنية منها والقومية والحضارية الإسلامية والإنسانية.

إن الوزن الإستراتيجي للعرب سواء نظرنا إليهم كجماعة واحدة أو كدول منفصلة، لم يضعف خلال السنوات القليلة الماضية فحسب، ولكنه تعرض لإهتزاز كبير لأسباب وعوامل خارجية وداخلية، ومن الطبيعى أن يؤدى تغير الأوضاع دولية كانت أم إقليمية إلى تزايد الشعور بضرورة التكيف مع الواقع الجديد والتعامل معه. لكن المشكلة التى تبقى موضوع مناقشة، وسوف تبقى كذلك فى العالم العربى هى مشكلة تحديد معنى التكيف هذا والإتفاق على تعيين العوامل الجديدة السلبية والإيجابية. إذ على هذا الإتفاق سيتوقف تعيين العوامل الجديدة السلبية والإيجابية. إذ على هذا الإتفاق يتوقف صوغ إستراتيجية عملية لمواجهة الوضع الجديد. فلا يكفى إذن القول أن العالم قد تغير ولابد لنا من التأقلم مع الأوضاع.

وإذا توقفنا عند هذا الحدّ من التحليل ولم يبين للمجتمع ما هى طبيعة هذا التغير وماهى الفرص الجديدة التى يتيحها والمخاطر الجديدة التى يخلقها وكيف يمكن الإستفادة من الوى، وماهى شروط مقاومة العوامل السلبية. فإن مفهوم ضرورة الإعتراف بالواقع والتحلى بالنظرة الواقعية وعدم نسيان ما يجرى من حولنا يتحول ببساطة إلى مفهوم حتمية القبول بكل ما يفرض على الشعوب من أمر واقع.

إن الإحتفاظ بالمبادئ وبالقدرة على بلورة أهداف إستراتيجية سليمة يستدعى قبل كل شيء النظر إلى هذا الواقع الدولى الجديد كديناميكية متحركة وليس قدراً محتوماً وكارثة طبيعية لافكاك منها.

إن صياغة المستقبل العربى ضمن إطار النظام العالمى الجديد والتطورات الكونية مرهون بالعرب أنفسهم. فعلينا تقع مسؤولية تحديد ما إذا كانت فكرة الأمن العربى الجماعى قد إنهارت ولم يبق من وسيلة إلا التوقيع على إتفاقيات الحماية مع الدول الكبرى الأجنبية. وعلينا كذلك تتوقف مسؤولية تقرير ما إذا كان التعاون العربى هدفاً يستحق الجهد والعمل من أجله أم أنه تحول إلى وهم بعيد وغير واقعي. وعلينا وحدنا كعرب يتوقف تقرير ما إذا كان وقف التوسعية الإسرائيلية والتعنت الإسرائيلى فى رفض قرارات الشرعية الدولية ومساعدة الشعب الفلسطينى على إستعادة حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة ووضع حد للتفوق الإسرائيلى العسكرى على مجموع العالم العربى لا يزال هدفاً مقبولاً ويستحق بذل الجهد.

لا ينبغى أن ننظر إلى الواقع كمقبرة لآمالنا وطموحاتنا ولكن كفضاء تاريخى مفتوح لمبادرة القوى المتعددة بما فى ذلك قوانا الذاتية وهو واقع تاريخى نبنيه بالعمل ويقبل التغيير والتعديل.

إن التحديات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية والإقتصادية تستدعى صوغ إستراتيجية تستند لطاقات وإمكانيات الأمة العربية الظاهرة والكامنة، وهذه ليست مستحيلة بل

هى الوحيدة الممكنة التى يمكن أن تجعل من العرب قوة تتبوأ مكانهـا اللائـق فـى هذا العـالم. وهذه الإستراتيجية برأينا نبدأ بمسـألة إعـادة الإعتبـار لموضوعـة الوحـدة العربيـة والمشـروع القومـى العربـي. لكن برؤيـة جديـدة أكثر علميـة وواقعيـة وملموسـية بعيـدا عن الرومانسـية والعاطفية والتعصب الأيديولوجي.

إن طبيعية القضايا والمهمات التى يطرحها الوضـع العربـى وفق شـروط المتغيرات والتطورات الدولية الجديدة تؤكد أن تحقيق الأهداف العربية فى التقدم والتطور تتطلب برنامج تحالف إستراتيجيا بين القوى العربية.

إن المرحلة التى يمر بها الواقع العربى تتطلب إستراتيجية عمل تتلاءم مع التطـورات النوعية التى يعيشها العالم فى عصر التكتلات الإقتصادية والسياسية الكبرى. لكن ذلك يتطلـب جملة من المهام لا يمكن دونها إحداث نهوض وتقدم جدّى لتجاوز الواقع القائم، فما هى أبـرز هذه المهام :

١ ـ إحياء التضامن العربى وإعادة الحياة لموسسات العمل العربى المشترك وتجديد هـذه المؤسسات بخطاب جديد أكثر ملموسية،خطاب عقلانى علمى يقر بوجود أزمة يعانيهـا العالم العربي، ويدرس الأسباب العميقة لفشل المشروع النهضوى العربى لإسـتخلاص الدروس التى أفرزتها المرحلة الماضية بعيداً عن التعصب والجمـود والتبرير بهدف تكوين رؤية مشتركة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

٢ ـ إعتبـار قضيـة فلسـطين، قضيـة مركزيـة للعـرب جميعـاً والعمـل علـى توحيد الفهـم والنظـرة لإسـرائيل ودورهـا فـى المنطقـة باعتبارهـا لا تشـكل خطـرا علـى الشـعب الفلسطينى فقط بل على مجموع البلدان العربية.

إن الغرب الإستعمارى تمكن من تصدير المسألة اليهودية للعالم العربي، جـاعلاً منهـا وسيلة أساسية من وسائل إخضاع المنطقة. وإن إسرائيل ربطت نفسها بـدور لا يمكـن الإستغناء عنه من خلال إرتباطها بقوى عالمية تريد إخضاع الوطن العربى ومصادرة ثرواتـه. وإذا كـان مـن الممكن نظريـاً التعـايش مـع إسـرائيل فمـن المسـتحيل عمليـاً التعايش مع دورها ووظيفتها كما هى مطروحة الآن.

٣ ـ إعادة الإعتبار لموضوع الوحدة العربية والمسألة القومية لكى يستطيع العرب مواجهة التحديـات السياسـية والثقافيـة والتكنولوجيـة والعسـكرية والإقتصاديـــة فـــى ظـــل حالة التشرذم والإنقسام. ولن تتم تنمية حقيقيـة ومعتمـدة علـى النفس وتحـرر إقتصادى وتقدم إجتماعى وتكنولوجى حاسم فى ظل التجزئة. ولكن ضمن نظرة قومية متجددة أكثر واقعيـة فـى متنـاول اليـد. فـالوحدة العربيـة لا يمكـن أن تتـم إلا بصـورة

تدريجية وبتوفر أسسها المادية وضمن شعارات وخطوات واقعية تبدأ بالتنسيق والتعاون والتكامل والإتحاد ثم الوحدة كهدف إستراتيجي، وتأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الوطنية والترابط الجدلى الوثيق بين البعدين الوطنى والقومي.

٤ ـ المواجهة الجادة والعلمية لدور الإعلام والتضليل الإستعمارى فى عصر التكنولوجيا والمعلومات ووسائل الإتصال. مما يستدعى النضال الجاد على الجبهة الثقافية التى تتناول حضارتنا وتراثنا وهويتنا ومستقبل أجيالنا.

٥ ـ العمل من أجل تحقيق الديمقراطية بمفهومها الشامل باعتبارها قضية مفتاحية لتقدم وتطور الوطن العربى ومعالجة قضاياه وهمومه ومشاكله المختلفة، لخلق مجتمعات عربية حديثة متماسكة ومتقدمة.

إن الديمقراطية هى الشرط الحاسم فى تطور المجتمعات والشعوب قاطبة.

مناقشات الجلسة الأولى

- **د. ياسين نعمان رئيس الجلسة :**

نشكر الأساتذة الكرام على هذا العرض لدراساتهم، ونشكر السادة المعقبين، ونفتح الآن باب المناقشات.

- **الدكتور أحمد يوسف احمد :**

إن السماع للمداخلتين القيمتين للدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور ماهر الطاهر، بالإضافة إلى الإطار العام العميق الذى قدمه الأستاذ السيد يسين، قد يعطى إشار مبكرة عن أننا إزاء مدرستين واضحتين فى الوطن العربى.

من المفيد ألا تدعى كل من المدرستين الحكمة بمفردها، وإنما نحاول الوصول إلى كلمة سواء بين هاتين المدرستين، هناك مدرسة يعبر عنها بوضوح الدكتور عبدالمنعم سعيد، وهناك بالتأكيد أشياء سليمة وصحيحة ولا خلاف عليها فى تحليل الدكتور عبدالمنعم وهى الخاصة بتحليل الواقع العالمى الراهن. ولكن ربما يبدأ الخلاف عندما نبدأ فى النظر فى كيفية التصرف إزاء هذا الوضع الراهن، هل كل المطلوب منا أن نتكيف تماما مع النموذج المطروح علينا أم أننا نستطيع أن نمارس شيئا من الخصوصية أو التفرد؟ أو رفض ماهو موجود؟.

أنا أقول أن أستاذنا السيد يسين علمنا دائما أن نبحث عن المسكوت عنه، والمسكوت عنه فيما سمعناه اليوم أن المسألة لم تتوقف فقط عند سقوط النظم الشمولية، ولكن أيضا الحلول الليبرالية المطلقة، التى طرحت مثلا لدول أوروبا الشرقية، باتت هى الأخرى تعانى من صعوبات، وقد رأينا انعكاس هذه الصعوبات على التطورات السياسية والاقتصادية اللاحقة فى أوروبا الشرقية.

إذن قضية الخصخصة صحيح أنها مطروحة وإنه يجب التعامل معها بعقل مفتوح، ولكن أيضا يجب التعامل معها من خلال التداعيات التى حدثت لها، فى أماكن أخرى من العالم.. نحن مدعوون إذن للاجتهاد بعقل مفتوح فى هذه المسائل، أيضا الكلام الذى ذكره الدكتور عبدالمنعم سعيد حول تجمد الفكر العربى فى مواجهة المتغيرات، لديه الحق فى هذا بالنسبة لفصيل معين من هذا الفكر، ولكن بالإضافة إلى هذا الفصيل توجد اجتهادات أخرى لا يمكن وصفها بالتجمد، ومثالاً على ذلك الموقف السورى فالرئيس الأسد قبل "المتغيرات" كان يرفض التسوية مع إسرائيل، ولكنه الآن يقبل التسوية مع إسرائيل.. ولكن كل ما فى الأمر أنه يحرص على ضمان الحد الأدنى الذى لا يمكن التنازل بعده بالنسبة للحقوق السورية. إذن انا

أريد أن أنقل تهمة الجمود إلى الطرف الإسرائيلى، أو إلى الطرف الأمريكى وليس إلى الطرف العربى.

وهكذا فإن الأمر فى تقديرى يحتاج إلى محاولة الإلمام بكافة خيوط المسألة. هناك واقع عالمى كما شخصه الدكتور عبدالمنعم، ولكن هذا الواقع لا اعتقد أنه مطلوب من العرب أن ينتظموا فى الصفوف من خلفه من خلال ما بدا لدينا من مؤشرات على إخفاق الروشتة التى يقدمها لنا، هناك جمود فى الفكر العربى صحيح ولكن هنا أيضا تحرك، الجامدون ربما يكونون هم الخصوم.

* **الدكتور عبداللطيف بن جلون :**

بودى أن أتطرق إلى ثلاث نقاط مهمة، ولكن لا يمكن ذلك نظرا للوقت الضيق، ولهذا ساكتفى بالرجوع إلى مفهومين جاءا فى العرضين أولهما: "الكونية" ومانسميه نحن بالعولمة، والنظام العالمى الجديد، والأستاذ السيد يسين قال أن هناك جدلا فيما يخص هذا المفهوم، ولكن ألا يرى الأستاذ الفاضل أن هذا المفهوم يعنى فى الحقيقة ما أسميه "تغريبا" أو بالأحرى "أنجلو ساكسونية العالم" خصوصا إذا علمنا أن الغرب يضع العالم أمام معادلة "تغريب معناه عصرنة"، ألا يرى الأستاذ الفاضل أن هذا فيه خطر على الهوية العربية؟!.

هذا فيما يخص المفهوم الأول، أما فيما يخص ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، فرغم كل ما يقال مازال هناك جدل فيما يخص هذا المفهوم، ولا يكفى أن يتكلم أحد عن قيام نظام لكى يقوم هذا النظام. تكلم رئيس أمريكا السابق عن قيام نظام عالمى جديد لغرض فى نفس بوش، ونحن نعلم أن نظام "يالتا" قام على قواعد وضعتها القوات المنتصرة انطلاقا من معطيات رفضت من طرف البعض، ولكن كان هناك توافق بين القوى المنتصرة، هل يرى الإخوان الذين يتكلمون عن قيام نظام عالمى جديد، أن معطيات المجتمع الدولى تم أخذها بعين الاعتبار فى هذه الفترة.

أنا شخصيا أرى أن هناك فوضى وليس نظاماً، فنحن نعيش مرحلة انتقالية ولكى نستطيع الكلام عن قيام نظام عالمى جديد يجب الأخذ بعين الاعتبار كل معطيات المجتمع الدولى فى أواخر هذا القرن وما أكثر هذه المعطيات.

هذا ما يهمنا نحن كعرب وكمهتمين وغيورين على النظام العربى خاصة أن البعض يريد أن يسخر النظام العربى لصالح اتجاه معين للنظام العالمى الجديد، فما راى الأخوة فيما قلته عن تسخير النظام العربى لقيام نظام عالمى جديد.

* **الدكتورة هدى عبدالناصر :**

بداية أتفق مع الدكتور أحمد يوسف فى رأيه بالنسبة للنموذجين اللذين طرحهما الدكتور عبدالمنعم سعيد للفكر العربى، ولكنى أريد أن أقول أن الدكتور عبدالمنعم سعيد طرح النموذجين كنموذجين متطرفين متواجهين أحدهما للاخر، ولكن ما الذى يمنع أننا نحتفظ ببعض الثوابت، حتى كلمة ثوابت هذه أنا شخصيا ضدها ولنقل بعض الأفكار أو الأطر الفكرية العربية التى تكون نوعا من مصالحنا نحن بدون التأثر بالوضع الدولى، ونفرضها نحن على الوضع الدولى، وفى نفس الوقت نعمل على أن نتأقلم مع الوضع الدولى.. كل ما أريد أن اقوله أنهما ليسا نموذجين متناقضين.

النقطة الثانية هى المثل الذى طرحه الدكتور عبدالمنعم سعيد بخصوص عام ١٩٦٧ والحقيقة بدون الثنائية القطبية ما كان يمكن أن يتم الصمود الذى حدث بعد عدوان إسرائيل فى ٦٧، ولم يكن من الممكن للعالم العربى ومصر أن يستفيدا من هذه الثنائية القطبية فى إعادة بناء القوات المسلحة وتحقيق النصر فى ١٩٧٣، وببساطة شديدة فلا يمكن على الإطلاق أن نتجاهل أن وجود قطب واحد سوف يمس مصالح ليس فقط مصر والعالم العربى، وإنما العالم الثالث على وجه العموم.

* **اللواء الدكتور وجيه عفيفى :**

من وجهة نظرى لا يعنينى أساسا المسميات المتعددة للنظام العالمى الجديد سواء كانت قطبية واحدة أو قطبين أو متعددة الأقطاب، فهذه مسميات متعددة تلهث أساسا وراء الغرب، ولكننا يجب أن ننظر إلى واقعنا المؤلم وهو النظام العربى فى موقعه الحالى.. وهو للأسف فى موقع سيىء، موقع لا يحسد عليه لسبب واحد أننا مع دخولنا مشارف هذا القرن – هذا من وجهة نظرى – أن الجامعة العربية يجب أن يكون لها الدور الفعال والدور الرئيسى فى تجميع كلمة العرب، وحقيقة أننا نرى اليوم كثيرا من الدول العربية تلهث وراء إسرائيل، أو كما قال السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى.. "تهرول وراء إسرائيل". وإسرائيل من جانبها تدمر كثيرا من القرى الفلسطينية، وتعبث فى جنوب لبنان، وللأسف نحن نبحث عن مسميات ونترك الواقع العربى المرير بمشاكله وإمكانياته.

ومن هذا المكان المقدس المكان الطاهر، وهو بيت العرب جميعا، اتقدم برسالة إلى جميع الزعماء العرب.. أن يقدروا هذه المسئولية التاريخية، فإن التاريخ هو البوتقة التى ينصهر فيها الجميع تحت شعار واحد وهو أن أمتنا العربية لابد أن يكون لها الصمود أمام إسرائيل.

* **إبتسام محمد المحمدى:**

كلامى ليس تعليقا على ماقيل، ولكنه سؤال أوجهه عن المحاضرة كاملة: لماذا نتكلم عن التأثيرات الغربية أو الخارجية ونخص الجهات الغربية تحديدا، لماذا لا نتكلم عن التأثيرات من جنوب شرق آسيا؟ لماذا لا نتكلم عن التأثيرات التى من الممكن أن تأتى من القارة الأمريكية الجنوبية؟ اعتقد أن الإجابة على هذا السؤال هى أن الدول الغربية لديها القدرة على التأثير وهذا يؤثر على بقية المناطق فى العالم.

ومن الغريب أننا نحن كعرب نمتلك من القدرات الطبيعية التى أعطاها لنا الله مما يمكننا من أن نصبح مثل هذه الدول قادرين على التأثير، فالخلل إذن ليس فيما يحدث من تغييرات بيننا وبين الجهات الأخرى، ولكن الخلل يوجد عندنا نحن العرب من داخل بيئتنا.

ويجب البحث عن كيفية الاستفادة مما نملك من قدرات ونوجهها التوجيه الصحيح نحو ما يسعد هذا الجيل العربى.

* **الدكتور/ مصطفى علوى :**

أخشى أن نرجع فى مناقشاتنا عن النظام العالمى إلى عشر سنوات مضت منذ بدء الحديث عن مفهوم هذا النظام وهل هو نظام عالمى أم لا، وهل هو نظام عالمى جديد أم قديم، أم قديم جديد، والنقطة التى أخافتنى أكثر، أننا نفكر فى هذا الموضوع بمنهج "إما أو" يعنى إما أن يكون النظام العالمى هو النظام الذى كان قائما قبل التغيرات الكبيرة التى شهدها العالم خلال السنوات العشر الماضية، وإما أن يكون النظام العالمى نظاما جديدا مرتبطا بما كان قبله، وننسى أو نتناسى أن النظام الدولى أو العالمى هو عملية تطورية بمعنى أنه لا يوجد خط فاصل أستطيع الوقوف عنده، وأقول أن ما قبل هذا الخط الفاصل كان نظاما عالميا ما، وما بعد هذا الخط الفاصل هو نظام عالمى جديد مختلف تماما ومنقطع الصلة بما كان قبله.

وفى واقع الأمر أن النظرة التبسيطية إلى النظام العالمى ولمفهوم النظام العالمى يمكن أن تؤدى إلى نتائج غير سليمة، على سبيل المثال النظرة التبسيطية لا ينبغى أن تسود فى تحليلنا لهيكل القوة وتطوره فى النظام العالمى، النظام العالمى مكوناته الأساسية هيكل قوة، وعمليات، إطار أيديولوجى أو فكرى حاكم، وطبيعة وأنماط الصراعات القائمة فى إطار العلاقات الدولية، وإذا أتينا إلى هيكل القوة اعتقد أنه من الخطأ أن نتحدث عن هيكل قوة أحادى القطبية الآن فى مقابل هيكل قوة ثنائى القطبية فى السابق، لأن هيكل القوة متنوع ومتعدد، وهناك هيكل قوة تكنولوجية، هيكل قوة اقتصادية، هيكل قوة عسكرية.

ومن ثم فإن البناء الخاص بالنظام الدولى فى هذه النقطة تحديدا متباين فى وضعيته الراهنة، على المستوى العسكرى أو القوة العسكرية فهناك قطب واحد. صحيح أن روسيا لديها قدرات عسكرية كبيرة لكن ينقصها الكثير من العناصر التى تلزم لتحويل هذه القدرة التسليحية إلى إرادة سياسية وقرار سياسى استراتيجى فاعل لكى نصبح قطبا عسكريا، أما على المستوى التكنولوجى فهناك ثنائية قطبية الولايات المتحدة واليابان، وعلى المستوى الاقتصادى هناك تعدد قطبى ومن ثم إطلاق أحكام نهائية فى مسألة الوضعية الراهنة لهيكل القوة مسألة لا يوصى بها.

الشىء الآخر أنه حتى هيكل القوة فى النظام الدولى وطبيعة النظام الدولى القائم يختلف من منطقة إلى أخرى، هناك نمط عام لهيكل القوة ولتطور النظام الدولى، لكن هذا الهيكل العام ليس هيكلا حاكما لكافة الأقاليم، أو المناطق فى العالم، فعلى سبيل المثال. وحتى أيام القطبية الثنائية – فى تصورى أن الشرق الأوسط كان أقل المناطق التى عرفت القطبية الثنائية مقارنة بمناطق وأقاليم أخرى فى العالم، ومثال آخر: منطقة شرق وجنوب شرقى آسيا نعيش حالة توازن دولى رباعى الأقطاب، ومن ثم هيكل القوة الرباعى يختلف بل وكان مختلفا أيام القطبية الثنائية عن الهيكل العام للنظام الدولى، وهو الآن يختلف حتما فى شقه العسكرى عن النمط العام لتطور هيكل القوة العسكرى على مستوى النظام الدولى العام، ومن ثم التعميم هنا مسألة محفوفة بالمخاطر.

لكن هذا لا يعنى أنه ليس هناك جديداً، بل يوجد جديد فى تطور النظام العالمى وهذا الجديد ينبغى أن نرصده ونفكر فى كيفية التعامل معه من أجل تعظيم الفرص والمكاسب الممكنة وتقليل الخسائر التى يمكن أن تواجه الأمة العربية، والبلاد العربية فى هذا الصدد. ومن بين الجديد مسألة الكوكبية، وأنا أفضل تسمية الكوكبية لأن الكون مسألة أوسع بكثير من كوكب الكرة الأرضية، ومن ثم الكوكبية زادت معدلاتها جدا خلال السنوات العشر الماضية نتيجة للتطور التكنولوجى الذى أشار إليه الدكتور عبدالمنعم سعيد، من الملامح الجديدة أيضا فى مسألة زيادة أنماط التفاعل غير الحكومى فى المعاملات والصفقات والتبادلات غير الحكومية بين الأفراد وبعضهم البعض وبين الشركات بعضها البعض، وبين المؤسسات التى لا تشكل جزءا من هيكل الدولة القومية بمعناها التقليدى.

اليوم كما قال الدكتور عبدالمنعم أصبح حجم التعاملات فى بورصة الأوراق المالية لا يفوق حجم التعاملات فى مجال التبادل الرسمى التجارى بين الحكومات بشكل كبير، إلى جانب مسألة ظهور فاعلين دوليين "International Actors" لهم من التأثير ما يفوق كثيرا تأثير الدول القومية وعلى سبيل الخصوص الشركات عابرة القارات، بل أن بعض الأفراد

أصبح بمقدورهم الآن فى ظل النظام العالمى الجديد أن يتحولوا إلى فاعلين دوليين. حين يمتلك فرد معين مؤسسات مختلفة تعمل فى المجال المالى أو فى النشاط الإعلامى بشكل مكثف ، ونحن لدينا فى المنطقة العربية أمثلة حية فى هذا الصدد.

والواقع أن هناك تغيراً فى مفهوم الفاعل الدولى الذى يعتبر اللبنة أو الوحدة الأولى المكونة لهيكل النظام الدولى الجديد، اختلفت أنماط الصراعات، فبعد أن كان هناك صراع بين قطبين كبيرين من الناحية الاستراتيجية وكان المبدأ الاستراتيجى الحاكم هو مبدأ الردع الاستراتيجى، أصبح المبدأ الاستراتيجى متغيرا نتيجة لكون الصراع الحالى صراعا بين قطبين، ولكن ظهرت طائفة الصراعات منخفضة الشدة "Sub National Conflicts" والتى أصبحنا معرضين لها فى المنطقة كغيرنا من مناطق أخرى وعلينا أن نحاول التفكير فى كيفية مواجهة هذه الأنماط الجديدة من الصراعات التى يمكن أن تحدث فى هذه المنطقة كأحد الانعكاسات للتطور الحاصل فى النظام العالمى، لكن إذا كانت هناك صراعات "Sub national" دون القومية هناك عمليات الاندماج التى تتم فى غرب أوروبا.

وخلاصة الكلام أن هناك تحولات جوهرية وعميقة تحدث فى مختلف أبعاد النظام العالمى، وإذا قلنا أنه لا توجد تحولات، ولا يوجد نظام جديد وإننا نعيش حالة من السيولة وعلينا أن ننتظر حتى تتضح معالم هذا النظام الجديد، اعتقد أن هذا ينطوى على خطورة كبيرة على الحركة السياسية العربية فى التعامل مع هذا النظام.

* **الأستاذ لطفى الخولى :**

أرى أن معظم المناقشات لم تتناول مداخلتى الدكتور السيد يسين والدكتور عبدالمنعم سعيد، وما لم تناقش هذه القضايا التى تم طرحها باستمرار فسوف نأخذ مواقف سياسية مجردة، وهذا لا يخرج عن إطار أى ندوة فكرية وبحثية، كل شخص ينتمى إلى حزب أو إلى تيار سياسى أو إلى نظام معين سوف يأتى ويقول موقفه، وموقف نظامه.

ليست هذه هى القضية ولكن القضية الحقيقية أن هناك مجموعات من الأفكار الجديدة مطروحة ولابد أن نناقشها فى هذا الإطار، ولسنا بحاجة لأن يقنعنا أحد أن اسرائيل مازالت تمثل العدو الرئيسى للأمة العربية، لكن الجديد فى الموضوع أنه رغم علمنا بهذا فإن الظروف الدولية والإقليمية والعربية والمحلية فى كل بلد عربى تحتم إيجاد نوع من التسوية.

لماذا؟ وكيف نصوغه؟ هذه هى القضايا الجديدة التى علينا أن نعالجها بعمق فى إطار الظروف التى طرحها الأستاذ السيد يسين ود. عبدالمنعم سعيد لكن الهروب منها إلى مواقف سياسية لن يفيدنا بشىء، لأن كلمة "الهرولة" إلى الوهم الإسرائيلى، هذه فكرة صحيحة ولكن

هناك أيضا 'هرولة' إلى الخلف، إلى الكهف، إلى خارج التاريخ، وهذه أيضا قضية هامة فلابد أذن أن نناقش ماهو مستجد حقيقة وتأثيره علينا.

لاشك أن هناك صعوبة تأتي من أننا تربينا وتشكلنا فى إطار مدارس فكرية وسياسية معينة، ونحن المطلوب منا الآن إحداث التغيير وهذه هى الصعوبة، لأن أدوات بحثنا لا تزال هى القديمة، رؤيتنا في غالبها لا تزال هى القديمة، أيضا هناك الشجن الوطنى والقومى هناك شروخ قد حدثت وليس معنى هذا أن السابقين من القوى والزعماء والأحزاب لم يؤدوا مهامهم التاريخية، بل أدوها فى إطار ظروف معينة كانت موجودة سواء دولية أو إقليمية أو محلية، وفى إطار كم ونوعية من المعارف كانت موجودة، ونحن الآن توافرت لدينا معلومات أكثر ومعرفة أكثر، وتوافر لدينا أيضا وعى اليوم وليس وعى الأمس، وعى الأمس انتهى، أصبح تاريخا نستفيد منه أو لا نستفيد، لكن القضية هى وعى اليوم.

عندما نتحدث عن الغرب، فالغرب عدو حقيقى لكن هذا وجه من الوجوه، عدو تاريخى "الاستعمار" لكنه أيضا مصدر تنوير وثقافة وتكنولوجيا وعلم لا نستطيع أن نهمله، الغرب الآن عندما نتحدث بشأنه يجب أن نتحدث بهذه الجدلية، لماذا لا نتحدث عن الجدلية مع العدو أيضا؟ حينما نحاول عمل ميزان القوى مع التغييرات نسأل لماذا العرب غير قادرين، وإذا أخذنا المعيار الاقتصادى مثلا يقول اخر تقرير للبنك الدولى أن الدخل القومى لأوروبا يصل إلى ٦ تريليون دولار وأمريكا ٥،٥ تريليون، واليابان ٣ تريليون، لكن البلاد العربية بما فيها البلاد الغنية بالبترول يصل دخلها القومى إلى ٤١٩ مليار دولار، إسرائيل التى عمرها ٥٠ سنة دخلها ٧٠ مليار دولار وهو ما يساوى دخل مصر وسوريا والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية مجتمعة، هل هذا معقول؟ هذا فى الميزان الاقتصادى.

إذن القضايا الحقيقية التى يجب أن نبحثها بوعى اليوم هى هذه الحقائق، وأنا لست محتاجا أن أعلم من جديد أن الصهيونية خطر مستمر وأنه حتى مع التسويةالسياسية السلمية سيظل هناك صراع.، لكن بطريق اخر اسميه انا التعايش الصراعى، وإلا لماذا التسوية؟ أنا اعمل تسوية مع عدو وليس مع صديق إلا إذا اخذنا من جديد طريق الحرب.

سيدى الرئيس، أنا أريد أن نبحث حقيقة ولا نخرج إلى محاضرات أن الصهيونية خطر، لكن فلنناقش بشجاعة وبموضوعية على أساس أكبر قدر من المعلومات التى يجب أن توفرها لنا هذه المراكز.

- **الدكتور بشير بكر (السودان) :**

بداية اسمح لى سيدى الرئيس باسم المفكرين من السودانيين أن أحيى السيد الرئيس "على ناصر محمد"، وأحب أن اشدد وأحيي الورقة الرئيسية التى عرضها الأخ السيد يسين،

ولكنه فى هرولته إلى هذه القاعة نسىالتقارير والأشياء المهمة التى كان يجب أن يعرضها، ونسى أنه إلى جانب النظام العالمى السياسى الممقوت المنسوب إلى الأخ "بوش" هناك نظام ثقافى عالمى تقدمت به لجنة دولية هى لجنة دى كويار مكونة من ١٤ عضوا وفيها عضو عربى، وهذه اللجنة تحدثت عن علاقات الثقافة والتنمية وكيف تواجه القرن الواحد والعشرين، واعتقد أن الأخ السيد يسين ساهم إلى حد ما فى هذا التقرير بكلمة أو برأى.

وفى هذا التقرير نحن نخرج من مشكلة إسرائيل سواء كانت مركب النقص الذى يتحدث عنه البعض أو مركب العظمة الذى تحدث عنه الاخرون. أن القرن القادم لن يكون قرنا إسرائيليا، فنحن ندخل هذا القرن ونترك إسرائيل من خلفنا لتواجه هذا القرن بروح جديدة، فى هذا التقرير أول ما يؤكده هو دخول عنصر الأخلاق فى السياسة الدولية، هناك أجندة من عشر مواد وهذه الأخبرة ليس عندنا وقت لعرضها انما إن شاء الله نعرضها أثناء النقاش، وأرجو أن يدخل هذا التقرير فى هذه القاعة إذا كنا فعلا ننظر إلى القرن الحادى والعشرين ولنتخلص من مركبات النقص الإسرائيلية القديمة، وندخل بروح جديدة لا تفرضها إسرائيل علينا.

فى النهاية ما كنت أريد أن أتحدث كسودانى إنما أنتم تعرفون أن هناك عقوبات توقع على السودان، لكن ما أريد قوله أن السودان كان كبش الفداء لنظام شمولى نرجو أن تتفادى الأمة العربية أن تدخل فيه من جديد.

المهندسة ريم عبدالغنى :

ليست كلمتى تعليقا ولكن أحب أن أتحدث عن نقطتين: الأولى: أننى لاحظت عدم الاهتمام بموضوع المرأة، حيث أننا نتحدث عن مستقبل لمائتين وخمسين مليون عربى للقرن القادم، أعتقد أنه من المفروض أن نهتم بنصف هذا العدد وحتى من خلال مشاركته وتمثيله فى هذه الجلسة والجلسات القادمة، والمستقبل يصنعه الأطفال اليوم والذين تصنعهم المرأة الأم بالدرجة الأولى. ونتمنى فى الندوات الاستراتيجية التالية أن يكون هناك اهتمام بهذا الموضوع بشكل أكبر، ثانيا: أريد أن أقول أنه فى الوقت الذى نتحدث فيه عن حيوية التقارب بين الدول العربية، وأن هناك تباطؤا فى هذا الموضوع على الصعيد الرسمى يمكن لهذه الندوة أن تخرج بشىء هام وهو خطة أو طريقة للتنسيق بين مراكز الدراسات الحاضرة، وتخرج بشىء جدى وعملى للمرحلة القادمة، وهذه رؤية مستقبلية للمنطقة.

الدكتور حمدى حسين :

أنا أحيى الأستاذ السيد يسين على إثارته للقضايا التى يجب أن تعبر بها الأمة العربية إلى القرن الواحد والعشرين، وإن كنت سأوجه إليه سؤالا وأعلن تعليقا. نحن أبناء أمة العرب

ترفع شعار "كنتم خير أمة أخرجت للناس" وهذا جزء من آية كريمة قال اللـه فيهـا "كنتم خير أمة أخرجت للناس" ثم ذكر حيثيات هذه الخيرية فقال "تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله".

وهناك رأيان: رأى يرى أن الأمة لكى تحقق أمجاد السابقين يجب أن تتحلى بأخلاق السابقين، ولا أظن أن فى هذا جهلا كما يرى الأستاذ لطفى الخولى، وإن هذا عودة إلى الجهل وأن الغرب عنده النور والتنوير والعلم، هذا والله ظلم بين نرى أن رأيا يقول "بالهرولة" ورأيا يدعو إلى "الجهل"، أنا صحيح فهمت من هم "المهرولون"، وفهمت المقصود "بالهرولة"، ولكنى قد أكون أخطأت فى فهم أن الذين يدعون إل الجهل هم الذين يدعون إلى العودة إلى القيم الإسلامية، واختلف معه إن كان يقصد ذلك واعتذر ان لم يكن يقصد ذلك، هناك رأى يعتقد أن الأمة عليها أن تتنافس اقتصاديا، فتكون كالنمور السبعة أو النمور العشرة، ونمور آسيا، وأن نتحلى بالعلم والتكنولوجيا والتقدم، وهذا جميل، لكن كيف يا أستاذ سيد وقد أشرت فى مقالتك إلى أننا حتى الآن لم نحسم بعد قضية الفصل بين السياسة والدين.

إن الحضارات التى نتعامل معها قد حسمت أمرها وثبتت أولوياتها فرأت أين تضع الدين وأين تضع السياسة، فهل نستطيع نحن أن نفعل ذلك؟ بلا تعسف: أى هل نستطيع أن نقف هنا أو فى أى مكان أو فى اى موقع مسئولية، وأن نتحدث باسم أمة وباسم حضارة وان نختصر تاريخها وقيمها ومبادئها فنلقى بها فى مجاهل التاريخ.. فلابد من موقف موضوعى، والأستاذ يسين يستنكر ما يسمى بحق التدخل لأغراض إنسانية، وأغراض سياسية من قبل الدول العظمى، ولكنه لم يعترض على حق التدخل عندما تتدخل الحكومات ضد المعارضين على أراضيها.

هنا من يعارض توجها معينا لحكومة ما يجب أن يتم محاورته وأن يناقش بالفعل لا أن يقصم ظهره، وأن تقطع رقبته وأن يلقى فى غياهب السجون، فى كل المجتمعات العربية يحدث ذلك، أين نحن بشجاعة وبأمانة من هذه الآية "كنتم خير أمة" وكيف نصل إليها؟. هذا هو السؤال، إننى أريد للأمة العربية مجدا فإن آخر الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وأولها صلح بالقيم والمبادىء الحقيقية وبأمانة الكلمة واعتذر للأستاذ لطفى الخولى.

* **الدكتور وسيم حرب :**

بداية أود أن أوجه كلمة شكر، وتهنئة إلى سيادة الرئيس "على ناصر محمد" ولجامعة الدول العربية فى شخص أمينها العام والمسئولين وخاصة الدكتور سعود زبيدى على تنظيمهم لهذا اللقاء بما يضم من شخصيات فكرية سياسية عربية وموضوعه الهام.

لقد استمعت بكثير من الاهتمام والشغف إلى ما جاء علـى لسـان الأستاذ السيد يسين لاسيما ما استفاض به وشرحه حول الظاهرة الكونية لكونها عملية تاريخية عجلت بها الثورة التكنولوجية. فى الحقيقة، البشرية تعبر اليوم محطة تاريخية فاصلة شبيهة بالمحطات التاريخية التى شهدت تحولات جذرية فى حياة الشعوب والبشر كاكتشاف ألنار والحديد، واكتشاف المطبعة، والبخار، واكتشاف الذرة واكتشاف الكمبيوتر مؤخرا، هذه الآلة وفرت دخول العالم إلى محطة حضارية جديدة فهذه التكنولوجيا الجديدة لم توفر فقط حلا تاريخيا لمسألة تدفق المعلومات، إنما ساهمت بشكل خاص فى اسقاط نهائى للحدود والحواجز الجغرافية، وبدء مسيرة العالم نحو نمط جديد من العلاقات، والمقولات المطروحة عن التعددية السياسية أو الديموقراطية أيا كان التعريف الذى يعطى لها سوى إحدى ترجمات هذه العملية التاريخية.

أن هذه المسألة تطرح نفسها بكل ثقلها ووزنها على الأمة العربية حكاما وشعوبا وهيئات، ومن الواضح أن أمتنا لم تتهيأ بعد للتعامل مع هذا التحول ومع هذه المحطة التاريخية.

الدكتور عبدالمنعم سعيد :

هناك العديد من النقاط أثيرت أحب أن اقولها باختصار على الوجه التالى: النقطة الأولى.. أن احدى المشكلات التى أشارت إليها الأستاذة ريم فى النهاية كيف يمكن أن تلتقى مراكز الأبحاث وتتناقش فى ظل ندوة علمية، لعزل ظاهرة ما والحديث عنها وخاصة فى جلسة محددة، إحدى مشكلات الحديث العربى، العربى هنا أن كل جلسة، وكل ندوة تطرح عليها جميع المشكلات العربية جمعاء وبلا استثناء، وهذه الجلسة كان موضوعها عن التطورات الكونية الراهنة كمحددات.

إذن فوظيفتى كما اعتقد ووظيفة الأستاذ السيد يسين والمتحدثين أن نحدد الإجابة على سؤال: هل هناك شىء جوهرى حدث فى العالم؟ ليس معنى ذلك اننا نتحدث أن هناك استمرارية، أو أن هناك أكثر من تركيبة لتراكيب القوى، ولكن السؤال الجوهرى: هل هناك شىء جوهرى هذه التطورات الكمية، كما يقال أثارت تغيرا جوهريا أم لا؟

وإذا كان هذا التغير الجوهرى فكيف نحدد ذلك فى حدودالعالم العربى؟

هذا هو السؤال المطروح علينا، وبالتالى أنا أجد دائما القضية الفلسطينية على أهميتها أحيانا تشوش، ويصعب الرد عليها لأن لها قيمة عاطفية، وقضية مركزية، وقضية أمن قومى، لكن أيضا اسمحوا لى، أن أقول أننى أرفض تعريف العرب أن هؤلاء هم الشعوب التى تحارب إسرائيل، أو فى معركة مع إسرائيل، واعتقد أن العالم العربى لديه صراعاته الكثيرة المتعددة داخل دوله وبين دوله وبينه وبين أطراف خارجية أخرى، وبينه وبين إسرائيل. العالم

العربى قضية "جوعه" وقضية "تنميته".. والقضايا العربية نحصرها فى قضية واحدة دائما، وادخال الحصار على السودان عليها والموقف من الغرب والمرأة وحقوق الطفل يخلق مشكلة فى الحقيقة فى أن نتمكن من فحص قطبيه، فحصا عميقا.. هذه نقطة أولى. النقطة الثانية، والتى أثيرت من عدد من الأخوة أنه إذا كان هناك تغير، فالقضية هى كيف نتكيف،وهذه أنا أوافق فيها تماما الدكتور أحمد يوسف وعددا من الذين أثاروها، فالتكيف موجود مع عدد من النقط كنت آمل أن النقاش ينتقل بها إلى الأمام.

فهناك التكيف مع اقتصاديات السوق، أزعم أنه لن يستطيع أحد أن يتعامل، بمعنى أن يزيد مصالحه ويقلل المخاطر عليه بدون أن يقبل بفكرة اقتصاد السوق، القضية ليست للاختبار، الحديث أن هناك مشكلات فى أوروبا الشرقية وفى روسيا زادت المافيا، وهذه عملية مرتبطة بالرأسمالية البدائية، مرتبطة بطريقة السلطة السياسية وتطبيقها، ولكن ما حدث أننى لا أستطيع اليوم أن أقول أنه لايمكن الدخول فى شراكة أو فى الجات، ممكن طبعا ولكن أكون مثل تانزانيا أو بورما يعنى دولا تأخذ شكلا خارج هذا الموضوع إنما تكون داخله بآلامه وطموحاته، وبالمناسبة فنحن دائما عندنا المعلومات متأخرة نوعا ما، واعتقد أن فى أوروبا الشرقية حالات من ناحية معدلات إلتضخم ومعدلات البطالة ومعدلات النمو فى سلوفاكيا وفى التشيك والمجر، وهناك أكثر من مثال يؤكد أنهم بدأوا يجتازوا المرحلة الأولى فى موضوع السوق كالعرض والطلب أو آليات السوق وهذه مقتنعة بها الصين.

ثانيا: موضوع التكنولوجيا، لا يمكن أن نتعامل مع العالم ونصف الناس تجهل القراءة والكتابة، الشىء الثالث هناك إطارات مختلفة ومتقاطعة ومتزايدة للتكامل الإقليمى "عربى" "متوسطى" "شرق أوسطى". إنما كلمة التكامل الإقليمى بمعنى السعى لوجود أسواق إقليمية واسعة، لأنه عندما نتحدث عن طفرة انتاجية ضخمة، السوق يكون فيها هو الأساس، وبالمناسبة هذه ميزة عربية كبرى، ولست اعتقد أن السوق العربى ضعيف لأن حجم الناتج الإجمالى العربى ٥-٧ مليار دولار، صحيح هذا مثل دولة متوسطة كالبرازيل، انما هناك تشوهات كثيرة فى حساب هذا الناتج الإجمالى فقيمته الحقيقية فى تقديرى وفى تقدير كثيرين على الأقل الضعف، وهذا يجعل له قيمة فى السوق العالمية يمكن التعامل معها.

النقطة الأخيرة قضية الديموقراطية، إذا كان لدينا ديموقراطية حقيقية سنواجه أسئلة صعبة.. ماذا نفعل فى الأكراد لو قرروا حق تقريرالمصير؟ ، أسئلة صعبة وكثيرة تتعلق بأوضاع عرقية وطائفية ودينية لكن هذه هى الطريقة الوحيدة للحفاظ على التماسك القومى من جانب آخر، وهذه من إشكاليات التكيف على جبهة عريضة اقتصادية وثقافية مثلما قال الأستاذ سيد، إنما إذا حصرناها فى نقاط التماس والصراع فقط وخاصة أنى أريد أحدا أن يبرهن لى

من وجهة النظر العربية من ناحية مؤشرات أننا اخترنا الصراع العربى الإسرائيلى بجدية خارج موضوع الاعلانات، ونحن انفقنا على حربى الخليج الأولى والثانية أضعاف أضعاف ما انفقناه على الصراع العربى الإسرائيلى، وعدد اللاجئين والقتلى فى الحرب الأهلية اللبنانية لا يقل عن الصراع العربى الإسرائيلى، الحرب الأهلية السودانية فيها نفس المصائب، وعندنا قائمة كبيرة من الصراعات، لكنى امل أن تكون كل جلسة من هذه الندوة حول الموضوع الذى نتحدث فيه، تكون هناك جلسة خاصة بالعلاقات الاقتصادية، جلسة خاصة بالعلاقات السياسية، وهناك جلسة خاصة بالصراع العربى الإسرائيلى حتى بالفعل يمكننا أن يأخذ الحوار خطوات للأمام.

* **الأستاذ السيد يسين :**

أريد أن اشير إلى مسألة مهمة. احيانا نستخدم مصطلح "التغريب" لرفض عملية التحديث، وكما قال الأستاذ لطفى الخولى فإن الغرب ليس كتلة واحدة صماء.. فهناك تيارات عنصرية وتيارات تقدمية، وكان فى الغرب حركات ناصرت العالم الثالث أكثر من بعض القوى فى العالم الثالث. إذن فمسألة التغريب احيانا تستخدم حتى بواسطة بعض الباحثين الأجانب للدفاع عما يسمى خصوصية دول العالم الثالث والخصوصية ليست القبول بالتخلف، ومسألة التغريب وصف أحيانا غير دقيق لوصف مجموعة من الإجراءات، مثلا احترام حقوق الإنسان هل هذا تغريب؟ الديموقراطية واحترام الشعب، أيضا الكلام الغامض عن الهوية العربية ماهى ملامحها؟

الممارسة الموجودة السائدة الآن هى الاستبداد، نظم عربية مستبدة، ما الذى نريد الحفاظ عليه مما يسمى الهوية العربية؟ المسألة تحتاج إلى مناقشة مفتوحة فيها نوع من الشجاعة الأدبية.

شكراً سيادة الرئيس

الجلســـة الثانيـــة

العلاقات العربية ـ العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى

رئيس الجلسة : د.على الدين هلال، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

مســتقبل العلاقــات العربيــة ـ العربية .

د. أحمد يوسف أحمد، مدير معهد الدراسات العربية – جامعة الدول العربية.

العلاقات العربية – العربية ومستقبلها .

كريم مروة، باحث لبنانى.

تعقيب : أ. جميـل مطــر، مدير المركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل – مصر.

تعقيب : أ. جار الله عمر، وزير الثقافة اليمنى السابق – اليمن .

مستقبل العلاقات العربية ـ العربية (أفكار أولية)

د. أحمد يوسف أحمد

مدير معهد الدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية.

تمهيـــد:

ليس ثمة شك فى أهمية الحديث عن مستقبل العلاقات العربية – العربية، ذلك أنه من الواضح منذ بداية التسعينات أن هذه العلاقات باتت تتعرض لخطر يمس إطارها العربى ذاته، أى بعبارة أخرى أن السيناريو الأكثر بروزا فى السنوات الأخيرة هو أن تفقد العلاقات العربية – العربية إطارها العربى ذاته، ولذلك فقد كان من شأن كل مؤمن بالرابطة العربيـة وجدواها أن يحاول وضع هذا السيناريو موضع التحقق العلمى على أمل أن يؤدى ذلك إلى المساعدة فى توقى الخطر إن تأكدت مقوماته. وتهدف هذه الصفحات الموجزة إلى طرح بعض الأفكار فى هذا السياق لعلها توفر إطارا لمناقشة مفيدة حول الموضوع.

وثمة ملاحظات واجبة التسجيل حول النهج المتبع فى تقديم هذه الأفكار، ذلك أن الوقت المتاح لكتابة هذه الصفحات لم يسمح باتباع المناهج المعقدة لاستشراف المستقبل، وهى مسألة لا يبدو أنها تدعو بالضرورة إلى أسف شديد سواء بالنظر إلى غياب كثير من المقومات المطلوبة لتطبيق هذه المناهج فى البيئة البحثية العربية، أو إلى أن ما أفضت إليه المحاولات السابقة لتطبيق هذه المناهج لم يكن ذا صلة يعتد بها بالتطورات اللاحقة لإعلان نتائجها، وسواء كان القصور كامنا فى المناهج أو فيمن طبقوها فإن هذا يعنى أن حظ كاتب هذه الصفحات لن يكون بالتأكيد أفضل من باحثين سبقوه –كلهم إما مثله أو خير منه.

ومن ناحية أخرى فإن النهج الذى اتبع فى تقديم الأفكار المتضمنة فى هذه الصفحات ليس نهجا ايديولوجيا يقوم على الإيمان بحتمية انتصار العروبة كفكرة موجهة للعلاقات بين شعوب الوطن العربى. إذ أنه على الرغم من إيمانى بهذه الفكرة إلا أن دراسة الواقع تفضى إلى ضرورة التسليم من وجهة نظرى الشخصية بأن مثل هذا الانتصار ينسحب على المدى الطويل بالمنظور التاريخى. أما فى اللحظة الراهنة التى نعيشها فلن يجدينا كثيرا أن نطمئن إلى عروبة مستقبلنا بينما نواجه خطرا داهما على حاضرنا، بل ومحاولة للعدوان على ماضينا بأثر رجعى. وإن الاستسلام المريح لأفكار المستقبل العربى المضمون يمثل فى تقديرى أولى الخطوات لضرب هذا المستقبل وحرمانه من أية فرصة للتجسد فى الواقع العربى يوما ما.

ولذلك فقد فضلت أن اتبع نهجا واقعيا يحاول استخلاص نموذج الخبرة التاريخية المعاصرة (فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات) للعلاقات العربية – العربية، ثم ينظر بعد ذلك إلى هذه العلاقات فى لحظتها الراهنة (اعتبارا من بداية التسعينات) باعتبارها نظاما يتعرض لتأثير عدد من المدخلات الوافدة إليه من بيئته العالمية أو الإقليمية فضلا عن تفاعلاته العربية ذاتها، وذلك فى محاولة للتحقق مما إذا كان نموذج العلاقات العربية – العربية كما تبلور فى الخبرة الماضية سوف يستقر أم يتعرض لتغير نتيجة تأثير هذه المدخلات وما هية هذا التغير على ضوء طبيعة هذا التأثير، ولذلك تنقسم هذه الصفحات إلى قسمين أولهما يحاول استخلاص نموذج العلاقات العربية – العربية من خلال تحليل الخبرة التاريخية المعاصرة لها، والثانى يسعى إلى النظر فى المتغيرات العالمية والإقليمية والعربية التى استجدت على هذا النموذج والكشف عن طبيعة التغير المحتمل الذى أحدثته أو يمكن أن تحدثه فى مستقبل العلاقات العربية – العربية فى المدى القصير أو المتوسط.

أولاً ـ الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية – العربية : محاولة للكشف عن نموذج عام

تتفرع العلاقات العربية – العربية إلى شقين أحدهما يتصل بالتفاعلات الصراعية والثانى بتلك التعاونية، وسوف يتناول التحليل التالى كلا منهما على حدة فى محاولة للكشف عن الاتجاهات العامة التى حكمت تطورهما.

وثمة أبعاد كثيرة يمكن أن يكشف عنها التحليل العلمى لظاهرة الصراعات العربية – العربية، غير أنه يمكن التركيز لأغراض التحليل الحالى على بعد معين منها يتعلق بما يمكن تسميته بالطبيعة البندولية لنموذج الصراعات العربية – العربية.

ويقصد بهذه الطبيعة أن التفاعلات العربية – العربية تنتقل من التعاون إلى الصراع بشكل منتظم، مع تباين الفترات الزمنية التى يحدث فيها هذا الانتقال وإن اتسمت عموما بالقصر الزمنى النسبى، إذ بلغت فى أدناها أقل من سنتين (الانتقال من الصراع إلى التضامن ما بين أول عام ١٩٦٦ وأغسطس ١٩٦٧) وفى اقصاها عشرة (الانتقال من الصراع إلى التضامن ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧).

وتؤكد الأحداث الواقعية للتفاعلات العربية – العربية هذا النموذج بوضوح، فقد تضامن العرب فىعام ١٩٤٨ فى محاولة لمنع إنشاء دولة إسرائيل، ثم اختلفوا فى عام ١٩٥٠ حول ضم الملك عبدالله للضفة الغربية الفلسطينية إلى مملكته الأردنية، وبعد أن هدأ خلافهم هذا اختلفوا مرة أخرى فى ١٩٥٥ حول الارتباط بسياسة الأحلاف الغربية، ثم تضامنوا مع مصر إبان العدوان الثلاثى عليها فى ١٩٥٦ ليختلفوا بعد ذلك وحتى أوائل الستينات حول قضايا كثيرة منها عودة مشاريع الارتباط الغربية ممثلة فى مشروع أيزنهاور ١٩٥٧،

والخلاف داخل معسكر الثورة العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق اعتبارا من ١٩٥٩، ثم بين عبدالناصر والبعث فى أوائل الستينات، والصدام المسلح بين قوى الثورة العربية والقوى المحافظة حول الثورة اليمنية التى تفجرت فى ١٩٦٢، وبين الجزائر والمغرب فى ١٩٦٣، لكن ذلك كله توقف مؤقتا بدعوة عبدالناصر فى نهاية ١٩٦٣ إلى التضامن بوجه التهديد الإسرائيلى لمياه نهر الأردن، واستمرت الانفراجة العربية سنتين فقط (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ليعود الصراع من جديد بالذات فى الجزيرة والمغرب العربيين حتى تقع حرب ١٩٦٧ فتبدأ واحدة من أطول فترات التضامن العربى تمتد لما بعد حرب ١٩٧٣ بقليل ليتلوها النزاع المصرى - العربى حول سياسة التسوية مع إسرائيل لعقد من الزمان تقريبا (١٩٧٧ بل وما قبلها وحتى ١٩٨٧) ومعه تفاقم النزاع السورى - العراقى بسبب الحرب العراقية - الإيرانية، وتأتى قمة عمان ١٩٨٧ لتدشن محاولة لاستعادة التضامن العربى وبالذات وضع حد للنزاع المصرى - العربى حول التسوية مع إسرائيل، وهى محاولة لم تكد تقترب من إكمال سنتها الثالثة عمرا حتى وقعت أزمة الخليج (١٩٩٠).

ومن الواضح إذن أن ثمة حركة بندولية واضحة تشير إلى انتقال التفاعلات العربية - العربية من التضامن إلى الصراع على نحو منتظم الاتجاه وإن كان متفاوتا فى سرعته، ويبدو أن السبب المباشر لهذا هو ان الصراعات العربية - العربية كانت تعامل دائما بمنطق التهدئة وليس الحل أو حتى التسوية، بل إن هذه التهدئة كانت تحدث غالبا لمواجهة خطر خارجي كما حدث فى أواخر ١٩٦٣/ أوائل ١٩٦٤ عندما وقعت التهدئة بسبب تفاقم الخطر الإسرائيلى على مياه نهر الأردن أو فى أغسطس/ آب ١٩٦٧ عندما تمت فى أعقاب الهزيمة العربية فى الحرب مع إسرائيل أو فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٨٧ عندما حدثت لمواجهة تزايد التهديد الإيرانى لمنطقة الخليج العربية، ولذلك كانت التهدئة مؤقتة دائما بحكم أنها لم تكن مبنية على تطور فى بنية الصراعات ذاتها وبصفة خاصة لو أن المؤثر الخارجي الذى دفع إلى تحقيقها قد تلاشى أو على الأقل خفت حدته كما هو الحال فى أعقاب حرب ١٩٧٣ أو وقف إطلاق النار فى الحرب العراقية - الإيرانية فى ١٩٨٨.

والدليل على ما سبق - أى كون الصراعات العربية - العربية تهدأ ولا تحل أو حتى تسوى - أن كافة القضايا الصراعية العربية المهمة باقية معنا منذ عقود من السنين منذ تفجرت أول مرة، بل وأحيانا قبل النشأة الرسمية للنظام العربى ذاته، فخلافات الحدود اليمنية - السعودية تعود إلى عقد الثلاثينات، وكذلك المطالبة العراقية بالكويت (أو على الأقل إلى عام ١٩٦١)، والنزاع السورى - العراقى ممتد بطول عمر النظام العربى المعاصر فيما عدا فترات قليلة هى بالمنظور التاريخى مجرد لحظات عابرة، والنزاع الأردنى - الفلسطينى يعود

إلى قرار الملك عبدالله فى ١٩٥٠ بضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى مملكته، وقضية حلايب بين مصر والسودان تعود على الأقل إلى ١٩٥٨، والنزاع الجزائرى – المغربى موجود بشكل أو بآخر منذ استقلال الجزائر.

وإذا انتقلنا إلى الوجه الآخر للعلاقات العربية – العربية وهو التفاعلات التعاونية، سوف نجد أن النموذج العام لها يشير بالإضافة إلى ما سبق بخصوص دورات التضامن العربى إلى الإخفاق فى تعميق الرابطة التى انطوت عليها الجامعة العربية لدى إنشائها فى عام ١٩٤٥، ويلاحظ أن محاولات تعميق هذه الرابطة بدات أولا فى إطار شامل بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين أعضاء الجامعة فى ١٩٥٠، غير أنها أخذت تجرى بعد ذلك على اسس جزئية كتعبير عن صعوبة تحقيق هذا التعميق فى إطار النظام العربى ككل، وقد أخذت هذه المحاولات الجزبية شكلين رىيسيين اولهما ينصرف إلى الوحدة الاندماجية والثانى إلى التجمعات الإقليمية أو الفرعية.

أما الوحدة الاندماجية فكانت أبرز محاولاتها هى الوحدة المصرية – السورية التى تحققت فى الفترة الواقعة بين فبراير/شباط ١٩٥٨ وسبتمبر أيلول ١٩٦١، وكان الأمل فى بدايتها أن تكون بمثابة البلورة أو النواة التى تجمع حولها باقى الدول العربية غبر أنها رغم قيمتها التاريخبة الكبرى أخفقت فى الحفاظ على بقائها ذاته، ومع أن الحكم الذى قاد بنجاح محاولة الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة، سرعان ما سقط، فإن الإخفاق فى إعادة بناء الوحدة من جديد بين مصر وسوريا والعراق على أسس فيدرالية فى ١٩٦٣ كان نذيرا بأن محاولة تعميق الرابطة العربية بآلية الوحدة الاندماجية هى على أحسن الفروض محاولة سابقة لعصرها، وليس مصادفة بطبيعة الحال ألا تقوم لوحدة اندماجية بين دولتين عربيتين مستقلتين بعد ذلك قائمة اللهم إلا الوحدة اليمنية التى قامت فى ١٩٩٠، والتى قد لا يكون من الممكن القياس عليها عربيا لأنها كانت وحدة بين شعب واحد منقسم الى شطرين، فضلا عن أن بيئتها الإقليمية المباشرة وظروفها الذاتية الشاقة تجعل من الصعب أن تمتد بتأثيرها عربيا فى المدى القصير أو المتوسط.

واعتبارا من ١٩٨١ بدأ النظام العربى يعرف ظاهرة التجمعات الإقليمية التى كان منطقها هو تعميق الروابط العربية على أساس جزئى جغرافيا بحيث تشمل محاولات التعميق عددا محددا من الدول يفترض ان علاقاته البينية تعكس تجانسا أكبر، ومن ثم فرصة اقوى للتطور الإيجابى، وقد بدأت التجربة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى نشأ فى مايو/أيار ١٩٨١ بين كل من السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين، وفى ١٩٨٩ شهد شهر فبراير/شباط فى يومين متتاليين نشأة تجمعين آخرين هما مجلس التعاون العربى

بين مصر والعراق والجمهورية العربية اليمينية والأردن، والاتحاد المغاربى بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وبدأ أنصار هذه التجمعات يروجون لها على أساس انها تعكس الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية فى ظروف متغيرة طالما أن ثمة اخفاقا واضحا فى تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

والواقع أن مشكلة التجمعات الإقليمية أو الفرعية لم تكن فى طبيعتها الجزئية، ذلك أن أحدا لا يمكن أن يجادل فى جدوى الاتحاد بين عدد من الدول العربية المتشابهة أو المتقاربة، ولكن المشكلة كانت تكمن فى أن هذه التجمعات كانت تواجه فى داخلها نفس النوع من التناقضات الموجودة فى الساحة العربية ككل، ومن هنا انفجر أحدها (مجلس التعاون العربى) عند أول اختبار حقيقى (أزمة الخليج ١٩٩٠)، وجمد الثانى فضلا عن اخفاقه فى حل مشكلته الأمنية الرئيسية (مشكلة الصحراء فى الاتحاد المغاربى)، ولم يستطع الثالث أن يحقق تقدما يذكر فى مجال التكامل الاقتصادى فضلا عن استمرار عدد من الخلافات الحدودية والرؤى المتباينة لمعضلة الأمن بين أعضائه (مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وهكذا فإن السمة العامة للتفاعلات الوحدوية العربية هى الاخفاق عبر الزمن فى تعميق المحتوى الوحدوى للعلاقات العربية – العربية مع الانتقال من الإطار الشامل إلى الإطار الجزئى فى محاولات هذا التعميق.

وإذا حاولنا إمعان النظر فى العوامل البنيوية الكامنة من خلف هذا النموذج للعلاقات العربية – العربية بشقيه الصراعى والتعاونى سوف نجد أنها عديدة ولعل أهمها خمس معضلات أولاها تتعلق بالمؤسسية والثانية بالتمايز والثالثة بالتوازن والرابعة بالنزاع بين الفصائل القومية العربية والخامسة بالعامل الخارجى.

أما معضلة المؤسسية فتشير إلى الدرجة الدنيا من درجات التطور المؤسسى فى الوطن العربى، الأمر الذى يجعل القرارات الرئيسية، ومنها قرارات الوحدة والصراع بيد الحاكم الفرد وليست بيد مؤسسات ناضجة تستطيع دائما أن ترى المصلحة الوطنية على نحو رشيد.

وأما التمايز، فيشير إلى التباين الموجود بين الأقطار العربية وفقا لخطوط كثيرة، منها ماهو سياسى وما هو اقتصادى وما هو اجتماعى، وهو الأمر الذى يضع العراقيل أمام التوحد وييسر الانزلاق إلى الصراع فى حالات معينة، وقد يكون مصطلح القطرية تغليفا مناسبا للحقائق المتعلقة بهذا التمايز.

وأما التوازن فيشير إلى الخلل فى ميزان القوى بين والوحدات المكونة للنظام العربى الأمر الذى يقيم العراقيل فى سبيل الوحدة نظرا لخوف الصغير الضعيف من الكبير القوى،

وييسر الصراع نظرا لاطمئنان القوى إلى غياب المقاومة من قبل الضعيف، وقد واجهت نفس المعضلة دول غيرنا وأوجدت لها حلولا قانونية مفيدة توازن بين الكبير القوى والصغير الضعيف كما يبدو من بنية السلطة الفيدرالية فى الولايات التحدة الأمريكية ومؤسسات الاتحاد الأوروبى، بينما لا تعرف الخبرة العربية محاولات مقننة من هذا القبيل.

وأما النزاع بين الفصائل القومية العربية فيشير إلى حدوث خلل خطير فى العلاقات بين هذه الفصائل كما فى الحالة الناصرية – البعثية أو داخل حزب البعث نفسه على نحو ساهم فى اخفاق محاولات الوحدة العربية أو تعويق قيامها أصلا، فضلا عن خلق عدد يعتد به من حالات الصراع فيما بينهما.

وأخيرا، فإن معضلة العامل الخارجي واضحة، فالقوى الخارجية بالنسبة للوطن العربى تفضل لأمور واقعية مصلحية أن تتعامل معه كوحدات مجزأة وليس كنظام اقليمى قوى، ولذلك فهى لا تتحمس للوحدة العربية ولا تشجعها بل وتعمل على تعويقها وتخريبها إن اقتضى الأمر، ولا بأس من إثارة الصراع وإذكائه بين الدول العربية.

ثانياً : المتغيرات الراهنة وتأثيرها على مستقبل العلاقات العربية – العربية .

يبدو واضحا من التحليل السابق أن الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية – العربية لا تفضى إل مؤشرات مطمئنة بالنسبة لمستقبل هذه العلاقات، إذ لا يوجد فى هذه الخبرة ما يشير إلى قدرة النظام العربى على تعميق الرابطة التى أوجدتها جامعة الدول العربية اعتبارا من ١٩٤٥ سواء تم ذلك بنهج شامل أو جزئى، يقوم على فكرة الوحدة الاندماجية أو التجمعات الاقليمية الفرعية، كذلك وضح أن هذا النظام لم يستطع حتى أن يصل إلى حالة مستقرة من حالات التضامن بين وحداته بالنظر إلى ما رأينا من تأرجح التفاعلات بين هذه الوحدات ما بين التضامن والصراع تبعا لإدراكها لمصادر التهديد الخارجى.

ولاشك أن عقد التسعينات قد شهد منذ بدايته متغيرات عاصفة على كافة المستويات عربيا وإقليميا وعالميا، ومن المهم التأمل فى طبيعة هذه المتغيرات لمعرفة الكيفية التى يمكن أن تؤثر بها على النموذج السابق استخلاصه للعلاقات العربية – العربية: هل تدفع به مثلا إلى مزيد من التفاعلات الصراعية؟ أم تساعده على التطور فى اتجاه أكثر تضامنا.

وإذا بدأنا بالمستوى العربى باعتباره أهم المستويات، كون حالة النظام العربى هى التى تحدد أساسا درجة واتجاه تأثير المتغيرات الإقليمية والعالمية فسوف نجد أن العلاقات العربية – العربية قد شهدت فى بداية عقد التسعينات واقعة غير مسبوقة تمثلت فى أول حالة ضم مسلح فى تاريخ النظام العربى المعاصر من دولة عربية لدولة عربية أخرى. صحيح أن

النظام العربى شهد قبل ذلك مطالبات اقليمية من اقطار عربية فى مواجهة اقطار عربية أخرى كما فى الحالة المغربية تجاه موريتانيا أو الحالة العراقية تجاه الكويت قبل استقلال كل من موريتانيا والكويت، غير ان هذه المطالبات لم تترجم إلى فعل عسكرى فى أى من الحالتين، كما ان التفاعلات العربية – العربية قد شهدت عددا من الصدامات المسلحة كما فى الصدام المغربى – الجزائرى أكثر من مرة اعتبارا من ١٩٦٣، والصدام بين شطرى اليمن قبل الوحدة فى أوقات متفرقة فى عقدى الستينات والسبعينات، والصدام المصرى – الليبى فى ١٩٧٧... الخ، إلا ان أيا من هذه الصدامات لم يتحول كما هو معلوم الى حرب شاملة بين طرفيه. وهكذا كان الضم العراقى للكويت يمثل الحالة الاولى من نوعها فى سجل التفاعلات العربية – العربية المعاصرة.

وقد ترتب على ما سبق تقويض فادح لمفهوم الامن القومى العربى على الاقل من المنظور الخليجى، فلا أمن مشتركا ما لم تتوحد مصادر التهديد، وقد اصبح بمقدور الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون العربى ان تقول أن مصدر الخطر الرئيسى على امنها اصبح عربيا، ومن ثم فلا معنى للحديث عن أمن قومى عربى فى مواجهة الاخرين كإسرائيل وايران.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، إذ ترتب على واقعة الضم بالقوة المسلحة أن طلبت الكويت والمملكة العربية السعودية الاستعانة بقوات اجنبية، فكان أن حدث أكبر حشد عسكرى أجنبى على ارض الوطن العربى منذ الحرب العالمية الثانية، وتحالف عدد من الدول العربية مع هذا الحشد، الأمر الذى اكد التطور السابق (أى الأمن لم يعد عربيا) خاصة وقد ارتبطت المسألة برمتها بتدمير هائل للموارد العربية، وانتهت معادلة الامن فى الخليج إلى أن تصبح أمريكية، فضلا عما تتطلبه من تكلفة هائلة تستنزف اقطار الخليج العربية، وبالذات الكويت والسعودية، وباءت كل محاولات ضخ الدماء فى شرايين إعلان دمشق بالإخفاق حتى الان طالما أنها تصادف ممانعة أمريكية وايرانية فى ان واحد، بالإضافة إلى التحفظات الخليجية إزاء مسألة وجود قوات عسكرية عربية مقيمة على ارضها.

كما ارتبطت التطورات السابقة بحدوث أول انقسام حقيقى فى النظام العربى، والمقصود بهذا أن الصراعات العربية – العربية فى السابق كانت تمثل فى أهم حالاتها آليات وحدوية أقرب منها إلى الاليات الصراعية، وقد يبدو هذا الحكم للوهلة الاولى منطويا على قدر يعتد به من التضارب المنطقى، غير ان التأمل فى بعض من أهم قضايا هذه الصراعات يوضح المقصود به.

فقد كانت هذه القضايا تعكس في الاغلب الأعم موقفا عربيا جماعيا تجاه سلوك وحدة واحدة فقط من وحدات النظام العربى خرج - أى ذلك السلوك - على مألوف معايير النظام، وكان الموقف العربى الجماعى يتمثل فى رفض ذلك السلوك من جانب، والعمل على إعادة تلك الوحدة إلى الاخذ بمعايير السلوك السائد فى النظام من جانب أخر. حدث هذا فى الموقف العربى الجماعى الرافض لسلوك الملك عبدالله المتعلق بضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى مملكته الأردنية، وحدث كذلك فى الموقف العربى الجماعى تجاه مشروع حلف بغداد فى منتصف الخمسينات، وحدث ايضا فى الموقف من مطالبة عبدالكريم قاسم بالكويت فى ١٩٦١، وحدث ايضا فى الموقف من السلوك الاردنى تجاه المقاومة الفلسطينية فى عام ١٩٧٠، وحدث فى الموقف من سياسة السادات تجاه إسرائيل فى أواخر السبعينات.

وهكذا كان بعض من اهم قضايا العرب الصراعية تعبيرا فى الوقت ذاته عن حالة يعتد بها من حالات التوحد العربى على سلوك معين، غير أن الوضع قد أختلف جذريا فى أزمة الخليج التى تفجرت عام ١٩٩٠، حيث انقسمت وحدات النظام العربى إلى قسمين متكافئين تقريبا لم يكن الخلاف بينهما حول مبدا رفض الغزو العراقى للكويت وإنما حول التعامل معه، حيث اعطى القسم المؤيد للكويت اولوية مطلقة لتحريرها حتى ولو تم ذلك بالتحالف مع قوات اجنبية، بينما رفض القسم الثانى - الذى صنفت مواقفه باعتبارها مؤيدة للعراق - الوجود العسكرى الاجنبى على الارض العربية من ناحية المبدا، واعتبر ذلك أولوية أولى بالنسبة له ينبغى ان تتكيف معها طريقة التعامل مع الغزو العراقى للكويت، وقد ترتب على هذا الانقسام الاول من نوعه فقدان كامل لقدرة النظام العربى على السير فى اتجاه محدد مازلنا نعانى من اثاره حتى الان.

وعلى المستوى الإقليمى لاشك أن تطورات التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى قد باشرت اثارا سلبية على النظام العربى، وأصبح التعامل مع إسرائيل الذى كان مصدرا للتوحد بين الدول العربية ولو فى حالات معينة سببا فى بعض من أهم النزاعات والخلافات والصراعات العربية - العربية، وقد ظل الامر محصورا فى السابق منذ النصف الثانى من السبعينات فى خلاف مصرى - عربى كان اقرب إلى توحد عربى فى وجه السياسة المصرية التى بدت بوادرها منذ السبعينات، واعتبارا من مؤتمر مدريد ١٩٩١ أصبحت التسوية قضية عربية عامة، واوجدت ما أوجدته من اثار سلبية إضافية على العلاقات العربية - العربية على صعيدين:

أولهما : صعيد العلاقات العربية - العربية الثنائية

حيث حدثت خلافات محددة بين عدد من الأقطار العربية حول مسار التسويه كما فى الحالات السورية – الأردنية، والسورية – الفلسطينية، والاردنية – الفلسطينية، وكما فى الخلاف بين الدول العربية غير المعنية مباشرة بالتسوية والتى سارعت إلى خطوات لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل والدول العربية التى رأت فى ذلك المسلك إضرارا لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة فى مسار المفاوضات.

أما الصعيد الثانى، فهو صعيد الإطار العربى للعلاقات فى حد ذاته، ذلك أنه من الواضح أن الرؤية الإسرائيلية (المدعومة بالرؤية الأمريكية بطبيعة الحال) لمستقبل المنطقة تقوم على أن يكون مستقبل المنطقة "غير عربى"، بمعنى ان نرتب العلاقات فيها بعيدا عن الرابطة العربية، وان امكن بما يمزق هذه الرابطة، وقد كان هذا واضحا منذ البداية سواء من تجاهل دعوة الجامعة العربية دون غيرها لفعاليات مؤتمر مدريد، أو من الالحاح اللاحق فى أكثر من مناسبة على الحاجة الى منظمة إقليمية جديدة ذات طابع "شرق أوسطى"، وما قصة الشرق اوسطية برمتها إلا دليلا على هذا التحليل.

أما على المستوى العالمى فإن بروز القطب الامريكى باعتباره القوة صاحبة النفوذ الاكثر تأثيرا فى اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى قد مارس بدوره دورا سلبيا على العلاقات العربية – العربية، فكما سبقت الإشارة تريد الولايات المتحدة الامريكية مستقبلا غير عربى للمنطقة، وهى فى هذا تتبع سلوكا متسقا مع مصالحها، بل ومع مصالح كل القوى ذات المكانة العالمية بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى السابق الذى لم يكن متحمسا كثيرا لمشروع الوحدة العربية فى الخمسينات، واختلف بالفعل مع دولة الوحدة فى نهاية ذلك العقد، ومع ذلك فإن الأمر الذى لا شك فيه أن الصراع الامريكى – السوفيتى فى ظل نظام القطبية الثنائية كان يوفر للنظام العربى هامشا لحرية الحركة استفادت منه حينا الحركة القومية العربية بقدر ما كان الاتحاد السوفيتى حريصا على تأييدها باعتبارها فى التحليل الاخير حركة مناوئة للغرب. أما الان فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتا لصالح الولايات المتحدة الامريكية لا يترك مثل هذا الهامش متاحا.

وقد يقال أن ثمة متغيرات عالمية ايجابية منها بروز العامل القومى كقوة محددة للاندماج أو التفكك، الامر الذى يمكن أن يستفيد منه النظام العربى وهو قول صحيح على المستوى النظرى، لولا أن هذا التطور أدى إلى بروز العامل القومى – قد تم فى وقت أزمة للنظام العربى، قيدت دون شك من إمكانية الاستفادة منه، خاصة وأن نفس هذا التطور يمكن أن يفاقم بعض مشكلات الاقليات القومية فى الوطن العربى فى غيبة الادارة السليمة لهذه المشكلات.

ختـــام :

الخلاصة الواضحة للتحليل السابق أن النموذج المستمد من الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية – العربية يشير إلى مؤشرات سلبية واضحة فضلا عن أن أهم المتغيرات الراهنة عربيا وإقليميا وعالميا لا تعمل باتجاه تخليص العلاقات العربية – العربية مما تعانيه، وإنما الأمر الواضح على العكس أنها تؤثر في اتجاه تفاقم هذه المعاناة.

والسؤال الان: هل مازال نموذج العلاقات العربية – العربية يحتفظ بطابعه البندولى الذى سبقت الإشارة إليه ؟ إن الإجابة على هذا السؤال مهمة لأن معنى الاحتفاظ بهذا الطابع أن يكون النظام العربى فى طريقه الان لفترة تضامنية جديدة، وهى مسالة يمكن أن تكون موضع شك بالنظر إلى فداحة ما الم بالتضامن العربى إبان أزمة الخليج كما رأينا، فضلا عن طبيعة التغيرات الإقليمية والعالمية التى عرضنا لها، غير انها – أى العودة لتضامن جديد – ليست مستبعدة مع ذلك خاصة إذا ما تذكرنا أن بعضا من أهم حالات العودة إلى التضامن كان مرتبطا بحافز خارجى ما، تمثل عادة فى تهديد محدد للنظام العربى، والواقع أن مشروعات الترتيبات الدولية الراهنة للوطن العربى من شرق أوسطية إلى متوسطية مقترنة بالمخاطر الكامنة فى عملية التسوية السلمية الحالية للصراع العربى – الإسرائيلى تصلح بالتأكيد لأن تكون مثل هذا الحافز الخارجى، غير ان المهم ان تدرك كذلك من قبل القوى الرئيسية فى النظام.

ولا يخفى أن ثمة مؤشرات على أن عددا من هذه القوى على الاقل يدركها كذلك، حتى وان يكن من منطلقات قطرية، فقد شعرت مصر على سبيل المثال بخطر التهميش من جراء الترتيبات الجديدة، ولم تحصل سوريا أصلا على الحد الأدنى من مطالبها العادلة فى عملية التسوية، وبات العراق يتعرض لخطر مدعوم أمريكيا متمثل فى التدخل فى شئونه الداخلية سواء لتغيير نظام حكمه أو لتمزيق كيانه السياسى والجغرافى، كما تشعر السعودية بالتضخم الهائل فى الاعباء المالية لمعادلة الامن الامريكية فى الخليج، فضلا عن الضغط الأمريكى من أجل ان تكون السعودية مصدرا رئيسيا لتمويل الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة.

ومن المؤكد أن هذه الإدراكات لم تؤد حتى الان إلى عودة للتضامن العربى، ومن ثم لقدرة النظام على الفعل، غير أن المرء لا يستطيع أن يتجاهل عددا من الموشرات على تحسن وئيد ولكنه مطرد فى العلاقات المصرية – العراقية، والعراقية – السورية، فضلا عن نجاح السياستين المصرية والسورية وكذلك السياستين السعودية والسورية فى الحفاظ على التنسيق على الرغم من عدم تطابق أو حتى اتفاق الروية بين السياستين المعنيتين فى كل حالة، وكذلك

تجاوز العلاقات المصرية – السعودية للأزمة الحادة التى كانت قد طرأت عليها فى عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى الاتجاه العام إلى مزيد من رأب الصدع فى العلاقات بين أطراف أزمة الخليج بصفة عامة.

وليس مستحبا بطبيعة الحال المبالغة فى قيمة هذه التطورات، كما أنه ليس ممكنا القطع بأنها ستواصل السير فى نفس الاتجاه الإيجابى، بالنظر الى ما رأيناه من متغيرات إقليمية وعالمية عاتية، تترتب عليها دون شك قيود هائلة على سلوك وحدات النظام العربى بما فيها تلك الرئيسية منها، غير أنه ليس ممكنا فى نفس الوقت تجاهل هذه التطورات، وتقديم محاولة – قد تكون صائبة – لفهمها باعتبارها ردود فعل بنيوية لتطورات بالغة الخطورة تهدد بقاء النظام العربى ذاته.

ويبقى التساؤل فى نهاية هذا التحليل عما يمكن لمجموعة من المخلصين لهذه الأمة أن تفعله لتعزيز التطورات السابقة وحمايتها من الانتكاس، لعله يكون ممكنا الوصول إلى مرحلة يستطيع فيها النظام العربى أن ينجح فى الدفاع عن بقائه الجماعى بوجه الهجمة الضارية التى يتعرض لها الآن، على أن يكون واضحا أن التأمين الدائم لمستقبل ايجابى للعلاقات العربية – العربية لا يمكن أن يتم إلا فى ظل تطور سياسى موسى ديمقراطى حقيقى تستطيع الجماهير والنخب العربية أن تشارك بموجبه فى صنع قرارات رشيدة تتعلق بحاضرها ومستقبلها، وهو نضال طويل وشاق لعله قد بدأ على استحياء وبدرجات متفاوته فى جميع أرجاء الوطن العربى، وما زال يحتاج إلى جهود كل المخلصين من أبناء هذا الوطن.

الوطـن العربـي وتحديـات القـرن الحـادى والعشـــرين

كريـــم مــــروة

كاتب من لبنان ـ مدير مجلـة "الطريـق"

قبل الدخول فى تلمس ملامح الصورة التى سيكون عليها العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين، لابد من تحديد واقعى لموقع العالم العربى فى عـالم اليوم. ولا اعتقد أننا بحاجة إلىكبير جهد للاستنتاج، فى ضوء الصورة الراهنة للعالم العربى، بأن هـذا الموقـع قد بلغ من التراجع، فى ربع القـرن الاخير، حـدوده القصـوى. فبدلا مما كـان يتمتـع بـه العـالم العربى من حضـور، وتـأثير، ودور، وموقـع، عبرت عنها أحداث وحركات كبرى، قبـل الهزائم، وبعدها، أيام عبدالناصر. وبعد وفاته، تحول هذا العالم، برغـم دولـه العديـدة واتسـاع رقعته وعدد سكانه، وبرغم ثرواته، وموقعه الاستراتيجى، تحول إلى رقـم كبير لا يحسب لـه حساب، وإلى دور صغير، ليس، مطلقا، بمستوى حجمه. وتحولت شـعوبه إلـى مكسـر عصـا، والى موقع للقهر. وتحولت معظم بلدانه، وحكوماتها، إلـى ادوات للقوى الخارجيـة المهيمنـة. وتعمقت تبعية بلدانه للبلدان الرأسمالية ولاحتكاراتهـا، وفقدت القوى الديموقراطيـة، بتياراتها المختلفـة، وبالمسـتويات المختلفـة لتعبيرها عن الاسـتقلال، والحريـة، والتقدم، قدرتها علـى الحركة، وعلى التأثير فى الناس وفى الأحداث. أفلا تؤكد ذلك حرب الخليـج، ذاتهـا، قبل أن تقع، وبعد أن وقعت، والنتائج المريعة التى وضعت فيها البلـدان العربيـة، سياسيا واقتصاديا وعسكريا؟ أفلا تؤكد ذلك سياسة إسرائيل العدوانية، واستمرارها فى احتـلال الجـولان وجزءا من أرض لبنان، وفـى قهـر الشـعب الفلسـطينى. وعدوانها الدائـم علـى لبنـان، رغـم اتفاقات السلام، تلك التى وقعت، وتلك التـى تجـرى المفاوضـات مـن أجل توقيعهـا؟ أفـلا يؤكـد ذلـك التدخل الأميركى فى العديد من البلدان العربية، والضغط الـذى يمـارس ضـد سـوريا ولبنـان، والحصار الذى يفرض على ليبيا وعلى العراق، تحت ذرائع شتى؟ أفلا تعبر عن هـذه الحالـة تلك الظاهرات المقلقة، المعبرة عن الـتراجع والتفكك والتخلـف والانهيـارات والأزمـات، فـى شتى مبادين الحياة فى كل البلدان العربية؟

فإذا كان حال العالم، اليوم، هـو حـال الاضطـراب والفوضـى واللا اسـتقرار، وسـط سعى محموم لفرض الهيمنة الأميركية، وتناقضات لا حدود لها بين الكتـل الكبرى، وإذا كـان

حال القوى الراديكالية لا يسمح بوضع برامج كفاحية مستقبلية لمواجهة هذا الواقع، وإذا كان هذا هو موقع العالم العربي، بكل تناقضاته واحتمالاته، في هذا العالم، فكيف يمكن لنا أن نتصور حال عالمنا العربي في هذا العالم، في العام ٢٠٠٠، وما بعده؟

سيكون من الصعب، بالتأكيد التنبؤ، في هذه الفترة المضطربة من التطورات على الصعيد العالمي، عما سيكون عليه المستقبل، حتى ولو كان الامر لا يتعدى نصف عقد من الزمن، أو أقل. ولذلك فإن ما ساقترحه لهذا البحث، في هذه الظروف، بالذات، هو مزيج من دراسة الواقع، ومن رصد الأحداث، ومن الطموح الى تغيير هذا الواقع، ومن النضال لإحداث هذا التغيير. وعلى هذا الأساس من المنهج والمنطلق في البحث، أود أن أشير، باختصار، إلى بعض الأفكار حول مسار الأحداث على الصعيد العالمي. ففي تقديري سيكون من غير الممكن أن تستمر عملية العولمة التي تحصل، اليوم،في كل شؤون الحياة، وفي شتى مجالات النشاط الانساني، في السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والاتصالات، من دون أن تترافق بجملة لا حصر لها من التناقضات والصراعات، من كل الأنواع، وفي كل الاتجاهات، وبين قوى ومصالح لا حصر لها، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية، والأيديولوجية، وفي مجال الاتصالات، وسوى ذلك. والصورة التي تقدمها، اليوم، أحداث العالم المختلفة، في كل المناطق، من دون استثناء، ليست كافية لوحدها، لكي ترسم لنا كل الملامح عن هذه التناقضات والصراعات، وحتى الحروب، بأشكالها كافة. وفي هذا السياق، بالذات، أرى أن استقطابات من نوع ما شهدناه، في مطالع هذا القرن، وفي نهاياته، ستعود لتظهر من جديد، وان بأشكال ومضامين جديدة. ذلك أن الطابع المتوحش للرأسمالية الذي نشهد، اليوم، نماذج فظة منه، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والثقافية والقومية، سيستنفر قوى كثيرة، وعلى أسس مختلفة ومتعددة، لمواجهتها، حتى داخل النظام الرأسمالي نفسه، وليس حتما، من خارجه، أي من موقع النقيض له، وحسب. وهي استقطابات لن تنحصر في البلدان الفقيرة وحدها. بل هي ستشمل، أيضا، البلدان الغنية. وربما يحصل ذلك عند هذه قبل تلك. وهي استقطابات ستعود إلى لعب دور مهم فيها حركات التغيير التي تستلهم الاشتراكية وأفكارها، حتى ولو تعددت انماطها، في كل منطقة، وفي كل بلد. ولا استبعد، في السياق ذاته، قيام أنواع متعددة من الامميات، مستوحاة مما شهده القرن الماضي، وبدايات هذا القرن، وحتى من ذلك النموذج الذي ارتبط باسم الاتحاد السوفياتي، وانهار مع انهياره.

هل هي تنبؤات، أم هي تعبيرات عن طموح ما، أم هي ترجمة لأفكار معينة؟ انها، في الحقيقة، مزيج من كل ذلك.

وأسمح لنفسي، هنا، وفي ضوء ما تقدم، أن أطرح بعض الأفكار، حول العالم العربي، أطرحها للنقاش، انطلاقا من أننا لا نستطيع ان نتنبا بما سيحصل، من دون أن نسهم في العمل لجعل هذا الذى نتنبأ به ممكن التحقيق. هكذا أفهم دور البحث في موضوع ندوتنا. ولا أفهمه خارج هذا السياق، وخارج هذا المنطلق.

وبالطبع فإن أول ما ينبغي ان نأخذه في الاعتبار، في تطور الوضع العربي، هو الرؤية الواقعية للعوامل الداخلية في كل بلد، وعلى الصعيد القومي، والرؤية الواقعية للعوامل الخارجية، الإقليمية والدولية. ومن العبث محاولة الخروج من التأثير المزدوج لهذه العوامل كلها، بكل ما فيها جميعها من تناقضات، بمستويات مختلفة، بين قوى متعددة، سياسية وطبقية، وحتى دينيةوقومية، إضافة إلى تناقضات من نوع آخر مما لا يمكن تحديده إلا في الزمان والمكان المحددين.

وعلى هذا الاساس فإني أقترح أن ننظر إلى مستقبل العالم العربي، باتجاه القرن القادم، وما بعده، انطلاقا من، واستنادا إلى، المحاور التالية:

المحور الأول، يتعلق بالوضع داخل كل بلد عربي. وفي هذا المجال أرى ضرورة التوقف عند المخاطر، المتعلقة بوحدة كيانات هذه البلدان التي تهددها انقسامات وصراعات وحروب، على أسس قومية ودينية (طائفية ومذهبية)، وحتى قبلية. وتتحمل المسؤولية في ذلك أنظمة الحكم وسياسات الحكومات المتعاقبة. كما تتحمل المسؤولية كل التجارب السابقة، التي تقدمت ببرامج لتطوير هذه البلدان، في الاتجاهات المختلفة، وعلى أساس أنماط من التطور مختلفة، ولم تنجح. وأهم ما أعتقد أنه بحاجة إلى الاهتمام، قبل أي أمر آخر، هو الحفاظ على وحدة الدولة ومؤسساتها، لكي تكون الاساس في الحفاظ على وحدة الكيان، وعلى وحدة المجتمع. وبالطبع فإن الاهتمام بموضوع الدولة يتطلب الاهتمام، في الوقت ذاته، في شكل بناء مؤسساتها. كما يتطلب الاهتمام ببناء المجتمع المدني وبناء مؤسساته المستقلة، المكملة لمؤسسات الدولة. وهنا تبرز أهمية الديموقراطية كشرط لكل هذه العملية. إلا أن الديموقراطية ليست شعارا يطلق. بل هي قوانين، وأطر، ونظام كامل مترابط الأجزاء. وهي، لذلك، تحتاج منا أن نبتدع لها أشكالها الخاصة في بلداننا، على أساس المنطلقات العامة التي تتعلق بحرية الأفراد، وبالحريات العامة، وبحقوق الإنسان، في كل المجالات، وبحقوق المواطن، وتتعلق بالتعددية السياسية في المجتمع، وبمبدأ تداول السلطة وموقع المسؤولية. إلا أن الموقف من الديموقراطية، ومن بناء نظامها المتكامل، ومن ممارستها، لا ينحصر في فريق من الناس، دون آخرين، ولا بالسلطة وحدها، دون مؤسسات المجتمع المدني. بل هي قضية تطال، بنسب تحددها ظروف كل بلد، كل الفرقاء، كل القوى، داخل السلطة وخارجها، في مؤسسات

الدولة والمؤسسات الأهلية، وتطال الأفراد. إلا أن للسلطة دورا أساسيا في ذلك. فإما أن تسهم فى تطوير عملية البناء هذه، أو أن تعرقلها. والميل الراهن فى البلدان العربية هو للاستمرار فى التسلط والهيمنة والقمع، على حساب بناء الدولة والمجتمع. ومن دون أخذ هذه القضية، أى الديموقراطية بمستوياتها كلها، فى الاعتبار، كقضية أساسية، ودور كل فريق ومسؤولياته فيها، يصبح من العسير تصور مصير كل بلد عربى فى المستقبل، ومصير البلدان العربية كلها مجتمعة، سواء فى العام ٢٠٠٠، أو قبله، أو بعده. ولابد، فى السياق ذاته، من ربط هذه القضية بقضية أخرى تتكامل معها، فى بلداننا، هى قضية الانتماء للوطن، الانتماء الخالص المتحرر من كل شروط أخرى، داخلية وخارجية، بما فى ذلك ما يتصل بالانتماء القومى، الذى ينبغى ألا يكون بديلا للانتماء إلى الوطن. لأنه يصبح عندئذ انتماء عدميا، نقيضا للوطنية ونقيضا للقومية، فى ان. وفى هذا الصدد يجدر الانتباه إلى مخاطر التطرف فيما يسمى بالأصولية الدينية التى لا ارى معالجتها بالعنف وبالقمع، بل بالعقل، وبالسياسة، فى شتى جوانبها، وفى المزيد من الديموقراطية السياسية والاجتماعية، وفى صياغة المشاريع المستقبلية الواضحة الأهداف والمهمات والآفاق. وعلى هذا الأساس من فهم الانتماء، بمستوييه. وعلى هذا الأساس من الخطط المستقبلية، يتحدد مفهوم الحرية والاستقلال والسيادة، ويتحدد مفهوم القضية الوطنية، من دون أى التباس. أن تحديد صورة العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين، هو، إذن، مشروط بالجهد الذى ينبغى أن يبذل، على صعيد كل بلد عربى، من قبل جميع فئات المجتمع، للحفاظ على كيان البلد، استنادا إلى كل هذه الأسس. وبعدها ولتأخذ، بعد ذلك، كل التناقضات مجراها كاملا، ولتتصارع الأفكار والبرامج،ولتزدهر الديموقراطية، فى الممارسة، من خلال الإيمان بها شكلا أساسيا فى العلاقات كلها، خلال النضال لتحرير بلداننا ولتطويرها ولتحقيق تقدمها.

المحور الثانى، يتعلق بالرابطة القومية، ورابطة المصالح المشتركة التى تجمع بين البلدان العربية فى مواجهة مصائرها، اليوم، وغدا، وفى كل حين. وهذه الرابطة، كما تشير إلى ذلك وقائع حياتنا الراهنة، هى فى أسوأ مستوياتها. ويهمنى أن أؤكد، هنا، وجهة نظرى، وهى أن من غير الممكن، فى الظروف الراهنة على وجه الخصوص، أن يتحقق لأى بلد عربى، لوحده، ما يطمح اليه ابناؤه من تحرر واستقلال وتقدم، إذا لم يتكامل هذا البلد مع البلدان العربية الأخرى فى كل الشؤون والقضايا والاهداف، الآتية والبعيدة المدى. وأعتقد أن التراجع الراهن فى الشعور القومى لصالح التقوقع، بذريعة الحفاظ على الخصوصية، داخل البلد الواحد، ضمن الاتجاهات المختلفة فيه، يعود إلى الخيبات السابقة، وإلى السياسات الخاطئة التى مورست، فى علاقات البلدان العربية بعضها مع بعض، من مواقع السلطة، ومن

مواقع المعارضة، في ان، ولو بنسب متفاوته. سواء باسم القومية. أو بأسماء أخرى، سيان لاهداف وأحلام نبيلة، ام تاكيدا لمطامح ومصالح سلطوية. ومع ذلك فإنني اعتبر أن هذه الحالة هي حالة مؤقتة. ولابد من عودة، ولكن على أسس جديدة، لتأكيد الرابطة القومية، ورابطة المصالح، في ان. ومن دون هذا التصحيح لهذه القضية، ولمسارها، سيكون العالم العربي، بمجمله، وسيكون مصير كل بلد من بلدانه، في المستقبل القريب والبعيد، في أسوا حالاته. وأعود، هنا، لاكرر أهمية الجامعة العربية، وضرورة إعادة الاعتبار لها ولدورها ولمواثيقها، ولموسساتها. وهي مهمة نضالية، لايجوز ان تترك لمزاج الحكومات ،ولمصالحها المتناقضة. بل ينبغي ان تكون في قلب برامج الحركات الديموقراطية في كل بلد، وعلى الصعيد القومي واعود فاكرر ،ايضا، أهمية الديموقراطية في هذه العلاقة بين البلدان ،التي تشكل الأساس في احترام الخصوصيات، من جهة والاستقلال والحرية، من جهة ثانية، ومستويات التطور وافاقه، من جهة ثالثة.

المحور الثالث، يتعلق بالحالة الاقتصادية، وبالازمات التي تجعل عددا من البلدان يفقد مواقعه القديمة، وعددا اخر يقفز إلى مستويات لا تتطابق مع وزنه ودوره. وبالطبع فان الاساس في بحث هذه القضية إنما يعود إلى نقطة البدء، أي إلى التكامل بين البلدان العربية، من ضمن احترام الخصوصيات، أخذا في الاعتبار أن الثروة موجودة حيث عدد السكان هو الاقل، والفقر موجود حيث عدد السكان هو الأكبر. إلا أن ثمة جانبا اخر من المسألة، وهو ما يتعلق بسياسة كل بلد، السياسة السياسية، والسياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. فالواضح أن الارتباط بالخارج، الذي كان قائما من قبل، يزداد، في الظروف الراهنة، تفاقما. ويصبح الاستقلال السياسي، فضلا عن الاستقلال الاقتصادي والأمني، وحتى الثقافي، أبعد ما يكون عن التحقيق، ولزمن طويل. ومن هنا أهمية أن تعود قضية الثروة القومية لتحتل موقعها في الصراع الداخلي والخارجي، النفط تحديدا، الثروة التي أهدرت في نفقات غير مجدية، ووزعت حصصا بين ذوي السلطان، وقدمت، بدون مقابل، سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا، للرأسمال العالمي، لكي يوظفها في حل أزماته، وفي ممارسة الهيمنة على حياتنا ومصائرنا عامة. إن القضية الاقتصادية – الاجتماعية، التي تبدو مغيبة، في الوقت الراهن، وقضية التنمية، التي تتحول إلى مجرد شعار، في ظل اشد أنواع التبعية حدة، بفعل المديونية، في بعض البلدان، وبفعل الارتباط السياسي، في بلدان أخرى، هما القضيتان اللتان ينبغي أن تحتلا المركز الذي يعود لهما، في المرحلة الراهنة، والمقبلة. وعلى أساسهما، وعلى أساس النجاح في النضال حولهما، يمكن النظر إلى المستقبل، سلبا أم ايجابا. أن الظروف الراهنة تؤكد،

أكثر من أى وقت مضى، أهمية الترابط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بناء الدول والأمم، لاسيما فى زمن العولمة، الذى لا يرحم.

المحور الرابع، يتعلق بما أسميه تحسين صورة العالم العربى فى العالم. وهى مهمة ملحة وصعبة، فى آن، لأنها تقتضى صياغة علاقات، جديدة نوعيا، مع قوى العالم المتعددة، وبالأخص منها دول ما كان يسمى بالعالم الثالث، لا من موقع المقهور والضعيف، بل من موقع الباحث، مع هذه البلدان، عن الإسهام فى تطوير بلاده، والباحث عن نظام عالمى جديد، أكثر عدلا، وعن مؤسسات لهذا النظام العالمى، أكثر احتراما لحقوق الشعوب، وأكثر التزاما بالقرارات التى تتخذها. وهذه المؤسسات هى، على وجه التحديد، الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها. وهى، كذلك، المنظمات العالمية غير الحكومية، على تعددها وتنوع اهتماماتها. وتلك مهمة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحقق شرطان أساسيان لها:

الشرط الأول :

إعادة صياغة الأوضاع الداخلية فى بلداننا، على مستوى الدولة والمجتمع، ومؤسسات كل منهما، بالاتجاه النقيض لما هو قائم من تفسخ وانقسام وتفكك، الاتجاه الذى يتأمن فيه بناء الدولة الديموقراطية الحديثة، والمجتمع المدنى المتقدم، الذى تتكامل مؤسساته مع مؤسسات الدولة.

الشرط الثانى :

إعادة صياغة العلاقة القومية بين بلداننا على أسس جديدة مختلفة عما هو سائد من تفكك، وانقسام، وصراع، وحروب، من كل نوع، بين هذه البلدان، وعما هو سائد من نزعات للهيمنة، بأشكال شتى. وهى علاقة تستند إلى الرابطة القومية ورابطة المصالح المشتركة، وتقوم على الديموقراطية، واحترام خصوصيات كل بلد، واستقلاله، وسيادته، وظروفه، ومستويات تطوره فى المجالات كافة.

ولايكتمل هذان الشرطان إلا باكتمال الشروط الأخرى المرتبطة بهما، والتى تهيىء، بتوفرها جميعها، امكانيات فعلية لتحقيق طموحاتنا فى التغيير التقدمى، أى التغيير باتجاه الأفضل والأرقى.

المحور الخامس، يتعلق بالصراع العربى – الإسرائيلى، وبمسار المفاوضات حول هذا الصراع، وبمستقبل هذه المفاوضات. وهذا المحور هو، بين المحاور كلها، الأهم والأخطر، من النواحى المبدئية، ومن النواحى العملية، السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، فى ظل الأوضاع العربية الراهنة، وفى ظل موازين القوى الدوليةالراهنة، أيضا، وبالطبع فإن الموقف من الصراع العربى – الإسرائيلى، وجوهره النضال لاستعادة الحقوق

المغتصبة، والموقف من المفاوضات التى تجرى تحت شعار : الأرض مقابل السلام، مختلف بين القوى السياسية، باتجاهاتها المتعددة، المتناقضة، على مستوى السلطة وخارجها. وتتخذ الشعوب العربية من هذه القضية، فى جوهرها، وفى التعامل معها، فى المفاوضات وخارجها، موقفا سلبيا، أى موقفا اقل مبالاة واهتماما مما كان عليه الأمر، فى الأزمنة السابقة. وهو موقف يعود فى وجوده إلى كل التطورات السلبية التى شهدها الوضع العربى. وهى تطورات مليئة بالخيبات، والهزائم، والتراجعات، فى المواقف المبدئية، وفى الممارسات، وفى السياسات. إلا أن المفاوضات تتقدم، وتنتج اتفاقات. وبعض هذه الاتفاقات هو موضوع صراع داخلى، وموضوع ضغط إسرائيلى لمزيد من الإذلال. وبعضها لا يزال قيد الاعداد، وسط صعوبات كبرى. وايا كان الاختلاف فى نوع هذه الاتفاقات، فإن الدول العربية منخرطة فيها، حتى ولو طال أمدها، وصادفتها، من نوع ما نشهد، فى الوقت الراهن، قبل قمة شرم الشيخ وبعدها، منخرطة منها من دون أوهام حول إمكانية تحقيق كامل الأهداف الوطنية، من خلالها. وتتمثل هذه الأهداف باستعادة الحقوق، واستعادة الأرض واستعادة السيادة عليها. وتتمثل فى تجنيب البلدان العربية الوقوع فى أسر الهيمنة الأمريكية، ومن ضمنها موقع متميز لإسرائيل، باسم نظام أقليمى شرق أوسطى، سياسى واقتصادى وأمنى، مكمل لمشروع النظام العالمى الجديد الذى يجرى العمل لتحقيقه وتثبيته، فى ظروف تغيرات نهاية القرن المأساوية. فما العمل فى ضوء كل هذا الواقع، بجوانبه كافة؟ ماهو الموقف المطلوب فى مواجهة هذا الواقع الذى نفرضه موازين القوى الراهنة؟ وفى اعتقادى فإننا معنيون بصياغة خطة على مستوى القوى الوطنية والديموقراطية، التى تتحمل المسؤولية من خارج المفاوضات. وجوهر هذه الخطة هو مواجهة الواقع الراهن، بكل مكوناته، ومواجهة النتائج السلبية للاتفاقات المجحفة ولمفاعيلها، ومن ضمنها سياسات الحكومات العربية، وسياسات اسرائيل وامريكا. وبعض أهداف هذه الخطة، المباشر منها، تحديدا، تتمحور حول العمل الدؤوب من أجل استنهاض حد أدنى من الموقف العربى الرسمى، رغم كل الصعوبات التى يشير إليها هذا التهافت العربى الرسمى على تطبيع العلاقة مع إسرائيل، الموقف الذى نحافظ به على الرابطة القومية، كهوية، وكمستقبل، وكمصالح مشتركة لكل البلدان والشعوب العربية فى التقدم.

ان هذه الخطة بشقيها، المتعلق بالقوى الديموقراطية والمتعلق بالسلطات الرسمية، إنما ترمى، من وجهة نظرى، إلى تأمين الحد الأدنىمن الشروط، ولو لمدى طويل، من أجل الدفاع عن الحقوق، والنضال، - من ضمن الظروف القائمة، لتغيير هذه الظروف لاحقا - لاستعادة هذه الحقوق كاملة. ورغم ان الوقائع تشير، بوضوح، إلى تبلور الاتجاه المعاكس لهذه الخطة، فلابد من الاستمرار فى هذه الخطة، بإصرار. المهم هو أنه لا بد من خطة

لمواجهة نتائج المفاوضات، على المستوى الشعبى، بالدرجة الاولى، تأسيسا للمستقبل. ذلك أن ما تشير إليه المفاوضات، منذ بدايتها، هو أن اسرائيل لن تعيد الأرض إلا مقابل شروط مجحفة، مستفيدة فى ذلك من ضعف العرب، عموما، ومن انهزامية بعضهم، ومستفيدة من الدعم الأمريكى لها. وتعمل، بكل امكانياتها، للتسريع فى انهاء المفاوضات، بشروطها، وعلى اساس التطبيع الفورى، لا التطبيع المؤجل. المهم هو أن نحدد أهدافنا الوطنية، فى هذه المفاوضات، ونخطط للمرحلة التى سيفرض فيها علينا التطبيع. وللتطبيع معان متعددة أهمها أن إسرائيل ستبقى فى موقع القوة العسكرية، اولا، وفى موقع القوة التكنولوجية، ثانيا، وفى موقع القوة الاقتصادية، ثالثا، وستنشأ بينها وبين البلدان العربية، فى هذا المجال، علاقات ترعاها امريكا والدول الغربية الاخرى، علاقات تمنحها حصة ما، فى الثروة القومية الاساسية، النفط، وتعطيها من المياه الشحيحة حصة، لا تتناسب مع حجمها بالمقارنة مع ما تحتاج إليه البلدان العربية المترقبة العطشى، منذ زمن طويل، إلى الماء. ان البلدان العربية، فى هذه المسألة، أمام امتحان كبير، حتى ولو فرض عليها، بالقوة، أو قبل بعضها، أو قبلت كلها، بمحض ارادتها، هذا التطبيع مع إسرائيل. انه امتحان اثبات القدرة على حماية مستقبل وجودها، ومصيرها، وتطورها المستقل، فى عالم الغد، عالم القرن القادم وتحدياته. وعلى مدى ما ستكون عليه مثل هذه الاتفاقات، عندما سيتم توقيعها جميعها، فى نهاية المفاوضات، وعلى ما ستتضمنه خطة القوى الوطنية الديموقراطية لمواجهة هذه الاحتمالات، يمكن الحكم على المستقبل، القريب، والمتوسط، والبعيد المدى، مستقبل البلدان العربية، بلدا بلدا، ومستقبلها كأمة.

المحور السادس، يتعلق بالحركة الشعبية، وبحركة التغيير، وبكل ما يمكن أن يدخل من قوى فى إطار الاعتراض على الواقع القائم، من كل التيارات، والاتجاهات. ذلك أن هذه الحركة، أو الحركات، قد تراجعت، بشكل عام، وحلت محلها حركات انفعال، وردود فعل، عفوية بمعظمها، وبعضها عدمى وتدميرى، حتى ولو كانت تحمل بعض قياداتها مواقف وآراء وأفكارا معينة، قابلة للنقاش. وواضح أن هذا التراجع الذى تتحمل الحركة الثورية، بكل مكوناتها، مسؤوليتها فيه، يعود، ايضا، إلى طبيعة الانظمة السائدة فى هذه البلدان، على تعددها، واختلافها. كما يعود إلى عوامل خارجية متعددة الأشكال والأهداف. وحين أتحدث عن هذه الحركة، أو الحركات، فانما أعنى، بالدرجة الأولى، تلك التى تضع أمامها برامج للتغيير، ومشاريع مستقبلية، تأمينا للبديل عن الواقع القائم، سواء ما كان موجودا، فى الماضى، أو ما ينشأ، الان، أو يتهيأ للنشوء، غدا او بعد غد، وسواء منها تلك التى حملت راية الاشتراكية، وتحملها، الآن، بمضامين مختلفة: أم تلك التى حملت، وتحمل، أفكارا من

نوع اخر، باسم القومية، او باسم الدين، أو باسم الليبرالية المأخوذة من الغرب الرأسمالي. وأهمية هذا المحور أن البحث فيه يتناول التخطيط للحروج من الأزمة، سواء كان هذا التخطيط قادرا على تحقيق ما بضع من مهمات أمامه، أم كان عاجزا، في المرحلة الراهنة، عن ذلك. فالمهم هو البدء، لا الانتظار، البدء في البحث لمعرفة الواقع معرفة علمية أقرب ما تكون إلى الدقة، ومعرفة الاسباب التي أدت وتؤدي إلى تفاقم الأزمات فيه، ثم الانتقال، في ضوء ذلك، إلى التخطيط لتغيير هذا الواقع، وتحويله تحويلا ديموقراطيا تقدميا، باتجاه الارتقاء. وفي هذا المجال، بالذات، يبرز الدور الأساسي للفكر، وتبرز الأهمية الكبرى للربط بين الفكر والحركة. إذ لا دور للفكر خارج الحركة، ولا أهمية للحركة من دون فكر. وفي هذا السياق، ومن هذا المنطلق، تبرز الأهمية التي ترتديها إعادة صياغة الحلم الثوري. إذ لا ثورة، ولا تغيير، ولا تقدم من دون حلم. فهل ستكون الماركسية الجديدة القائمة على مراجعة التجربة مراجعة نقدية، الماركسية المتطورة مع تطور العصر، وتطور العلوم، وتطور وعي البشر، وتطور الاتصالات والعلاقات، واتساع دائرة المعارف العامة، في شتى ميادينها، هي هذا الفكر الذي يشكل مدخلا إلى هذا الحلم، ومدخلا إلى النضال لتحقيق ما يمكن تحقيقه منه؟ وهل ستكون الاشتراكية الجديدة، التي تجري عملية البحث في إعادة صياغتها، طبقا للظروف الخاصة لبلداننا، وأخذا بالاعتبار دروس الماضي والحاضر، هل ستشكل هذه الاشتراكية أحد الأسس لتجميع القوى في النضال حول هذا الحلم، وباتجاهه، فتستعيد حركة التاريخ شيئا من انتظامها المفقود؟ أم أن فكرا عمليا اخر سيولد في الصراع ضد ما هو قائم، وفي وسط هذا الاضطراب الكبير، فيكمل ما بدأه وأسس له الفكر الماركسي، وما تم إنجازه باسم الاشتراكية، برغم انهيارها، خلال هذا القرن، في الصواب والخطأ، في قلب الصعوبات الموضوعية والذاتية،؟ وأين سيكون موقع الأفكار والمرجعيات الأخرى؟ وكيف ستكون العلاقات بين كل هذه الأفكار والمرجعيات؟ وكيف ستتم عملية المراجعة النقدية من قبل أصحاب هذه الأفكار جميعا؟ وهل سيكونون، فعلا، ديموقراطيين، أي هل سيتمكنون من أن يقيموا فيما بينهم حوارا يؤكدوا من خلاله، اهدافهم بعضهم ببعض، ويتخلون، بالفعل، لا بالقول، عن فكرة احتكار الحقيقة؟ تلك هي الأسئلة الكبيرة. وتلك هي التحديات الكبيرة. ذلك أن الفكر، في موضوع التغيير، كما هو معروف، وكما هو قائم، بالفعل، مختلف بين اتجاهات متعددة متناقضة. وهنا مصدر الصعوبة، ومصدر الماساة، في الوقع الراهن، على صعيد البلدان العربية، وعلى الصعيد العالمي. إذ أن المتغيرات الكبرى التي حصلت، بعد زوال الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، قد خلقت احباطا كبيرا، واوحت للبعض، في مواقع مختلفة، أن الفكر الاشتراكي لم يعد ذا دور، وذا تأثير. وأدى ذلك إلى تصدي قوى أخرى لأخذ موقع

البديل.وجرى الشيء نفسه، بالنسبة لتيارات فكرية اخرى. ويرى البعض، فى تفسير نهوض الأصولية الإسلامية، فى هذه المرحلة، أنه هو الشكل الراهن لتأسيس البديل. وهى استنتاجات خاطئة، ومتسرعة، محكومة بردود الفعل، فى كل مستوياتها، بما فى ذلك عند بعض الاشتراكيين السابقين، وعند بعض الاشتراكيين الحاليين، وعند بعض الاشتراكيين المحبطين، الذين يستمرون فى إعلان تمسكهم بالاشتراكية، كفكر، وكخيار للتغيير، وينتظرون. ولست أريد الدخول، الآن، فى الجدل حول هذا الموضوع، الذى يحتاج إلى بحث معمق، وشامل. لكننى أريد أن أؤكد، هنا، أمرا أساسيا، عمليا، هو أن المهمة التى يلتقى حولها العديدون من رافضى الواقع الراهن، ينبغى ألا تقود إلى الصراع حول أشكال التغيير، وحتى حول مضامينه. فالتغيير يحتاج، لكى يحصل، الى توفير شروط سيتطلب العمل لها زمنا طويلا. ذلك أن التغيير لا يحصل بالشعارات الرافضة للواقع، بل بالبرامج الحقيقية، وبالنضال لتحقيق هذه البرامج. والمهم، من وجهة نظرى، هو اثارة النقاش حول موضوع أساسى مباشر، وعملى، هو: كيف ننشط جميعنا لإحداث نهضة عربية جديدة، تتعدد فيها القوى والافكار والبرامج والمنابر، ولا تتصارع، بل تعترف بعضها بالبعض الاخر. وأهداف هذه النهضة العربية تتلخص، فى المدى المنظور، بإخراج البلدان العربية من دائرة التفكك، بلدا بلدا ومجموعة بلدان، واخراجها من دائرة الارتهان للخارج، والخضوع لارادته، كالقدر، وتأمين الشروط الضرورية للحد الأدنى من وحدة هذه البلدان، والحد الادنى من الاستقلال، والسيادة الوطنية المتمثلة بتحرير الأرض من الاحتلال، وتحرير الإرادة من الارتهان، والحد الأدنى من المعالجات للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والحد الادنى من الديموقراطية. لابد، اذن، من البحث عن أشكال للحوار بين الرافضين للواقع القائم، والبحث عن شروط تحقيق هذه النهضة فى الحركة السياسية، لتحقيق هذه المهمات، وجذب الناس، بفئاتهم المختلفة إليها، والانخراط فيها. إننا بحاجة إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسى، أولا، وللعمل الثقافى، ثانيا، وللعمل الاجتماعى، ثالثا، وللعلم والمعرفة، رابعا. ونحن بحاجة إلىالانخراط فى كل أشكال النشاط الإنسانى. إلا أننا بحاجة، قبل ذلك كله، الى انهاء حالات الصراع المدمرة القائمة حاليا فى معظم البلدان العربية، بين الأنظمة، والقوى الطبقية، والتيارات، والافكار، والأحزاب، والمشاريع. نحن بحاجة إلى تجميع القوى حول هذه المهمات الوطنيةالتى تختلف من بلد إلى اخر، فى أشكالها ومضامينها الملموسة. إن تحقيق بعض التقدم فى دفع الحركة الشعبية فى هذا الاتجاه، من شأنه أن يسهم فى رسم صورة مختلفة للواقع العربى، الان، وغدا، وفى العام ٢٠٠٠، وفى سياق القرن الحادى والعشرين. ومن شأنه، فى الوقت ذاته، ان يخلق لأجيال الشباب جميعا، أفاقا جديدة تحررهم من حالات الضياع والتشتت واليأس، وتعيد الاعتبار

عندهم للقيم الضائعة والمشوهة، بفعل كل أحداث هذا القرن، وماسيه، لاسيما في العقد الاخير منه. وأزعم أن على الاشتراكيين، قبل سواهم، يقع الدور الاكبر في كل هذه المهمات. أقول قبل سواهم، ولا أقول حكرا عليهم، وحصرا فيهم، فقد ولى الزمن الذى كانت فيه الحقائق حكرا على أناس معينين، وعلى أفكار ومرجعيات معينة.

هذه المحاور تشكل، من وجهة نظرى، أساسا لرؤية الواقع العربى، على تخوم القرن الحالى، وعلى مشارف القرن القادم. فهى تجمع، كما قلت، بين الواقع وبين الطموح إلى تغييره. ولا أستطيع، خارج هذا المنهج، ان انخرط فى البحث عن موقع للعالم العربى، فى المستقبل. اذ أننى أعود فأكرر بان التنبؤ، لوحده، هو مهمة المنجمين، لا مهمة المناضلين. ولأننى مناضل اشتراكى، فأننى ادعو، استنادا الى ما ازعم من معرفة بالواقع الراهن فى بلادنا، وإلى ارادتى فى رفض هذا الواقع، والى طموحى فى تغييره، واستنادا إلى تجارب الماضى، ونقدها، وإلى المطامح الحقيقية فى التحرر والتقدم لبلداننا، أدعو إلى العمل لصياغة مشروع مستقبلى جديد يحمل طموحات شعوبنا فى التغيير بكل اشكاله ومضامينه، على صعيد المجتمع والدولة. وهى مهمة شاقة، ولكنها ملحة، حتى ولو احتاج انجازها إلى زمن طويل. وحين سنتمكن من تحقيق ذلك سنستطيع أن نؤثر فى الأحداث، وفى التطورات، وفى نقل عالمنا العربى من واقع التفتت والتخلف والتراجع، الى الموقع الجديد، الصحيح، الذى يجب أن يحتله فى العالم، مع بدايات القرن الجديد، كجزء من مكوناته الحضارية، لا كتابع متخلف، وفقير، ومقهور.

تعقيب الأستاذ جميل مطر

في ورقة الدكتور أحمد يوسف جمل وعبارات تستحق أن نتوقف عندها. فهو يقول أنه متخوف من أن تفقد العلاقات العربية إطارها العربي ذاته، ويقول لن يجدينا كثيرا أن نطمئن إلى عروبة مستقبلنا بينما نواجه خطرا على مستقبلنا ذاته، ويحذر من الاستسلام المريح لانتظار مستقبل عربي مضمون، ويقول أن هذا الاستسلام هو أولى الخطوات لضرب هذا المستقبل. الدكتور احمد أراد أن يقول في ورقته أن العرب لم يفلحوا في العثور على حل لمشكلة النزاعات التي تنشب بصفة تكاد تكون دورية، حتى أنه حين عرض لمعضلاته الخمس التي يراها أسبابا لنشوب النزاعات العربية كاد يقول أنها باقية معنا وندخل بها أو معها القرن الحادي والعشرين، فالمؤسسية مازالت بعيدة وأنا شخصيا أراها في بعض الأقطار تنحسر بعد أن تقدمت، ونراها جميعا وهي تنحسر على المستوى الإقليمي كما في جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. كذلك يزاداد التباين والتمايز وهي المعضلة الثانية بين المجتمعات العربية رغم كل مظاهر هيمنة وتوغل ما يسمى بالثقافة الكونية أو ربما بسبب هذه الهيمنة. أما اختلال التوازن فكلنا أدرى بالبون الشاسع الذي صار يفصل بين عرب وعرب، وبين قطر وقطر، وبين فئة وأخرى داخل القطر الواحد.

المعضلة الرابعة عند الدكتور أحمد هي النزاع بين الفصائل القومية، وهي الظاهرة التي خضعت لمناقشات طويلة. وتأكدت كذلك فرضية أن هذه النزاعات ضرورية لذاتها فقط. بمعنى اخر، وهنا أكرر ما قلته في مرات سابقة من ان النزاعات العربية نوع من الطقوس تمارسها المجتمعات المتخلفة لتؤكد او ربما لتتأكد من وجودها وبقائها.

اختصر الجزء غير المتفائل واصل إلى المستقبل، يبقى من المعضلات المعضلة الخامسة وهي العالم الخارجي وهذه أيضا ستبقى إلى وقت غير قصير لسببين على الأقل:

أولاً : أن هذه المنطقة توجد فيها إسرائيل، وهذا سبب كاف يدعو إلى أن تظل بالغة الأهمية خلال القرن القادم.

ثانياً : أن في المنطقة نفطا ومالا وان كانا متناقصين، وكل من إسرائيل والنفط والمال عناصر كونية أي عناصر تحسب حسابها القوى السياسية والاقتصادية الساعية للهيمنة الكونية.

ولكن هناك أسبابا أخرى تجعل المعضلة الخارجية تشتد تعقيدا في القرن القادم ويمكن أن نطلق على هذه الأسباب عنوان التيارات أو الأيديولوجيات المناهضة للأممية الرأسمالية في شكلها الكوني الجديد، وهذا موضوع طويل ليس مجال بحثه الآن. غير أنه يمكن القول أن

هناك ثلاثة تيارات أو اسباب نرداد وضوحا واهمية مع مرور الوقت، **السبب الأول** هو احتمالات انشقاق او تباعد حضارى ثانى داخل الاممية الراسمالية بين طرفيها الأوروبى والأمريكى.

ثانيها: احتمالات انشقاق حضارى ثقافى داخل الأممية الراسمالية بين طرفيها الأسيوى والعربى.

ثالثها: احتمال استمرار تصاعد حركة الأممية الإسلامية في مواجهة هيمنة الأممية المسيحية اليهودية التى هى عنوان الحضارة الكونية القائمة الان.

هذه فى رايى احدى الخرائط المتصورة وهو عنوان هذا المؤتمر – خريطة القرن الواحد والعشرين – خريطة توكد على معنى اساسى فى تصورى هو أن الصراع الايديولوجى الدولى مرشح للاستئناف ان كان قد توقف وانا أظن أنه لم يتوقف. ما حدث هو ان أحد روافده انتصر، وهناك صحوة فى روافد كثيرة متعددة، أما المنطقة العربية فلا يبدو أن تحسنا مهما طرا فى علاقات دولها ببعضها. الواضح على العكس أن الخلافات متزايدة فى الخليج كما فى منطقة الشمال العربى، كما فى منطقة المغرب الكبير. الواضح أيضا أن الدول العربية تفكر أو تعمل على تجميد جامعة الدول العربية وايقاف أنشطة منظماتها المتخصصة، وان جميع تجمعاتها الإقليمية تعانى من مشكلات وأيضا انقسامات بعضها جد خطير.

وهناك على كل حال خمسة بدائل أمام الدول العربية لنختار منها بديلا يتناسب مع خريطة القرن الحادى والعشرين، وفى نفس الوقت يمنع نشوب النزاعات فى المنطقة:

البديل الأول: الإقليمية الإسلامية بطموحاتها العابرة للاقاليم وهذه أراها صاعدة.

البديل الثانى: الإقليمية القومية وهذه أراها منحسرة.

البديل الثالث: الإقليمية الذيلية (نسبة للذيل) مثل أمريكا اللاتينية ذيل للحضارة الكونية.

البديل الرابع: الحل الأفريقى وهو تفكيك الدولة وإعادة تركيب الشعوب والأقاليم.

البديل الخامس: نزع حق معظم الدول العربية فى ممارسة السيادة الخارجية إما بالهيمنة المباشرة أو بالتدخل او بتوسيع رقعة الحصار المفروض على دولة عربية بعد أخرى أو بالضغط الاقتصادى.. إلخ.. مما يحدث حاليا امام أعيننا جميعا.

وأتصور أن البديلين النشيطين هما الثالث والخامس.. وفى النهاية اكرر ما جاء فى نهاية ورقة اللواء أحمد فخر حينما قال أن غد العرب سيكون أكثر إشراقا وأشارك الدكتور احمد يوسف فى أن الديموقراطية هى الحل، والدليل على ذلك إجراء انتخابات ديموقراطية فى العراق وفى السودان، وعسى أن يتواصل هذا التيار.

تعقيب الأستاذ جار الله عمر :

أود فى البداية أن أهنيء الرئيس على ناصر محمد على مرور عام على إقامة المركز وما يمثله هذا الحشد وهذه المناسبة من أهمية ومن دلالة علــى أن هـذا المركـز سـوف يستمر وسوف يكون عطاوه أعظم. وأود أن أشير الـى أننـى فـى تعقيبـى أعقـب مـن موقـع المتـابع السياسى فقط.

أن ورقة الدكتور أحمد يوسف التى اتبع فيها النهج الواقعى لقراءة الأحداث التاريخيـة المعاصرة للحركات العربية – العربية ومدى تأثير المتغيرات الراهنة على هذه العلاقات سلبا وايجابا استخلص من خلالها بعض النقاط التى لن أطيل فى الإشارة إليها، وأهمها ما اتسمت به العلاقات العربية – العربية من التذبـذب والانتقـال مـن حـال إلـى حـال، مـن التعـاون إلـى الصراع حسب العوامل المختلفة. وبالذات عامل التهديد الخارجى التـى كـان لهـا تـأثير سـلبى على العلاقات العربية – العربية وبالذات حرب الخليـج ومسـألة التسوية مـع إسـرائيل وتفـرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم بعد انتصار الغرب فى الحرب الباردة وانهيـار المعسكر الاشتراكى. وقد وضع الباحث احتمالات متفاوته لإمكانية انتقال النظام العربى من الحالة التـى يعيشها إلى حالة من التضامن. والحقيقة أننى لم اتبيـن مـا إذا كـان الدكتـور أحمـد يوسـف قـد أوضح أيا من الاحتمالات ولكننى أعتقد أنه ينظر إلى المستقبل بكثير من التفاؤل.

أما ورقة الأستاذ كريم مروة فقد تضمنت عددا من المحاور التى تتعلق بالأوضاع فـى البلدان العربية، استعرض فيها كثيرا من المشكلات الداخلية العربية بمـا فيهـا الصـراع داخـل كل بلد عربى على حدة وقدم عددا من النقـاط التـى راهـا مناسـبة لصياغـة مشروع مسـتقبلى جديد يحمل طموحات الشعوب العربية فى التغيير بكل أشكاله ومضـامينه على صعيد المجتمـع والدولة وأن احتاج انجاز هذا المشروع إلى زمن طويل.

وفى الحقيقة لا أود أن أكرر ما جاء به الاساتذة من تحليلات عميقة للأوضاع العربيـة ومن استقراء الأحوال العربية وإنما أود أن ادخل مباشرة فى جملة من المقترحـات التـى أرى أنها تمثل شرطا لتحسين أو لتطور العلاقات العربية – العربية بصورة إيجابية.

اعتقد أن **الشرط الأساسى الأول** هو شرط داخلى فى الأساس ويتعلـق بـدور المواطـن العربى الفرد ومستوى مشاركته فى القرار، وهنا تأتى جملة من المشـكلات التـى يعـانى منهـا المواطن العربى وفــى المقدمـة منهـا المسـاواة والعدالـة داخـل الدولـة القطريـة ذاتهـا وحقـوق

الإنسان المفتقدة وإيجاد حل ديموقراطي لمشكلة الأقليات الدينية والقومية في العالم العربي، هذه القضية التي لا أرى الباحثين العرب يتطرقون إليها مع انها تتعلق بمصير هذه الأمة ومستقبلها ولأن الأقليات داخل الوطن العربي سواء كانت أقليات دينية أو قومية تقدر بالملايين، وهناك تجاهل لحقوق هذه الأقليات ولا يمكن لهذه القضية أن تحل بصورة عاجلة إلا إذا كان هناك حل ديموقراطي، وكانت هناك مساواة تامة في المواطنة وعدم التمييز داخل هذه الأمة ذاتها. وبالطبع فإن هذه القضية جزء من العملية الديموقراطية برمتها وكذلك يتعلق الأمر بجدية التعبير وحق تكوين الاحزاب وعدم إعاقة تكوين المجتمع المدني الذي يستطيع أن يوازن سلطات الدولة ويؤثر على القرار السياسي بما يخدم مصالح القطر والأمة على السواء، أقصد أن العلاقة العربية - العربية سوف تتطور باتجاه التضامن والتكافل، فالوحدة إذا كان المواطن شريكا للحاكم في صياغتها ورقيبا عليه. هذه هي النقطة الأولى والمهمة.

ثانياً : أشير غيرمرة إلى تأثير العامل الخارجي، أي تأثيره السلبي على العلاقات العربية - العربية وتحكمه بمستوى هذه العلاقات. وهنا أود أن أشير إلى نقطتين الأولى تتعلق بمستوى العرب الحضاري والثقافي فنحن حتى الان أمة مستهلكة وليس لنا أي إسهام فعال لا في انتاج الثروة ولا في انتاج المعدّة، وما دمنا عاجزين عن القيام بهذه المهمة الضرورية للحياة فإننا مازلنا وسنظل معتمدين على الغرب بصورة اساسية، وحينئذ فنحن لسنا مستقلين ولا نملك إمكانية تحديد نمط علاقتنا بأنفسنا أو بالغير. ومن هنا اعتقد أن المهمة الأساسية في هذا المعنى - هي أن يتجه العرب ومن جديد إلى التنوير وإلى البحث وإلى الإصلاح الديني.

هذه قضايا اعتقد أنها مهمة إذا أردنا أن نلحق أو نتكافأ - والتكافؤ طموح أكثر مما ينبغي - ولكن أريد أن نكون شركاء لنا حقوق في هذا العالم ونستطيع أن نؤثر في قراراته وأن نؤثر في مصير البشرية بما في ذلك مصيرنا نحن.

النقطة الأخرى في هذا الموضوع اعتقد أنها من شأنها أن تساعد على استقامة الوضع العربي وعلى مساعدة العرب في أن يكونوا أكثر استقلالية أو أن يتمتعوا باستقلالية نسبية تجاه الغرب وتجاه الدول التي تهيمن على علاقات العالم ببعضه، وهذه المسالة هي اتفاق دول الجامعةالعربية على رسم سياسة مشتركة تحدد اولويات علاقتهم الخارجية. وعلى سبيل المثال خلق رؤية مشتركة للعلاقة مع المراكز الإقليمية المجاورة لهم وبالذات تركيا، إيران، دول أفريقيا. اعتقد أن هذه المناطق مهمة جدا وإذا ما استطاع العرب أن يقيموا علاقات مناسبة مع هذه الدول تقوم على شبكة من المصالح المشتركة وتعزيز الروابط الثقافية وحل المنازعات على المياه والحدود بالطرق السلمية والحيلولة دون نشوء أسباب للنزاعات، اعتقد أن هذا العامل أيضا سوف يساعدنا من ناحية على التطور ويساعدنا على الاستقلال تجاه الحضارة

الغربية ويساعدنا على تركيز اهتمامنا على مكامن الخطر بدلا من أن نشتت الجهود العربية فى مشكلات عديدة مع تركيا أو ايران أو دول أفريقيا..الخ.

النقطة الأخيرة هى البحث فى الممكنات فىالعلاقات العربية – العربية وتطويرها مهما كانت محدودة ولا تبنى طموحاتنا فى الوقت الراهن، ومن بين هذه الممكنات الجامعة العربية التى استطاعت أن تبقى فى ظل العواصف وفى ظل القطيعة العربية، اعتقد أنها اثبتت أنها بيت صالح للسكن المشترك للعالم العربى. ونحن نلاحظ حتى وإن تخلى بعض العرب عنها لبعض الوقت، أنهم يعودون إليها ومن هنا فإن الجامعة العربية واحدة من الممكنات التى ينبغى الحفاظ عليها وتطوير مهمتها وإكساب هذه المهمات مضامين شعبية.

من بين الممكنات العربية ايضا المجالس الإقليمية التى ظهرت فى بداية الثمانينات مثل مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى. وقد أشار الدكتور احمد يوسف – وهو على حق – إلى نواقص هذه المجالس وإلى الثغرات التى اعترت أعمالها، كما ضرب مثلا على ذلك بمجلس التعاون العربى الذى تم إعلان "وفاته" أثناء حرب الخليج. ومع تسليمنا بالطبيعة الجزئية لمثل هذه المجالس، فإننى اعتقد أنها واحدة من الإمكانيات الواقعية التى لا ينبغى التفريط فيها وينبغى تطويرها لأنها موجودة وهناك إمكانية لجعلها افضل مما هى عليه الأن. ولا ينبغى القياس على مجلس التعاون العربى لانه لم يتم فى الواقع على أسس واقعية وإنما قام لأسباب سياسية، ولم يكن هناك تواصل جغرافى بين الأطراف المختلفة التى كونته، ومن هنا فإن انقضاء ذلك المجلس لا ينبغى ان يقاس عليه. وقد كنا جميعا فى بداية الستينات معبأين كثيرا فى حركة القوميين العرب ضد ما يسمى بالهلال الخصيب، وكنا نحمل عداء كبيرا لمثل هذه المشاريع، أما اليوم فإننى أتمنى أن يقوم مشروع الهلال الخصيب.

مناقشات الجلسة الثانية

د. عليّ الدين هلال، رئيس الجلسة

إن موضوع هذه الجلسة هو العلاقات العربية - العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى، وليس من الغريب أن تكون العلاقات العربية - العربية هى الموضوع الأول بعد المحددات الكونية، أى أنها سبقت العلاقات الاقتصادية وسبقت الصراع العربى - الإسرائيلى. واعتقد أن وضع برنامج المؤتمر بهذا الشكل كان موفقا. فالعلاقات العربية العربية هى الحلقة الحاكمة فى تعامل العرب مع اسرائيل أو فى تعامل العرب مع العالم أو فى تعامل العرب مع التغيرات الكونية. بعبارة أخرى إذا أخذنا مثلا الموضوع الأول وهو التطورات الكونية وتأثيرها على المنطقة العربية، فقد تحدثنا عن عدد من التطورات الموضوعية، انما الشكل الذى ستؤثر به تلك التطورات النوعية على الوطن العربى يعتمد على نوعية العلاقات العربية - العربية. بعبارة أخرى حجم الأخطار والتهديدات النابعة من تلك التطورات يزداد إذا كانت العلاقات العربية - العربية تتسم بالتردى والتشتت.. والعكس صحيح.. حجم المنافع أو المغانم أو الفرص المتضمنة فى التطورات الدولية يمكن ان تزداد إذا كانت درجة التضامن العربى أو الوضع العربى فى حالة أحسن. ونفس الشىء فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل بالنسبة للقدرة التفاوضية العربية أو القدرة الردعية العربية إن حربا وإن سلاما. فقدرة العرب على التعامل مع إسرائيل تتوقف على نوعية الطرف العربى. نفس الشىء فى احتمالات التنمية الاقتصادية. نفس الأمر ينطبق على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والعالم الخارجى. فأيا كان الموضوع.. الوضع الدولى أو تنمية اقتصادية أو علاقات اقتصادية بالخارج أو علاقات مع إسرائيل، فإن الحلقة الحاكمة فيه هى طبيعة الوطن العربى، وما هى الحالة العربية السائدة؟ بعبارة أخرى: إلى أى مدى توجد إرادة عربية مشتركة؟ إلى أى مدى تتضامن وتتكاتف الأقطار العربية مع بعضها، أم أنها تضع نفسها فى موقف التنافس فيما بينها فى مواجهة الغير. الوضع الأول يقود إلى نتائج معينة والوضع الثانى يؤدى إلى نتائج أخرى، ويمكن أن نتذكر الآن بوضوح مسألة "المثلث الذهبى العربى". إذن كان من الطبيعى أن يكون موضوع العلاقات العربية - العربية هو الموضوع الأول فى سلسلة جلسات العمل التى نبدؤها.

وإذا كان لى من رجاء أمام هذه الصفوة من الحضور لكى تصبح هذه الجلسة إضافة اعتقد أنه لا خلاف بين ٩٥٪ من الحاضرين، حول تشخيص الوضع العربى ولا أعتقد أن

هناك خلافا على أن غياب التضامن العربى يمثل خسارة صافية للوطن العربى ولكل دولة عربية على حدة، وأن المستفيد الأول من غياب التضامن العربى هم الخصوم سواء الخصوم المحليون أو الخصوم الدوليون. لم يعد الأمر بحاجة إلى اقتناع بهذا الشان. المعضلة: كيف نحقق التضامن العربى؟ كيف نخرج من جدل التشتت والتمزق وجدل النفاق والمداهنة الذى نراه حولنا بأشكال مختلفة إلى وضع آخر؟. أتمنى دون أن أفرض على أى من المناقشين أن نفكر فى المستقبل ولا نفكر فى "الينبغيات" لانها ليست محل خلاف وإنما نفكر كيف ننتقل مما نحن فيه إلى وضع آخر نرجو أن يكون أفصل بل نحن على ثقة أنه أفضل. والآن نبدأ المناقشة.

اللواء أحمد فخر

لقد تحدثتم صباحا عن تطورات كونية جديدة، وانا أزعم أن الشعوب والحكومات والقيادات السياسية العربية فهمت تماما أبعاد المتغيرات والتطورات الكونية الجديدة. وهذه المتغيرات والتطورات الكونية الجدبدة. وهذه المتغبرات لم تبدأ بخطاب الرئيس الأمريكى السابق بوش فى ٩ أغسطس ١٩٩٠، هذه المتغيرات بدات عندما أصدر الرئيس جورباتشوف قرارا للقوات المسلحة السوفيتية بان تتبنى سياسة الكفاية الدفاعية أو الدفاع المعقول Reasonable defence، ومن هنا تغيرت مفاهيم العلاقات الدولية من رعب نووى إلى ما أطلق عليه توازن المصالح، وأزعم أن كل شعب عربى، وكل دولة عربية، وكل قيادة ساسية عربية قد نجحت فى تحديد مصالحها القومية وأسبقيات هذه المصالح منفردة كما قال الأستاذ جميل مطر.

يبقى هنا السؤال المهم، إذا كنا نجحنا فى تحدبد المصالح القومية ألا يمكن أن نتفق على الحد الأدنى من هذه المصالح لتكون بداية السلم المتدرج لعودة ما يطلق عليه العمل العربى المشترك؟ وأتصور إذا قبلت الدول العربية أن تضع فى وثيقة مصالحها القومية كما تراها فى جامعة الدول العربية، ويتم اتخاذ المصالح المشتركة أساسا لعمل عربى مشترك بدون الدخول فى صراعات فقد تكون تلك بداية جادة وحقيقية.

والنقطة الثانية التى فهمها الوطن العربى أنه لم تعد هناك حاجة لحروب وغزوات عسكرية والدليل هو ما حدث فى حرب الخليج. إن كل قوة مسلحة عربية اليوم تسعى لتكوين قوة دفاعية شرعية عنها، والسؤال المهم الذى طرحه الدكتور على الدين هلال هو كيف يمكن أن تستخدم هذه القوى العسكرية العربية عودة إلى ما أطلق عليه الأمن القومى العربى؟

وأقول أن الأمن القومى العربى مشوار "طويل جدا" ولكننا انتقلنا من مرحلة التشخيص للفشل العربى فى الحرب البادرة ووصلنا إلى مشارف القرن الحادى والعشرين ونحن نعرفها ولكن علينا أن نحول المعرفة إلى عمل.

اليوم جامعة الدول العربية تطالب بقوة حفظ سلام، ومفهوم الحروب العادلة دخل إلى الأمم المتحدة بحفظ السلام وصنع السلام وفرض سلام، نحن نعرف وعلينا أن نبدأ فى تنفيذ الواجب.

النقطة الثالثة.. الأستاذ جميل مطر يقول أن البترول فى تراجع والأموال فى تنازل، وأنا أزعم أن الدراسات تقول أن ٤٥٪ من الاحتياطى الكامل من بترول العالم موجود فى المنطقة العربية وسوف تظل لفترة طويلة محط اهتمام العالم من هذا المنطلق، إضافة إلى "الممرات"، فلا يوجد ممر واحد للتجارة أو لنقل الأفراد أو كتب أو سلاح لعمل استراتيجى ليس تحت حكم عربى أو إسلامى، وكما أن هناك دولاً منتجة للبترول، هناك دول تستطيع أن تؤثر فى العالم بممرات البترول، وأنا حزين أن مجلس التعاون العربى انتهى، والذى نقول عنه أنه بلا رابطة جغرافية.

نأتى لموضوع إسرائيل.. والشرق أوسطية، نحن نتكلم عن الشرق أوسطية فى مجال سياسى – اقتصادى – بيئى – مياه – وضبط تسلح، ألا يعنى وجود ١٢ دولة عربية تجتمع على مائدة واحدة تنسق فيما بينها، أن هذه خطوة تعنى أننا نفهم العالم الجديد ولنا رأى ونستطيع أن نقاوم فيه. وهل معنى أن هناك بعض التجاوزات تحدث أن الهوية العربية انتهت.

أنا أقول العكس، الفهم العربى تضاعف، قد لا يكون تحت مظلة الجامعة العربية التى لم تدع إلى مؤتمر مدريد، ولماذا لا تقوم الجامعة بعمل آلية للتنسيق ما قبل التفاوض، لا يوجد من يعارض ذلك. ونريد أن نتحدث عن الواقع بالنسبة لمسألة الشرق أوسطية.. من الذى يمكن أن يستثمر أمواله فى منطقة لم تصل إلى الاستقرار والسلام؟ والأحلام التى يتم طرحها هنا وهناك، العالم العربى واع لها بالكامل. أما النقطة التى ذكرها الدكتور على الدين هلال، لماذا تكون الاستثمارات العربية – العربية ٨٪ فقط؟ والحقيقة أن كل دولة تريد أن تعمل كل شىء، ولكن إذا استخدمنا فكرة الميزة النسبية، مثلا، السعودية تفهم فى البترول أكثر من مصر، مصر تفهم فى زراعات النيل أكثر من أى دولة أخرى، عمان تفهم فى تغليف الطعام، وهكذا، وتم إعدادخطة تكاملية وليست تنافسية لتحقق الكثير من النتائج الإيجابية.

النقطة الأخيرة، تحدث الدكتور أحمد يوسف عن أن الجامعة العربية هى مرآة العرب، وأقول ليس فقط الجامعة، نحن أيضا مراة، وإلا ما معنى هذا التجمع؟ والمنظمات غير الحكومية. هل ستترك كل شىء للجامعة العربية والحكومات والرؤساء؟

لواء – طلعت مسلم

فى رأيى أننا إذا قمنا بتشخيص الواقع سوف نجد أن مسالك التغيير السياسى قد اغلقت، فهل ليس هناك حل الا بالثورة؟ هذا سؤال يجب أن نفكر فيه.. ليس لأننا ندعو إلى الثورة ولكن لنذكر من بيدهم الأمر أن استمرار الوضع على ما هو عليه فى الحقيقة لا يؤدى إلى الثورة وإنما إلى الانفجار وهو ما ليس فى صالح أحد.

د. محمد حسين

بالنسبة لحال البلاد العربية فلا يخفى على احد ما نعيشة من تشرذم وذيلية، وكما أشار الأستاذ جميل مطر الى حصار القرار العربى فالسؤال هنا.. المسئولية تقع على من؟.. صحيح أن النخبة لها دور يجب أن تلعبه، لكن المسئول أمام التاريخ هم الحكام العرب أم الشعب العربى؟ وأعتقد أن المسئولية تقع على عاتق هؤلاء الحكام والتاريخ لن يعذرهم.

دكتور أحمد عمر يوسف

أوافق على رأى الأخوين الدكتور أحمد يوسف والأستاذ كريم مروة على تصوراتهما، واعتقد أن الدكتور أحمد يوسف يرى أن التطور نحو التضامن أو التنسيق يجب أن يبنى على اساس مؤسسات ديموقراطية يشارك فيها الشعب فى كل قطر عربى، ومن وجهة نظرى يجب ألا نعول كثيرا – وعلى المدى البعيد – على العلاقات الفوقية بين الحكام العرب.

الدكتور عبداللطيف بن جلون

أريد أن أطرح تساؤلا حول ما جاء به معالى الوزير جار الله عمر فى مداخلته، قال الوزير أنه يجب علينا العودة إلى البيت العربى، وجميعنا لا يمكن أن يتنازع حول هذه الفكرة أو هذا الاقتراح، ولكن السؤال هو هل نعود إلى البيت العربى على حالته الراهنة، خاصة إذا علمنا أن الإقليمية تعيش فى أزمة حقيقية.

الأستاذ أشرف راضى

أود أن أركز فى تعليقى على فكرة البدائل التى طرحها الأستاذ جميل مطر، فهو يرى أن هناك بديلين نشطين هما، بديل "الذيلية"، وبديل "فرض الحصار" على المجتمعات العربية، وسأتوقف قليلا عند البديل الثالث والبديل الاول الخاص بالتيار الإسلامى المتصاعد، وفى تقديرى أن البديلين مرتبطين بالبديل الثانى المنحسر وهو بديل القومية العربية.

وبالنسبة للبديل الثالث لو تم إتباع استراتيجية أن نكون جزءا من تجمعات شرق أوسطية أو متوسطية، وهنا فى الحقيقة تجوز المقارنة مع تجارب مماثلة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا واستخلاص دلالات معينة حول الإمكانات التى تتيحها هذه الفكرة.

أول إمكانية تتعلق "بدمقرطة" النظم السياسية العربية، فمثل هذا الالتحاق سيفرض على النظم العربية مزيدا من الانفتاح نتيجة للعلاقات الاقتصادية الواسعة: وهذه الدمقطرة سيكون لها تأثيرها بدرجة أو بأخرى على مسألة المنازعات العربية. وثانى هذه الإمكانات هو الانتقال من وضع اقتصادى عربى مشتت إلى اقتصاد مترابط. وفى الحقيقة ان المشروعات الراهنة للترابط الاقتصادى العربى مثل تكوين اتحادات للمستثمرين العرب تشير إلى إمكانية تبلور قاعدة ما لنظام عربى فى إطار هذه البديل. ومن جهة أخرى يمكن لهذا البديل أيضا أن يرتبط بالبديل الخاص بالإسلامية المتصاعدة، فالنظام العربى الراهن فى حاجة إلى إعادة تأكيد نوع من أنواع الهوية المتصلة بالإسلامية، وفى مثل هذا الإرتباط سيكون هناك انفتاح أكثر على دول إسلامية مثل تركيا، الأمر الذى يؤدى إلى توسيع الكتلة العربية الإسلامية، والكتلة الإسلامية فى إطار بديل الارتباط الشرق اوسطى او المتوسطى.

الدكتور بشير البكرى

اعتقد أننا نعرف جيدا أنه لا يمكن للنظام العربى أو الامن العربى التحقق فى ظل هذه الواقع الذى نعيشه، وفى المقابل فإن الوحدة الاوروبية بدأت بالفحم والحديد، وبعد أربعين عاما تحققت الوحدة الاقتصادية وبعدها الوحدة السياسية، أما نحن فى البلاد العربية فنريد البدء بالوحدة السياسية وننتهى الى الوحدات غير السياسية، وعلى العكس يجب أن نبدا بعلاقات بسيطة تنتهى إلى الوحدة الشاملة، واريد أن أتساءل.. هل فكرنا فى يوم من الأيام أن نتبادل الطلاب والاساتذة؟ فمثل هذه الصيغ البسيطة من التعاون يمكن أن تؤدى إلى نتائج أكثر ايجابية فى المستقبل.

تعقيب ختامى – الدكتور أحمد يوسف أحمد

أبدأ بشكرى الجزيل للأستاذ جميل مطر والدكتور جار الله عمر فقد أثريا الموضوع بتعقيبيهما الممتازين، وليس من الصالح أو المفيد التعليق على الجزئيات الصغيرة التى لهما فيها وجهة نظر معينة، لكننى سأختار عددا من القضايا التى أعتبرها شديدة الأهمية، على سبيل المثال القضية التى أثاراها عن العلاقات مع دول الجوار. والحقيقة أنه لا يختلف عربيان على أن المطلوب هو صيغة سلمية للعلاقات مع دول الجوار، ولكن المشكلة فى هذه الدول أنها ليست كيانات مجردة، وإنما كيانات يمكن أن تمتلىء بتوجهات مغايرة للمصلحة العربية، مثل التوجهات الأطلنطية فى حالة تركيا. وهناك من يعتبر أن هذه الدول تمثل العمق الاستراتيجى لنا، ولا بأس فى هذا على الإطلاق بشرط أن ندرس سويا المشكلات الواقعية مع هذه الدول ونسعى لحلها.

النقطة الثانية التى أثارها الأستاذ جار الله عمر أنا متفق فيه تماما مع أطروحاته، فأنا لست من أنصار التجمعات الإقليمية، مع ذلك أتمنى من صميم قلبى أن تنجح وتقوى، فلا يوجد عربى عاقل يتمنى أن يتفكك مجلس التعاون الخليجى أو الإتحاد المغاربى. لكن الواقع أن هذه المجالس أثبتت عجزا عن التطور. يكفى أن مجلس التعاون المغاربى عجز حتى الآن عن حل مشكلته الأمنية الأساسية وهى قضية الصحراء. أما مجلس التعاون العربى فلا يحتاج إلى تعليق. ومجلس التعاون الخليجى أيضا، هناك مؤشرات عن كونه يعانى من الأمراض كان آخرها إنسحاب قطر من القمة الأخيرة ومسألة الأمين العام للمجلس. كل هذا ليس إلا انعكاسا لمشكلات موجودة.

وفميا يتعلق بالفكرة التى أثارها الدكتور على الدين هلال بخصوص المثلث الذهبى، فهذه فكرة تجسدت فى الواقع سواء اتفقنا معها أم عارضناها، بمعنى أننا فى كثير من المعارك العربية الكبرى وجدنا – بحق أو بخطأ – أن هذا المثلث الممثل فى مصر وسوريا والسعودية موجود وفاعل والأمثلة على ذلك كثيرة مثل معركة حلف بغداد، وحرب أكتوبر، ومشكلة هذا المثلث الذى أسماه الدكتور على الدين هلال "المثلث الذهبى" أنه لا يشمل كل الدول العربية الفاعلة، فأين العراق والمغرب والجزائر واليمن. وأين كل دولة عربية تستطيع أن تضيف إلى هذه الفاعلية. لذلك اعتقد أن المسألة يمكن أن تأخذ شقين: الأول هو الحرص على هذا المثلث حتى إذا اختلفنا مع سوريا أو السعودية أو غيرها، ولكن جنبا إلى جنب تطويره فى الشق الثانى. وأعتقد أن الدكتور على لا يرى أنه مثلث "مانع " بمعنى أنه يمنع كل من يقترب لإضافة جهوده بحجة أن المثلث المسلح القادر، بالعكس يكون هو النواة وبعد ذلك تتحرك القاطرة بكل من هو قادر.

هناك فكرة أخيرة وأنا لست خبيرا فيها قالها اللواء طلعت مسلم وهى فكرة إنسداد مسالك التغيير السياسى. وهى قضية لها خطورة حقيقية لكننى أدعو حضراتكم ألا تستخفوا بقدرات النظم العربية الموجودة على التكيف التدريجى لتفادى الانفجار، فهناك نظم عربية نجحت فى أن نتصدى لموجات نورية عارمة ومازالت موجودة حتى الآن. ويوجد نظم تعرضت لتحديات حقيقية وتمكنت من البقاء والصمود دون أن تغير معادلتها جذريا. والحقيقة أنه كلما شعر النظام أن الأمور معرضة للانسداد يقوم ببعض التغيرات دون أن يغير من معادلته جذريا.

أخيرا سؤال اللواء دكتور وجيه عفيفى فأنا متفق معه.. فهل الخطر الإسرائيلى وخاصة النووى لا يمثل سببا رئيسيا فى وجوب التضامن العربى؟ والإجابة نعم بكل تأكيد، وهذا هو الحافز الخارجى الذى تكلمنا عنه، وكما أشار الدكتور على وكان واضحا فى عرضه أن العلاقات العربية الراهنة لا تتمكن دائما من الاستفادة منها.

الأستاذ كريم مروة

أود أن أعود فأكرر تأكيدى على أهمية الجامعة العربية، صحيح أن الجامعة العربية هى مرآة الوضع العربى والواقع العربى بشقيه الرسمى والشعبى، وقد أشير إلى مسئولية هذين الشقين، فإذا وضعنا أمامنا أن المسئولية تقع على الحكام فقط واستثنينا الحركات الشعبية نكون قد راجعنا المسألة جزئيا.

أنا اعتقد أن الجامعة العربية – اذا اعتبرنا أنها الحد الأدنى الممكن الآن ولفترة طويلة لتحقيق الرابطة القومية – إذا اتفقنا على هذا الأمر تصبح الجامعة العربية وموقفنا منها هو موقف مما ينبغى أن يكون، وأعتقد أن الجهد المبذول لتطوير الجامعة العربية كإطار وكدور وكوظيفة للرابطة القومية – بما هى رابطة مصالح مشتركة – تتحمل مسئوليتها السلطات الرسمية والحركات الشعبية. وأعنى بالحركات الشعبية المنظمات غير الحكومية، وكل ما هو غير موجود فى السلطة، وحتى بعض الحركات الراديكالية التى تكتفى بالرفض ولا تقدم بدائل. وأنا أؤمن أن البحث عن صيغة من خلال الجامعة العربية هو الحل ولكن بدون أوهام، وهو ليس حلا "أبديا" وإنما هو حل مستقبلى والمسئولية فيه تقع علينا جميعا.

سؤال من الأستاذ خالد عبدالعظيم...

إلى الدكتور على الدين هلال

ماهو تفسير تجميد التعاون الاقتصادى العربى رغم وجود إمكانات هائلة للثروة؟

الدكتور على الدين هلال

توجد فى الحقيقة أربعةاسباب على الأقل، السبب الأول هـو التفـاوت الصـاروخى فـى الثروات بين بعض الأقطار العربية بعضها البعض، وبالتالى التعاون قد يوحـى للبعـض بأنـه محاولة مقنعة للمشاركة فى هذه الثروات. والسبب الثانى أن اقتصادات عدد من الدول العربية تنافسية وليست تكاملية فـى واقـع الأمر، والسبب الثـالث يرجـع إلـى تـأثير عوامـل الشـقاق السياسى على مشروعات التعاون الاقتصادى. ومن أهم الأمثلة علـى ذلـك مـا وصـل إليه التكامل المصرى السودانى المؤهل لهذه العملية. السبب الرابـع، أن أغلـب الأنشـطة للتعـاون الاقتصادى العربى كانت حكومية، ومن ثم تأثرت مباشرة بالحكومات، ولم يشترك فيها القطاع الخاص أو القطاع الأهلى بالقدر الكافى.

فى النهاية أريد أن أشير إلى بعض النقاط:

يقول أحد الزملاء أن أستاذا أمريكيا زار الأهرام منذ أسبوع وقال ما معناه أن السـيادة وليست المصالح هى مفتاح السياسة العربية، وان القضية الجوهرية فى المنطقة هى النزاعات الحدودية، وهى التى تسبب حساسية مفرطة فى العلاقات العربية العربية، والاتحـاد المغـاربى دليل على مدى ارتباط السيادة بالحدود وهو الذى شل المصلحة الاقتصادية.

وأريد أن أقول أنه إذا كان الأستاذ المشار إليه قال هذا الكلام فإنى أعلق بعـدة أمـور، أولا، لا نستطيع الفصل بين قضايا الحدود والمصالح، وأحيانا الخلافات حـول قضايـا الحـدود تعكس معها مصالح اقتصادية باعتبار مظنة وجود ثروات فى المناطق المتنـازع عليهـا، ومـن ثم لا يمكن الفصل بين ما يبدو على السطح أنه مشـاكل حـدود، وهـى فـى واقـع الأمـر تتعلـق بمصالح الاستفادة من ثروات اقتصادية معينة.

النقطة الثانية والأهم أن وجود مشـاكل حـدود أو خلافـات حـدود لا يعنـى بـالضرورة وجود صراعات سياسية، وسأعطى مثالا على ذلك، فبعد قيام دولة إسرائيل لم تسـتطع مصـر أن تدعى سيادتها على مضيق تيران، وقد كان الأمر يستلزم أن تمتلـك مصـر جزيـرة اسـمها "صنافير"، وهذه الجزيرة لم تكن تابعة لمصر فـى ذلـك الوقـت، وكـانت تابعـة للملكـة العربيـة السعودية، وقد تنازلت المملكة عن هذه الجزيرة لمصر لكى تمنحها الأهليـة القانونيـة للادعـاء بأن مضيق تيران يخضع للسيادة المصرية.

والنقطة الثانية – ذكرها الدكتور محمد الرميحى فـى مقال بجريدة الحياة حول أحد منازعات الحدود بين اليمن والسعودية – وأكد أن القادة اليمنيين قالوا نحن نرتضى حكم ملك السعودية فى الخلاف، وقام الملك بتجميد الامر لصالح اليمن.

وما أريد أن أقوله أن وجود خلافات على الحدود فى حد ذاتها ليس مبعثا للصراع، والصراع ينشا نتيجة المزاج السياسى الموجود بين البلدين. وهناك نزاع قانونى علـى الحدود منذ عام ١٩٥٨ بين مصر والسودان، لماذا يتفجر فـى بعض الأحيان ويتم تجميده أحيانا أخرى؟ إنه ليس نزاع الحدود.. لكنه المزاج السياسى او الحالة السياسية بين البلدين، إذن الأخ الأمريكى الذى قال هذا الكلام اعتقد أنه لا يقرأ القراءة الصحيحة، وشىء أخير، لماذا تبدو بعض النظم العربية "كالأسود" عند الحديث عن السيادة فيما يتعلق بالعلاقات العربيـة العربية، ثم هذه الدول نفسها تفرط فى كثير من مظاهر السيادة عندما يتعلق الأمر بدول غير عربية؟!



الجلســـــة الثالثـــة

العلاقات الاقتصادية العربية – الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى

رئيس الجلسة : د. أحمد عمر يوسف، مدير المركز العربى للدراسات الاستراتيجية – سوريا.

آثار إتفاقية الجات على الإقتصادات العربية.

د. على عبدالكريم، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية – اليمن.

الشـراكة الاقتصـادية العربيـة – الدوليـة.

د. علاء الطاهر، مدير الأبحاث بمركز الدراسات العربى ـ الأوروبى بباريس ـ السعودية.

تعقيب :د. أحمد البشارى، رئيس تحرير مجلة الثوابت – اليمن .

تعقيب : د. محمد رياض الأبرش، باحث اقتصادى .

تعقيب :د. طلال عتريسى، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق – لبنان .

أثــر الجات على الاقتصـــادات العربيـــــة

د. على عبد الكريم

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

مقدمـــــــــة :

لا أخفيكم سرا إذا قلت أننى ترددت كثيرا فىتناول هـذا الموضـوع الهـام الـذى طلب إلىالمساهمة فيه فى أعمال المؤتمر الأول للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية، كان مبعـث ترددى وتهيبـى عـن المشـاركة إعتبـارات عديـدة، ليـس مـن بينهـا بـالطبع اللقـاء مـع جمهـرة كالتىأتشرف بالوقوف أمامها، للأمر اعتبارات أخرى، فالحيز الزمنى الذى أُتيح لنا فيه إعـداد أوراق هذا الموضوع لم يكن كافيا، ناهيك عن أن موضـوع الجـات ذاتـه كإتفاقيـة قـد غطتـه وتناولته لقاءات وندوات من حين التوصل إلـى الاتفـاق بشـأن جولـة أورجـواى الـذى أثمـرت إتفاقية الجات /١٩٩٤م/ وحتى قيام منظمة التجارة العالميـة الإطـار المؤسسـى الدولىالتـى ال إليه الإشراف على توجيه التجارة الدولية ومراقبة تنفيذ جملة السياسات والقرارات والإتفاقـات التىتضمنتهـا الاتفاقيـة، تهيبت لإدراكىبأهميـة أن تـأتى المشـاركة بجديد فىهـذا الشـأن كمـا ترددت لأن مهمة الإطلاع وضمن حيز زمنىضيق لن يسمح للمرء بالإلمام الكافى علـى كافـة وثائق الجات كإتفاقية إذ هىتتألف من حوالى ٥٠٠٠ صفحة من حيث النصوص وبهـا حوالـى ٢٥٠٠٠ صفحة من حيث قوائم التعريفات والخدمات ،

وأصدقكم القول بأن التمادى فى " الشطح " المعرفى للإلمام بدقائق هذه الأرقـام غير مستحب علمياً.

مع ذلك وجدت نفسى مدعوا رغم ذلك للاسهام فى أعمال هذا المؤتمر باعتباره خطوة عملية أولى للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية، كما دفعتنـى أهميـة الموضـوع للمشـاركة إيمانـاً بـأن الافكـار تتجـدد وأن التـاريخ لـم يصـل بعـد الـى نهايـة، كمـا أراد الكـاتب الأمريكىفرانسيس فوكوياما أن يضعه فى خانة العقم حين تكلم عن نهاية التاريخ، كما وجـدت ضرورة للخوض فى كل ما من شأنه استمرار الإضاءة حول بعض المآخذ والسلبيات الضـارة بالإقتصادات العربية حيـن يتـم فرضهـا كمسلمات محاولـة للبحـث عـن وسـائل تتيح للمنطقـة العربية الخروج من دائرة تلقىالفعل إلى دائرة الإسهام الفاعل فى الحدث والفعل ،

تلك كانت إشارة لابد منها قبل الدخول فى نفاصيل خلفية الجات وحقيقة الأزمة الحادة والطاحنة التى سادت العلاقات التجارية بين أقطاب التجارة الدولية فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة وهىعلاقات تمثلت بتزايد ظاهرة الحمائية الجديدة خلافاً لفكرة حرية التجارة التيأطلقتها الجات وتزايد الاتجاه نحو إقامة التكتلات الإقتصادية المناهضة فى جوهرها لحرية التجارة صاحب تلك الظاهرة كساد الإقتصاد الأمريكيوتزايد حجم البطالة وتراجع قدرتها التنافسية فيالأسواق الدولية والأوروبية اساسا فى السلع الصناعية والزراعية نتيجة الدعم والحماية مما دفع الأمر بالولايات المتحدة لقيادة معركة شرسة داخل المعسكر الرأسماليتحقق من خلالها دفع الدعم والاجراءات الحمائية للزراعة الأوروبية وفتح لأسواق جديدة في العالم الثالث خاصة البلاد الاسيوية الناهضة إلي جانب فتح أسواق اليابان وكوريا لاستيعاب الأرز الأمريكي، إن مشكلات الإقتصاد الأمريكيالداخلية المتمثلة بتزايد البطالة حيث كان متوقعاً أن يفقد ٢٠٪ من الامريكيين وظائفهم بنهاية عام /١٩٩٥م/ إلى جانب أن العجز الفعليللميزانية البالغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكيكانت التوقعات تشير إلى احتمال بلوغه أكثر من ٦٠٠ مليار دولار وهو ما يعنيأن نسبة ديونها ستفوق انتاجها القوميالإجمالي.

عاش العالم حالة من مساومات الكبار ، مورست خلالها أشياء تمس جوهر نظرية حرية السوق وتحرير التجارة وإلغاء وإزالة العوائق وتدخلت الدول لتحمي مصالحها وتتخذ من الإجراءات الحمائية ما يتناقض مع جوهر حرية التجارة، ولهذا لم تستجب الولايات المتحدة للدخول فى مفاوضات جديدة حول الجات إلا بعد أن ضمنت مبدأ فتح الأسواق وتخفيض الضرائب الجمركية وقبول الطرف الأوروبيإدراج قضية حماية ودعم الزراعة ضمن مفاوضات جولة أورجواى والتينعتقد أنهم إنما أعادوا تقسيم العمل فيإطارهم على المستوى الدولييما يكفل لمصالحهم عدم التضرر خاصة وأنهم يسيطرون على النصيب الأكبر من التجارة الدولية عبر القاعدة العريضة من الشركات الدولية متعددة الجنسيات وفروعها المنتشرة فى أنحاء العالم إذ تسيطر سبع وثلاثون ألف شركة دولية متعددة الجنسيات و ١٧٠ ألف فرع على حركة التجارة الدولية ارتفعت مبيعاتها خلال الفترة من /١٩٨٢ – ١٩٩٢م/ من ٣٠٠٠ مليار دولار إلى ٥٩٠٠ مليار دولار، كما ارتفعت حصتها من إجمالى الناتج العالميخلال نفس الفترة من ٢٢ر٢ الى ٦ر٢٦ مليار دولار.

نتائج جولة أورجواى :

لم تكن جولة أورجواى ومانيتج عنها من اتفاق إلا تعبيرا عن جانب أيديولوجييطرح توجهاً رأسمالياً لإعادة ترتيب الامور الدولية بما يعبر عن سيادة المفهوم الرأسماليلصياغة الحياة الإقتصادية بنفس المستوى السياسيالذيتحقق بنهاية الحرب الباردة وانتهاء الثنائية

وحتى لاتستمر ظاهرة التنافس والصراع تدور رحاها كان لابد أن يتم ماتم وتنشأ منظمة التجارة العالمية التيآلت إليها صلاحيات تنفيذ إتفاقية الجات /١٩٩٤م/ التي ضمنت للبلدان الصناعية سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ولكن مايجب الإشارة إليه أن هذه الإتفاقية تضمنت مجموعة من المفارقات التيتضعف من مكانتها كاتفاقية دولية لتحرير التجارة الدولية وإزالة العقبات والعوائق أمامها بما يؤدىإلى زيادة حجم الدخل العالميكترجمة مباشرة لتخفيض التعريفات الجمركية المفضىإلى زيادتها.

مفارقات الجات |١٩٩٤م| :

الجات في الاصل إتفاقية دولية متعددة الأطراف متساوية المكانة أو هكذا ينبغيأن تكون الأمور طالما أن قراراتها ملزمة وتُتخذ على أساس قاعدة التراضي، ولكن من الصعب على المرء أن يعتقد أن مقدار تأثير دولة نامية صغيرة سيكون على قدم المساواة مع تأثيرات وحجم وزن الكبار مما سيعنيأن الكواليس هيالتيتصوغ القرارات الهامة وذلك شيء لا يثير الاستغراب، فتلك من طبائع الامور، نثير هذه المفارقة كيلا تتحمل البلاد النامية مسؤولية قرارات لم تشارك فيها.

المفارقة الأخرى التي نعتقد أن الجات غضت الطرف عنها وهيفي حقيقة الأمر إفراغ لمضمونها كاتفاقية دولية لتوزيع المنافع عبر تحرير التجارة وإزالة القيود ومكافحة الإتجاهات الحمائية التي تتعارض مع دعوة الجات لعالمية التجارة الدولية وخلق سوق عالميواحد تمثل بقيام منظمة التجارة العالمية الموكول إليها تنفيذ قانون التجارة العالمي الجديد، إتفاقية الجات /١٩٩٤م/، هذا السوق العالميسمحت الإتفاقية بخلق حواجز أمام قيامه وفقا لتصورات الإتفاقية لأن قيام التكتلات الإقتصادية الدولية بما تتضمنه من مزايا محصورة فقط بإعفائها، بينما الأصل في الجات هو تعميم الامتيازات، هذا الأمر يشير إلى أن البلدان الصناعية سارت في تعاملها مع إتفاقية الجات في اتجاهين متعارضين، إتجاه يدعو لحرية التجارة الدولية ونفاذها بيسر إلى الأسواق الدولية، وإتجاه آخر يخص ذاته ويحمي مصالحه عبر نهج الخصوصية والحماية التجارية عبر قيام التكتلات الإقتصادية الكبرى التيتعنيإقتطاعاً لجزء من السوق الدولية وجعله حكراً على أعضائه، وهذا يفسر قيام تكتل النافتا في /نوفمبر/١٩٩٤م/ وقبل نفاذ اتفاقية الجات أن تكتمل النافتا بين كل من الولايات المتحدة والمكسيك وهذا يضمن للولايات المتحدة سوقاً ضخمة تعداده يربو على ٣٦٠ مليون نسمة، كما يضمن مجالا خصباً لاستثماراتها.

مايهمنا هنا ونحن نتناول تأثيرات الجات على الإقتصادات العربية تناول أمرين على جانب من الاهمية٠

الأمر الاول : أن المجموعة العربية فوتت على نفسها وعلى أجيالها المقبلة فرصة إقامة تكتلها الإقتصادى حماية لمصالحها وتعزيزاً لمكانتها كتكتل سيضمن حصولها على العديد من المزايا٠

الأمر الثانى : أن المجموعة العربية وهى تفوت على نفسها فرصة تاريخية لإقامة تكتلها الإقتصادى ستجد نفسها تقبل من خلال عضويتها بالجات والمنظمة العالمية للتجارة بتخفيض تعريفاتها الجمركية وإلغاء إجراءات وقيود كانت ترى صعوبة القيام بها كلما طرح موضوع يتعلق بتوسيع التجارة العربية وتحقيق التكامل العربي٠

من المفارقات الآخرى أن الحديث حين يتناول تقييم إيجابيات الجات فيشار إلى توقع زيادة حجم الدخل العالمىإلى مايتراوح بين ٢١٣ - ٢٢٠ مليار دولار حتى عام /٢٠٠٥م/ وفقا لتوقعات سكرتارية الجات، الا أن نصيب البلاد العربية باعتباره جزءا من البلاد النامية سيكون من الضالة بمكان إذ ستحصل الدول المتقدمة صناعيا على حوالى ١٣٥ مليار دولار من المبلغ المذكور اى على حوالى ٦٤٪ من إجمالى الزيادة المتوقعة اما الـ ٣٦٪ الباقية فستوزع مناصفة بين البلاد النامية والإشتراكية سابقا ومعروف أن من البلدان النامية دول كالصين وأندونيسيا وباقى النمور الأسيوية وهذه البلدان ستنال حصة الأسد من نصيب البلاد النامية البالغ ١٦٪٠

إن صياغة إتفاقية الجات بما حققته من مكاسب للدول الصناعية المتقدمة قد أتاحت قدراً من الإستثناءات والمهل الزمنية لا يمكننا النظر إليها إلا باعتبارها نوعا من سقط المتاع يمكن بطريقة أو بأخرى الإلتفاف حولها وإبطال مفعولها عبر تخفيض الحصص فى حالة المنسوجات وتارة بالحديث عن عدم تطابق المواصفات واخرى عن طريق إثارة مشاكل تتعلق بشهادة المنشأ.

ان الدول الصناعية فى تعاملها مع إتفاقية الجات تكيل بمكيالين، إذ تلجأ إلى تقييد التجارة وحماية سلعها الصناعية والزراعية إذا كان تطبيق مبادىء الجات سيلحق بها ضررا، الأمر الذى دفع بممثل دولة كبرى كالهند للقول اثناء المفاوضات بأن الدول الصناعية تأخذ بالشمال مانقدمه باليمين٠

تأثير الجات على الإقتصادات العربية :

لما كانت الإقتصادات العربية تتواجد داخل محيط مابات يعرف بتدويل الحياة الاقتصادية، فستكون عرضة لاشك للتأثر بنتائج إتفاقية الجات وللوقوف على مدى تأثر

الإقتصادات العربية من قرارات الجات وهى عديدة وتغطى كافة المجالات، فقد شكلت لجان وطنية فى أغلب الدول العربية لدراسة وتقييم تلك التأثيرات بشكل دقيق حتى تتمكن كل دولة عربية وعلى ضوء ماستقدمه تلك اللجان من توصيات، ستتخذ تلك الدول قراراتها المناسبة عند إجراء المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية أو الأطراف المتعاقدة لتقديم الإلتزامات التى تخدم مصالحها مع غيرها من الاطراف الدولية الأخرى لكن يبدو أن الأثر المباشر هنا بحكم إلزامية قرارات الجات لما قلناه من أن الدول العربية ستقبل بحكم عضويتها فى الجات تنفيذ سياسات وقرارات لم تسمح بتطبيقها عندما طرحت من قبل مؤسسات العمل العربى المشترك ومن جانب أخر نعتقد أن الإقتصادات العربية بحكم محدودية سلعها التصديرية الصناعية والزراعية ستفقد جزءا من مواردها المالية اذ أن درجة الإستفادة الإيجابية من اتفاقية الجات تعتمد على عدة عوامل مهمة نذكر منها:

- درجة التطور الإقتصادى عموما ومدى تقدم قطاعها الصناعى ومستوى الكفاءة الإنتاجية فى قطاعات الإقتصاد الوطنى المختلفة.
- كفاءة قطاع التجارة الخارجية لاستغلال الكفاءة النسبية المتوفرة فى بعض القطاعات

- مدى امتلاك الدولة لقدرات إقتصادية ومالية بالذات تمكنها من تمويل برامج التنمية الأساسية وبرامج التطوير والبحث العلمى ،

ويبدو أن الكثير من الإقتصادات العربية تفتقر لمثل هذه العوامل مما يجعلها عرضة للتأثيرات السلبية للجات، وقبل الدخول فى تفاصيل ذلك سنوضح وضعية الدول العربية من ناحية عضويتها فى الجات " المنظمة العالمية للتجارة " ،

- هناك ثلاث دول عربية تتمتع بصفة مشارك او منتسب بحكم الأمر الواقع وهى الجزائر والسودان والجمهورية اليمنية ،
- هناك ست دول عربية تحضر إجتماعات الجات بصفة مراقب وهى السعودية والعراق والأردن وسوريا ولبنان وليبيا ،

ومعروف أن العضوية تخضع لتوقيع بروتوكول يمنح بموجبه العضو صفة الطرف المتعاقد، ولتبيان أثر إتفاقية الجات /١٩٩٤م/ والتى تضمنت أكثر من ٢٦ إتفاقية سنتعرض لمدى تأثر كل من قطاع الزراعة نظراً لأهميته على المستوى القومى ثم القطاع الصناعى بما فى ذلك صناعة المنسوجات وقطاع البتروكيماويات ثم قطاع الخدمات وذلك وفقاً لمبادىء الجات الرئيسية التالية :

- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ،

- مبدأ التخفيضات الجمركية ،
- مبدأ الشفافية ،
- مبدأ المعاملة التفضيلية ،

حين نتوقف لبرهة لنرى مدى إنعكاسات إتفاقية الجات على السلع الزراعية العربية وعلى المعاملات العربية مع العالم الخارجيإستيرادا وتصديرا، سنجد للأسف أن أغلب الدول العربية مستورد صاف للغذاء ويعنيذلك أن الزيادات التيأحدثتها الإتفاقية على قطاع الزراعة سوف تنعكس سلباً على موازين المدفوعات العربية وستزيد أسعار الواردات الزراعية العربية بما مقداره ٣٠٪ الناجمة من خفض الدعم والإعانات الموجهة للزراعة كقطاع وللسلع كصادرات وهذا الأثر السلبييعبر عن الروح الأنانية التى حلت بها الدول الكبرى منازعاتها بشأن السلع الزراعية وفتح الأسواق أمام تدفقها عن طريق رفع الدعم والإعانات حتى أن البعض قد نظر إلى جولة أورجواى باعتبارها جولة إختصت بحل الخلافات بين أوروبا وأمريكا حول فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الزراعية الأمريكية وضرورة إلغاء الأوروبيين لدعمهم لزراعتهم وصادراتهم الزراعية على حد سواء،

إن الحديث المتفائل عن مستقبل أفضل لقطاع الزراعة فى البلاد النامية ومنها البلاد العربية والناجم عن أن إرتفاع الأسعار سيؤدىفى نهاية المطاف إلى إستفادة البلاد العربية من تلك الميزة هذا الحديث المتفائل يتناسى أن مصالح المنتجين الكبار إذا اختلفوا مآلها التصالح عند مستوى يحقق أرباحهم أولا، أما التفاؤل القائم على أساس أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية دولياً سيؤدىإلى الاهتمام بالزراعة العربية و تحقيق الإكتفاء الذاتيمع وجود فائض للتصدير فذلك يتطلب وجود إستثمارات رأسمالية ضخمة لا نظن أن الظروف الحالية المتسمة بعدم الإستقرار ستسمح بتدفقها حالياً للإسهام بمهمة كهذه ولا يفوتنا الإشارة إلى أن قيمة الواردات حوالى ٢٠ مليار دولار عام /١٩٩١م/ فيما بلغت قيمة الصادرات الزراعية حوالىخمسة مليارات دولار لنفس العام،

إذا انتقلنا إلى قطاع الصناعة نجد أن تأثير إتفاقية الجات على السلع الصناعية العربية ذو أثر سالب بعكس الحال فى حالة السلع الصناعية للبلدان المتقدمة صناعياً التى تحقق مكاسب من خفض التعريفة الجمركية التى أقرتها الجات من ٤٠٪ الى ١٠٪ وتتمثل تلك المكاسب فى زيادة صادراتها إلى أسواق البلاد النامية ومنها البلاد العربية، بينما تحقق العديد من البلاد العربية الأعضاء خسائر تماثل نسبة التخفيض التى أقرتها الإتفاقية نظراً لأن قطاع الصناعة العربية يتسم بعدم المرونة مما يجعله عاجزاً عن الاستفادة من هذا الخفض ونحن هنا لا نتحدث عن الصناعات البتروكيماوية أو المنسوجات فتلك لها حديث أخر،

إن الخفض الذى أدخلته الجات على صادرات السلع الصناعية قد خدم إلى حد كبير صادرات البلدان الصناعية لأن التخفيض انصب أساساً على تلك السلع المتصفة بكثافة رأس المال التيتتميز بها البلدان الصناعية خلافاً لتلك السلع التى تنتجها البلدان النامية وتتميز بكثافة عنصر العمل فيها، وذلك بالإشارة سيجعل من قطاع الصناعة العربية مرشحاً ليمنى بخسائر تساوى على الأقل نسبة الـ ٣٤٪ النيالتزمت بها الدول الأعضاء فيالإتفاقية.

فيما يتعلق بقطاع الصناعات البتروكيماوية ستستفيد دول مجلس التعاون من الزيادة المتوقعة فيالطلب العالمينتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه الصناعات بنسبة ٣٠٪ كما ستستفيد كل من مصر والجزائر إلى جانب دول المجلس وتحقق مكاسب معينة جراء حدوث إرتفاع فى الطلب المشتق على المنتجات البتروكيماوية بالنسبة للمنسوجات، فإن الترتيبات المؤقتة التيتم التوصل إليها أثناء مفاوضات جولة أورجواى وما أدخلته من تعديلات على إتفاقية المنسوجات السابقة التيكانت الدول العربية تحظى بمبزة حصولها على حصص محددة من أسواق الدول المستوردة ومع إلغاء هذا الاستثناء خلال العشر سنوات القادمة وشمول إتفاقية الجات لقطاع المنسوجات سيؤدىإلى وجود منافسة غير متكافئة لهذه الصناعة إذ ستتأثر كل من مصر والمغرب وتونس خصوصاً فى أسواق الاتحاد الأوروبىوسوق الولايات المتحدة مع إلغاء حصصها المحددة إلى حصة الأسواق كما أن الغاء الترتيبات الخاصة بالمنسوجات سيعرض البلاد العربية وصناعة المنسوجات فيها لمنافسة شديدة من قبل المصدرين الجدد فى جنوب شرق آسيا أكبر المصدرين حالياً للمنسوجات للأسواق الأوروبية والأمريكية. ولا نعتقد أن المهلة المعطاة لقطاع المنسوجات ومدتها عشر سنوات كافية كيتعيد الدول العربية ترتيب أوضاع هذه الصناعة وجعلها قادرة على المنافسة خاصة إذا امتد تأثير إتفاق الجات ليشمل الأسواق العربية ذاتها فى حالة إلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية إذ ستشهد هذه الأسواق غزواً لا يقاوم من منسوجات دول جنوب شرق آسيا فيحال التحرير الكامل لسوق المنسوجات والملابس.

بالنسبة للإتفاق الخاص بالخدمات الذيأدخلته الإتفاقية لأول مرة فى مفاوضاتها وتعد الإتفاقيات التيتم التوصل إليها فيهذا القطاع من أكبر ثلاث إتفاقيات تشكل مضمون جولة أورجواى إذ نصت هذه الإتفاقيات على إلغاء وتقليل القيود أمام حركة التجارة الدولية للخدمات من الجدير بالذكر أن الدول العربية مستورد صاف للخدمات وتعانيمن عجز فى ميزان الخدمات بما يجعل صافى أثر الإتفاقية على الإقتصادات العربية سالباً بعد تحرير تجارة الخدمات مثل البنوك والتأمين والوكالات التجارية التى بذلت الدول العربية جهوداً مضنية لتثبيتها وتوطينها فى الأسواق العربية.

إن الحديث عن الإيجابية التى ستوفرها لاحقاً إتفاقية الجات جراء تحرير التجارة الدولية وتخفيف القيود عنها سيساعد على نهضة تنموية ترتكز على فتح الاسواق الدولية، نراه حديثاً لا يتسم بالدقة والموضوعية، فالاستفادة تأتى أصلاً من توافر عناصر التكافؤ بين الأطراف المشاركة فى المجالات التىتحررها الإتفاقية ولا نشك بأن جنىالفوائد سيؤول أولا للطرف الأقوى أى للدول المتقدمة.

ويجدر فى نهاية المطاف ونحن نرصد تأثير إتفاقية الجات أن نشير إلى تجارب بعض الدول والمؤسسات العربية فى تعاملها مع الجات كمصر والمغرب أو موقف بعض المؤسسات العربية فى نظرتها للجات كاتحاد الغرف العربية ومنظمة الجات للاستشارات الصناعية .

لعل الإشارة لموقف المفاوض المصرىمن الإتفاقية يلخص الموقف التشاؤمىالذى ننظر إليه لتأثيرات الإتفاقية على الإقتصادات العربية. يذكر السيد السفير / منير زهران رئيس وفد مصر إلى مفاوضات الجات" إننا لم نستطع الإعتراض ولكن عبرنا عن استيائنا وطالبنا بالتعويض "وتشير ملاحظات منظمة" الخليج للاستثمارات الصناعية إلى احتمالات التأثير السلبىالمستقبلىإذ ترى أن ذلك يرتبط بمدى تضمين الجات للمجالات الجديدة محل البحث فى جولة أورجواى مما قد يكون له بعض التأثير السلبى على إقتصادات دول مجلس التعاون ويعتمد قطاع الخدمات مثلاً فى دول المجلس على الدعم الحكومى- وهو قطاع ناشىء – لتقويته وتتعهد إزالة القيود عليه الاستثمارات التىتمت فيه، كما أن المقاييس المرتبطة بالاستثمار قد يكون لها تأثيرها السلبىعند فتح الباب أمام امتلاك غير الوطنيين للأنشطة الإستثمارية المختلفة "

إن التقييم المغربى لأثار إتفاقية الجات على إقتصاد المغرب كما يرى رئيس إتحاد الغرف العربية الأأستاذ / عبد الله الازمانى" ان المغرب سيستفيد من وجهة نظر مالية محضة ولكن ذلك سيكون له آثاره السلبية على المنتوج الوطنىوالأمر الذىدفع بالكثيرين إلى ضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتىوتحسين الأمن الغذائى".

" ويرى الإتحاد العام لغرف التجارة العربية أن السياسات الوقائية التىينبغىللبلدان العربية إتخاذها للتعامل مع الجوانب الزراعية والصناعية الخدمية لإتفاقية الجات تكاد تكون نفس السياسات التىعليها أن تتخذها لكى تتمكن من تحقيق تنمية شاملة وفعلية فى البلاد العربية وفى طليعتها ازالة القيود الجمركية والإدارية والمعوقات الأخرى بين الأسواق العربية".

الملاحظات الاخيرة :

إن الحالة الراهنة التى تعمل فى نطاقها الإقتصادات العربية المتأثرة بوقائع السياسة العربية الراهنة ستمكن لاشك الجوانب السلبية التى تضمنتها إتفاقية الجات لتحرم الاقتصادات العربية من جنى المكاسب الإيجابية التى توفرها الإتفاقية، فبدون قيام السوق العربية المشتركة وقيام التكتل الإقتصادىالعربى ستفقد أغلب الميزات التى توفرها الإتفاقية، كما أن ضيق السوق العربية بتجزؤها الحالى يعد حاجزاً أمام تدفق الإستثمارات وسيؤدىلا محالة إلى مزيد من الترابط السلبىوالتبعية نحو الأسواق الخارجية. وإذا كان القول يدفع بإتجاه الإعتقاد بأن دخول منتجين جددا سيؤدى إلى إنخفاض أسعار السلع الزراعية كالقمح والحبوب بما يخفف أعباء الاستيراد، فالشواهد السابقة تبين أن الكبار كلما تضررت مصالحهم يعيدون إخراج الأمور بطريقة تعيد تقسيم العمل بما يحقق مصالحهم أولاً، كما أن القول بأن تحرير الاسواق وإرتفاع الأسعار سيضمن على المدى البعيد دخول مستثمرين جدداً إلى القطاعات الجاذبة للإستثمار وبما يضمن تدفق كم من المنتجات المتنافسة عند مستوى من الأسعار المتدنية أمر نعتقد بصحته نظرياً إذ أن تطبيقات الواقع تعاكس هذا التفاؤل،

لا بأس أن نتحرك ضمن مايطرحه المحيط العالمىمن متغيرات ولكن ألا ينبغى أن يكون هذا التحرك وفق إرادة تعيد ترتيب الأمور العربية داخلياً وبما يضمن حدود إنفراجة فى الواقع السياسى وانفراجة سياسية حقيقية تضمن لعناصر الإنتاج التحرك بإيجابية تحقق لها كفاءة فى الحركة وسرعة فىالقرار وقدرة على المنافسة وإمكانية للاستفادة من مساحة السوق العربية مساحة وعددا وماعدا ذلك فإن استمرار الحالة الراهنة التى تعمل فىنطاقها الإقتصادات العربية المتأثرة بالمناخ السياسىالعربىالمأزوم ستمكن الجوانب السلبية فى إتفاقية الجات من حرمان هذه الإقتصاديات من جنى الفوائد الإيجابية ،

إن ترابط المتغيرات الدولية التىتحيط بمجالات العمل الإقتصادىالعربىالمختلفة تتطلب مواجهة صريحة معها درءا لمخاطرها المتوقعة على مستقبل العمل الاقتصادىالعربي، فليس غريباً تزامن إتفاقية الجات بما تحمله من أثار وبروز الشرق اوسطية بما تتضمنه من مخاطر تنال جوهر الهوية العربية وماتحمله الشراكة الاقتصادية من الغير من محاذير لابد من الاحتراز بشأنها،ألا يوحى هذا الترابط بأن مايجرى حولنا، مع ثبات دور الكتلة العربية دون تحركها بوزن يعكس ثقلها وامكاناتها، اشبه بمثلث برمودا المتمثل بالجات والشراكة والشرق أوسطية، فالجات كما رأينا يعنىفى نهاية المطاف دمجاً للأسواق العربية يفقد الجانب العربىميزات عديدة والشراكة الاقتصادية مع الغير لم تقم من منظور يخدم المصلحة العربية

فى الأساس ولكنه تسابق بين الكبار لاقتسام الأسواق والشرق أوسطية توجه بخط الضرب فى العمق أىفىالهوية العربية التى تبقى من دعائم الترابط بالكيان العربي،

إن البلدان المتقدمة قادرة على تغيير لون جلدها وما تطرحه من آليات جديدة لاقتسام النفوذ للسيطرة على العالم ليس إلا أشهارا ايديولوجيا جديدا بضرورة التخلص من آليات فترة ماسمىبالحرب الباردة إثباتاً لحقيقة أن العالم لايمكن تطوره اقتصادياً دون آلية السوق وحرية التجارة والتخصيص،

ليس أمامنا إلا الدعوة لتطوير قاعدة التعاون والتنسيق العربىبحيث لايستفيد من كل الفوائد التى تطرحها آليات النظام الدولىالجديد وقدرة الجوانب السلبية بذلك التعاون والتنسيق وليس من خيار آخر غيره على أن تذلل فى سبيله العوائق والقيود وأن تخدم إتجاهات معايير العلم والتقنية الحديثة لإدارة التطور والمصالح المشتركة والمتبادلة،

لا أعتقد أننا سنكون مخطئين حين ندعو للحلم بحدوث إنفراجة حقيقية فى الواقع السياسى المأزوم الذى يؤدىإلى تقبل الأمة مايفرض عليها من خارج إطارها وترفضه حين تتبناه مؤسساتها القومية فىأغلب الجوانب الإقتصادية،

دعوة للحلم والعمل، فستلتهم الثعابين – كما يقول لوركا ـ غدا الذين لايحلمون

صحيح أن الواقع الراهن بتأزمه وتعقيداته يفرض على العقل أن يكون متشائماً ولكن ألا ينبغىأن نخطو نحو إقامة القرن القادم بعقل متفائل وإرادة متفائلة ايضا ،، ذلك هو السؤال الذى تطرحه الندوة ،

قائمة المراجع :

- أوراق إقتصادية – أغسطس ١٩٩٥ م
  الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة العربية .
- الجات وأخواتها . د. ابراهيم العيسوى
  دراسات الوحدة العربية
- الجات ونهب الجنوب / علا كمال .
  دار المحروسة
- دراسات إقتصادية أبحاث مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمرغرف التجارة والصناعة العربية – الدوحة /١٩٩٤م/.
- جريدة الحياة يناير /١٩٩٤م/.
- نهاية التاريخ فرانسيس فوكوياما .
- الأندلس، الإنهيار القادم لأمريكا
  هاريس فيجى، جيرالدسوانسون .
- تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية .
  مركز الدراسات العربى الاوروبي
  باريس /١٩٩٤م/.
- جريدة الاهرام /١٨/ مارس /١٩٩٦م/.
  أمريكا بين الحماية الاقتصادية وحرية التجارة .

الشــراكة الإقتصــادية العربيــة ـ الدوليــة : حالــة العلاقــات العربيــة ـ الأوروبيــة

د. عــلاء الطاهــر

مدير الأبحاث بمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ـ باريس .

إن عنـوان المحـاضرة يتضمـن بعدين اساسيين ، البعـد الأول زمنـى، والبعـد الثـانى جيوحضارى أو جيوبوليتيكىمختلف، هذا علاوة على موضـوع ثالث هـو الغايـة المطروحـة منهجياً من خلال هذا الموضوع أى الشراكة . والبعد الزمنى يتأتى فى كلمة مستقبل، حيث أن عنوان "الشراكة العربية ـ الدولية أو العربية الاوروبية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربـى" يتضمن كلمة المستقبل أى مجالا رمنيا لاحقـا بطـرح بـالضرورة مفـاهيم زمنيـة أخـرى هـى : الماضـى، والحاضر، فالمستقبل كفترة زمنية ممتدة من منظـور العلاقـات الدوليـة هـى فـترة لا تنبثق من عدم بل هى معطى للحظات تراكميـة مـن المـاضى ثم لفـترة قصـيرة الأمـد ومليئـة بالتوقعات هى الحاضر أو اللحظة الانية، وفى اندماج هذيـن الفضـائين الزمنييـن أى المـاضى والحاضر يمكن وضع تخطيطات توقعية للمستقبل.

أما البعد الثانى للموضوع الخـاص بالشـراكة الدوليـة فهـو البعـد الجيوحضـارى فهـو الفضـاء البشرى ـ المكانى الممتد على رقعتين جغرافيتين متباينتين بخصوصيتهما، أى أوروبـا من جهة والعـالم العربـى مـن جهـة أخـرى . وفـى ضـوء هـذين البعدين أى البعد الزمنى ثـم البعد المزدوج الجيو ـ حضارى، الجيوبوليتيكى، ينبغى ان يبحـث موضـوع الشـراكة العربيـة الاوروبية أو العربية الدولية .

وليكـن البـدء بـالموضوع الزمنـى لانـه المسـاحة النظريـة التـى يمكـن لهـا أن تحتـوى العناصر الدولية لخلق التوقعات المستقبلية للعلاقـات الدوليـة العربيـة الاوروبيـة داخـل مجـال شراكة وتعاون وليس داخل مجال صـراعى . فالمستقبل كما قلنا يطرح بعدين زمنيين أخريـن هما الماضى والحاضر، وهنا تكون المساءلة هى : ما الذى كانت عليه العلاقات الأوروبية ـ العربية فى الماضى، ثم ما الخصوصـية التـى تتسـم بهـا العلاقـات العربيـة الاوروبيـة اليـوم . ضمن هاتين المسألتين تنتظم عملية الإستشراف التالية للعلاقات العربية الأوروبية .

فماضيا وحتى فترة قريبة من التاريخ المعاصر كانت العلاقات بين الطرفين علاقـات صراعية، علاقات غير متكافئة بين أنا حضارى جغرافى ضعيف يوصـف إصطلاحيـاً بالعـالم الثالث هو العالم العربى، وبين اخر جغرافى ـ حضـارى قـوى علـى كافـة المسـتويات بحيـث تكّون منه قوة إحتلالية وسياسية مسيطرة بإتجاه الانا الحضارى العربى، هذا الأخر هو أوروبا التى صدرت عنها أولى الحملات العسكرية الإستعمارية فى العصر الحديث، وذلك فـى بدايـة

القرن السادس عشر، ثم تطورت هذه الحملات فى تقنياتها السياسية وإستراتيجاتها العسكرية وإستراتيجية الحكم ونظام إدارة الإقليم المستعمر الخاضع لها، لقد تطورت تقنية الهيمنة السياسية الإقتصادية الأوروبية على العالم العربى من أشكال الإستعمار المباشر والإستعمار العسكرى إلى وضع منظومات عقلانية لإستعمار سياسىمباشر ثم إستعمار سياسى وعسكرى لا مباشر أشكالا تقنية أخرى للإستعمار أو الهيمنة غير المباشرة تحت صيغ لغوية وإدارية أخرى أستخدمت فى العصر الحديث، مثل الوصاية، الإنتداب، الحماية، وغير ذلك من أشكال لغوية تحاول تخفيف المضمون الميدانى لممارسة سياسية واحدة هى الإستعمار الأوروبى والهيمنة على العالم العربى .

ووفق ذلك تكون معظم البلدان العربية وغالبيتها قد مرت بمرحلة الإستعمار الأوروبى لها بكل صيغه التقنية إمتدادا من الهيمنة العسكرية المباشرة إلى السيطرات السياسية غير المباشرة، وفى ظل هذا الماضى الصراعى العنيف الذى فجر حروب تحرر وحروب مقاومة إضافة إلى خلقه لتكوين سيكولوجى تاريخى جماعى لدى المجتمعات العربية . فى ضوء هذا الفضاء الزمنى الماضى تتكون الخصوصية الراهنة للعلاقات بين العالم العربى والدول الأوروبية، بل يمكن قياس موضوع الشراكة العربية الأوروبية داخل فترة زمنية مفتوحة هى المستقبل .

بالنسبة للحظة الحاضرة تشهد العلاقة بين الطرفين نهاية للمرحلة الإستعمارية الكلاسكية بعد نجاح حركات التحرر الوطنى داخل العالم العربى وتحقيقها للإستقلال السياسى، أى أن مرحلة الإستعمار الكلاسيكى، وكذلك ما اصطلح على تسميته بمرحلة الإستعمار الجديد قد انتهت من الناحية النظرية والميدانية وحلت محلها مرحلة إنبثاق لإستراتيجيات توازن قوى أو هيمنات جيوستراتيجية عند القوى الكبرى. وفى ظل هذا التحول فى اسلوب كسب ميزان القوى لدى الدول الكبرى بعد نهاية مرحلة الإستعمار المباشر أو اللامباشر والجديد، تغدو اللحظة الحاضرة ملائمة لإقامة أسس لتعاون عربى أوروبى على صعيد مستقبلى، هذا مع ذكر أهمية وتأثير التداخلات التى طرأت على خريطة العلاقات الدولية خلال العقود الأربعة الماضية .

- إن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بداية لتخفيف حدة ميل الميزان الإستراتيجى العالمى لصالح القوى الأوروبية الإستعمارية الكلاسكية وإنبثاق الإتحاد السوفياتى والولايات المتحدة الأمريكية كقوى جديدة على الساحة الدولية أخذت تدريجياً تضعف نفوذ القوى الكبرى الأوروبية كقوى هيمنة منفردة على العالم العربى .

ـ إن إنهيار الاتحاد السوفياتي موخـرا لـم يكـن إضعافاً قسرياً للاتحـاد السـوفياتي أو (روسيا الحالية) بل قد صحب معه ضمنيا إضعافا لنفوذ الولايات المتحدة أيضاً داخـل منـاطق نفوذها الدولي، إذ أن إنهيار الاتحاد السوفياتي قـد أفقد الولايـات المتحـدة تبريرهـا فـي إيجـاد قواعد عسكرية لها ومناطق نفوذ داخـل قطاعـات معينـة من العـالم بحجـة حمايـة بلـدان هـذا القطاع من الخطر السوفياتي، ومن ذلك إضعاف وجود الولايات المتحدة في أوروبا .

ـ وفي الوقت نفسه إنبثقت اوروبا الموحدة سياسياً في بدايـة التسـعينات ككتلـة عالميـة يمكن أن تكون بديلة عن الولايات المتحدة الامريكية في تمثيلها لقوة غربيـة رأسـمالية متقدمـة بالنسبة للعديد من بلدان العالم الاخرى التي تريد خلق تعاون مع كتلة عالمية وفـق هـذا النمـط الحضـاري . كما خلق هذا الظهور لاوروبـا الموحـدة قناعـة لـدى الكثير مـن البلـدان العربيـة بخلق تعاون سياسيوإقتصادي وتقني معها كبديل للتعاون مع القوتين اللتين سـادتا فـي مرحلـة القطبية الثنائية، يضـاف إلـى ذلـك أوروبـا كقـارة موحـدة تشـترك جغرافيـا مـع العـالم العربـي بإطلالها على سطح مائي هو نقطة تقـاطع جغرافيـة للكثير مـن القـوى العظمـي ودول العـالم الثـالث، هـذا المسـطح المـائي هـو البحـر الأبيض المتوسـط، وان هـذا الاشـتراك الإتصـالي الجغرافي يرجح أن يكون التعاون العربي مع أوروبا هو المتفـوق علـى أي مشـروع للتعـاون العربي مـع قـوى دوليـة أخـرى، كمـا أن الموقـع الجغرافـي القـاري البعيـد للولايـات المتحـدة الأمريكية كقوة عظمى سيدفع آنيا ومستقبلا البلدان العربية عامة والأوسطية منها بوجه خـاص للتعاون مع كتل دولية اخرى، وعلى المستوى القاري ستكون أوروبا هي المرشحة لخلق مثـل هذا التعاون مستقبلاً، هذا مع ضرورة إقرار القاعدة الكلاسكية في علم العلاقات الدولية القائلة بأن الدول الصغرى حتم عليها أن تتعامل مع قوى عظمى لكي تستمر في ممارسة دور إقليمي لها علاوة على إستمرارية نمو بناها التحتية الإقتصادية والتنمية على الصعيد الداخلي

ـ وبغض النظر عما سـتكون عليـه مجـالات الشـراكة والتعـاون بيـن البلـدان العربيـة واوروبا مستقبلاً ينبثق إشكال خاص بموضوع وحدة أو عدم وحدة الكيان الجيوبوليتيكي، فـإن البلدان العربية لا تشكل كيانا موحدا سياسيا بل هي مجموعة من الكيانات الإقليمية التي تتبـاين سياساتها الخارجية عن بعضها، في حين أن البلدان الأوروبيـة بعـد تحقيـق وحدتهـا فـي بدايـة التسعينات أصبحت تشكل كيانا جيوبوليتيكياً واحدا لا تسوده التناقضات في سياسته الخارجيـة، هذا على الرغم من وجود بعض التباينات الجزئيـة بالنسبة لموقفهـا تجـاه قضايـا ثانويـة علـى السـاحة الدوليـة . أي أن أوروبـا اليـوم تشكل كتلـة دوليـة موحـدة ليـس علـى صعيـد الحـدود الجغرافيـة والإجـراءات الإقتصـاديـة فحسـب بـل علـى صعيـد أكثر أهميـة هـو الإسـتراتيجية العسكرية والسياسة الخارجية . في حين أن البلدان العربية لا تمتلك أي سياسة خارجية موحدة

بل عدة سياسات خارجية قد تتباين أحيانا لتصل إلى حد التناقض، ثم أن بعض الدول العربية لا تمتلك حتى سياسة خارجية ثابتة (مثل العراق) بل تتغير بشكل فجائى منتقلة من التعاون مع قوة دولية معينة إلى التعاون مع قوة دولية أخرى، ولذلك فإن التعامل مع كتلة وقوة عالمية موحدة مثل أوروبا سيواجه انياً ومستقبلاً صعوبة فى إرساء نسق ثابت لعملية الشراكة الإقتصادية مستقبلا .

ـ إلا أن هذا الإشكال فى تعددية أنماط السياسة الخارجية العربية يمكن تجاوزه إقليميا عبر تبنى كل دولة عربية سياستها التعاونية مع أوروبا كمرحلة أولى، ثم بتحول ذلك على عمليات تنسيق عربى عام، سيما عبر تنسيق عربى مشترك قد يكون الخطوة الأولى مستقبلاً لتأسيس سياسة خارجية عربية موحدة أو ذات تنسيق بقلل من صفة التباين بينهما .

ـ إضافة الى هذه الضرورة لإقامة سياسة مشاركة مستقبلية بين البلدان العربية وأوروبا تنبثق ضرورة الإنفتاح على مشاركة وعلاقات تعاون مع الدول الاسيوية التى تشكل قوى إقتصادية كبرى او عسكرية سياسية كبرى مثل الصين واليابان حيث أن الإشتراك القارى الأسيوى أوالمدارى بين هذه البلدان والبلدان العربية لم يصبح إلى الأن موضع تعاون دولى فعال بين العالم العربى والكتلة الاسيوية التى يمكن لها أن تحل محل كتل دولية أخرى كانت تجربة التعاون معها أو الإحتكاك بها خلال العقود الأخيرة تجربة مثقلة بالكثير من الخيارات المطروحة أمام البلدان العربية لبناء شراكة دولية.

تعقيب د. محمد رياض الأبرش :

السيد رئيس الجلسة، إيها السيدات والسادة الحضور.

السيد الدكتور المحاضر على عبدالكريم – الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

جدير بالشكر على الورقة التى أعدها وهو جدير بالشكر أكثر على تواضعه الواضح فى سطورها، وهو يستحق إمتناننا جميعا لدعوته لنا إلى الانضمام إلى رحلة الحلم، حتى لا تلتهمنا الثعابين كما أضاف، مقتبسا من الاديب الأسبانى لوركا، ونحن فى حال من اليقظة والانتباه، والحقيقة هى أنه لم يبق لنا سوى شراء تذاكر سفر لزورق من زوارق الأحلام التى نراها على شاشات التليفزيون لعلنا ننسى أو نتناسى الواقع، والحلم أيها السادة هو الملاذ الأخير للنفس الإنسانية فى حالين :

الأولى: وهى حال الأمل، وهو حال الناجحين فى هذه الحياة الذين يبحثون على غرار الأساطير العلمية عن مواقع نجاح جديدة فى عالم لم يولد بعد وهو عالم المستقبل.

الثانية: وهو حال المحبطين فى هذا العالم، الذين يبحثون فى عالم الأحلام عن شىء جميل، أو واقع أسطورى على الشكل الوارد فى الف ليلة وليلة وبمكن أن يعيشونه بعبدا عن الاحباطات التى تملأ حياتهم بالالم أو الشعور بالفراغ والتفاهة، وبعبدا عن الواقع الذى يكذب كل ما يريدون رؤيته واقعا، فلا يبقى من ملاذ سوى عالم احلام اليقظة، وهنا يستذكر الإنسان العربى كلمات الله فى القران الكريم (سكارى وماهم بسكارى).

لقد اعتذر السيد المحاضر بضيق الوقت لعدم تمكنه من ايفاء الموضوع حقه فى البحث، ولكن الوقت الذى ترك لى بدورى لتعليق جوهرى وتفصيلى كان أقل من القليل، ومع ذلك أود الإشارة فى هذه العجالة من الزمن الذى ترك لى إلى الإيضاح أن الجات ولدت من أجل تعميم حرية التجارة ومزاياها التى تعودنا نحن الاقتصاديين على تعليم طلابنا اياها على أنها عنصر هام من عناصر الاقتصاد، فبدون تجارة حرة يسوء توزيع الدخل الوطنى ويتراجع مستواه وحجمه وتنشأ انقطاعات التوريد وبالتالى العرض وتنشا الأزمات الاجتماعية والسياسية تبعا لذلك، وأنا كاقتصادى فى هذا المكان لا يهمنى كثيرا الحقيقة التى تنشأ دوما نتيجة تدخل السياسيين وذوى المصالح فى الاقتصاد بهدف اتباع سياسة حمائية تحت اسماء عديدة منها الحمائية باسم الوطنية الاقتصادية التى ابتدعها الألمانى "ليست"، أو باسم ضرورة توفير مورد للدولة أو بهدف حماية الصناعة الوليدة أو بهدف تحقيق التعريفات الأمثل وما إلى ذلك، وكل أنصار الحمائية وخصوم حرية التجارة يوردون أسلوب الحماية كهدف تكتيكى مؤقت، فهم يعرفون أن حرية التجارة هى الاصل والمبدأ فى الاقتصاد وأن التقوقع فى اقتصاد

مغلق تحت ستار الدين أو القومية أو أى أشياء أو أفكار أخرى شىء غير ممكن إلى ما لا نهاية، ففى نهاية الأمر تسود حرية التجارة داخل الأوطان وحربة التجارة بين الأوطان، فنحن جزء من هذا العالم وعلينا واجب روية هذا الواقع وهذه الحقيقة أنهم باختصار لا يريدون رؤية "الكينزية" كما رآها صاحبها "جون مايرند كينز" نظرية تطبيقية مؤقتة لإنقاذ الرأسمالية واقتصادها، لهذا يشعرون لجهلهم بطبيعة الكينزية بأن التدخلية أمر دائم لا متناهى، وينسون أن العودة إلى اقتصاد السوق هى الحال العادية، وهنا تتداخل الأوراق وتختلط، وأنا لا أريد التعرض للرؤية الماركسية التقليدية للأمور، فهى رؤية مفهومة وصريحة تفترض الثورة لإلغاء اقتصاد السوق والرأسمالية التى بنيت عليه، وسائر ما يرتبط بذلك معا، كما لا أريد التعرض للرؤى الماركسية الجديدة التى تقدم التحليل وتخفى الحل، فهى تحب أن تقدم لنا تحليلها المعروف بنظرية تعتمد الثنائى المحيط والمركز والتناقض الأبدى بينهما، وهو ما يعرف الآن بنظرية التبعية دون ان يقدموا حلا، ولو أرادوا تقديم الحل لكان حلهم من جديد إما الثورة على الطراز التقليدى للرأسمالية أو الإنفكاك عن المركز، وهذا يعنى رفع شعار نظرى هو الانكفاء على الذات والتقوقع وراء الحدود بانتظار الأفضل، أو أيام أفضل يتم فيها إنهيار النظام الرأسمالى كلية أو يعلن إفلاسه مع العودة إلى التدخلية على نطاق واسع لتحل الدولة وبيروقراطيتها كرأسمالى منتج كبير ويصبح الناس مجرد مستهلكين صغارا لا يملكون سوى القبول بما يعرض عليهم وبعيشون فى حالات التطرف لهذا النوع من الاقتصاد، تماما كما ورد فى قصص جورج أورويل ١٩٨٤م و(مزرعة الحيوانات) المشهورتين جدا أو أشعار كان يلهب بها مشاعر الناس وأحاسيسهم وهوالثورة الدائمة ولكن الدائمة إلى متى؟

ونحن نعرف أن استخدام مفهوم معين وتكراره يخضع بالضرورة لقانون الريع أو المردود المتناقض ويؤدى بالضرورة إلى إنبهات هذا المفهوم وإلى فقدان تأثيره على الناس وإذا ما تجاوزنا لبرهة المفاهيم والمصطلحات الماركسية، وقبلنا حقيقة الكينزية على أساس نظرية مؤقتة الطابع أدت غرضها بإنهاء أزمة الرأسمالية الحادة، ولا أقول أزمات الرأسمالية اليومية وهى التى يتم معالجتها على الدوام من قبل آلية التكيف والتلاؤم التى بنيت داخل المجتمعات الرأسمالية نجد المفهوم الكينزى قد أدى بدوره إلى حماية الرأسمالية والمساعدة على تجاوز محنتها، كما نجد تبعا لذلك أن مفهوم اقتصاد السوق لم يزل هو الأساس والإطار للعمل الاقتصادى.

واقتصاد السوق هذا يعود الآن إلى الصدارة بعد زوال مبررات التدخلية التى جاءت بها الكينزية وكذلك الحلول المؤقتة التيجاءت بها الكينزية لمعالجة موقف أزمة الرأسمالبة فى الثلاثينات والستينات ويعود اقتصاد السوق ومبادىء الاقتصاد المدروس الأبدية إلى السريان

دون تحفظ. ففي الحقوق قاعدة ندرس (الطوارىء حال عارض على الحياة المدنية) فالناس لا تعيش بالاستثناء وإلا أصبح الاستثناء هو القاعدة ولكن متى كانت الحرب والأزمة هى أساس الحياة المدنية؟ إن هذا قلب للأشياء والمواقع.

السيد المحاضر أوضح أن الكتل الاقتصادية الثلاث تعيش فى صراع دائم، وأنا أود إيضاح حقيقة، ففى الإقتصاد لا يوجد صراع كما لا يوجد فى السياسة، فالاقتصاد يقر ويعتمد على التنافس وليس على الصراع، إذ أن الصراع مفهوم حربى يحمل فى طياته العدائية ولا نقول العدوانية وإنما العدائية، بينما التنافس بين البشر حال دائمة من حالات العيش البشرى، وهى نقطة إيجابية توضع على لائحة إيجابيات السوق الحرة اقتصاديا، أما الصراع فهو مفهوم سلبى، غالبا نجد فى نهاية دربه الدماء تسفك من أجل صراع على المركز الأول أو على اقتسام الأسواق ومناطق النفوذ وينتهى مثل هذا الصراع فى ظروف الدمار الشامل بالقضاء على المتصارعين جميعا وعلى أسباب الصراع أيضا، ولهذا نجد أن المتنافسين بدأوا منذ بدء القمم الدورية.

أيها السيدات والسادة

السياسيون والمتسيسون فى العالم العربى يحبون استخدام الاقتصاد وسيلة للوصول إلى أهداف غير اقتصادية، ولكن الاقتصاديين لا يحبون أن يروا السياسة تتدخل فى عمليات الاقتصاد وإنما تتبع المصالح الاقتصادية.

السيد المحاضر أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى مالكة أكبر اقتصاد فى العالم – حتى الآن – ونكرر هنا تعبير – حتى الآن – لنريح النفوس التى تنظر إلى اليوم البعيد القريب الذى يصبح فيه اقتصاد تلك الدولة الثانى بعد أوروبا الموحدة حين تستكمل وحدتها فى يوم ما أو بعد الصين ذاتها بعد عام ٢٠٥٠م كما يأمل الباحثون الأمريكيون ذاتهم، نتيجة الاندماج فى الحالة الأولى أو التنمية فى الحالة الثانية، "تعانى من مشاكل عديدة داخلية تتعلق بطبيعة مجتمعها وتوجهاته الاستهلاكية وما ينعكس سلبا على قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية وبالتالى تواجه نسبة معينة من البطالة تقدر ما بين ٦-١٣٪ حسب طريقة الإحصاء التى يود الإنسان استخدامها.

البعض يذكر كيف أن الجنيه الاسترلينى فى عام ١٩٨٥م هوى ليصبح معادلا للدولار الواحد، وصاحب أصوات من المعارضة العمالية تطالب الحكومة البريطانية المحافظة بفرض أنظمة مراقبة القطع ومنع مضاربات العملية واستصدار قوانين لمعاقبة المتعاملين ووقف سوق المال البريطانية البورصة، وهو بالتأكيد ما كان الكثيرون مستعدين لفعله ولكن السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حينئذ لم ترتجف فدافعت عن حرية تبادل النقد وحرية

نقل الرساميل، وكانت النتيجة الان أن بريطانيا ما تزال سوقا رئيسية للرساميل فى العالم ولو أرادت أن تساير التدخليين لضاعت السوق المالية البريطانية من خرائط المتعاملين معها فى العالم.

المشكلة أيها السادة اننا لا نحب أن نرى الاقتصاد يعتمد على قواعد غير سياسية بمعظمها، والمشكلة تحديدا أننا لهذا نريد أن ندخل بالاقتصاد بشكل سياسى، وما دام هناك تسييس للاقتصاد فإن من العبث الحديث عن الرساميل الأجنبية أو عودة الرساميل المهاجرة الوطنية منها أو العربية التى طالما نتحدث عن ضرورة عودتها فمالكو الرأسمال العربى لن يعيدوه إلا بزوال الاسباب التى ادت إلى هجرته مهما كانت صيحات المنادين بذلك فكريا أو غير ذلك عالية.

سيادة الرئيس، أيها السيدات والسادة الحضور.

أشار السيد المحاضر إلى أن الجات ولدت من أجل تعميم التجارة الدولية ومزاياها التى تعلمنا نحن الاقتصاديين الدفاع عنها كأساس سياسة تطوير عالمية فى ظروف سادتها السياسات الحمائية التى تتم من خلال ما كان يعرف قبلها بالوطنية الاقتصادية، وبعدها خلال سنوات الحرب الباردة ١٩٤٥ - ١٩٩١م بسياسات الحماية النابعة اقتصاديا من افكار ماركس وكينز التدخلية على ما بينهما من فوارق، ولهذا لم تستطع الجات تحقيق الكثير من المنجزات فى تحرير التجارة الدولية حتى هذه اللحظة فالحماية الوطنية والحماية المعاكسة لها تعنى فى نهاية الأمر سيادة الحماية وأنظمتها المعقدة كل دول العالم وكتله الاقتصادية وبالتالى تراجع التجارة الدولية حجما وعدم أدائها لوظيفتها الاقتصادية فى خدمة المستهلك الإنسانى حيثما وجد، أو على الأقل تباطؤ نموها واساءة توزيع عوامل الإنتاج والدخول فى العالم.

من السهل فى مجتمعات الحرب والسياسة الادعاء بأن الاقتصاديين الذين يطالبون بحرية التجارة أينما كانت إنما هم واهمون، وأين هى التجارة الحرة - كما يقولون- وكل دول العالم تمارس سياسات تسعى - لاسباب مختلفة طبعا معظمها سياسى والقليل منها اقتصادى - إلى الحد منها أو على الاقل جعلها خاضعة لتقدير السياسة التى تتغير من حين لاخر مثل مؤشر الريح فى كل الاتجاهات.

أيها السادة الحضور.

لقد فعلت كل دولة وكتلة اقتصادية ما يلائم مصلحتها، فماذا قدم العرب لأنفسهم؟ فى أحسن الأحوال القليل جدا، لسبب وحيد هو إنعدام وجود المصالح الاقتصادية بينهم وكثرة الروابط العاطفية والتاريخية، فالتجارة فيما بينهم لا تزيد عن ٤-٨٪، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يكن نتاج وجود المصالح الاقتصادية وإنما رغبة من صانعيه

بتحقيقها ولعل هذا هو السبب الذى حدا بالدول الخليجية إلى عدم الانضمام إليه، لسبب بسيط هو أن أيا من دول الخليج لم يكن مستعدا لمنح الصناعة السورية أو المصرية أو غيرها وبشكل جماعى كصناعة عربية إمتيازات تؤدى بالمواطن الخليجى للتضحية بنوعية استهلاكية أو تكميلية أو بأمواله لحساب تلك الصناعة، ولهذا السبب أيضا وجدت الكثير من الدول الأعضاء فى ذلك المجلس نفسها تسير وراء الرغبات القطرية الآنية لوضع شتى الشكليات والموانع الكمية وغير الكمية للحد من التجارة البينية العربية، والأسوأ من ذلك فقد رفضت دولة عربية "عضو" حتى توحيد بدايات الخطط التنموية ونهايتها لكى يستطاع ولو شكلا اجراء مقارنات بها بحجة السيادة.

ولقد أشار السيد المحاضر بوضوح إلى الأثر المباشر لعضوية الجات وهو أن الدول العربية ستقبل بحكم عضويتها سياسات لم تسمح بتطبيقها عندما طرحت من قبل مؤسسات العمل العربى المشترك، أليس هذا شيئا رائعا أن يتمتع المواطن العربى والمستهلك العربى بحياة ذات نوعية احسن بفضل الجات؟ إنى اعتقد أن الانضمام إلى الجات شىء إيجابى جدا ولو من اجل هذا الأمر فقط، ولقد ان للمواطن العربى أن يلتحق بركب الحضارة وأن له أن يعيش كما يعيش الأخرون فى العالم، فما الذى خبأه المواطن العربى بعد خمسين عاما من الحماية الجمركية والقيود الكمية على التجارة، وكلها وضعت باسم التنمية تارة وترشيد الاستهلاك تارة أخرى سوى صناعة مدللة لا نستطيع حتى السباحة لوحدها أو منافسة مثيلاتها فى دول عربية أخرى ناهيك عن الصناعات الدولية.

أما ارتفاع السلع الزراعية التى تستوردها الدول العربية فإنه يذهب إلى ايجابيات الجات وليس إلى سلبياتها، إن سوريا بفضل سياسة تنموية زراعية واضحة المعالم استطاعت القفز بإنتاجها من الحبوب رغم الاجواء والظروف المناخية المعاكسة إلى حوالى ثلاثة ملايين طن، وهناك إمكانية أن يصل الانتاج هذا العام ١٩٩٦م إلى حوالى ستة ملايين طن.

إن تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات سيشجع قيام صناعة خدمات ممتازة فى كل من بيروت وعمان ودول الخليج، كما أن من الممكن أن يحدث الشىء ذاته فى المغرب وتونس.

وإذا كانت الخدمات فى دول الخليج تستند إلى دعم مادى كبير من قبل الدولة فقد أن الأوان لها أن تقف على قدميها.

ونأتى إلى الملاحظات النهائية التى أوردها السيد المحاضر، لنؤكد من جديد تمنيات كل عربى غيور على أمته وتراثه بتحقيق قريب للسوق العربية المشتركة وقيام اقرب لتكتل غيور، ولكن السيد المحاضر لم يبين لنا كيفية حدوث المعجزة هذه، وقد مضى على توقيع

اتفاقية السوق العربية المشتركة حوالى ٤٠ عامــا، وعلـى إعـلان الوحـدة الاقتصـاديـة العربيـة نحو ٣٣ عاما، وما يزال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مجرد لافتة (يافطة) مرفوعة علـى هيكل يفتقر إلى الكوادر والمال على حد سواء، مجرد تذكرة للأجيال العربيـة التـى عاشـت نصف القرن الماضى بحلم نخبها العربية المفكرة، التـى تطلعت إلى هدف، حققتـه بتفكيرها وأحلامها بينما بقى فى واقعه مجرد يافطـة (لافتـة). هنا نفترق عن السيد المحـاضر، ففى ظروف كالتى شرحها السيد المحاضر ثم أشرت إليها أنا فى هذا التعقيب، تصبح الجات بارقـة أمل لكل من المواطن العربى بتحقيق نوعية استهلاك أفضل وأحسن للتاجر والمنتـج العربـى بانفتاح على العالم واندماج فى مجتمع التقدم والتقنية، وللمواطن العربى حق الملكية والتنقل فى بلاد الوطن العربى والهجرة فيما بينها، أن تحقيق هذه الأمور عن طريق الجات أو منظمة التجارة العالمية ما دام تحقيق ذلك عن طريق مؤسسات أقيمت لتؤكد واقع التجزئة، لم تستطع تطوير ذاتها أو تطوير أعمالها، فبقيت (شاهد ما شافش حاجة) أو شاهد زور على عمل عربى مشترك لم يكن موجودا أساسا.

تعقيب د. طـــلال عتريســـى :

ربما يصعب الحديث فى إطار الاهتمام المتزايد "بالعولمة" منذ التسعينات، عن مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية/ الدولية وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى فى هذه المرحلة الانتقالية من تاريخه المرتبطة بإنهاء الصراع العربى – الإسرائيلى وما سيترتب عليها من احتمالات غير واضحة المعالم للتعاون الإقليمى بين دول المنطقة كافة.

لقد ارتبط الحديث عن العولمة الاقتصادية بتحقيق المصالح المشتركة للجميع. وعلى الرغم من تخوف بعض الدول وترددها "يمكن ملاحظة تزايد الرغبات فى ترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى درجة الدعوة إلى رفض الحدود الإقليمية لصالح الانفتاح الاقتصادى والتجارى. ولا يقتصر ذلك على بلدان الشمال، بل بدأ عالم الجنوب ينادى بذلك أيضا آملا فى أن تؤدى هذه السياسات إلى عوائد يستفيد منها لتحقيق نمو اكبر"(١).

لكن الدول العربية، وهى كتلة هامة من بلدان الجنوب بموقعها الاستراتيجى وثرواتها وعدد سكانها تواجه مشروع العولمة الاقتصادية وهى لم تنجز بعد أهم وأخطر عملية سياسية واقتصادية فى تاريخها الحديث، أى ما يطلق عليه الشرق الأوسط الجديد أو التعاون الإقليمى المرتقب بعد إتمام عملية السلام. لذلك يصعب الفصل بين رفض مشروع العولمة أو الانخراط فيه بعيدا عن رؤية الواقع الاقتصادى الحالى للدول العربية أو الاحتمالات المطروحة للبنى الاقتصادية الإقليمية. علما بأن المبشرات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية تشدد على الرخاء القادم الذى سيعم دول المنطقة إذا تحقق مثل ذلك التعاون الاقتصادى الإقليمى، الذى سيؤدى بدوره إلى تدعيم السلام وتثبيت أقدامه.

لكن الدراسات الاقتصادية والسياسية لمستقبل ذلك التعاون تكاد تجمع على التشاؤم، استنادا إلى نقاط القوة ونقاط الضعف والاحتمالات الممكنة لاقتصاد الشرق الأوسط فى اتفاقيات السلام.

ويرد الباحثون هذا التشاؤم، بالدرجة الأولى، إلى المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها الدول العربية وليس إسرائيل. وذلك خلافا لصورة "المستقبل الزاهر" الذى سيجلبه التعاون المشترك بين دول المنطقة فى إطار اتفاقيات السلام التى ستؤدى كما هو مفترض إلى إعادة توزيع للموارد من الأغراض العسكرية إلى التنمية المدنية، وإلى أن تعمل المشروعات المشتركة على تنمية موارد المياه والنقل وتعزيز السياحة ومشروعات الطاقة التى ستحصل على التمويل الدولى لذلك. كما أن تطور هذه المشروعات سوف يجذب ويشجع الاستثمارات الخارجية والدولية على نطاق واسع فى الشرق الأوسط. وستزداد الوظائف وسيرتفع الدخل بسبب نهوض هذه المشاريع وتوسعها. مما سيجعل من السلام واتفاقياته مطلبا شعبيا.

تصطدم هذه الصورة المشرقة لمستقبل التعاون الاقتصادى، بعد تثبيت السلام بين العرب وإسرائيل، بالواقع المتشائم الذى تعبر عنه الدراسات المختصة استنادا إلى الاعتبارات التالية:

١- إن احتمال خفض النفقات العسكرية فى المنطقة هو احتمال ضئيل إن لم يكن متفاوتا بين مجموعة من الدول وأخرى. هذا إذا سلمنا بأن الاعتمادات العسكرية الضخمة هى العقبة الرئيسة أمام النمو والرخاء الاقتصاديين فى الشرق الأوسط. ويعود ذلك إلى هاجس الأمن فى إسرائيل أولا. فهذه الدولة تصر على استمرار تفوقها على العرب فى هذا الميدان. وقد تشنجت العلاقات المصرية - الإسرائيلية فى العام الماضى بسبب الرفض الإسرائيلى للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط. وهذا يعنى إيجاد المبرر لدول المنطقة الأخرى، لأن تسعى كل واحدة منها وفقا لقدراتها، لامتلاك مثل تلك الأسلحة والانفاق عليها.
كما أن العلاقات العربية - العربية وعلاقات العرب مع دول الجوار، لا تشجع بدورها على الاتجاه نحو خفض التسلح. فنزاعات الحدود لا زالت قائمة، تتجدد من حين إلى آخر، والاضطرابات الداخلية فى أكثر من بلد تشهد تصاعدا متزايدا للعنف. كما أن المصالح الأمريكية الاقتصادية المباشرة تستفيد من استمرار بيع الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط.
وقد ارتفع معدل مشتريات السعودية والدول الأخرى من الأسلحة فى أعقاب حرب الخليج، أى مع بداية مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام فى الشرق الأوسط. كما أن الحربين الأخيرتين اللتين شهدتهما المنطقة، حرب إيران/ العراق، وحرب الخليج الثانية، لم تكن لهما علاقة مباشرة بالصراع العربى الإسرائيلى.
وهذا يعنى أنه لا توجد مؤشرات كثيرة على أن نهاية هذا الصراع ستؤدى بالضرورة إلى تقليص نفقات الدفاع لكل دولة على حدة (٢). ويمكن أن نلاحظ بهذا الصدد تذمر بعض النخب السياسية والأكاديمية فى بلدان الخليج، من حجم الانفاق الذى يستهلكه الوجود الأمريكى فيها ومن الأثمان الباهظة التى تبذل على ذلك الوجود، وعلى استمرار شراء الأسلحة دون أى حاجة فعلية لاستخدامها.

٢- إن اتفاقيات السلام، مهما اختلفت المواقف من تأييدها ورفضها أو عدم الثقة بها، لن تحل المشكلات الاقتصادية الأساسية لبلدان المنطقة، ولا يمكن لغير التغيرات البعيدة المدى فى السياسات الاقتصادية أن تنقذ اقتصاد هذه البلدان من الركود والبطالة والفقر والفجوة التى تزداد اتساعا بين الأغنياء والفقراء. ففى مصر على سبيل المثال،

تتصاعد بشكل مخيف نسبة الفقر. وبلدان الخليج باتت لأول مرة منذ عشرات السنين تنوء تحت ثقل ميزانياتها بعد حرب الخليج الثانية. وهى الأغنى والأكثر ثروة. ولا يبدو فى الأفق القريب ما يشير إلى تبدل تلك المعطيات فى ظل انخفاض أسعار النفط فى العالم. وقد أوصحت بعثة صندوق النقد الدولى التى زارت السعودية فى منتصف عام ١٩٩٣ أن عجزا سيحدث فى الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧ ويكون أكثر من العجز الذى وقع فى السنوات الخمس السابقة التى شملت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

أما التوقعات بشأن الأردن وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى خصوصا، فليست أكثر إشراقا. وتعتبر الدراسات بهذا الشأن أن اتفاقيات السلام ستكون ذات تأثير محدود على اقتصاد إسرائيل. لأن أسواق هذه الأخيرة وصادراتها توجه بقدر كبير إلى البلدان الصناعية المتقدمة وإلى بلدان شرق أسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المشكوك فيه أن ترتفع جملة صادرات إسرائيل إلى الدول العربية (٣). ولهذا السبب تصعب، أو بالأحرى تستحيل، معرفة العواقب الاقتصادية للمبادرات السلمية... "وعلى الرغم من السيناريوهات المتفائلة التى وضعت لعملية الدمج الاقتصادى والإقليمى، ليس هناك إلا القليل من الأمل أو الدلائل التى تشير إلى أن عملية السلام ستتسع فى المستقبل القريب إلى ما وراء حدود الدائرة الداخلية التى تشمل إسرائيل وفلسطين والأردن. كما أن الفكرة التى تربط "السلام الدائم" بمسألة "خلق نظام اقتصادى إقليمى" إنما تطرح افتراضات وتخمينات عديدة فيما يتعلق بالديناميكيات الإقليمية التى لم تزل (بعد) غير موجودة (٤).

وفى الوقت الذى يرى فيه البعض صعوبة "تحقيق تعاون اقتصادى (عربى) أكثر تقاربا فى المستقبل، خصوصا إذا ركز هذا التعاون على إسرائيل"(٥). فإن كثيرا من الباحثين العرب لا يكتفى بالتشاؤم من المستقبل الاقتصادى للمنطقة، بل يذهب إلى التحذير من هذه المشاريع المطروحة للتعاون الاقتصادى، بسبب المخاوف من سيطرة إسرائيل فى أى ترتيبات شرق أوسطية "قبل أن يضع العرب خططا تتضمن درجة عالية من التعاون والتكامل الاقتصادى بين مجموعات الدول العربية" (٦) .

وإذا كان من المعلوم أن أى تعاون إقليمى هو إما نتاج عملية سياسية تؤدى إلى خلق ترتيبات إقليمية بين الحكومات وسواها، أو هو عملية اقتصادية جزئية تؤدى إلى تعاون اقتصادى إقليمى، فإن كلتا الحالتين فى الوضع العربى - الإسرائيلى وفى ظل عملية السلام يشوبهما القلق والاضطراب. "فالسلام سيكون بطبيعته الوليدة وظروف قيامه سلاما هشا،

وتعاونا اقتصاديا غير متكافىء فى ظل هذه الظروف، يؤدى الى تعميق الشكوك والتناقضات القائمة ويحد من إمكانيات وآفاق كل من التعاون والسلام" (٧).

وعلى الرغم من أن المشاريع التى تدخل فى التصور المطروح للدمج الإقليمى – كشبكات الطاقة المشتركة، واتفاقات تقاسم المياه، وأنظمة النقل الموحدة – هى مشاريع تنطوى على مشاكل عديدة، ولن تنجح فى اجتذاب التمويل المطلوب فى ظل اقتصاد عالمى يزداد فيه عدد ملتمسى المساعدة بشكل هائل، "فإن إسرائيل لن تتورط فى مشاريع البنية التحتية المشتركة هذه دون ان توجد لنفسها أنظمة الحماية والدعم فى منطقة معروفة منذ الحرب العالمية الثانية بتقلبها وعدم استقرار الأوضاع فيها. وهذا بحد ذاته من شأنه أن يفسد الميكنة الاقتصادية للمشاريع المطروحة" (٨).

إلا أن القوى الأوروبية والدولية المعنية مباشرة بالجانبين السياسى والاقتصادى للعملية السلمية، وبالتالى بمستقبل التعاون الاقتصادى الإقليمى والدولى تتغافل فيما يبدو عن الشكوك والتحفظات التى تبديها الدراسات الاقتصادية العربية والاجنبية، وتشدد انطلاقا مما تراه مصلحة لها على قيام مثل ذلك التكتل الإقليمى. فالولايات المتحدة تريد "وفقا للمنظور الإسرائيلى بداية التعاون بين دول المنطقة فى إطار برامج ومشروعات دون رهن ذلك بالمباحثات الثنائية". وأوروبا من جهتها نركز على الحكم الذاتى وعلى التعاون بين الأطراف الثلاثة إسرائيل والأردن والفلسطينيين، وتراهن على تحول التعاون الإقليمى إلى اندماج اقتصادى ثم إلى انخراط فى اقتصادات العالم.

أما البنك الدولى فلا يتوقع سوى التشديد على القطاع الخاص فى عملية التنمية وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون الإقليمى والمشروعات المشتركة الإقليمية (٩).

وإذا كان الاقتصاد، فى عالم ما بعد الحرب الباردة، هو ركيزة القوة والتعاون فى المشاريع الإقليمية،فإن السؤال حول القدرة العربية على امتلاك مثل هذه الركيزة يصبح مشروعا علما بأن الدعوات المفترضة للتكامل العربى، أو لامتلاك القدرات والإمكانيات الاقتصادية والجيوستراتيجية ليست سوى افتراضات نظرية، لأن البلدان العربية فشلت فى تحقيق أى تقدم على طريق التكامل الاقتصادى منذ عام ١٩٨٠. كما باءت بالفشل محاولات خلق سوق عربية مشتركة وتوحيد التعرفة الجمركية منذ الخمسينات"(١٠). أضف إلى ذلك على مستوى اخر الحصار الحالى الاقتصادى والسياسى الذى يمارس ضد العراق وليبيا والسودان، وهى دول غنية وذات ثروات هائلة.

ما هى إذن إمكانية التعاون الاقتصادى الإقليمى؟ فى ظل هذه الصورة المرتبكة لمستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة، التى لا يثق بها كثير من الباحثين، وما هى أيضا الفائدة التى ستجنيها الاقتصادات العربية من المشاريع المطروحة للعولمة الاقتصادية أو للإنخراط فى الاقتصاد العالمى؟ علما بأن مستقبل هذا التعاون مرهون بطبيعة التسوية السياسية التى سيتم التوصل إليها فى الشرق الأوسط. وكيف يمكن أن تلبى دعوة البعض لانخراط العالم العربى فى منظمة التجارة الدولية "خوفا من بقائنا على هامش الاقتصاد الدولى"؟ طالما أن هذه الدعوة تفترض أحد أمرين: ما حذرت منه جامعة الدول العربية فى دراستها لآثار "الجات" على الاقتصادات العربية، وهو الإنكشاف الاقتصادى أمام دول العالم؛ أو بناء تكتل إقليمي يوفر للدول العربية قدرا من حرية التصرف (١١).

وإذا كان الأمر الأول هو واقع الحال، فإن الثانى دونه ذلك الاهتزاز والتشوش فى المشاريع الإقليمية المطروحة لما بعد عملية السلام فى الشرق الأوسط، كما إن الاتفاقات التجارية العربية التى وقعت منذ منتصف القرن الحالى باتت مجرد وثائق عفا عليها الزمن.

ربما ينبغى الإشارة، دون الدخول فى التفاصيل الاقتصادية التى أشبعها الخبراء بحثا، إلى أن العولمة المطروحة للاقتصاد تثير جدلا واختلافا بين الباحثين خصوصا لجهة مخاطر تلك العولمة على البلدان النامية وعلى زيادة العجز فى ميزان مدفوعاتها، أو لجهة الامتيازات التى كرستها لمصلحة البلدان الصناعية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، مقابل النسبة الضئيلة التى ستجنيها الدول النامية والفقيرة من الانتعاش العالمي للتجارة الدولية والذى كما تقدر بعض الدراسات "لن يزيد على ١٠٪ فى أحسن الظروف الاقتصادية"(١٢). وهذا يعنى أن أبرز تلك المخاطر سيتمثل فى ازدياد الهوة بين من يملك ومن لا يملك. وهى هوة بدأت تشمل العالم كله، ما ينذر كما يتوقع كثير من المحللين، باستمرار وتصاعد عدم الاستقرار والفقر الذى سيجعل المسألة الاجتماعية - الاقتصادية على رأس التحديات التى ستواجهها كثير من بلدان المنطقة (١٣).

وقد سبق لجامعة الدول العربية أن أعدت تقريرا حول آثار تنفيذ اتفاقية "الجات" على الدول العربية (١٤)، أكدت فيه على الآثار الضارة على الاقتصادات العربية فى شتى المجالات، من زيادة معدل البطالة إلى توقع انخفاض الإنتاج الزراعى والغذائى وارتفاع أسعاره عدة مرات ما يمتص جزءا كبيرا من الموارد العربية. كما ستواجه المنتجات الصناعية العربية فى المستقبل، خاصة المواد الخام، منافسة كبيرة من الدول الصناعية الكبرى. وهذا يعنى لجوء هذه البلدان كباقى بلدان العالم النامى إلى المديونية وإلى الخضوع لشروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى ضرورة "إعادة الترتيب الداخلى" لاقتصادها.

إن الاثار الضارة التى أشار إليها تقرير الجامعة العربية لن تقتصر على المنافسة أو المديونية، بل سيترتب عليها ايضا المزيد من الفقر والتبعية. كما أن التوصيات التى ينتهى التقرير إليها للتقليل من تلك الاثار، لا يبدو، على الرغم من اهميتها، ان الواقع الحالى، وللأسف، يسمح بتحققها، خصوصا عندما تؤكد التوصيات على "دعوة الدول العربية لإقامة تكتل اقتصادى من خلال تفعيل القرارات العربية الصادرة فى هذا الشأن"، وعلى ضرورة "إقامة المشاريع العربية المشتركة، وذلك فى ظل تضامن عربى وإرادة سياسية تحقق ذلك". وصولا إلى "تنسيق المواقف بين الدول العربية"، و"دعم مشروعات البحث العلمى فى مختلف المجالات"، أو "إيجاد سياسة صناعية موحدة" (١٥).

وإذا أضفنا إلى كل تلك الاثار الضارة ما تضمنته "الجات" حول حقوق الملكية الفكرية، والملكية الأدبية والفنية والصناعية "بحجة تنمية الأبتكار ونقل التكنولوجيا"، وهى موضوعات أثارت خلافا ساخنا مع الأوروبيين عموما والفرنسيين خصوصا، حصلت أوروبا على أثره بالإستثناء الثقافى، فان المخاطر التى ستنال من الهوية والثقافة ستتفاقم، لأنها موجودة أصلا، فى البلدان النامية وفى مقدمتها الدول العربية. وهى مخاطر تعيشها الشعوب فى هذه الدول بحساسية عالية تفوق ردود الفعل نحوها ما يمكن أن يثيره الموضوع الاقتصادى أو أى موضوع اخر.

كما إن مشاكل وتعقيدات التعاون الإقليمى المرتقب، والاحتمالات غير المتكافئة بين أطرافه، ستكون أرضا خصبة لاتساع ونمو حركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى والدينى بتلاوينها وأشكالها كافة السلمية والعنيفة. خاصة "ان سياسة تهميش بلدان الجنوب"، وتحطيم شخصيتها وثقافتها إضافة إلى استلحاق اقتصادها أمور يلتقى عند رفضها ومقاومتها كثير من النخب والتيارات السياسية فى العالم العربى.

الهوامـــش

(١) سويم العزى. العولمة او تقويض سياده الجنوب، شؤون الأوسط عدد ٤٢ - ١٩٩٥.

(٢) Dirk Vandeuralle. "the Middle East peace process and Regional Economic Integration. in Survival (London). vol. ٣٦. No. ٤. Winter ١٩٩٤-١٩٩٥.

(٣) العميد مراد دسوقى. انعكاسات توجهات السلام على فرص الاستقرار فى الشرق الاوسط. بحث قدم إلى ندوة مستقبل الاقتصاديات العربيـة فـى ظـل المتغـيرات المعـاصرة. القـاهرة ١٨-٢٠ نوفمـبر ١٩٩٣. وكذلـك :Eliyahou Kanovsky Middle East Economics and Arab-Israeli Agreements in Israel Affairs Vol. No. ٤. Summer. ١٩٩٥.

(٤) Dirk Vandeuralle المرجع السابق.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) د. محمود عبدالفضيل. تاثير وتداعيات التسوية على مستقبل التنمية العربية. بحث قدم إلى ندوة التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وتأثيرها على الوطن العربى. القاهرة ٢٣-١٩٩٥/٢٦، التى عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد البحوث والدراسات العربية.

(٧) د. رؤوف سعد. التعـاون الاقتصـادى الإقليمـى فـى الشـرق الاوسـط. بحـث قـدم إلـى المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية، المفاوضات العربية الاسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٢. مركز البحوث والدراسات السياسية فى جامعة القاهرة.

(٨) Dirk Vandeuralle المرجع السابق.

(٩) رؤوف سعد المرجع السابق.

(١٠) د. محمد عميرة. احتمالات العلاقات التجارية بين الاردن وفلسطين واسرائيل بعد إحلال السلام الشامل فى الشرق الأوسط، بحث قدم إلى ندوة مستقبل الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات المعاصرة. القاهرة ١٨-٢٠ نوفمبر ١٩٩٣.

(١١) راجع تصريح رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت فى إفتتاح ندوة "برنامج تمويل التجارة العربية" فى الكويت، الحياة ١٩٩٦/٣/٢٧، ص ١٠.

(١٢) راجع جريدة الاتحاد، "الغات" وأثرها على دول الخليج العربية، الولايات المتحدة هـي المستفيد الاولى والأكبر.. لماذا؟ عدد ١٩٩٣/١٢/٢٨.

(١٣) راجع اريك ازرايلوكز وسبرج مارثى، عولمة الاقتصاد وتداعياتها الاجتماعيــة، لوموند ٦ شباط/ فبراير/ ١٩٩٦، نشرته السفير فى ١٩٩٦/٢/١٠.

(١٤) راجع نص التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية - القاهرة ٤-٧ يوليو ١٩٩٤/ ص ٣٦-٣٧.

(١٥) تقرير الجامعة العربية - المرجع السابق.

مناقشات الجلسة الثالثة

د. أحمد عمر يوسف، رئيس الجلسة :

نشكر السادة المتحدثين، ونبدأ المناقشة.

د. محمد سعيد – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية – الجامعة اللبنانية.

أعتقد أن الدكتور علي عبدالكريم انضم إلى أولئك الباحثين الذين يحذرون من اتفاقية الجات والآثار المترتبة عليها، والى الذين يدعون الى تشكيل تكتل اقتصادى عربى للحد من تلك الآثار، ولست أخالفه فى ذلك ولكن لدى بعض التساؤلات والأفكار التى اريد ان أطرحها. فى الحقيقة يصعب الحديث عن العولمة الاقتصادية وعن مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية – الدولية، وتأثير ذلك على مستقبل الوطن العربى فى هذه المرحلة الانتقالية المرتبطة بإنهاء الصراع العربى الإسرائيلي وما سوف يترتب عليه من احتمالات تعاون اقليمى بين دول المنطقة.

لقد ارتبط الحديث عن العولمة الاقتصادية بتحقيق المصالح المشتركة للجميع، وعلى الرغم من تخوف بعض الدول وترددها فى هذا المجال يمكن ملاحظة تزايد الرغبات فى ترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الى درجة الدعوة الى رفض الحدود الإقليمية لصالح الانفتاح الاقتصادى والتجارى. ولاينحصر ذلك على بلدان الشمال بل بدأ عالم الجنوب ينادى بذلك ايضا املا فى أن تؤدى هذه السياسات الى عوائد يستفيد منها لتحقيق معدلات تنمية أكبر.

لكن الدول العربية – وهى كتلة هامة بين بلدان الجنوب، بموقعها الاستراتيجى، وثرواتها وعدد سكانها – تواجه مشروع العولمة الاقتصادية وهى لم تنجز بعد أهم وأخطر عملية سياسية فى تاريخها الحديث، والتى يطلق عليها "الشرق الاوسط الجديد"، او التعاون الإقليمى المرتقب بعد إتمام عملية السلام. ولذلك يصعب الفصل بين رفض مشروع العولمة، أو الانخراط فيه بعيدا عن رؤية الواقع الاقتصادى الحالى للدول العربية، او الاحتمالات المطروحة للبنى الاقتصادية الإقليمية.

والحقيقة أن الولايات المتحدة والدول الاوروبية وإسرائيل تشدد كلها على الرخاء القادم الذى يجمع دول المنطقة إذا تحقق هذا التعاون الاقتصادى الإقليمى، والذى سوف يؤدى بدوره إلى تدعيم السلام وتثبيت اقدامه، لكن الدراسات الاقتصادية والسياسية لمستقبل هذا

التعاون تجمع على التشاؤم، ويرجع الباحثون ذلك - بالدرجة الأولى - إلى المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها الدول العربية وليس إسرائيل. وتصطدم الصورة المشرقة المطروحة مع الواقع المتشائم الذى تعبر عنه الدراسات استنادا إلى اعتبارات عديدة، أهمها أن احتمال خفض النفقات العسكرية فى المنطقة هو إحتمال ضئيل، إن لم يكن "إحتمالا متفاوتا" بين مجموعة من الدول مقابل مجموعة أخرى، هذا إذا سلمنا بأن الاعتمادات العسكرية الضخمة هى العقبة الرئيسية أمام النمو والرخاء الاقتصادى فى الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى هاجس الأمن فى إسرائيل، فهذه الدولة تصر على تفوقها النوعى على العرب فى هذا الميدان.

د. محمد سعيد

اريد ان اشير إلى نقطة هامة فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجى الذى تمسك بحلقاته الأساسية البلدان الصناعية المتقدمة، فهناك تصور يرى أن الميزة النسبية التى تتمتع بها حاليا فى البلدان النامية سواء فى الموقع أو فى السلع سوف يتآكل تأثيرها مع المدى الذى يصل إليه التطور التكنولوجى والتقدم العلمى، وهناك دراسات عديدة تؤكد ذلك، الأمر الذى يؤدى إلى إحداث إشكال خطير فى التنمية وافتناص المزيد من الفوائد، فالبدائل الجديدة التى ينتجها التقدم العلمى ستؤدى الى مدخلات تحل محل جزء كبير من صادرات العالم الثالث وهو ما يدفع إلى مزيد من التشاؤم. ونحن نزعم أن الخروج من هذا المأزق - فى إطار العالم الثالث - لا يتم إلا بحركة عناصر الإنتاج دون قيد او شرط ودون مزاجية. أريد أيضا أن أضيف ملاحظة أخرى فيما يتعلق بالحديث الدائم عن مقارنة البلاد العربية بالكيان الإسرائيلى، فنحن إذا عزلنا إسرائيل عن ارتباطها "الخارجى" كإطار متقدم لاستراتيجية "كونية" أتت بهذا الاقتصاد إلى هذا الموقع، لانكشف لنا أنها كأى بلد من بلدان العالم الثالث. فإسرائيل عمليا مازالت تعتمد على القطاع العام الرائد فى كثير من الصناعات، وتعتمد على الدعم الأمريكى فى منافستها دوليا، وهذا الدعم يتعدى المليارين من الدولارات التى توجه لتقوية صناعات استراتيجية.

كما أن إسرائيل فى تجارتها الخارجية تعتمد على مدخلين أساسيين، الأول، صناعة "الماس" وهو سلعة لا يمكن ان تسيطر من خلالها على مقاليد الأمور فى إطار توزيع التجارة الدولية لأنها سلعة ذات اتجاهات "طلبية" لمستويات من الدخل المرتفع. والمدخل الثانى هو الاعتماد على صناعة وصادرات السلاح، وهذه السلعة فى ترتيب هيكل التجارة الدولية تحتاج إلى قدرات تنافسية عالية.

والمفارقة أن إسرائيل تدعو إلى "سلام"، وهذا السلام من المفترض أن ينهى صناعة السلاح، ومن ثم يكون هيكل تجارتها الخارجية فى إطار مماثل لأى اقتصاد آخر، وهنا يكمن الخطر فى مشروع "الشرق أوسطية" لأنه يتمثل فى الإمساك بالثوابت التى زرعت هذا المشروع.

* **د. علاء الطاهر – تعقيب ختامى**

أريد أن أتطرق إلى تساؤل جذرى قد تم طرحه فيما يتعلق بقضية التعاون العربى – الأوروبى، قد تكون هذه العلاقة غير متكافئة بفعل وجود تفاوتات فى السياسة الخارجية العربية، فى حين توجد سياسة خارجية أوروبية موحدة تقريبا، وهناك مجموعة من الاحتمالات وبدائل الشراكة بين الدول العربية والتكتلات الدولية، والحقيقة أن الكتلة الأوروبية هى المرجحة بالدرجة الأولى لأنها على الصعيد الجغرافى – السياسى ترتبط بالوطن العربى لوقوعها على مسطح مائى واحد هو البحر الأبيض المتوسط، وهذا من الكلاسيكيات المعروفة، فأوروبا تشترك مع العالم العربى فى حضارة واحدة، وكان بينهما نوع من التفاعل سواء كان إيجابيا فيما قبل القرن السادس عشر، أو "سلبيا" فيما بعد مرحلة الاستعمار، والأكيد هو حدوث تعاون واتصال.

لكن من جهة أخرى يبقى ترجيح الكتلة الأوروبية يعانى من الخلل المنهجى، فأوروبا تتعامل مع العالم العربى عبر سياسة خارجية منسقة وموحدة منذ عام ١٩٩٢، ويقف الطرف العربى على النقيض تماما دون الحد الأدنى من التنسيق. إضافة إلى ذلك توجد كتلة دولية هامة لا يلتفت إليها العرب وهى الكتلة الآسيوية، والتى تمثلها الصين على الصعيد السياسى والاستراتيجى، وتمثلها اليابان على الصعيد الاقتصادى، والسؤال لماذا لا يتم طرح مشروع تعاونى مستقبلى مع هذه الكتلة إلى جانب التعاون مع الكتلة الأوروبية، ولكن على شرط إتمام ذلك عبر الحد الأدنى من التخطيط والتنسيق السياسى الموحد بين البلدان العربية؟.



الجلســــة الرابعــــة

التسوية السلمية للصراع العربى ـ الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى

رئيس الجلسة : د. سعيد سلمان، رئيس كلية عجمان الجامعية – دولة الإمارات العربية المتحدة.

حول التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى.

د. أسعد عبدالرحمن،مدير مؤسسة عبدالحميد شومان – الأردن.

مستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلية.

د. محمد ولد سيديا ولد خباز، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة نواكشوط، موريتانيا.

مستقبل التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى.

أ. هانى الحورانى ، مدير مركز الأردن الجديد للدراسات – الأردن.

المعقب : السفير د. عيسى درويش، مندوب سوريا الدائم، بجامعة الدول العربية.

المعقب : د. حسن قايد الصبيحى ، مدير مركز الدراسات بصحيفة الاتحاد الإماراتية.

المعقب : د. مصطفى علوى ، أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مصر.

حول التسوية السلمية للصراع العربى ـ الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل المنطقة .

د. أسعد عبد الرحمن

مدير مؤسسة عبد الحميد شومان ـ الأردن .

قبل البدء بالحديث عن جوهر الموضوع المطروح، لابد من وقفة سريعة أمام بعض الملاحظات، التى قد يعتبرها البعض بديهية، ولكنها برأينا تحدد البعد الحقيقى للموضوع بأكمله. أولى هذه الملاحظات، ان الشعب وراء " تسوية " ما لمعضلة الصراع العربى الإسرائيلى قد مرّ بمراحل متعددة، وما عملية " التسوية السلمية " الراهنة إلا مظهرها الاخير. وهذا السعى الهادئ احيانا، والصاخب الدموى احياناً اخرى (متمثلا بالحروب والإشتباكات العسكرية العديدة التى شهدتها فلسطين والمنطقة بشكل عام) كان محاولة للوصول إلى "تسوية" لصالح الطرفين أو – فى حالات كثيرة – لصالح الطرف الإسرائيلى تحديداً. ومما لا شك فيه أن "محاولات التسوية " تلك، كانت تتداخل بعضها مع بعض تشتد سخونتها حيناً وتهدأ حيناً، ولكنها بقيت دون الوصول إلى أى "تسوية" تقترب إقتراباً حقيقيا من الشمول.

وثانى هذه الملاحظات، أن ما يشار إليه بالصراع " العربى – الإسرائيلى "، كان فى الحقيقة أوسع من ذلك وشمل دائرتين أساسيتين : أولاهما : دائرة "الصهيونية العالمية" بامتداداتها المتشعبة فى دول العالم، وثانيتهما : دائرة "الدول الإستعمارية" و "الإمبريالية" أو سمها ما شئت. وبرأينا أن هذه الملاحظة ترتبط بجانبين هامين فى جوهر موضوعنا.

أولاً : لقد كان الدعم "الصهيوني" العالمى ، وقبله الدعم الإستعمارى حاسماً فى ولادة ونمو إسرائيل فى خلق المشكلة التى بات الحديث عن "تسوية" لها حديث العالم كله تقريبا.

ثانياً : أن خط تطور "التسوية" مستقبلاً، وبالتالى تأثيرات ذلك يرتبط ليس بالحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة وحدها، ولا بالمنظمات الصهيونية على إمتداد العالم فحسب، وإنما يرتبط بشكل متزايد وأكثر تأثيرا بالحكومات "الإمبريالية" وخصوصاً فى الولايات المتحدة.

وثالث هذه الملاحظات، أن "التسوية" أية تسوية لم تكن يوما – وفى ظننا لن تكون "تسوية" مقدسة وثابتة ونهائية، فأية تسوية، وفى أية مرحلة يتم التوصل إليها، إنما هى إنعكاس لميزان قوى فى لحظة تاريخية معينة وهى بالتالى عرضة للتغير إذا ما تغير ميزان

القوى هذا باتجاه هذا الطرف او ذاك. ومن دروس التاريخ، أن "حسن النوايا" لم يكـن – ولا مرة واحدة – متوفرا بالقدر ذاته لدى أى طرفين متصالحين وإلى الأبد.

ورابع هذه الملاحظات، ان ثبات اية "تسوية" وديمومتها، وبالتالى تأثيراتها بعيدة المدى ، يرتبط إلى حد بعيد، ليس بقناعة "الحكومات" المعنية بها فقط، بل أيضا بضرورة شعور غالبية شعوب بلدان تلك الحكومات "بعدالة" التسوية – ولو بالحد الأدنى لتلك العدالة – علاوة على ضرورة توفر القناعة بأن "مصلحة الأمة" تقتضى التوصل إلى تسوية ما او عدمه فى مرحلة تاريخية ما. وللتوضيح نقول، إن هذه القناعة مقياس خاضع لمجموعة عوامل، اصبح الهم فيها فى زمننا الراهن، إدراك "الأمة" لمصالحها (الإستراتيجية او الراهنة أو المتوسطة المدى) ومدى توافق التسوية وإنسجامها أو مقاربتها لتلك المصالح.

وخامس هذه الملاحظات، أنه ما من تسوية إلا ولها مؤيدوها ومعارضوها، وليس المقصود هنا القياس الرقمى فحسب، بل القياس النوعى الذى تحدده الفعاليات المؤثرة لدى شعب أو أمة من الشعوب والأمم. فمؤسسات الحكم الرسمية لها وزنها ودورها، والمؤسسات الإجتماعية والدينية....إلخ، لها وزن أيضاً ودور يتفاوت من مكان (ومن زمان) إلى آخر حسب طبيعة النظام القائم هنا أو هناك.

وسادس هذه الملاحظات، أن تسويات أواخر القرن العشرين، لا يمكن قياسها بتعيين كامل بتسويات أوائل القرن ذاته، ناهيك عن تسويات القرون السالفة. فلكل زمان "سمات تسووية" خاصة به. فليست "تسويات" الحرب العالمية الأولى مشابهة تماماً، ناهيك عن كونها مطابقة،"لتسويات" حرب الخليج. وهذه السمات لها تفاصيل مختلفة وبالتالى ما يترتب عليها من نتائج قد لا ينطبق عليها ثبات "قانون" ما من عدمه.

وإذ ننتقل من هذه الملاحظات ذات الطابع العمومى ، إلى أخرى أكثر تخصيصاً بموضوعنا، فإن هنا أيضاً مجموعة إضافية من الملاحظات التى نرى ابرازها، مؤكدين أن هذه المقاربة شبه "الأكاديمية" لا تعنى بتاتاً عدم الإلتزام بموقف فكرى محدد تجاه ما تعنيه "التسوية" الراهنة، وهى ، شئنا أم أبينا، ليست "تسوية" للقضية الأفغانية وللمسألة الشيشانية، بل بشأن يمس مصيرنا كمثقفين عربا وأبناء أمة واحدة عانت ومازالت تعانى ، حرباً وسلماً من تفاعلات قضية الصراع العربي/الإسرائيلى التى مضى عليها ما يزيد على قرن من الزمن.

ملاحظتى الأساسية، أن "فكرة التسوية" بالنسبة للمجتمع العربى المعاصر بكل فئاته، مازالت تتأثر بمؤثرات تعود فى جوهرها إلى الدين الإسلامى بأبعاده وتجربته التاريخية

الطويلة. ولا أعتقد أن أى حديث حول التسوية يمكن أن يعزل (بما يتخذ من مواقف، سلباً أم ايجاباً، هنا أو هناك) بعيداً عن المؤثرات الدينية. وفى هذا السياق، فإن السؤال البديهى هو : "هل يقبل الإسلام فكرة التسويات" اساساً أم لا ؟ ومما تجدر ملاحظته هنا أن هذا السؤال تجيب عليه آيات قرآنية محددة، وإجتهادات متعددة، ووقائع معينة من التاريخ الإسلامى ، بدءاً بتجربة الرسول العربى محمد (صلى الله عليه وسلم) مروراً بعهود الخلافة الراشدة والأموية والعباسية وغيرها. لكن بعد هذا التعدد، هل يصبح ممكناً الحديث عن تسويات "مرحلية" أو "تاريخية" أو "عادلة" أو "شاملة" أو "دائمة".

ولما نستشعره من أهمية خاصة لهذا السؤال، سنحاول الحديث عنه، وربما الإجابة عليه، فى ضوء إستعراضنا لتطوّر الأحداث والمواقف والمناخات بدءاً بالمشروع الصهيونى فى فلسطين، وإنتهاء بما نعيشه اليوم فى صراعنا مع "التسوية".

نستطيع القول، وبكل تجرّد، أن "التسوية"بدأت مرتبطة بحل مشكلة "اليهودي" فى المجتمعات الأوروبية تحديداً، لاسيما فى أواسط القرن التاسع عشر وفى ما اصطلح على تسميته أوروبا الشرقية، حيث كانت وجهات النظر مختلفة حول طبيعة وأساليب "تسوية" أوضاع اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها. وفى نطاق السعى لحل هذه المشكلة، تمّ الدفع فى الإتجاه الذى أوجد مشكلة مقابلة عاشها وطننا العربى فى فترة لاحقة. وإذا كان "العداء" لليهود منتعشاً فى أوروبا (قضية الضابط داريفوس فى فرنسا، ومذابح ومظاهر اللاسامية فى روسيا القيصرية، وبولندا وغيرها) فإنه على إمتداد الوطن العربى - والإمبراطوية العثمانية والبلاد الاسلامية عموماً - لم تشهد الحياة المعاشة أحداثاً أو مواقف مماثلة طيلة قرون التعايش الإسلامى اليهودى منذ عهد الأمويين وحتى بدايات الغزو الصهيونى لفلسطين، بل إن ما وقع كان على العكس من ذلك تماماً إذ حظى اليهود بمعاملة إسلامية "إستثنائية" مصدرها شعور اليهود أنفسهم خلال الغزو الصليبى أولاً، وخلال عصور الحكم الإسلامى فى الأندلس ثانيا (وهى العصور التى أعتبرت عصوراً ذهبية بالنسبة لتاريخ اليهود فى العالم) بأن مصيرهم مرتبط إلى حدّ بعيد بمصير المسلمين من أبناء البلاد غرباً كانوا أم شرقاً.

ولعل التذكير بما واجهه الطرفان من بطش محاكم التفتيش فى إسبانيا، وقبل ذلك هجرة اليهود مع المسلمين من الأندلس، إلى بلاد المغرب العربى واستقرارهم فيها، لخير مثل على ما كان يتمتع به اليهود فى ظل العهود الإسلامية المتعاقبة. هذا الوضع بكل ما فيه من إمتيازات، استمر حتى بداية إستقرار الإحتلال الفرنسى لدول تلك المنطقة، أى عندما بدأ

"الأداء الإستعماري" يستند لهم لتثبت وجوده في المغرب والجزائر وتونس (معتبرا أياهم حليفا سياسيا له باعتبارهم مواطنين متميزين عن أهل البلاد الوطنيين).

لقد ترافقت هذ التطورات الأخيرة مع بدايات الغزو الصهيوني لفلسطين، ويخطي من يعتقد أن موقف مسلمي المغرب العربي من اليهود والعداء لهم في العهد الإستعماري الفرنسي يستند فقط لموقف اليهود وتعاونهم مع الفرنسيين والمستعمرين. ذلك أنه يستند أيضاً إلى الشعور التضامني مع أهل بلاد فلسطين : "أولى القبلتين وثالث الحرمين"، بلد "الإسراء والمعراج" الذي زاره الاف الحجاج المسلمين القاصدين القدس والمسجد الأقصى عاماً وراء عام، وكانوا بذلك خير واصل لاخبار المعاناة المشتركة لشعوب الوطن مشرقاً ومغرباً من المستعمرين وحلفائهم من "اليهود" الذين إعتبروا جاحدين بحق من أحسن إستضافتهم أو معاملتهم. ولعل أصدق تعبير عن الصورة التي أصبح ينظر لهم من خلالها مايرويه العامة من مثل شعبي سمعناه مرارا وتكراراً، حيث يقول : "إن المسيحي إذا أسلم أصبح مسلما ونصف، في حين أن اليهودي إذا أسلم أصبح يهوديا ونصف".

قد يبدو ان الحديث هنا قد خرج عن جوهر موضوعنا قليلاً. ولكن الهدف من إيرادنا له، يقيننا بأن مشاعر "العداء" الذي "زرع" و "نما" و "ترعرع" و "انتشر" في الأوساط الشعبية العربية مرده الى الشعور بنكران الجميل – وهو شعور تاصل على مدى عشرات السنين بين شعوبنا العربية والإسلامية، مثلما انه شعور ليس من السهل التخفيف منه، ناهيك عن إزالته، لمجرد الرغبة بضرورة "إدراك المصالح" أو "المصلحة المشتركة" أو "المصلحة الذاتية". وفي هذا الإطار ، يخطي من يعتقد أن هذا المجتمع "مقتنع" أو "منقبل" بما يوعد به من "سمن وعسل" و "تاثيرات جانبية" على المنطقة وشعوبها كافة. ولعل ما يقلل من حجم هذا الإقتناع لدى عامة الناس، هو الشعور السائد بأن "التسوية" المطروحة اليوم تأخذ من صاحب الحق دون أن تعطيه – بالمعنى القومي والإسلامي – شيئا حقيقيا. وكأن الأمر يشبه المثل الشعبي القائل : "رضينا بالهم، لكن الهم ما رضى بنا".

لانقول هذا الكلام متناسين ضرورة الحديث بمسؤولية عن وضع إستفحل ولا يبدو في الأفق حل "عادل" له. ولا نقول ذلك تغييبا لضرورة ان نتصرف بكل ما أوتينا من ذكاء وحرص للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه أو انقاذ ما يمكن إنقاذه. بل نحن نقول، عن قناعة تامة، بأن الأمة عندما لا تستطيع مواجهة الغزو بكفاءة وجدارة لتمنع تأثيراته المدمرة على حياتها – لأسباب ذاتية في الدرجة الأولى – فإن عليها أن تبحث، من جملة ما تبحث فيه، إمكانية "طأطأة الرأس لحين مرور العاصفة". ومن جهة ثانية، على الامة أن تدرك أيضا، أنه إذا كان لمثل هذه الضرورة أحكام خاصة تفرض نفسها، فإن من واجبها، وواجب مثقفيها

أساساً، رسم خط كيفية التعامل مع المخالفين للرأى السائد أو المعترضين عليه وأولئك المتمسكين بوجهة نظر متناقضة كلياً معه. وبعبارات مختلفة، لابد من الإدراك، وبكل مسؤولية، أن تدمير الذات - عبر الإقتتال الداخلى - يعود على الأمة بنتائج لا تستطيع أية جهة كانت، مهما بلغ جبروتها وقوتها وعداؤها، أن تحققه أية أمة أخرى.

على صعيد مختلف، نسجّل أنه فى الوقت الذى كانت أوروبا تعامل يهودها بما إمتلكه الفكر الأوروبى حينئذ من مكونات التميز والتعالى والتفرقة والإضطهاد والأنانية وحب السيطرة على الأخرين، إنتشرت الدول الأوروبية ساعية للسيطرة على بلاد العالم التى كان معظمها قد خضع لبريطانيا وإسبانيا وفرنسا. ولذا، كان تطلع ألمانيا وروسيا، القيصرتين، لأخذ حصتهما من الكعكة (كما سنشير إلى ذلك لاحقاً). ومن الصدف أن تفاعل المدارس الفكرية الأوروبية - من إشتراكية وقومية أساساً - قد أحدث أثره البالغ وسط الجاليات اليهودية فى كل دولة أوروبية. فأنصار الإندماج منهم وجدوا فى النظرية الإشتراكية، لاسيما الماركسية منها، حلاً مناسباً لمشكلة "يهوديتهم"، بينما نحا دعاة القومية باتجاه تميّز اليهود كقومية منفصلة لا بد لها من بناء دولتها.

ولئن كان تيودور هرتزل فى مطلع نشاطه "إندماجياً" فإن أحداثا عديدة - أبرزها قضية الضابط داريفوس الفرنسى - قد دفعت به نحو التوجّه لبناء "الدولة اليهودية"، دون أن يكون له إلتزام جغرافى محدد بفلسطين أو غيرها كمكان لإقامتها،سواء فى سيناء أو أوغندا أو غيرهما. ولعل من الضرورى التذكير بأن "مشروع الإستيطان" الصهيونى الفعلى فى فلسطين كان قد بدأ قبيل الإنطلاق الرسمى للحركة الصهيونية فى مؤتمر بال بسويسرا فى العام /١٨٩٧م/. كما أنه أمرٌ جدير بالملاحظة أيضاً، أن الوجود اليهودى فى فلسطين حتى تلك الفترة كان وجوداً محدوداً وضعيفاً من الناحية الديموجرافية الإقتصادية، ناهيك عن السياسة. بل إن أى مقارنة على سبيل المثال بين وضع "يهود فلسطين" فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى مع "يهود" مصر أو العراق أو سوريا أو لبنان، يظهر كم كان ذلك الوجود هامشياً.

لم تنقض فترة طويلة على إنتهاء مؤتمر بال، إلا وبدأ الإتصال بالباب العالى العثمانى ، والبلاط القيصرى الألمانى ، ورجالات الحكم البريطانى بهدف تأمين موقع للوطن القومى اليهودي. وبما أن فلسطبن لم تكن تلك المنطقة الوفيرة الغنى بالمصادر الطبيعية، فإن الدول الأوروبية لم تعتبر "الطلب" الصهيونى طموحاً غير مشروع لعدم تعارضه مع طموحاتهم الخاصة آنذاك. لكن مع إتضاح دور بريطانيا ومستقبلها فى المنطقة، ركّزت الحركة الصهيونية، خاصة بعد إتفاقيات سايكس - بيكو ومراسلات السير هنرى مكماهون مع

الشريف الحسين بن على ، حيث أصبح من المؤكد وقوع فلسطين ضمن براثن "الأسد البريطاني" مع إنتهاء الحرب العالمية الأولى.

ومما لاشك فيه أن الجهد الصهيونى – جهد حاييم وايزمان – قد أثمر تلك الأسطر القليلة التى بعث بها اللورد آرثر بلفور إلى الثرى البريطانى اللورد روتشيلد، والتى تضمنت، بلهجة وصياغة دبلوماسية فضفاضة، وعداً بالنظر "بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين" و "ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية – التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى ".

إن حديث "الصياغات" التى إرتبطت بما أصبح يعرف بالصراع العربى – الصهيونى طويل ومتكرر. وهو إن دلّ على شيء فإنما يدل على الإستعداد الصهيونى العالى المتحفز دائماً للإستفادة من الصياغات الغامضة لصالحهم. وهنا نشير إلى أن أى حديث حول إتفاقيات "تسوية سلمية" يجب أن ينظر إليها من خلال هذا المنظور، ويجب ألا نتوهم أن أى صيغ غير واضحة أو غير محددة يمكن أن تفسر أو تطبق لغير صالحهم! وهنا نشير إلى أن أى حديث حول إتفاقيات "تسوية سلمية" يجب أن ينظر إليها من خلال هذا المنظور، ويجب ألا نتوهم أن أى صيغ غير واضحة أو غير محددة يمكن أن تفسر أو تطبق لغير صالحهم! ولذا فإن التفاؤل الزائد بما سيكون من تأثيرات إيجابية للتسوية مثبت فى غير مكانه.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الإتصالات والإتفاقيات والوعود التى أُبرمت بين الحركة الصهيونية والدول الغربية، كانت دوماً وباستمرار، بمعزل عن أهل البلاد المعنية. ولا داعى للدخول هنا فى مجمل تلك الصورة. وعندما إنكشفت أمور تلك الإتفاقيات للرأى العام العربى مع قيام الثورة البلشفية فى روسيا عام /١٩١٧م/، كان من الطبيعى أن يكون الموقف العربى رافضاً "المساومة" أو "التسوية" على حساب حقوقهم، خصوصاً وأن مقومات الموقف "اليهودي" ذاتياً وموضوعياً على الأرض العربية، لم تكن ذات شأن يذكر على مختلف الأصعدة.

ومع إدراك الأطراف الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا، لعدم "منطقية" هذه التسوية، أصبح الجدل وسيلة لكسب الوقت وتحقيق "أمر واقع" صهيونى تلو الآخر، وبتصميم متزايد على تحقيق جوهر وعد بلفور – دون إلتزام حقيقى بما يضمنه الوعد من "حقوق" للآخرين.

ولما كانت الدولة المنتدبة على فلسطين هى بريطانيا، راحت المعارضة العربية تقاومها خصماً وحكماً. وكان هذا الموقف طبيعياً – بل منطقياً جداً – فى ظل الظروف

السائدة انذاك. لذا فإن الحديث عن فرص ضائعة "للتسوية" خلال فترة الإنتداب البريطاني – سواء كانت مشاريع "دولة ثنائية القومية"، أو "مجلسا تشريعيا" مشتركا، أو تقسيما للبلاد – لايمكن النظر إليها بموضوعية بإسقاط مفاهيم الساعة على تلك "الفرص". وليس صحيحاً أن "تنبوات" القلة النادرة لما ستؤول إليه أوضاع البلاد بعد فترة من الزمن، كان يمكن لها أن تلقى قبولا لدى الرأى العام حتى فى غياب وجود "القيادة المتنفذة" انذاك والتى تم رميها بشتى التهم.

وفى ظل وضع عربى رسمي متفكك ومتنافس، كان من الصعب الوصول إلى "صيغة تسوية" فلسطينية مقبولة وقابلة للتحقيق مع بريطانيا من جهة والحركة الصهيونية من جهة ثانية. بل أن من ضمن ما عزز ذلك حرص بعض العرب على افشال أية فرصة لتسوية تاريخية طموحا منهم فى الوصول الى "إنقاذ ما يمكن إنقاذه"أو لتأمين "حصة فى ميراث" فى نطاق الحديث عن "الواقعية" و "التسامح" و "عدم التطرف". إن هذا الطرح كان يمكن أن يكون مفهوماً ومن ثم مؤثرا لولا ان تاريخ العلاقات الرسمية العربية – العربية حتى منتصف الخمسينات لم تكن علاقات تضامن اخوى و "نخوة"، وإنما علاقات "مصالح ذاتية" ضيقة فى معظم الأحيان.

وإذا ما قلنا أنه كان من المستحيل الوصول إلى تسويات "عقلانية" (Rational) فى ظل أوضاع لا عقلانية طوال الفترة حتى منتصف الخمسينات، كان من المستحيل أيضا الوصول الى "أية تسوية" حتى وقوع حرب حزيران /١٩٦٧م/. فالمبدأ العام للعلاقات العربية – العربية الذى تحدثنا عنه قبل قليل، بقى هو المبدأ السائد رسميا وشعبيا، فى ظل عجز حقيقى عن البناء والإستعداد من موقع قوى على الاقل "تسوية" تصون جزءا كبيرا من الحقوق أو تحفظ قدرا واسعا من الكرامة!

لذا، كان "لابد" من وقوع "الهزيمة" لتفرض إسرائيل واقعا جديدا تحاول من خلاله فرض "حلّ" يضمن لها التحكم الكامل بمصير الأمة من شرقها الى غربها ومن شمالها إلى جنوبها! ولمّا كان ذلك "الحل" قد وضع الامة العربية فى أعقد ظروف تاريخها حتى تلك اللحظة، فإن ذلك التطور لم يعد يترك الفرصة "للمتطرف" أو "الواقعي" أن يقبل حينذاك صيغة "تسوية" مقبولة. وقد تعزز هذا الواقع بعودة دخول الطرف الفلسطيني بدور فدائى مقاوم سواء كبر ذلك الدور أو صغر، "رفض" أو "قبل"! لقد كان من الضرورى أن نشهد "إنتصارا" عربيا يرد الكرامة ويفتح باب "التسوية" مرحلة وراء أخرى، مرورا بمعارك "التحريك" وإنتهاء بقمة بغداد "الرافضة" لإنفراد الرئيس السادات، وقمة "الصمود والتصدي" ولعل النقاش الذى دار وسط ساحة العمل الوطنى الفلسطينى والمتمثل ببرنامج النقاط العشر، ومفاهيم "حتمية

التسوية"، أو "رجحان إحتمالاتها" كانت البداية الطبيعية لتطورات المسار الفلسطينى الذى - رغم بدايات الإستعداد للإنخراط العملى فى مسيرة التسوية - كان لابد من تحجيم رسمى له من جهة، و "تيئيس" شعبى يؤدى إلى القبول، ليس فقط بنصف الرغيف، بل بما "نستطيع الحفاظ عليه" أو "إنتزاعه" حتى ولو كان كسرة خبز أو مجرد...لقمة!

إن تاريخ محاولات "التسوية"، عربياً وفلسطينياً، مليء بالنماذج والصور. ولن يفيدنا هنا التفصيل فى الحديث عن مشاريع التسويات التى طرحت والتى لم تطرح بدءاً من الخمسينات - وعلى كافة المستويات السياسية أو الإقتصادية - مروراً بمشروع بورقيبة، أو مشاريع الأمم المتحدة بمجملها، أو مشاريع "الكويكرز" أو غيرها من مشاريع قدمها هذا أو ذاك من رجالات ومثقفى فلسطين أو روجرز أو غيرهم، إنتهاء بمبادرة "فهد" أو "بريجينف" ناهيك عن مشاريع "التسوية" الإسرائيلية المتعددة والتى تفاوتت فى جديتها باعادة "كل شي" لإسرائيل.

لقد بدا جلياً أن تطورات ملحة باتت مطلوبة التحقيق بعد حرب /تشرين أول - أكتوبر/١٩٧٣م/، وخاصة على ضوء إستخدام العرب "لنفطهم" كسلاح فى المعركة. لقد اعتبرت أمريكا والدول الصناعية كافة، أن ماجرى كان "طموحاً" عربياً غير مشروع من جهة، ورقماً سلبياً فى المجموع الإقتصادى من جهة ثانية. لذا، بات من الضرورى التخطيط ليصبح مجموع المكاسب العربية من إرتفاع أسعار النفط صفراً سياسياً من جهة، ورقماً سلبياً فى المجموع الإقتصادى من جهة ثانية. وهكذا، شهدنا الدول العربية - سواء الغنية بشرياً أو نفطياً - تعانى من محاولات تجفيف مواردها واحدة تلو الأخرى ، لنقف أمام " ديون خارجية" يقع عبؤها حتى على الدول النفطية الغنية. هنا جاءت التسوية السياسية، مستفيدة من : إنقسام سياسى عربى ترسخ بقوة بعيد إحتلال الكويت، ومن "ديون" ترهق كاهل الأغنياء - ناهيك عن الفقراء - وبمستحقات سياسية مطلوبة فى ظل إنهيار منظومة إشتراكية كانت حليفة للعرب - فكانت صورة فى منتهى السواد تلخصها جملة شكسبير الشهيرة على لسان هاملت : "نكون أو لا نكون".

مما لا شك فيه أن الخيار الذى وضع فيه العرب ، من أدناهم إلى أقصاهم، لم يكن خياراً فى أساسه ونتائجه. بل كان فى حقيقته "تغليفا سكريا (Sugar coating) للمرار فى أحد شقيه، ومراً زعافاً فى شقه الأخر.

والسؤال الذى نحن أمامه : "ما هو تأثير التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى على مستقبل المنطقة"، سؤال رغم قساوة الوضع ومراراته - لا يتطلب "أحلام يقظة"كما يفعل البعض ممن يحاولون تصوير "رحلة السمن والعسل" المقدمين عليها فى الشرق الأوسط، بل

يتطلب حرصاً على تجميع نقاط المطر الشحيح. نسد به ظما أبناء شعبنا حماية لهم من فناء داهم، مثلما يتطلب جهداً مضنياً ودؤوبا ومحلصا فى التمسك بحقوق لنا وللاجيال من بعدنا.

ويكثر الحديث عن "مستقبل زاهر" للمنطقة! وهذا الامر قد يكون صحيحا! لكنه لن يكون من السهل، بل أقول سيكون من الصعب. تحقيق الكثير المطلوب. وفى كل الاحوال لا بد من إكتناز أية إيجابية تلوح، وبجدية السلحفاة وجهد النحل كما يقولون، لنجعل التأثيرات التسووية المتوقعة "أقل ضرراً علينا" وفق قاعدة "تقليص الخسائر" وليس - بالتاكيد - قاعدة "تعظيم المكاسب".

بعد هذا العرض المفصل نسبيا للعوامل والتطورات التى عاشها الصراع العربى - الصهيونى ، وخلفياته، وماذكرناه من ملاحظات حول التسوية،نعود لنتساءل : ماذا ستكون تأثيرات التسوية السلمية على مستقبل المنطقة؟ ولكى نعطى تصورا موضوعيا لهذا السؤال، لابد من التسجيل أن هناك إحتمالين رئيسيين لمسيرة "التسوية" الراهنة، وفى الإحتمالين تتحمل إسرائيل ذاتها مسؤولية الخيار الذى تحدده. فهى ان اختارت طريق تصلب "المنتصر" وتعنته وغروره وصلفه، فأن أثرا من الاثار "الإيجابية" التى سنتطرق لها على مختلف الاصعدة لن يرى فرصة الظهور. وإذا ما بقيت الدول العظمى أسيرة ابتزاز الموقف الصهيونى وتجاهل الحقوق الإنسانية والبديهية للشعب العربى الفلسطينى فى وطنه، فان كل هذه الاثار لن ترى بداية لتحققها. إن على المجتمع الدولى مهمة كبرى وأساسية إذا ما أراد للتسوية السلمية أن تجد لنفسها نصيباً من النجاح. فإذا حصل ذلك نكون أمام "تسوية" تعطى بعضا من الحقوق، وبالتالى فرصة من النجاح. وهنا لابد من التأكيد. على انه ما لم يشعر الشعب الفلسطينى بان الإحتلال الإسرائيلى قد إنزاح عن كاهله، فإن مجمل التسويات على المسارات العربية، مهما تحقق فعلاً ومهما اتسع بها "الغزل"، فإن كل ذلك يبقى عرضة للإنهيار او الجمود.

إن تصورنا للتأثيرات الإيجابية التى يمكن أن تعيشها المنطقة فى إختيار اسرائيل للخيار الثانى ، يندرج تحت مجموعة من العناوين الرئيسية لكل منها وضعه الخاص وبالذات من حيث شروط وسرعة تحقيقه. ولعل أبرز هذه العناوين :

أولاً : التأثيرات الإجتماعية والنفسية .

تخضع هذه التأثيرات لسلسلة طويلة من العوامل التاريخية والنفسية والدينية، التى تشكل بمجموعها عقبة كأداء أمام أية محاولة لإحداث تأثيرات إيجابية على صعيد الإنفتاح الإجتماعى ، أو التعايش أو التطبيع النفسي. وان كنا نعطى إمكانية حدوث هذا التأثير فرصته فإننا نشدد على أن مثل ذلك لن يحدث خلال فترة زمنية قصيرة، وسيبقى محفوفا بإمكانيات التراجع وردة الفعل. فميراث "الهوة" التى نتحدث عنها هنا ليس ميراث "حروب" عسكرية بين

ألمانيا وفرنسا او بريطانيا واسبانيا، كما أنها ليست ميراث حرب باردة. انها "هوة" ناجمة عن ميراث اجيال متعاقبة وقرون من الزمن، إختلطت فيها العوامل الدينية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية والنفسية، وبالتالي لا نتوقع لمثل هذه التأثيرات البروز، ناهيك عن التجاوز النهائي لها خلال فترة منظورة سريعا.

ثانيا : التأثيرات الإقتصادية .

يبدو ان التأثيرات الإقتصادية التي يتم التركيز عليها من قبل الجميع هي التي تأخذ القسط الاكبر من حجم الاثار المتوقعة. وهي ، كما شهدنا، باتت محور التركيز وبيت القصيد في مجمل التأثيرات المتوقعة. ولكي يكون لهذه الأخيرة وزنها المرجو، لا بد من الإستعداد لبرنامج "مارشال" واسعا،يتم تطبيقه بتوازن يعطيه مصداقية تعزز عامل "المصلحة" على عوامل اخرى تشد بالاتجاه المعاكس. وهنا يبرز ما سيكون من تأثيرات تعطي لإسرائيل السيطرة الإقتصادية التي تسعى لها حيث ان "موارد" إسرائيل الإستثمارية – رغم إقتصادها القوى منذ ما يزيد عن عشر سنوات خلت – لن تكون بالأساس ذاتية، وإمكانية الإستثمارات العربية – في ضوء "الديون" التي تعاني منها الدول العربية والتي تطرقنا إليها انفا – لن تكون كافية، على اهميتها، لتغطي احتياجات المنطقة من مشاريع إقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والإتصالات، ناهيك عن كل البنى التحتية المطلوبة التي تعاني من غيابها أو ضعفها المنطقة عموما.

وعلى صعيد محدد لكنه ملح جدا، من الواضح أن موضوع "العمالة" سيكون أحدى المحطات البارزة! ومن الواضح ايضا أن إنعكاس الترتيبات الأمنية سيكون له الاثر الكبير في هذا المجال. لذا، نقول أن على المجتمع الدولي – إن أراد للتسوية نجاحا – أن يتحمل مسؤولياته كاملة في دعم "العملية السلمية" وتأمين متطلباتها. وهنا يجب ان نبقى في البال وضع الدول الصناعية – والعلاقات التنافسية بينها – وتأثير ذلك على مدى الوفاء بأية إلتزامات لأنفسهم بها.

ومن التأثيرات التي لا بد أن تأتي عن هذا كله، أن سياسة عالمية لا بد أن تتبلور لإيجاد العلاقة الصحيحة في معادلة "الإنتاج" العالمي ونقصد بذلك أسعار المواد الخام، وخصوصا النفط من جهة، والتصنيع لمختلف الإحتياجات الإستهلاكية من جهة ثانية، عندئذ نكون أمام وضع جديد لكل التأثيرات التي قد تنجم فرصتها الكاملة للنجاح.

ثالثاً : التأثيرات الأمنية والعسكرية .

من المؤكد أن "التسوية" سيكون لها إنعكاسات أمنية ضرورية لا سيما لفترة "التثبيت" إذا صح التعبير. وهى فى هذا النطاق تتطلب إمكانيات كبيرة جداً. فمن جهة أولى ، صحيح أن على رأس سلم أولويات التأثيرات الأمنية سيكون موضوع : الحد من الأعمال العدائية بين الأطراف كافة بحيث تنخفض إحتمالات الصدام العسكرى إلى حدود غير مسبوقة. ولكن، من جهة ثانية، فإن أحدا من المعنيين لن يقبل، ولفترة زمنية قد تطول، بأن يخفض من إنفاقه الأمنى أو العسكرى. بل على العكس من ذلك، إذ يتوقع المراقبون الجادون إرتفاع "ميزانيات الدفاع والأمن" عما هى عليه فى الوقت الراهن. ومما يعزز هذا التوقع أن إحتياجات السلاح لدول المنطقة لم ولا ولن تحددها حقيقة الإحتياجات العسكرية والأمنية من جهة، وستبقى هذه الحاجة "ملحة" أمام الضغوط التى تمارسها صناعة السلاح وتجارته فى كل أنحاء العالم.

رابعاً : التأثيرات العلمية والثقافية .

صحيح أن إسرائيل تقف اليوم متقدمة على جيرانها العرب فى ميادين التربية والعلوم وبعض جوانب الثقافة. وهى بحكم تكوينها العلمى والثقافى جزء من الغرب الأوروبى. وهى من موقعها هذا كانت دائماً حافزاً للدول المحيطة لمحاولة اللحاق بها أو لمحاولة تضييق الفجوة معها. وهذا الحافز سيبقى ، حرباً أو سلماً، لا لأن التقدم العلمى والثقافى يتأثر بتحقيق أو عدم تحقيق التسوية، وإنما بطبيعة العصر وما نشهده من قفزات سريعة فى مجالات التطور الذى باتت أسراره ملكاً للبشرية عامة بحكم المنجزات العلمية التى شهدها عالمنا خلال العقود الأخيرة من هذا القرن العشرين. يبقى أن نقول أن من التأثيرات المتوقعة فى هذا المجال أن فرص الإحتكاك العلمى ستتوفر أكثر من السابق. وهذا تطور نرى فيه فائدة لمجمل دول المنطقة.

أما على الصعيد الثقافى ، فإن تأثيرات هامة سوف تحدث فى المنطقة، وهى تأثيرات يمكن تلمسها من واقع المعايشة "اليهودية – العربية" فى دولة إسرائيل من جهة والضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ثانية. وهذه التأثيرات ستعزز بلا شك فهم كل أطراف الصراع بعضهم البعض بصورة أفضل مما كان فى السابق، لاسيما إذا ما جرى تحديد مفهوم ثم حسم معركة "التطبيع" وتحديد أبعادها، وتأثيراتها على مستقبل شعوب المنطقة.

ومن جانبنا، نقول أن ما اصطلح على تسميته "التطبيع" و ما اتخذه كثير من مثقفينا العرب من مواقف، يشكل بالأساس جزءاً من الموقف السياسى المستمر الرافض للتسوية بصيغها الراهنة ومؤكداً التمسك بالموقف القومى التاريخى بكل أبعاده، وهو مرتبط بالموقف المعتدل لكن الرافض لكل ما هو دون الشرعية الدولية. وغنى عن الذكر أن كل هذا مرتبط

مستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية

د. محمد ولد سيديا ولد خباز

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط ـ موريتانيا.

لقد أصبح من المسلم به اليوم أن المفاوضات العربية الإسرائيلية التى بدأت منذ مؤتمر مدريد سنة /١٩٩١م/ تتجه نحو ترجيح كفة أطروحة "السلام" بين العرب وإسرائيل. ويتم ذلك فى إطار تفاعل واضح بين معطيات البيئة الدولية والإقليمية وبين الظروف الذاتية لأطراف النزاع. غير أن ما يشغل المهتمين بهذه المفاوضات فعلا هو مستقبل العلاقات بين أطراف تتصارع على الوجود منذ قرابة مائة عام، مع كل ما ينتج عن ذلك من تعقيدات نفسية وثقافية وإجتماعية وأمنية. وهذا بالضبط هو ما دفع برعاة المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى عقد مفاوضات متعددة الأطراف ترمى إلى الإتفاق على تعاون إقليمى فى مجالات عدة "١" وذلك إلى جانب المسارات الثنائية للمفاوضات. والواقع أن إلتماس تصور ما عن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية فى هذه النقلة النوعية من الصراع إلى التعاون يواجه صعوبات عدة بفعل مظاهر النقص العديدة التى لا تزال تواجه مسيرة السلام، كما أن التصوّر حول العلاقات العربية الإسرائيلية كعلاقات صراعية لا يمكن حلها سلمياً أصبح إلى حدّ ما فكرة تنتمى إلى الماضى وفيه من تجاوز الواقع والقفز عليه الكثير. وبالنظر إلى أن عرض الأستاذ هانى الحورانى سيركز فى الغالب على مختلف هذه التحفظات والتحديات فإننى سأقتصر فى هذا العرض على فرضية أساسية هى إكتمال مسيرة السلام على نحو يرجح كفة التعاون والترتيبات الإقليمية، وهو ما يطرح المنطقة فعلا أمام أسئلة كبيرة وخيارات متعددة.

وسينصب هذا العرض على التصورات التى تحاول أن تفرضها الالية الحالية للنظام الدولى المطبقة على المنطقة والتى ترتكز على الترتيبات السياسية والأمنية أولاً والترتيبات الإقتصادية ثانياً، وفى نقطة ثالثة أعطى تصوراً عن مستقبل التفاعل العربى مع هذه الاليات.

١ – مستقبل العلاقات من خلال نظام الأمن الإقليمى الجديد :

يقوم هذا التصوّر على أساس إدماج العلاقات العربية الإسرائيلية فى الفكرة التقليدية عن الشرق الأوسط كدائرة إقليمية فى الفكر الإستراتيجى الغربى تفرض نفسها اليوم كإنعكاس للنظام الدولى الجديد فى المنطقة الواقعة بين جنوب غرب اسيا وشمال إفريقيا التى تحتوى

"١" محمد زكريا إسماعيل : النظام العربى والنظام الشرق أوسطى مجلة المستقبل العربى ص /٩/ عدد /١٩٦/-/١٩٩٥م/.

على أكبر إحتياطي إستراتيجي من مخزون النفط وتتوسط العالم محاذية أوروبا والمحيط الهندى بإمكانياتها الحضارية والتنموية والسكانية التى تجعلها من أكثر مناطق الجنوب قابلية للنمو.

ويقوم النظام الإقليمى المرجّح إقامته إذا ما استمر التحكّم الأمريكى فى تطوّر علاقات بلدان المنطقة، وفى ضوء إنشغالات مؤتمر صانعى السلام المنعقد بـ " شرم الشيخ " فى /١٣/ مارس /١٩٩٦/م/ على ثلاث معادلات أساسية، الأولى ذات طابع إقليمى ، والثانية خاصة بالأوضاع الداخلية فى كل دولة، والثالثة إقليمية عربية خاصة.

لقد حددت الولايات المتحدة ثلاثة أهداف أساسية فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

أولاً : السيطرة على مخزون النفط ومنابعه وطرق إمداده ووصوله.

ثانياً : إعادة صياغة النظام الإقليمى العربي.

ثالثاً : إعادة تأهيل إسرائيل مع المحافظة على تفوق رادعها العسكري.

وعلى أساس هذه المبادئ الثلاثة وتلك المحاولات والمطالب المعبر عنها من طرف بلدان المنطقة، سيتم بناء النظام الإقليمى الجديد المكلف بالمحافظة على إستقرار أمنى وسياسى مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن الواضح طبعاً أن هذا التصور مستمد من مخلفات حرب الخليج الثانية ومسار التسوية بين العرب وإسرائيل.

ويمكن إلتماس أركان النظام الإقليمى الجديد فى النقاط التالية :

أولاً : إيجاد حلف شرق أوسطى جديد شبيها بحلف الناتو يضم الأقطار العربية وإسرائيل كعضو طبيعى ، وتكون الولايات المتحدة هى الشريك الأكبر فيه.

ثانياً : السيطرة على النزاعات الإقليمية ومخلفات النزاع العربى الإسرائيلى بالذات.

ثالثاً : خلق إعتماد متبادل بين الأقطار العربية وإسرائيل وتكامل عضوى يصعب الفكاك منه من خلال الشراكة فى مجالات كالتجارة والطاقة والمياه مع إعطاء المياه أهمية خاصة بوصفها أحد مصادر نزاعات وحروب المستقبل.

رابعاً : السيطرة على التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل عن طريق أجهزة دولية مختصة.

خامساً : رادع عسكرى يتألف من ثلاثة أركان :

١- القوة العسكرية الإسرائيلية التى لا تستخدم إلا فى حالات الضرورة القصوى وكعامل رادع وتوازن فى العلاقات بين الدول بما فيها الأقطار والمحاور العربية.

٢- الإحتفاظ بنظام الجامعة العربية كإطار للعلاقات السياسة العربية والإستناد على الأمم المتحدة كإطار لمعالجة قضايا المنطقة.

٣- التواجد النوعى الأمريكى فى منطقة الخليج.

سادساً : إرساء توازن قومى إقليمى يشكّل ردعاً متبادلاً.

سابعاً : بناء نظام عربى خاص ضمن هذا النظام الإقليمى ، ويمكن إعتبار الدول الثمانى الموقعة على إعلان دمشق نواة لهذا النظام العربى ، وتنبع الترتيبات الأمنية فى هذا النظام من المنطقة العربية، وتتسم بطابع دفاعى ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية :

١- سيطرة النظام السياسى المستند على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية الإقتصادية.

٢- الإحتفاظ بنظام الجامعة العربية كإطار للعلاقات السياسية العربية والإستناد على الأمم المتحدة كإطار لمعالجة قضايا المنطقة.

٣- بناء قوة سلام عربية ونظام أمنى خاص بمنطقة الخليج العربي.

ويبقى بعد كل هذا أن يتم الحفاظ على المعادلات الداخلية الخاصة بكل دولة على نحو يؤمن بقاءها كجزء من كل، وهى معادلات تدخل، على أهميتها فى نطاق التفاصيل المتعلقة بالديمقراطية والحقوق السياسية والإقتصادية والثقافية.

ويجب فى كل الحالات أن تؤدى هذه الترتيبات إلى " إنكسار " المشروعين العربى والصهيونى معاً "[٢]، أو على نحو يعطى مضموناً لهذين المشروعين "[٣].

٢ - مستقبل العلاقات من خلال نظام السوق الشرق أوسطية :

يحظى التصوّر حول السوق الشرق أوسطية باهتمام بالغ هذه الأيام، ويحلو لبعض الباحثين العودة إلى الجذور التاريخية لهذا المفهوم بهدف تحديد تلك الشروط الموضوعية والذاتية التى أمكن على ضوئها فى السابق إستبعاده ودراسة مدى مغايرة تلك الشروط للظروف الراهنة.

يعيد رغيد الصلح فكرة السوق الشرق أوسطية إلى مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل عندما يتحول الشرق الأوسط فى اليوتوبيا الصهيونية إلى منطقة يخيم عليها السلام

"[٢]" عبد الله السيد بن اباه : المستقبل العربى ، م.د.و.ع، عدد ٢/١٩٩٥/م/، ص /٤١/.

"[٣]" يعلّق جيل كيبل على التسوية فى الشرق الأوسط : (إن إنطلاق مسار التسوية، مهما كانت عوائقه ونتائجه قد أعلن عن نهاية فكرة " العربية " من حيث هى نظام إيديولوجى ونمط تعبوى للمجتمعات. على الرغمّ من أن هذه الفكرة استطاعت لأكثر من قرن أن تواجه ثلاثة وضعيات متمايزة : الهيمنة العثمانية والإستعمار الأوروبى والصهيونى الإسرائيلي).

وبسيطر عليها التعايش والونام، وحيث تجتمع الثروات العربية الواسعة، مع التمركز الإستثنائى للقوة العقلية التى يمتلكها الصهاينة. ومن ثمّ تنتج عن ذلك جنة الرفاه على الارض "٤".

ويُرجع الدكتور محمود عبد الفضيل "٥" هذا المفهوم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حينما تأرجح مفهوم النظام الإقليمى للشرق الأوسط بين تصورين :

- تصور عربى يؤكد على نظام اقليمى يرتبط بعملية النهوض القومى والوحدة العربية.
- وتصور اخر يدعو إلى قيام نظام اقليمى شرق أوسطى يربط المنطقة بقيادة الغرب أثناء الحرب الباردة. وكان من اهم الامثلة على ذلك قيام احلاف مرتبطة بالغرب، واعلان مشاريع غربية عديدة كمشروع ايزنهاور الذى دعا إلى ملء الفراغ فى الشرق الاوسط.

والواقع أن الظروف العربية فى فترة الخمسينات رجحت الشرق أوسطية، إلا أنها تلتقى كلها عند نقطة واحدة، وهى إعتبار الشرق أوسطية مشروعا بديلا للمشروع الإقليمى العربى الذى بدأ ينأى منذ حرب الخليج الثانية، وتقدم مسيرة السلام، والموقع الذى احتلته الهواجس الإقتصادية فى الترتيبات الحالية والمستقبلية. وقد أكدت تجربة السوق الأوروبية المشتركة ما يمكن ان تلعبه المبادلات التجارية فى توحيد الشعوب وتعميق عوامل التجانس بينها، وخلق أنماط من الإعتماد المتبادل ونسيج من المصالح المشتركة.

وقد شهد العقد الاخير تداول العديد من مشاريع الاراء حول إقتصاديات السلام بين العرب وإسرائيل. وكانت إسرائيل سباقة دائماً لطرح تصوراتها وارائها، ومن أمثلة الدراسات الإسرائيلية حول هذا الموضوع تلك التى قدمها الإقتصادى الإسرائيلى " بن شاحار " لمؤتمر عقد فى جامعة تل أبيب فى الثمانينات. وقد اكدت هذه الدراسة على أهمية الإعتبارات الإقتصادية فى بناء السلام مثيرة نقاطا هامة كاشكالية المياه والحرب والمكاسب الإقتصادية كتعويض عن التنازلات السياسية. كما قدمت الدراسة صورة متفائلة للمكاسب الإقتصادية الهامة التى ستجنيها اسرائيل من قيام السلم مع العرب، وحفلت على الخصوص باقتراحات عديدة لمشاريع تعاون إقليمى مثل الدعوة إلى مد إسرائيل بمياه النيل الرخيصة واقامة خط

"٤" راجع السوق الشرق أوسطية : وثائق فلسطينية، ص ٦.

"٥" محمود عبد الفضيل : السياسة والفكر العربى بين الواقعية والموضوعية والمستقبل العربى ، العدد /١٧٣/ - /١٩٩٣/م/.

للغاز الطبيعي لتغذية المشروعات الصناعية في جنوب إسرائيل، وإعادة تشغيل خط البترول السعودي إلى حيفا بدلا من صيدا ومقايضة منتجات الصناعة الإسرائيلية بالصناعات التقليدية المصرية والمنتجات الزراعية السورية.

وقد نشر " معهد الشرق الأوسط " التابع لجامعة هارفارد دراسة بعنوان " ضمان السلام في الشرق الأوسط : مشروع انتقالي "[٦]، وذلك في / يونيو/١٩٩٣م/، قبل توقيع إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي. وقد أُعدت هذه الدراسة من طرف /٣٦/ خبيراً وأستاذاً من فلسطين والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة. وقد صرّح جوزيف كاليفانو الذي أشرف على هذه الدراسة أنها لقيت ترحيبا وقبولا من طرف بيريز والأمير الحسن، بحيث أثرت بوضوح على الإتفاق الأردني الإسرائيلي فيما بعد"[٧]. وهو ما تم بحثه من خلال كتاب بيريز " الشرق الأوسط الجديد "، حيث يقول : " هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية"[٨] ".

وتنطلق دراسة معهد الشرق الأوسط من ثلاثة إفتراضات :

أولاً: أن تعطي معاهدات السلام للفلسطينيين السيادة الإقتصادية وإمكانية قيام سلطات مالية ونقدية لمراقبة السوق الفلسطينية.

ثانيا : أن تتجه اقتصاديات إسرائيل والأردن وفلسطين نحو التجارة الحرة.

ثالثا : قيام مشروعات اقليمية لتطوير الإقتصادات الثلاثة نحو الاندماج.

وترى الدراسة أن نمو التجارة الحرة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يمكن أن يتحقق في فترة قصيرة جدا، ولكنه سيكون أبطأ بين الأراضي الفلسطينية والأردن، وأكثر بطءاً بين إسرائيل والأردن. ونظرا لضيق الأسواق الداخلية الثلاثة فستحتاج إلى أن تتجه للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وأن تتوسع منطقة التجارة الحرة بسرعة لكي تشمل الجوار الجغرافي المباشر لإسرائيل ومصر وسورية ولبنان، ومن ثمّ الشرق الأوسط بأسره. وقد اقترح واضعو الدراسة إنشاء بنك اقليمي باسم بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية. وقد نوقشت مختلف هذه الأفكار في القمتين الإقتصاديتين للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقدتين

---

[٦] صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ /١٠/٩/١٩٩٣م/، صادرة بلندن /١٩٩٣م/.

[٧] عبد الله السيد ولد أباه : مرجع سابق ص /٤٣/.

[٨] بيريز : الشرق الأوسط الجديد، ص /٦٢/.

بالدار البيضاء /١٩٩٤م/ وعمان /١٩٩٥م/"٩٩". وإلى جانب التصورين الإسرائيلي والأمريكي لنظام رأس الشهر الإقتصادى الشرق أوسطى كإطار للعلاقات المستقبلية بين العرب وإسرائيل، طرحت المجموعة الأوروبية تصورها من خلال دراسات أعدتها المفوضية الأوروبية لعل أهمها وثيقة بروكسل الصادرة فى فبراير /١٩٩٢م/. وتقترح هذه الوثيقةإقامة إقتصاد ثلاثى بين الأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل ولبنان والأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل، وإقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين الأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل وإسرائيل، وإقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين مصر وفلسطين وإسرائيل ولبنان والأردن وسوريا فى حدود عام /٢٠١٠م/ بارتباط مع دول شمال الأبيض المتوسط، وإنشاء " سلطة مياه نهر الأردن " كسلطة مشتركة بين سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل من أجل الإستغلال المشترك لمصادر المياه. وقد حظيت هذه المواضيع بعناية فائقة خلال ندوة برشلونة الأورو – متوسطية التى عقدت يومى /٢٧ – ٢٨/ نوفمبر /١٩٩٥م/، وتميزت رؤية برشلونة بالنظر إلى جنوبى وشرقى المتوسط كفضاء واحد يضم البلدان العربية وإسرائيل وتركيا.

ونلاحظ من خلال إستعراضنا لهذه التصورات أن إسرائيل قد ركزت خلال كافة مباحثات السلام بينها وبين الأطراف العربية على الجانب الإقتصادى حتى تبدو وكأنها تريد القفز على المباحثات السياسية وصولاً إلى الجانب الإقتصادى والذى تعتبره الأهم حيث سيخرج الإسرائيليون من أزماتهم المتلاحقة.

إن العديد من زعماء الأحزاب السياسية والمسؤولين الإسرائيليين "١٠٠" أجمعوا على أن السلام مع العرب يوصلهم إلى أهدافهم التى لم تستطع الحرب إيصالهم إليها. كما أن إقامة

"٩٩" لم تلق هاتان القمتان ترحيباً فى الأوساط الأوروبية التى كانت تروّج لمشروعاتها المتوسطية. راجع محمد زكريا إسماعيل : النظام العربى والنظام الشرق أوسطى المستقبل العربي. العدد : /١٩٦. ص /١٤/ و /١٥/ – /١٩٩٥م/.

"١٠٠" ظهرت دراسات عديدة فى إسرائيل تهيء لقيام شرق أوسط إقتصادى ، من هذه الدراسات الشرق الأوسط عام /٢٠٠٠/ التى صدرت عن رابطة السلام فى تل أبيب عام /١٩٧٠م/، ودراسة هورفنيز للسلام /١٩٧٢م/ حول الأوضاع الإقتصادية فى إسرائيل والعالم العربى فى السبعينات ودراسة معهد فان لير فى القدس /١٩٧٨م/ بعنوان عندما يأتى السلام الإحتمالات والمخاطر ومشروع مارشال الخاص بشمعون بيريز ثم كتابه الشرق الأوسط الجديد. وتدعو كل هذه الدراسات إلى إقامة نظام شرق أوسطى بديل للنظام العربى يدخل فى الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية العربية ويتجاهل الطابع القومى الذى يميز العلاقات بين مختلف الأقطار العربية المنضوية فى الجامعة العربية.

تعاون إقتصادى من خلال دخول إسرائيل إلى أسواق الشرق الأوسط هى المسألة الجوهرية لتعزيز مسارات السلام وإقامة علاقات دائمة من وجهة النظر الإسرائيلية.

ولكن لماذا الدعوة إلى هذه السوق الشرق أوسطية والتى يحددها فى المنطقة العربية والإسلامية "[١١]" التى تمتلك فعلاً مقومات التكامل منذ زمن بعيد وقد بذلت جهود كثيرة لتحقيق ذلك سواء من قبل جامعة الدول العربية أو الدول الإسلامية ولم يتحقق ذلك بسبب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؟. لماذا الدعوة إلى سوق شرق أوسطية فى الوقت الذى لم تتحقق السوق العربية المشتركة والسوق الإسلامية المشتركة؟ يتصور شمعون بيريز أنه ستكون هناك شراكة تقوم على رأس المال النفطى فى مقابل الوسائل والخبرة الإسرائيلية.

ويؤكد على " أنه يمكن إنشاء صندوق كبير لتطوير المنطقة، فإذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل لأغراض تطوير المنطقة فستتوافر فى هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً ولن يكون لزيادة دولار واحد على سعر برميل النفط أى أثر فى إقتصاد الدول المنتجة أو المستهلكة. ولن تجد إسرائيل نفسها فى حالة كهذه فى موقع متلقى المساعدة بل فى جانب مقدم المساعدة سواء فى الوسائل أو الخبرات"[١٢]". ويقدم بيريز مشروعه مقتنعاً بأن ما لم يتم تحقيقه بالحرب والقوة العسكرية قابل للتحقيق اليوم عن طريق السلام والوسائل الإقتصادية ويقوم تصوره كما رأينا سابقاً على أساس التنظيم الإقليمى لخلق جماعة ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة تعتمد على أربع ركائز هى الإستقرار السياسى والإقتصادى والأمن القومى والديمقراطية.

لقد أجمعت التقارير"[١٣]" التى تناولت السوق الشرق أوسطية على أن تحقيق هذه السوق يتم :

بإقامة تعاون إقتصادى إقليمى ومنطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى. وأبرز مخاطر هذه المرحلة، هى أنها ستؤدى إلى دمج الإقتصاد الفلسطينى الوليد فى الإقتصاد

"١١" لقد قال إبا إيبان وزير الخارجية سابقاً " إن إسرائيل ترغب أن تكون علاقاتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأمريكا اللاتينية ". أما إيجال ألون فكان يأمل بالتعاون الإقتصادى بين إسرائيل وجاراتها قبل إحلال السلام الدائم، راجع بهذا الخصوص حسين أبو النمل : بحوث فى الإقتصاد الإسرائيلى مركز دراسات الوحدة العربية.

"١٢" شمعون بيريز : عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة فى ملاذ بعد عاصفة الخليج : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ص ١٠٩.

"١٣" راجع نيفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق أوسطى ، المستقبل العربى ، العدد /١٩٣/١٩٩٥/٣/م/، ص /١٥/ وما بعدها.

الإسرائيلى بحيث يكون الإقتصاد الفلسطينى إقتصاداً خدمياً يعيش على فرص العمل فى الإقتصاد الإسرائيلى فى مجالات التجارة والنقل والمواصلات والصناعة"[١٤٣] وفى مرحلة ثانية يتم توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن بالإضافة إلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقد مهّد لهذه المرحلة بالقرار الذى أُتخذ من قبل دول مجلس التعاون بإنهاء المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، وكذلك بالمعاهدة الأردنية الإسرائيلية. أما مخاطر هذه المرحلة فهى تتمثّل فى أن إسرائيل وحدها ستكون المستفيد الأساسى منها نظراً لحجم إقتصادها وتطوره ونظراً لدخل الفرد الإسرائيلى الذى يبلغ تسعة أضعاف مثيله فى الأردن ومنطقة الحكم الذاتى كما سيضر بالإقتصاد الأردنى والإقتصاد الفلسطينى ويحوّل السوق فى كل منهما إلى سوق للسلع الإسرائيلية.

أما المرحلة الثالثة فستنضم فيها بقية بلدان المشرق العربى ، حيث يقام منطقة للتبادل بين بلدانها وإسرائيل، وقد حدد الترتيب الزمنى لحدوثها حوالى العام /٢٠١٠م/ ومن المتصور إقامة تبادل حر بينها وبين دول أوروبا وغالبية دول البحر المتوسط فى مرحلة لاحقة.

ومن أهم مخاطر هذه المرحلة أنها تقيم مشاريع تتجاهل الطابع القومى الذى يميز العلاقات بين مختلف الأقطار العربية المنضوية فى منظومة جامعة الدول العربية، أى إنهاء كل مشروع نهضوى عربى بحيث تنضوى الأقطار العربية فى منظومات جديدة تكون الهيمنة فيها لدول غير عربية وتذوب الهوية العربية.

. فالمغرب العربى ينضم إلى الفضاء المتوسطى ويدخل فى علاقات تعاونية مع السوق الأوروبية والمشرق العربى الذى يضم مصر وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان وتركيا وإسرائيل يخضع للسيطرة الإسرائيلية الأمريكية فى إطار منطقة للتبادل التجارى الحر بينما تبقى بلدان مجلس التعاون الخليجى فى تجمع خاص بها خاضع للسيطرة الأمريكية. ومن شأن كل هذه المراحل أن تهدد الاقتصادات العربية فى المشرق والمغرب، وتقضى على البيئة التكاملية للإقتصاد العربى ، كما أن من شأنها أن تجعل من إسرائيل مركز النشاط المالى والتطورى والتسويقى للشركات الدولية فى إطار السوق الشرق أوسطية الجديدة وستستفيد إسرائيل من السوق العربية الواسعة لترويج منتجاتها، وزيادة صادراتها ولن يستفيد العرب من السوق الإسرائيلية نظراً إلى أنها سوق ضيقة ومشبعة، ولكن إلى أى مدى تشارك البلدان العربية فى صياغة المستقبل ؟

"[١٤٣]" نفس المرجع، ص /١٦/.

٣ ـ التفاعل العربى مع هذه الآليات :

إنـه لممـا يثير القلـق أنـه، وبـالرغم مـن إشـتراك العديد مـن الحكومـات العربيـة فـى مسارات التسوية منذ مؤتمر مدريد حتـى الأن، إلا أن الإستعداد العربـى لمواجهـة التطـورات التى تفرض على المنطقة كان هزيلا فضـلا عـن افتقـاده التنسيق أو التصـور المشـترك علـى الرغم من أنه كان واضحاً منذ مؤتمر مدريد أن هناك خمس قضايا على الأقل تشـكل ملامـح المشروع الشرق أوسطى، وهى التـى تتعلـق بالتعاون الإقتصـادى والتنميـة والأمـن الإقليمـى والحد من التسلح والموارد المائية وشؤون البيئة واللاجئيين. ولا يوجـد حتـى الأن أى تصـور عربى مشترك يكون شاملاً يعرض رؤية عربية منسقة بخصوص القضايا السابقة.

وهكذا نلاحظ أن المواقف العربية تنقسم بين منفائل ومتشائم، إلا أنها كلها تنطلـق مـن رد الفعل، وعدم الفهم لفروع المشروع، وعدم وضـوح أهدافه، وعدم الإتفـاق بشـأنها، بعكـس المشروع الشرق أوسطى الذى يريد أن يعملقها ويجعلها مركز الدائرة الشرق أوسطية "[١٥]".

إن وجود تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل وإقامة علاقات إقتصادية وترتيبات أمنيـة لا يعنى بشكل من الأشكال إنتهاء الصـراع أو حتى الجانب الاهـم منـه لأن مشـاريع السـلام لا تنهى أسباب الصراع.

إن فى الصـراع العربـى الإسـرائيلى جوانـب لا تسـويها الإتفاقيـات ولا حلـول وسـط. فالصـراع الثقافى الحضارى لا يمكن تسويته بصفة شاملة وعادلة، وحتى الصـراع الإقتصـادى وصـراع المكانة والزعامة فى المنطقة لأن هذه الصـراعات، وكما يقول المفكـر فـؤاد مطـر، " لا تسويها إتفاقات أو تسويات تتم فى إطار مفهوم الشرعية الدولية أكثر مفاهيم العصر تشـوهاً وتناقضـاً وأشـدها إستخفافاً بالعقل العربى وبالحكومات العربية "[١٦]. كما أن مايسميه فؤاد مطـر بعملية "تسكين" إسرائيل التى اغتصبت الأراضـى العربية وإضفاء الشـرعية عليـه عـن طريـق الإتفاقات الثنائية غير المتكافئة والتى تتم تحت الضغوط وفى المؤتمرات الإقتصادية الدوليـة " وتهميش " العرب أصـحاب الحق الأصليين سيخلق تناقضاً يجعل من الصعب علـى المرشـحين للتهميـش قبول "تهميـشهم" بدون مقاومة. وسـيتولد عـن ذلك مـا أطلـق عليـه نفس المفكـر

"[١٥]" فؤاد مطر ندوة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيرها على الوطن العربى المنعقدة فى القاهرة /٢٣ – ٢٦/ دجنبر /١٩٩٥م/.

"[١٦]" برهان غليون : إتفاق غزة أريحا وآفاق الصراع العربى الإسرائيلى ، مجلة الوحدة، السنة العاشرة، العدد /١٠٦/١٩٩٥ م/

"العنف المتناثر " غير المنظم والذى لا تحكمه أو تضبطه التسويات الأمنية والذى قد يكون نشاطاً مكملاً للنظام الأمنى، أى أن أحد الأطراف يجد مصلحته فى إثارته بغرض إستعجال أو توسيع أو إبطاء التسويات، وقد يكون هذا " العنف المتناثر " رد فعل مضاداً للتسويات الأمنية ويهدف إلى تخريبها، وهذا العنف يتولد عن عوامل إجتماعية ونفسية متعددة لم تعالجها إتفاقيات السلام والتى منها على سبيل المثال : مشكل الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، ومشكلة الشتات اليهودى والشتات الفلسطينى ، ومشكلة " تدين " الصراع العربى الإسرائيلى ، وظهور صحوة دينية أصولية لا تقتصر على الإسلام والمسيحية، وإنما تشمل كذلك اليهودية، وسوف تتصاعد هذه الصحوة ومن المنتظر أن تؤدى إلى المزيد من العنف.

ومن جهة أخرى سيظل التنافس بين الأنظمة العربية ونخبها قائماً، وسيظل الشعور الجماعى العربى ، والحنين لنظام عربى فعال، ومن ورائه النزوع إلى الوحدة وإحياء الهوية السياسية العربية يضغط على الأنظمة وعلى السلام الأمريكى الإسرائيلى بإستمرار.

وستكون التسوية مجرد غطاء لإستمرار الصراع العربى الإسرائيلى بوسائل أخرى. وسينتقل هذا الصراع من مستوى المواجهة العسكرية التى أصبحت فوق طاقة الطرفين إلى مستوى النزاع الإقتصادى والإجتماعى والثقافى ، ولن يتحقق السلام إلا إذا أمكن الوصول إلى ميزان قوى يجعل التسوية تأخذ فى الإعتبار المصالح الإستراتيجية والحيوية الكبرى لجميع الأطراف "[17]". ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا طرأ تغيير جوهرى على نظام المجتمع العربى من خلال إستراتيجية تنطلق من :

- العمل على بلورة رؤية عربية واضحة للتطورات الجديدة، والعمل على التعاون والإتحاد فى إطار السلام والإنفتاح.
- وتعميق سياسات التعاون والتبادل بين الأقطار العربية، ومقاومة نزوع الحكومات إلى الإنعزال ووضع الحواجز فيما بينها، نتيجة للتأثير الخارجى [18].
- الإستفادة من الفرص والثغرات التى يمكن أن تفرزها عملية التسوية الراهنة من أجل تعديل النظام القائم إلى ماهو أكثر إيجابية.

"[17]" برهان غليون نفس المرجع ص /١٧/.

"[18]"

التسوية السلمية ومستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى

الأستاذ/ هانى الحورانى

رئيس مركز الأردن الجديد للدراسات.

مقدمـــــــة :

شكل الصراع العربى – الإسرائيلى محددا رئيسيا لمسار الوطن العربى فى معظم عقود القرن الحالى، ولقد طبع هذا الصراع أوضاع الوطن العربى ببصماته البارزة، بحيث يصعب تصور معالم الواقع العربى بمعزل عن مجرى هذا الصراع. فمنذ انحسار الهيمنة العثمانية عن بلدان المشرق العربى مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهرت إلى الوجود المشكلة الفلسطينية، التى شغلت مساحة هامة من أحداث المنطقة فى النصف الأول من القرن الحالى، ثم تلاها تعريب واسع النطاق للصراع الفلسطينى جراء انفجار سلسلة من الحروب العربية – الإسرائيلية فى الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣. ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ استعاد البعد الفلسطينى فى هذا الصراع زخمه بصورة مطردة، جراء تبلور حركة المقاومة الفلسطينية مباشرة ونشاطها العسكرى الواسع ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى، وازدياد الاعتراف العربى والدولى بمنظمة التحرير الفلسطينى كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى، ولاحقا الاعتراف الأمريكى والإسرائيلى بالمنظمة طرفا فى تسوية الصراع فى الشرق الأوسط.

وخلال السنوات الأربع الأخيرة، أى منذ افتتاح أعمال مؤتمر مدريد للسلام، فى شتاء ١٩٩١، انطلقت لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى دينامية مستمرة وشاملة للحل السلمى. وخلافا لمناسبات سابقة، ولا سيما مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط الذى انعقد فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، بمشاركة مصر والأردن وإسرائيل ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى، فإن مؤتمر مدريد انعقد بمشاركة جميع الأطراف الإقليمية للنزاع بما فيها م.ت.ف ولبنان. ولم تقاطع سورية المؤتمر، كما حصل فى مؤتمر جنيف ١٩٧٣. وحظيت العملية التى انطلقت من مدريد بمظلة دولية واسعة، حيث شاركت فى ذلك المؤتمر المجموعة الأوروبية، فضلا عن الراعيين الأمريكى والروسى. وفضلا عن ذلك

فقد دعيت الدول العربية الاخرى، ولا سيما دول الخليج العربى الى مساندة المؤتمر والى المشاركة فى أعمال مساراته اللاحقه.

وهكذا فإنه، ولأول مرة تنطلق عملية التسوية السلمية بقوة وزخم مستمرين، رغم التعقيدات الحادة التى مرت بها سواء فى المسار الفلسطينى - الاسرائيلى او الجمود والتقطع الذى شهدته المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى. ولقد ساعد على الحفاظ على قوة اندفاع "عملية السلام" اقتناع الاطراف المتنازعة بعدم وجود بديل للتفاوض السياسى. ويبدو للمراقب أن التسوية السلمية الجارية غير قابلة للارتداد او العودة الى الخلف، وانها قد حققت اختراقا جوهريا على المستويين الفكرى والاستراتيجى، تجاه تكريس التفاوض والاساليب السياسية والدبلوماسية كأداة للحل بديلا عن الحرب واعمال العنف العسكرى فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى.

لقد ظهر جليا، خاصة خلال العامين الاخيرين، ان عملية التسوية السلمية قد حققت عدة اختراقات فعلية سوف تترك بصماتها الجلية على مصائر الصراع العربى - الإسرائيلى، بل وعلى أوضاع الوطن العربى برمته. فقد وقعت م. ت. ف. واسرائيل بعد أشهر من المفاوضات السرية اتفاق اوسلو فى ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣. ثم عادت لتوقيع الاتفاقية الثنائية الثانية فى طابا عام ١٩٩٥. كما انضم الأردن وقام بتوقيع اتفاقية الاجندة فى واشنطن فى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. ولم يلبث ان أبرم معاهدة سلام مع إسرائيل، وقعت فى احتفال كبير فى وادى عربة، ومرت هذه المعاهدة بجميع مراحل إقرارها بمصادقة البرلمان الأردنى عليها فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٩٤، ورغم الانتقادات التى ابدتها سوريا وأطراف عربية وفلسطينية معارضة على الاتفاقية الفلسطينية والمعاهدة الاردنية، فقد عادت المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى مع إسرائيل، على قاعدة الالتزام السورى المعلن باختيار السلام كاستراتيجية وسعيها للتوصل الى تسوية تقوم على معادلة "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل". ومع احتمال دخول المفاوضات العربية - الإسرائيلية فى لحظات جمود أو تأثرها بالتوتر الناجم عن عمليات العنف المتبادلة (عمليات "حماس"، حزب الله من ناحية، وعمليات إسرائيل الانتقامية واسعة النطاق من الناحية الاخرى)، فإنه يبدو وكأن التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى سوف تمضى قدما، وسوف تترك اثارها القوية على خارطة الوطن العربى، وعلى هيكل علاقاته الداخلية، ومع دول الإقليم الأخرى، بما فيها إسرائيل. كما ان هذه العملية تبدو وكأنها نقطة تحول فى علاقات الاقليم مع مختلف الكتل الدولية.

لكن فى المقابل تتحدى هذا السيناريو المتفائل صورة أخرى مثيرة باحتمالاتها المختلفة، بما فى ذلك احتمالات عكس الاتجاه العام للمسار السلمى الحالى، أو فى الحد الأدنى خفض زخمه، وتجميد تقدمه. فالمفاوضات التى كانت جارية مع سوريا ولبنان قد جمدت مؤخرا بطلب من إسرائيل، على أثر عمليات حزب الله الأخيرة فى جنوب لبنان، وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن استئنافها بطلب من إسرائيل سيجد استجابة سورية او لبنانية. والمفاوضات بشأن المرحلة النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية تحيطها شكوك قوية، بل أن إمكانية صمود الاتفاقيات السابقة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مهددة، إذا ما استمرت حالة الحصار المفروضة على المدن فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أظهرت قمة شرم الشيخ، أن السلام فى الشرق الأوسط مازال هشا، ويحتاج إلى هذا الإسناد إلى الدولى فى مواجهة عمليات حماس الموصوفة بالإرهابية، وكل ما أعقبها من أعمال انتقامية إسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية، مما وضع السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السيد ياسر عرفات أمام خيارات صعبة وكئيبة: الاستمرار فى عملية السلام برغم حالة الحصار والعقوبات الجماعية على الشعب الفلسطينى، بكل ما عمله ذلك من تقويض للثقة بالسلطة الوطينة الفلسطينية ذاتها، أو قلب الطاولة بكل ما تحمله من احتمالات تهديد شامل لمصير الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية، بل ولعملية السلام بكاملها.

وباختصار فإن المرحلة الراهنة من التسوية السلمية تطرح تساؤلات عديدة حول مضامينها، وإمكانيات استمرارها، وقدرتها، وفق المعطيات الراهنة، على أن توفر فرص تسوية تاريخية للصراع العربى – الإسرائيلى، أو أنها عملية قابلة للارتداد أو التجمد عند حدود تسويات مؤقتة، أو محدودة، مع بقاء افاق الصراع مفتوحة على مختلف الاحتمالات.

إن الورقة المقدمة هنا، إذ تتناول مستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى فى ضوء التسوية السلمية الراهنة، لتطمح فى أن تتكامل مع الأوراق الاخرى، فى الإجابة عن السؤال الرئيسى المطروح حول مستقبل الوطن العربى وموقعه فى خريطة القرن القادم، غير أن حدود مساهمتها تقتصر على محاولة الإجابة عن الموضوعات المتصلة بالصراع العربى – الإسرائيلى، وعلى وجه الحصر، ولا سيما من الزوايا التالية:

- عناصر التسوية التاريخية للصراع العربى – الإسرائيلى ومرجعياتها الرئيسية.
- المتغيرات الأساسية التى حالت دون تحقيق التسوية التاريخية لهذا الصراع.
- المضامين الأساسية للتسوية السلمية الراهنة.
- تأثيرات التسوية السلمية على أوضاع الوطن العربى، ولا سيما دول الطوق.

- إمكانات تحول تسويات الأمر الواقع إلى عملية تسوية تاريخية للصراع العربى – الإسرائيلى.

اولاً: عناصر التسوية التاريخية للصراع العربى – الإسرائيلى ومرجعياتها الأساسية.

عرفت القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى عددا لا حصر له من مشاريع الحلول السلمية منذ المراحل المبكرة لانفجار هذا الصراع فى مطلع القرن الحالى. ولعل قرار مؤتمر الصلح فى فرساى وباريس فى نيسان ١٩١٩ ايفاد لجنة لتقصى الحقائق حول رغبات وأمانى السكان فى سوريا وفلسطين بشأن مستقبلهم هو أولى المحاولات المبذولة لبلورة حل للنزاع الناشب بين مطالب العرب فى الاستقلال والاتحاد، وبين مساعى الدول الاستعمارية لتقاسم المنطقة من ناحية وبناء وطن قومى يهودى فى فلسطين وفتح أبواب الهجرة إليها من الناحية الأخرى.

والفشل الذى انتهت إليه اللجنة المذكورة فى تحويل توصياتها بعد عودتها من المنطقة، إلى سياسات مقبولة من جانب الدول الغربية الساعية لاقتسام المنطقة وتنفيذ وعد بلفور لم يكن الفشل الأخير. فقد تلاه سلسلة من المشاريع الغربية (ولاسيما البريطانية) التى أخفقت فى وضع حد للنزاع أو فى التوصل إلى حل مقبول من عرب فلسطين والحركة الصهيونية. وحتى بعد رفع بريطانيا هذا النزاع إلى الأمم المتحدة، فقد اخفقت فى التوصل إلى تسوية مقبولة من العرب واليهود. وبصدور القرارا ١٨١ الداعى إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وإخضاع القدس لإدارة دولية، فإن صدور هذا القرار مترافقا مع إعلان بريطانيا عن انسحاب قواتها العسكرية من فلسطين فى الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ أدى بدوره إلى اندلاع أوسع للقتال، حيث أعلن الجانب اليهودى اليوم المذكور (١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨) يوم استقلال إسرائيل، فى حين دخلت جيوش الدول العربية إلى فلسطين لنصرة أهلها ومنع الكيان الجديد من بسط سيطرته عليها.

بعد حرب ١٩٤٨ تجمد البعد الفلسطينى للصراع، الذى غلب عليه طابع الصراع العربى – الإسرائيلى. ولقد استهدفت المشاريع الغربية المطروحة فى السنوات التالية إقناع الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات سلمية معها، فى إطار إقامة منظومات وأحلاف دفاعية عن المنطقة. أما القضية الفلسطينية، فقد اختزلت إلى تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وربط بين معالجة مشكلتهم وبين تنمية المنطقة واستغلال مواردها المائية، وفى هذا الإطار كان التوطين وليس تنفيذ حقهم فى العودة إلى وطنهم، هو المصطلح الملمح الأساسى للحل.

أدى اندلاع ثلاث حروب جديدة بين اسرائيل والدول العربية فى أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و١٩٧٣ إلى تكريس الطابع العربى – الإسرائيلى للصراع فى المنطقة، والى تهميش البعد الفلسطينى فيه. لكن الانبعاث القوى للمقاومة الفلسطبنية بعد حرب ١٩٦٧ أدى إلى بلورة الهوية الوطنية الخاصة للشعب الفلسطينى وإلى بروز كيانه السياسى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية.

وفى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧، وبعد مداولات استمرت لأشهر صدر قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢، الذى لم يلبث أن أصبح الإطار المرجعى الأول لجهود التسوية السلمية للنزاع العربى – الإسرائيلى، وقد نص القرار على:

- عدم جواز اكتساب أى اقليم بالحرب، وضرورة العمل لإقامة سلم عادل دائم يتيح لكل دولة فى المنطقة أن تحيا حياة أمنة.
- أن إعمال مبادئ الميثاق (أى ميثاق الامم المنحدة) يستلزم إقامة سلم عادل دائم فى الشرق الأوسط يشمل وجوبا المبدأين التاليين كليهما:

١- سحب القوات المسلحة من الأقاليم المحتلة فى النزاع الأخير.

٢- ترك كل ادعاء بصفة المحاربة، وإنهاء كل حالة حرب، وايلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة من دول المنطقة، وبسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى، ولحقها فى أن تحيا داخل حدود آمنة معترف بها، خالية من التهديدات وأعمال القوة.

ويؤكد كذلك ضرورة ما يلى:

أ- ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجنين.

جـ- ضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، باتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها إنشاء مناطق مجردة من السلاح.

ولقد قبلت كل من الأردن ومصر وإسرائيل القرار فيما رفضته سوريا، لكن الأخيرة وافقت عليه بعد سنوات، بعد صدور قرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن، فى ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، حيث أن القرار الأخير دعا الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء كل النشاطات العسكرية، والبدء فورا فى تطبيق القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن فى كل بنوده، والشروع فى معاوضات بين الأطراف المعنية، بإشراف مناسب، بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

ولقد أكد قبول الدول العربية للقرار ٣٣٨ بقوة أكبر المعنى الضمنى فى قرار ٢٤٢، وهو الاعتراف بوجود دولة اسرائيل، والقبول باجراء مفاوضات معها من أجل تسوية الصراع العربى – الإسرائيلى.

وبهذا المعنى فإن القرارين، باتا من وجهة النظر العربية أحد أبرز المصادر المرجعية لتسوية الصراع العربى – الإسرائيلى، وهى التسوية التى لخصت مضامينها بعبارة "مبادلة الأرض بالسلام"، والتى شاعت فيما بعد، باعتبارها جوهر المساومة أو المقايضة بين العرب وإسرائيل.

لقد بقى القراران المذكوران مرفوضين من منظمة التحرير الفلسطينية بجميع فصائلها واتجاهاتها السياسية، لأنهما لا يتعاملان مع جوهر القضية الفلسطينية، ولا يلبيان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى. وفى المقابل فقد رفضت إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير أو التفاوض معها، رغم تعاظم الاعتراف العربى والدولى بها.

بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ وقع تطور كبير فى النظرة الدولية للقضية الفلسطينية. وقد ساعد على إحداث هذه النقلة موقف منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. فعشية حرب تشرين الأول (أكتوبر ١٩٧٣ بدأ نقاش علنى فى صفوف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حول ضرورة اعتماد برنامج أكثر واقعية لتسوية القضية الفلسطينية، يمكنها من تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطينى، ويعجل بتحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الاحتلال الإسرائيلى.

وعشية انعقاد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ أثارت منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة، خلال اجتماع القمة العربية فى الجزائر (٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٣) مسؤوليتها عن الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعت إلى الاعتراف بها، باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، والمخولة، بهذه الصفة، بالسيادة على الأراضى الفلسطينية بعد تحريرها.

وفى حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وبعد صراع سياسى طويل داخل حركة المقاومة الفلسطينية، تبنى المجلس الوطنى الفلسطينى برنامج النقاط العشر الذى طرح لأول مرة هدف الوصول إلى "سلطة الشعب الوطنية المستقلة" على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها.

ومع أن البرنامج المذكور رفض التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وصاغ المطالب الفلسطينية بلغة شديدة التشدد، إلا أن مغزاه الرئيسى هو أنه فتح الباب أمام منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع جهود التسوية السياسية للصراع فى المنطقة. ولقد أهل برنامج

النقاط العشر منظمة التحرير للسعى من أجل استعادة البعد الفلسطينى المغيب أو المهمش فى الصراع العربى الإسرائيلى، ومقاومة الميل لتجاهل التمثيل الفلسطينيى فى المفاوضات السياسية الخاصة بتسوية هذا النزاع.

تلا هذه الخطوة تطوران رئيسيان دفعا بالقضية الفلسطينية بقوة إلى المقدمة:

الأول: هو الاعتراف الذى حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية من قمة الدول العربية فى الرباط، فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، والذى كرسها رسميا باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، وكذلك الدعم الذى اكدته القمة المذكورة لمطالبة المنظمة بإقامة سلطتها الوطنية على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولحق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وممارسة حقه فى تقرير مصيره. وأعلنت القمة العربية دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية فور إنشائها وتاييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية فى ممارسة مسؤولياتها الوطنية والدولية فى إطار الالتزامات العربية.

الثانى: تزايد الاعتراف الدولى بالهوية الوطنية للشعب الفلسطينى وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى، وازدياد التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الطرف المعنى بقضية فلسطين فى المحافل الدولية. ففى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، ادرج بند القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة مستقلة لأول مرة منذ أكثر من عقدين. ولم تلبث، فى تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٤ ان اتخذت الجمعية العامة قرارا آخر بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك فى أعمالها وبعد ذلك بشهر، اتخذت قرارا بأغلبية ٨٧ صوتا، تضمن أقوى اعتراف دولى بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، إذ نص القرار على الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى وحقه فى الاستقلال والسيادة الوطنيين، كما أقر حق العودة غير القابل للتصرف للفلسطينيين الذين شردوا واقتلعوا من ديارهم.

أوضح القرار أيضا بأن الشعب الفلسطينى طرف رئيسى فى إقامة السلام الدائم فى الشرق الأوسط، وطالب الدول والمنظمات الدولية بدعم الشعب الفلسطينى لاستعادة حقوقه، كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين. ومنحت الجمعية العامة لمنظمة التحرير مركز مراقب عام فيها، وفى المؤتمرات الدولية التى تعقد برعاية الأمم المتحدة، ولم تلبث أن دعت فى ١٣ تشرين الثانى نوفمبر ١٩٧٤ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمامها.

إن القرار المذكور، والقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتبرت من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية وعدد كبير من دول العالم باعتبارها الأساس الشرعي لحل المشكلة الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ولقد دخلت مفردات القرارات المذكورة ضمن عناصر المرجعية الشرعية لأى تسوية مع إسرائيل. وقد استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية هذه القرارات لتعزيز شرعية مطالبها الوطنية، والتي دأبت المجالس الوطنية الفلسطينية على تكرارها باعتبارها أساس الحل العادل والدائم للصراع وليس قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

أما خارج الأمم المتحدة، فقد حققت القضية الفلسطينية نجاحات مرموقة على الساحة الدولية. ففى اب (أغسطس) ١٩٧٦ أصدرت كتلة عدم الانحياز اعلان كولومبو الذى أعلن "ان الحفاظ على سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن ان يتم إلا بحل قضية فلسطين، باعتبارها جوهر الصراع الدائر فى تلك المنطقة، وذلك طبقا لقرارات الأمم المتحدة التى اعترفت بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني". وقد تضمن الإعلان اعتراف دول تلك الكتلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه فى العودة والاستقلال الوطني وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة فى فلسطين. وأصدر مؤتمر دول منظمة الوحدة الأفريقية فى تموز (يوليو) ١٩٧٧ اعلانا مماثلا. أما على الصعيد الأوروبى فقد أعلن متحدث باسم تسعة بلدان أوروبية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ عن قناعة تلك البلدان بأن أى تسوية يجب أن تقوم على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن، واستعاد المتحدث المبادىء الأساسية التالية للتسوية وهى:

- عدم القبول باكتساب الأراضى بالقوة.
- وجوب انهاء إسرائيل لاحتلالها الأراضى التى تحتلها منذ حرب ١٩٦٧.
- احترام السايدة والسلامة الإقليمية والاستقلال لكل دولة من دول المنطقة. وحق كل من هذه الدول فى الحياة بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- مراعاة حقوق الفلسطينيين عند إقامة سلام عادل ودائم.

وأضاف المتحدث أن "إيجاد حل للصراع لن يكون ممكنا إلا إذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني فى أن يعبر بصورة فعالة عن كيانه وشخصيته القومية إلى واقع حقيقي، إن ذلك سيأخذ فى الاعتبار ، بالطبع، ضرورة قيام وطن للشعب الفلسطيني". كما أضاف أن "ممثلى الأطراف فى الصراع، بما فى ذلك الشعب الفلسطيني، يجب أن يشاركوا فى المفاوضات بصورة مناسبة تحدد بالتشاور فيما بين جميع الأطراف المعنية. وفى إطار التسوية الشاملة، يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني، وكذلك يجب على الجانب العربي أن يكون مستعدا للاعتراف بحق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها".

في هذا السياق المتسارع من الاعتراف بالقضية الفلسطينية باعتبارها العنصر الأساسي في الصراع العربي – الإسرائيلي، ظهرت خلال عام ١٩٧٧، فرصة واقعية لإجراء مفاوضات شاملة بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط. فقد توصلت إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر، وفي إطار مراجعتها للسياسة الأمريكية في المنطقة إلى أن أسلوبها القائم على سياسة "الخطوة – خطوة"، ودبلوماسية المكوك التي صاغها هنري كيسنجر أثناء عهد إدارة نيكسون وفورد، والتي نجحت في تحقيق اتفاقيات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية قد استنزفت امكاناتها، وأنه قد آن الأوان أن تتوجه الإدارة الأمريكية للعب دور فعال وديناميي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط.

وفي إطار هذه المراجعة للسياسة العامة الأمريكية، فقد ظل الالتزام بأمن إسرائيل واستقرار النظم المعتدلة المؤيدة للغرب في الشرق الأوسط حجر الأساس في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. إلا أن الجديد في هذا التقييم هو إدراك الحاجة إلى بذل جهود لمعالجة المشكلة الفلسطينية التي بدأ الاعتراف بها باعتبارها "في القلب من أزمة الشرق الأوسط"، وأنه "لا بد من حلها إذا ما أريد الوصول إلى تسوية". وتحدثت التصريحات الأمريكية لأول مرة عن "وطن قومي للفلسطينيين"، وعن "شكل ما لحق تقرير المصير يتوافق مع حق إسرائيل في العيش بسلام وأمن".

لقد صاغت إدارة الرئيس كارتر سياستها في الشرق الأوسط على قاعدة أن تسوية شاملة للنزاع تخدم مصالح الولايات المتحدة، وتحول دون تعريضها إلى أخطار قطع إمدادات النفط، وتمنع تجدد مواجهة عسكرية إقليمية يمكن أن تتحول إلى مواجهة نووية مع الاتحاد السوفياتي، ووضعت الإدارة الأمريكية لها هدف استئناف مؤتمر السلام في جنيف في نهاية عام ١٩٧٧.

وخلال ربيع وصيف ١٩٧٧ التقى الرئيس الأمريكي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي، رابين وزعماء مصر وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية لاستكمال استكشاف المواقف والسعي إلى حلول وسط، تسمح باستئناف مؤتمر السلام في جنيف قبل نهاية العام. وفي تموز (يوليو) ١٩٧٧، التقى الرئيس الأمريكي للغرض ذاته رئيس وزراء إسرائيل الجديد مناحيم بيجين، الذي فاز بالانتخابات الإسرائيلية في آيار (مايو) من العام نفسه على رأس ائتلاف الليكود المتطرف. وفي غضون ذلك أعرب الرئيس الامريكي كارتر عن اعتقاده أن السلام الشامل في الشرق الأوسط يقتضي انسحاب إسرائيل على مراحل من جميع

الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وإلى حدود تمكنها من الدفاع عن نفسها، في مقابل ضمانات أمنية محددة، وقبول العرب بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها. وأشار كارتر في تصريحات أخرى إلى ضرورة أن يكون هناك وطن للفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة، لكنه ربط الوطن الفلسطيني بإطار أردني.

في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ صدر البيان الأمريكي - السوفياتي الشهير حول الشرق الأوسط ليطلق امالا جديدة، بأن قوة دفع جديدة سوف تقود جهود التسوية السلمية إلى انعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام. وقد عبر البيان عن اعتقاد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أنه ينبغي، في إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، حل جميع المسائل المحددة للتسوية، بما في ذلك المسائل الرئيسية، مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في نزاع عام ١٩٦٧، وحل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي". لكن البيان الذي قوبل بالترحيب من الدول العربية، وحتى من منظمة التحرير الفلسطينية، برغم أنه لم يشر إليها إطلاقا، أثار هياجا سياسيا في اسرائيل وداخل الجالية اليهودية في أمريكا، وعبرت الحكومة الإسرائيلية عن إدانتها ورفضها للبيان. وقد أعقب البيان مباحثات متوترة بين دايان وزير خارجية إسرائيل والرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس، انتهت إلى طي صفحة البيان المشترك وإصدار بيان أمريكي - إسرائيلي يعكس نقاط الاتفاق بين الطرفين، مما أثار بدوره خيبة امل لدى الدول العربية، التي أذهلتها سرعة تراجع الولايات المتحدة أمام الضغوط الإسرائيلية.

في عام ١٩٧٧، وبعد عشر سنوات على حرب حزيران ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، بدا وكأن فرصة ثمينة للتسوية السلمية قد لاحت بمشاركة سائر أطراف النزاع، ولكن الجهود الرامية لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في جنيف قبل نهاية عام ١٩٧٧ لم تلبث أن انهارت فجأة في الربع الأخير من العام.

فبعد أن توصلت الولايات المتحدة إلى قناعة بأن "السلام لكي يكون دائما، فإن اتفاق السلام يجب ان يكون مدعوما بصورة ايجابية من جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الفلسطينيون" على حد تعبير وزارة الخارجية الامريكية في أيلول ١٩٧٧.

وبعد أن حثت الخارجية الأمريكية منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، على أساس أن الولايات المتحدة سوف تبدأ، في هذه الحالة، حوارا معها، فقد أخذت المنظمة تبحث في وسائل تاهيل نفسها للمشاركة في مؤتمر جنيف، وقد

نوقشت فى ذلك الحين إمكانية تشكيل "حكومة مؤقتة" أو حكومة فى المنفى، تتولى بالنيابة عن المنظمة المشاركة فى عملية المفاوضات. وكان الاعتقاد أن حلا كهذا ربما يجنبها الاعتراف بقرار ٢٤٢، ويزيل من ناحية أخرى عقبة الرفض الإسرائيلى للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك ترددت مقترحات وأفكار أخرى لتجاوز الاعتراض الإسرائيلى على منظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة الفلسطينية فى المفاوضات، ومنها تشكيل وفد عربى موحد، يشارك الفلسطينيون فى المفاوضات من خلاله.

لكن عند العودة إلى التقييم الأمريكى لتلك الفترة نجد، مرة أخرى، أن العقبة الرئيسية التى حالت دون استئناف جهود التسوية السلمية الشاملة قد تمثلت أساسا فى التصلب الإسرائيلى، خاصة بعد انتقال السلطة إلى حكومة الليكود فى ربيع ١٩٧٧، وبدرجة أقل، فى الاختلافات ما بين الأطراف العربية حول المسائل الإجرائية للمفاوضات. وحتى طبيعة المشاركة الفلسطينية فى المفاوضات لم تكن، من وجهة النظر العربية الرسمية، عقبة سياسية تحول دونها والمضى فى هذه المفاوضات.

وباستعادة مواقف مختلف الأطراف فى تلك المرحلة، نجد أن إسرائيل بزعامة حزب العمل كانت على استعداد للتفاوض مع الأردن بشأن مصير الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، لكنها كانت ترفض الانسحاب إلى خطوط ما قبل حزيران ١٩٦٧، وإنما إلى حدود وصفتها بأنها قابلة للدفاع عنها من جانب الجيش الإسرائيلى. وبالنسبة للقدس التى ضمتها إسرائيل إليها فى أواخر ١٩٦٧، فقد أصرت حكومة إسرائيل العمالية على الاحتفاظ بها باعتبارها خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وأعلنت أنها غير مستعدة للتفاوض بشأنها.

وعلى الجبهات الأخرى، فقد أعلنت اسرائيل استعدادها للمساومة على مسائل الحدود مع مصر وسورية، وكان القصد من ذلك ربط مسألة الانسحاب من سيناء والجولان، من ناحية، بالحصول على ضمانات أمنية، ومنع احتمال تعرضها لخطر شن هجوم جديد عليها، وكذلك بالتوصل إلى إقامة سلام كامل مع مصر وسوريا، يترافق مع إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وفتح الحدود ما بينها وبين إسرائيل، أى بعبارة أخرى، أن المفاوضات يجب أن لا تنتهى إلى مجرد إنهاء للحرب بين إسرائيل وجاراتها.

وفيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية، فإن حكومة رابين رفضت حينذاك بحزم التفاوض معها. وبطبيعة الحال فإنها رفضت القبول بوجود دولة فلسطينية، ولو صغيرة المساحة، تحت دعوى أنها قد تستخدم لتهديد أمن إسرائيل ومواصلة العمل من أجل تحرير فلسطين بكاملها. ولكن رابين لم يمانع فى مشاركة فلسطينيين ضمن الوفود العربية المفاوضة،

وألمح إلى أن وجود عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الوفود لن يكون موضوع اعتراض، قائلا إن أسرائيل لن تفتش فى أوراق وهويات هؤلاء.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن مرجعية المفاوضات هى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وليس أية قرارات أخرى للأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، فقد قبلت بأن تجرى المفاوضات فى إطار مؤتمر دولى أو تحت مظلة الأمم المتحدة، وبرعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى. لكن التصور الإسرائيلى للمؤتمر الدولى يقوم على اعتباره مجرد مظلة لمفاوضات ثنائية، يجب أن تبدأ فور جلسة عامة افتتاحية بين إسرائيل والدول العربية. ومن ناحية أخرى فإنه ليس للمؤتمر أى صلاحية أو سلطة للتدخل فى المفاوضات ذاتها.

وفى مواجهة التصلب الإسرائيلى، فقد أبدت الدول العربية الثلاث استعدادها لتقديم تنازلات معينة، وأن تراوحت هذه الاستعدادات من دولة لأخرى. ومن اللافت للنظر أن الدول العربية لم تخف على الإدارة الامريكية عدم تمسكها بمطلب الدولة الفلسطبنية، ولا بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات. فالأردن كان يريد استعادة سيادته على الضفة الغربية، وأبدت مصر قبولها بدولة فلسطينية مرتبطة دستوريا بالأردن، على شكل رابطة فيدرالية أو كونفدرالية، فيما عبرت سوريا عن استعدادها لقبول ماهو دون دولة فلسطينية مستقلة. وتراوحت المقترحات العربية حول التمثيل الفلسطينى، من خلال تمثيل الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردنى أو جزء من وفد عربى موحد، أو من خلال اشراكهم عبر صيغة تفاوض واسعة تضم مصر والاردن وإسرائيل. وفيما يخص قضايا الانسحاب والحدود النهائية، فقد قبلت مصرو الأردن إجراء تعديلات محدودة على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، وأسماها الأردن بالتعديلات المتبادلة على نقاط الحدود فى سياق الانسحاب من الضفة الغربية، وقبلت الدول العربية بتوفير ترتيبات لضمان أمن إسرائيل مثل المناطق منزوعة السلاح، وقوة لحفظ السلام وإجراءات لرصد الحدود.

أما فيما يخص التصور العربى للسلام مع إسرائيل، فقد كان يتراوح ما بين إقامة علاقات طبيعية، تترافق مع حل المسائل الأساسية للنزاع، وتنمو تدريجيا مع الزمن، وما بين اعتبار أن حصيلة المفاوضات سوف تفضى إلى تعايش ما بين العرب وإسرائيل، طويل الزمن، دون أن يقترن بالعلاقات الدبلوماسية والحدود المفتوحة.

لقد برهنت مداولات عام ١٩٧٧، كما هو الحال قبل ذلك أثناء حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من مفاوضات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، أن دول المواجهة الأربع المنغمسة بقوة فى الصراع لم تكن تنطلق من مصالح موحدة، وبالتالى فقد كانت لها مواقف مختلفة من قضايا التسوية وإجراءاتها. فلم تكن مصر تمانع فى مواصلة

أسلوب التفاوض الثنائى والمباشر مع إسرائيل تحت مظلة مؤتمر السلام أو أى صيغة أخرى، وذلك انطلاقا من محدودية نقاط التنازع الثنائى مع إسرائيل، هذا فى حين كانت سوريا والأردن ترغبان فى مفاوضات جماعية من خلال وفد عربى موحد، وذلك للاستفادة من وزن مصر الكبير لتعزيز موقفيهما التفاوضى. وتبعا لذلك فقد كانتا ترغبان فى أن تنقسم أعمال المؤتمر ولجانه على أساس الموضوعات وليس على أساس التقسيم الجغرافى أو التناول الثنائى. لأن ذلك يعزز أيضا موقفهما التفاوضى مع إسرائيل. وفى المقابل فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تفضل أن تمثل على أساس مستقل، بما يضمن الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطينى من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وبما يفتح الباب أمام انتقال السلطة إليها فى الأراضى الفلسطينية، بعد تحريرها. وعلى هذا الأساس فقد كانت تسعى إلى تأهيل نفسها للمشاركة فى المفاوضات.

فى مطلع تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧، وعلى أثر صدور البيان الأمريكى - السوفياتى المشترك حول الشرق الاوسط عقدت جولة جديدة من المباحثات بين الرئيس كارتر ووزير الخارجية الأمريكى سايروس فانس ووزير الخارجية الإسرائيلية موشى دايان. ولم ينجم عن هذه المباحثات تراجع فاضح للولايات المتحدة عن بيانها المشترك مع الاتحاد السوفياتى فحسب، وإنما أيضا خضوعها للابتزاز الإسرائيلى على مختلف المستويات. وهكذا فقد صيغت ورقة عمل جديدة لعقد مؤتمر جنيف تستجيب للمطالب الإسرائيلية، وفى مقدمتها رفض الإشارة إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، واعتبار القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما الأساس الوحيد لمؤتمر جنيف. وفيما بعد، فسرت إسرائيل ورقة العمل المشتركة مع الولايات المتحدة باعتبارها تستبعد ليس فقط قيام وطن فلسطينى وإنما أيضا مشاركة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات مهما كان مستواهم القيادى.

أما الصيغة المقترحة فى ورقة العمل الأمريكية فقد تضمنت النقاط الرئيسية التالية:

- يحضر العرب الاجتماعات الافتتاحية فى وفد موحد يضم فلسطينيين.
- يتوزع المؤتمر بعد الاجتماعات الافتتاحية إلى لجان ثنائية تتفاوض على معاهدات سلام ثنائية.
- أساس المفاوضات القراران ٢٤٢، ٣٣٨.
- تناقش المسائل الخاصة بالضفة الغربية وغزة فى مجموعة عمل منفصلة تضم إسرائيل ومصر والأردن والفلسطينيين.

وكما هو متوقع فإن ورقة العمل الأمريكية بعناصرها المبينة أعلاه، أثارت اعتراض الأطراف العربية ولا سيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث كان جوهر هذه الصيغة

هو إجراء مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية، تقوم على أساس مبدأ الجغرافيا أو القضايا الثنائية وليس الموضوعات، وكانت بذلك تفقد الأطراف العربية ميزة التفاوض الجماعي بشأن كافة الموضوعات. ومن ناحية أخرى، فقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية سلفا من المفاوضات، واستبعد هدف الاستقلال الوطني الفلسطيني وكذلك إمكانية بحث جدي للحقوق الفلسطينية، بما في ذلك مشكلة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.

وبعد عدة أسابيع من التجاذب السياسي حول ورقة العمل لم يلبث الرئيس كارتر أن أعرب عن قنوطه من اتفاق الأطراف على صيغة مقبولة لعقد مؤتمر جنيف. ودعا كارتر الرئيس المصري أنور السادات للقيام بخطوة جريئة لكسر الجمود. وفي هذه الظروف أعلن الرئيس السادات يوم ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، بعد مباحثات سرية مع إسرائيل في المغرب (أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧) عن عزمه كسر الحاجز النفسي بين إسرائيل وجاراتها من خلال زيارة القدس وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي.

في التاسع عشر من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٧ قام الرئيس المصري الراحل أنور السادات بزيارته إلى القدس، والتي هزت الشرق الأوسط وشكلت نقطة تحول رئيسية في مسار الصراع فيه.

ومهما كانت دوافع خطوة الرئيس السادات مثيرة للجدل، فإنه يدخل من بينها، عامل الاحباط الذي تولد عن تراجع الإدارة الأمريكية عن بيانها المشترك مع الاتحاد السوفياتي، وبعد أيام من صدوره في ١٩٧٧/١٠/١ عقد مؤتمر جنيف تحت تأثير التصلب الإسرائيلي وعدم التوصل إلى حل لعقدة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر المذكور، هذا إضافة إلى تباين وجهات النظر في الصف العربي حول عناصر وآليات التفاوض.

وبرغم أن الرئيس المصري أعلن في خطابه الشهير أمام الكنيست (١٩٧٧/١١/٢٠) "أنه لم يأت داعيا إلى سلام جزئي، ولا ليعقد اتفاقا منفردا بين مصر وإسرائيل"، إلا أن هذه الرحلة وما تلاها من مفاوضات في كامب ديفيد أدت إلى قلب للاتجاه العام للتسوية، والذي كان يلحظ الأهمية المتزايدة للقضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي ويضعها في مركزه. وأكثر من ذلك فإن هذه الزيارة وما تلاها من تطورات أسهمت في تفكيك عملية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى قضايا ومسارات ثنائية، ما بين كل بلد من بلدان المواجهة وإسرائيل. وقد ترتب على ذلك بالنتيجة اضعاف عام للموقف التفاوضي العربي بمختلف أسلحته وأدواته الضاغطة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

مما لا شك فيه أن تعقيدات الوضع على الجبهة المصرية – الإسرائيلية كانت أقل بما لا يقارن مع تعقيدات المشكلة الفلسطينية، وكذلك (وإن بدرجة أدنى من المشكلة الفلسطينية)

مع تعقيدات الوضع على جبهة الجولان السورية. وكانت إمكانات التوصل إلى حلول على الجبهة المصرية مع إسرائيل لا يمكن تجاهلها، من وجهة نظر المصالح المصرية، إذا ما أخذت هذه المصالح، من زاويتها الضيقة. إلا أن مسار المفاوضات الذى تلا زيارة السادات للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) وحتى توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية أبرز بوضوح أن ذلك الخيار، أى السلام المنفرد مع إسرائيل، لم يضعف الوضع العربى برمته فقط، وإنما أيضا أضعف القدرة التفاوضية لمصر ذاتها. والأهم من ذلك أن مصر فقدت ولسنوات طويلة دورها القيادى فى الوطن العربى وأضعف هذا الدور من علاقاتها مع أفريقيا والعالم الثالث.

الخلاصـــة:

بعد عشر سنوات على حرب ١٩٦٧، وعشية التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية (٢٦ آذار ١٩٧٩)، فقد تميزت هذه المرحلة من الصـراع العربى – الإسرائيلى بنمو متعاظم الزخم للاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية وبتزايد الإدراك للحاجة إلى معالجة هذه القضيـة، وتحقيـق الحقـوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، باعتبار ذلك شرطا لا محيد عنه من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط. بالمثل فقد حظيت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى باعتراف غالبية دول العالم، ولذلك فقد اعتبرت مشاركتها، على قدم المساواة بالأطراف الأخرى، فى الجهود والمفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربى – الإسرائيلى، أمرا لا غنى عنه. ولقد جسدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القناعة الدولية، بأن القضية الفلسطينية هى لب النزاع فى الشرق الأوسط، وبالتالى عدم تصور حل لهذه المشكلة بمعزل عن إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، وهى الحقوق التى تتلخص فى حقه بالعودة إلى دياره وتقرير مصيره بنفسه وتحقيق الاستقلال والسيادة على أرضه من خلال إقامة دولته المستقلة. كما أكدت الشرعية الدولية على رفض اكتساب الأراضى بالقوة، وبضرورة انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضى العربية التى احتلتها بالقوة.

أملت هذه النجاحات العربية والدولية على منظمة التحرير الفلسطينية تطوير برنامجها السياسى، باتجاه تحمل المسؤولية المباشرة عن مصير الأراضى الفلسطينية المحتلة، والسعى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فيها. مما كان يعنى ضمنا أن المنظمة اعترفت بوجود إسرائيل كحقيقة قائمة، وقبلت التفاوض معها. وهو الأمر الذى ترجم نفسه من خلال انفتاح دوائر منها

على الأوساط الإسرائيلية المعتدلة والساعية لسلام مع الفلسطينيين، وبشكل خاص مع الأحزاب غير الصهيونية، وحتى الصهونية المعتدلة.

لكن فى المقابل لم تؤد هذه التطورات التى كانت تعمل لصالح القضية الفلسطينية إلى إحداث اختراق فى هذا الموقف الإسرائيلى الذى بقى رافضا تقديم تنازلات ملموسة باتجاه الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا فإن الجهود الأمريكية والدولية الأخرى لتحريك عجلة المفاوضات فى الشرق الوسط وعقد مؤتمر السلام فى جنيف فى نهاية ١٩٧٧، اصطدمت بالموقف الإسرائيلى، والذى يرفض القبول بقيام دولة فلسطينية مهما كانت صغيرة بدعوى أنها سوف تكون أداة لتهديد أمن إسرائيل وتحرير فلسطين كلها، كما رفضت حكومة رابين بحزم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، فيما أبدت استعدادها للتفاوض على مصير الضفة الغربية مع الأردن. أما مدينة القدس التى تم ضمها فى عام ١٩٦٧ فهى ستظل خاضعة للسيادة الإسرائيلية وغير قابلة للتفاوض بشأنها مع العرب.

لكن حتى عند التفاوض مع الأردن، فإن إسرائيل غير مستعدة للعودة إلى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧ فى الضفة الغربية، وإنما إلى حدود يمكن للجيش الإسرائيلى الدفاع عن إسرائيل من خلالها.

ولقد زاد من تعقيد الموقف صعود ائتلاف الليكود اليمينى المتطرف إلى السلطة فى أيار ١٩٧٧ بزعامة مناحيم بيجين الذى لم يكتف بالتشدد فى رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مباحثات السلام، وإنما أيضا تمسك بالسيادة على الضفة الغربية، ورفض اعتبار قرار ٢٤٢ يعنى الانسحاب منها.

أما فيما يخص الجوانب الأخرى للصراع العربى - الإسرائيلى. فقد سعت إسرائيل إلى مفاوضات مباشرة وتوقيع اتفاقية سلام ثنائية مع مصر وسورية والاردن، وقاومت وجود مرجعية للمفاوضات خارج إطارى قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨، وقبلت بالمؤتمر الدولى ومظلة الأمم التحدة ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى للمؤتمر لغايات الأخراج، ولكن على أساس أن تفضى إلى مباحثات ثنائية فورا ما بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية الأخرى، ورفضت إسرائيل أن يكون للمؤتمر أية صلاحيات أو سلطات للتدخل فى عملية التفاوض التى تبقى ثنائية الطابع.

إن هدف المفاوضات النهائية ليس مجرد إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل وإنما إقامة سلام كامل، يتوافق مع إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية وجعل الحدود مفتوحة فيما بينها.

ورغم أن إسرائيل أبدت استعدادها للانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ إلا أنها رفضت الانسحاب إلى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧، وربطته بضمانات أمنها من احتمالات شن هجوم جديد ضدها، وهو الأمر الذى كان يعطيها القدرة للمساومة على الاحتفاظ بأجزاء من الأراضى المحتلة أو لتجريدها من السلاح أو للانسحاب منها على مراحل.

وفى مواجهة التصلب الإسرائيلى فقد أبدت الدول العربية الثلاث استعدادها لتقديم تنازلات معينة. وإن تراوحت هذه الاستعدادات من دولة لأخرى. ومن اللافت للنظر أن الدول العربية لم تخف على الادارة الأمريكية عدم تمسكها بمطلب الدولة الفلسطينية، ولا بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات. فالأردن كان يريد استعادة سيادته على الضفة الغربية وأبدت مصر قبولها بدولة فلسطينية مرتبطة دستوريا بالأردن، على شكل من الرابطة الفيدرالية أو الكونفدرالية، فيما عبرت سورية عن استعدادها لقبول ماهو دون دولة فلسطينية مستقلة. وتراوحت المقترحات العربية حول التمثيل الفلسطيني. من خلال تمثيل الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردنى أو من وفد عربى موحد، أو من خلال اشراكهم عبر صيغة تفاوض واسعة تضم مصر والاردن واسرائيل. وفيما يخص قضايا الانسحاب والحدود النهائية فقد قبلت مصر والاردن إجراء تعديلات محدودة على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية. وأسماها الأردن بالتعديلات المتبادلة على نقاط الحدود فى سياق الانسحاب من الضفة الغربية، وقبلت الدولة العربية بتوفير ترتيبات لضمان أمن إسرائيل من مثل المناطق منزوعة السلاح، وقوة لحفظ السلام وإجراءات لرصد الحدود.

أما فيما يخص التصور العربى للسلام مع إسرائيل، فقد كان يتراوح ما بين إقامة علاقات طبيعية، تترافق مع حل المسائل الأساسية للنزاع، وتنمو تدريجيا مع الزمن، وما بين اعتبار حصيلة المفاوضات تعايشا بين العرب وإسرائيل، طويل الزمن، دون أن يقترن بالعلاقات الدبلوماسية والحدود المفتوحة.

لقد برهنت مداولات عام ١٩٧٧، وقبل ذلك أثناء حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من مفاوضات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، أن دول المواجهة الأربع المنغمسة بقوة فى الصراع لم تكن تنطلق من مصالح موحدة، وبالتالى فقد كانت لها مواقف مختلفة من قضايا التسوية وإجراءاتها. فلم تكن مصر تمانع فى مواصلة أسلوب التفاوض الثنائى والمباشر مع إسرائيل تحت مظلة مؤتمر السلام أو أى صيغة أخرى، وذلك انطلاقا من محدودية نقاط التنازع الثنائى مع إسرائيل، هذا فى حين كانت سورية والأردن ترغبان فى مفاوضات جماعية من خلال وفد عربى موحد، وذلك للاستفادة من وزن مصر

الكبير لتعزيز موقفيهما التفاوضى. وتبعا لذلك فقد كانتا ترغبان فى أن تنقسم أعمال المؤتمر ولجانه على أساس الموضوعات وليس على اساس التقسيم الجغرافى أو التناول الثنائى، لأن ذلك يعزز أيضا موقفهما التفاوضى مع إسرائيل. وفى المقابل فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تفضل أن تتمثل على أساس مستقل، بما يضمن الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطينى من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، بما يفتح الباب أمام انتقال السلطة إليها فى الأراضى الفلسطينية، بعد تحريرها. وعلى هذا الأساس فقد كانت تسعى إلى تأهيل نفسها للمشاركة فى المفاوضات.

ومن وجهة نظر التطور المضمونى للصراع العربى – الإسرائيلى شكّلت إتفاقيات كامب ديفيد خطوة كبيرة إلى الوراء، وبالمقارنة مع عناصر التسوية وفق المفهوم العربى ، فإن الإتفاقية لا تتضمن إلتزاماً إسرائيلياً بتطبيق قرارى /٢٤٢/ و /٣٣٨/، وإنما تشير إلى القرارين المذكورين باعتبارهما أساساً يستند إليهما من أجل تحقيق التسوية. ويفسر ذلك أن إسرائيل لم تقبل إنطباق القرارين المذكورين على الأراضى الفلسطينية المحتلة، التى إعتبرتها جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية، وفق التصور الليكودي. فى حين ربطت إسرائيل الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة بمقولة الحدود التى يمكن الدفاع عنها، وبشروط أخرى تضمن الإعتراف بها وإقامة علاقات سلمية وطبيعية بين إسرائيل ودول المنطقة. ولذلك فقد قرنت بين التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع فى الشرق الأوسط بعقد معاهدات سلام بين الأطراف المتنازعة.

كما تجاهلت الإتفاقية القدس العربية التى تمسكت إسرائيل بضمها وبكونها غير قابلة للتفاوض، فى حين طرحت إقامة حكم ذاتى إدارى على الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. وفصلت بين قضية الأرض والموارد الطبيعية فيها وبين السكان الفلسطينيين، فالأخيرون لهم حق إدارة شؤونهم اليومية بأنفسهم لكن دون أن تكون لهم السيادة على أراضيهم ومواردهم. وحتى فى هذا الإطار فإن إسرائيل رفضت الإلتزام بتفكيك المستعمرات، بل رفضت الإلتزام بعدم بناء المزيد منها، وإكتفت بتجميد قصير المدى (لأشهر) لبناء المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونظراً لمجافاة الإتفاقية لشروط التسوية التاريخية من وجهة النظر الفلسطينية والعربية، فقد إضطرت الدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفضها، ولم تنضم الأطراف المخاطبة فى الإتفاقية، أى الفلسطينيون والأردن إلى المفاوضات اللاحقة. وفى حقيقة الأمر فإن إتفاقية كامب ديفيد لم تسقط مراهنات منظمة التحرير الفلسطينية على التسوية فقط، وإنما مهدت الطريق لإنتهاج إسرائيل أكثر سياساتها عدوانية فى المنطقة.

فبخروج مصر من ساحة المجابهة العسكرية مع إسرائيل، وجدت حكومة الليكود يدها مطلقة في ممارسة سياسة تدخلية نشطة في لبنان التي كانت قد مزقتها الحرب الأهلية منذ نيسان/إبريل ١٩٧٥م/. وهكذا إجتاحت إسرائيل جنوب لبنان عسكرياً في /آذار- مارس/١٩٧٨/م/ وتكرر ذلك في الأعوام /١٩٧٩م/ و /١٩٨١م/.ولمواجهة أعمال المقاومة المسلحة قامت إسرائيل برعاية الجيب المسيحي في جنوب لبنان وسلّحته ودرّبته، وعادت في صيف /١٩٨٥م/ لتقوم بغزوها الواسع لجنوب لبنان وزحفت قواتها إلى بيروت وقامت بمحاصرتها لعدة أشهر، إلى أن أجبرت مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرتها إلى الدول العربية الاخرى.

ولم تستهدف سياسات إسرائيل العدوانية فقط الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ومخيمات لبنان، بل إمتدت ذراعها الضاربة إلى المفاعل النووي العراقي الذي قصفته في حزيران /١٩٨١م/. وقامت أيضا في نهاية العام نفسه بالإعلان عن ضم هضبة الجولان السورية، وقصفت القواعد الصاروخية السورية في البقاع اللبناني ، وأثناء غزو لبنان في صيف /١٩٨٢م/ طالت ضربات إسرائيل مواقع وقطاعات الجيش السوري في لبنان. ولم تلبث سياسة التدخل الإسرائيلي النشطة في لبنان أن بلغت ذروتها في مساعدة بشير الجميل قائد القوات اللبنانية المسيحية للوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية، وتوجت ذلك بتوقيع إتفاق /١٧/ آيار - مايو/١٩٨٣م/ الشهير معه.

ومن ناحية أخرى فقد انعكست إتفاقيات كامب ديفيد على الساحة العربية على شكل إستقطاب متزايد. فإلى جانب عزل مصر عن العالم العربي وإتخاذ قرارات عربية بمقاطعتها سياسياً ودبلوماسياً، برز تحالف الدول الراديكالية العربية و منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الإعلان عن جبهة الصمود والتصدي التي ضمت سوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، فيما ازداد الإستقطاب السياسي في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية وتراجع الإتجاهات الداعمة للإنخراط في جهود التسوية. وتحت ضغط هذه الظروف نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في لملمة صفوفها بعد أن كانت قد خرجت منها فصائل الرفض بعد إقرار برنامج النقاط العشر.

وخلال السنوات العشر التالية لإبرام إتفاقيات كامب ديفيد تزايدت الصراعات داخل المنطقة، سواء ما بين الدول العربية ذاتها أو مع دول الجوار. وكانت اخطر تلك النزاعات حرب الخليج الأولى التي فجرتها العراق ضد النظام الإسلامي في إيران في مطلع عام /١٩٨٠م/ واستمرت مدة سبع سنوات متتالية، ثم عودة القطيعة بين سورية والعراق (تموز ١٩٧٩م)، ولم تلبث أن تدهورت العلاقات السورية - الإسرائيلية، وبلغت ذروتها في

حشد القوات السورية على حدودها المشتركة مع الأردن، ونتيجة لهذا التدهور قاطعت سورية قمة عمان العربية فى /تشرين الثاني-نوفمبر/١٩٨٠م/، وجارتها فى هذه المقاطعة (منظمة التحرير الفلسطينية) وبقية أطراف جبهة الصمود والتصدي.

مع ذلك يمكن القول أن المبادرات السلمية التى إستهدفت الصراع العربى – الإسرائيلى لم تتوقف، بل تسارعت أكثر مع إحتداد التوتر فى الشرق الأوسط، وخاصة بعد إجتياح إسرائيل للبنان وطرد منظمة التحرير الفلسطينية منها فى نهاية صيف /١٩٨٢م/.

ففى /آذار-مارس /١٩٧٩م/ أصدرت المجموعة الأوروبية بياناً إعتبرت فيه أن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/، فى كل بنوده، ما زال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وأكد البيان أنه "لن يكون هناك حل دائم إلا فى إطار تسوية شاملة، تترجم حق الفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن". ونددت المجموعة الأوروبية بسياسة إسرائيل الإستيطانية باعتبارها عقبة أساسية في وجه السلام. ولم تلبث المجموعة أن طورت موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية حيث إعترفت بها طرفا معنيا بجهود التسوية فى الشرق الأوسط.

فى /١٣/حزيران – يونيو/١٩٨٠م/ بلغ التمايز الأوروبى عن السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط مستوى جديداً، حيث أصدر رؤساء بلدان المجموعة الأوروبية التسع "بيان البندقية"، الذى انتقد بقوة سياسة إسرائيل فى المناطق المحتلة وأكّد أهمية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى ايجاد حل شامل للصراع فى الشرق الأوسط، يلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ويمكنه من ممارسة حقه فى تقرير مصيره". وقد سمحت هذه التطورات بوقوع تقارب متزايد بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعة الأوروبية.

وفى ظروف تصاعد المواجهة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى الساحة اللبنانية، وخاصة بُعيد المواجهة الواسعة فى /تموز-يوليو/١٩٨١م/، والتى تزامنت مع عودة تجمع الليكود إلى الحكم فى إسرائيل فى إنتخابات /حزيران – يونيو/١٩٨١م/، تكرست منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أساسياً فى أزمة الشرق الأوسط، حيث شرع الموفد الرئاسى الأمريكى فيليب حبيب فى وساطته ما بينها وإسرائيل. وفى هذه الأثناء بادرت المملكة العربية السعودية لأول مرة إلى طرح مبادرة خاصة بها لتنشيط جهود التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلي.

ففى /٧/اب – أغسطس/١٩٨١م/ دعا الأمير فهد، ولى العهد السعودى حينذاك، الولايات المتحدة إلى إتخاذ موقف أقل إنحيازا لإسرائيل وأكثر إنصافاً للعرب، ودعاها للقيام بتحرك جدى مختلف عن إتفاقيات كامب ديفيد. وطرح الأمير فهد المبادرة التى عرفت بإسمه، متضمنة المبادئ التالية :

١ - إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتُلت فى عام /١٩٦٧م/، بما فيها القدس العربية.

٢ - إزالة المستعمرات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى العربية بعد العام /١٩٦٧م/.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان فى الأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى العودة وتعويض من لا يرغب فى العودة.

٥ - إخضاع الضفة الغربية وغزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ - تأكيد حق دول المنطقة فى العيش بسلام.

٨ - تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمانات تنفيذ تلك المبادئ.

ورغم أن مبادرة الأمير فهد لم تشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية ولا إلى صفتها التمثيلية للشعب الفلسطينى إلا أن إسرائيل رفضتها فوراً، وإعتبرتها خطة لتدميرها على مراحل، ولم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً واضحاً من المبادرة، فى حين رحبت بها المجموعة الأوروبية. ومن ناحية أخرى فقد إنقسمت الدول العربية حول المبادرة، وأعلنت مصر تمسكها بإتفاقية كامب ديفيد، فى حين رفضتها أطراف جبهة الصمود والتصدى ، وفى مقدمتها سورية، ورفضها العراق أيضا. وبالمثل فقد أثارت المبادرة إنقساماً واضحاً فى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. فبينما وجد رئيس المنظمة ياسر عرفات فى المبادرة نقاطاً إيجابية فقد رفضتها معظم فصائل المنظمة. وقد إتضح عند إنعقاد القمة العربية الثانية عشرة فى فاس فى نهاية /١٩٨١م/ أن الدول العربية منقسمة بقوة حول المبادرة، حيث عُلّقت أعمالها بعد الجلسة الإفتتاحية مباشرة، وقامت المملكة السعودية بسحب مبادرتها. ويُذكر أن المعارضة الفلسطينية والعربية للمبادرة تركزت على البند السابع منها، والذى يؤكد "حق دول المنطقة فى العيش بسلام"، حيث إعتبره المعارضون إعترافاً عربياً بحق إسرائيل فى الوجود والعيش بسلام فى المنطقة.

لقد إستفادت إسرائيل من الإنقسام العربى الواسع، ومن توصلها إلى إبرام اتفاق على التعاون الإستراتيجى مع الولايات المتحدة، فى ظروف تصاعد التوتر الأمريكى - السوفياتى بعد إجتياح الإتحاد السوفياتى لأفغانستان، فقامت بشن أوسع هجوم عسكرى لها فى لبنان، مستهدفة تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وإخراج قواتها من لبنان. وكان من بين أهداف

الحملة تمهيد الطريق لمشروع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة المحتلتين وضرب قوات الردع السورية فى لبنان وقيام دولة صديقة لإسرائيل.

بدأ الغزو الإسرائيلى للبنان يوم /٦/حزيران – يونيو/١٩٨٢م/. وبعد ثلاثة أشهر من المقاومة الفلسطينية – اللبنانية المشتركة، تم التوصل فى /١٣/ آب – أغسطس/ إلى إتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المتحاربة. وقضى الإتفاق الذى أشرف عليه فيليب حبيب بخروج قوات منظمة التحرير بأسلحتها الخفيفة من بيروت وتوفير ضمانات دولية لحماية السكان الفلسطينيين فى لبنان.

وبعد فقدان المنظمة قاعدتها الآمنة فى لبنان وتبعثر قواتها على مساحات واسعة فى العديد من الأقطار العربية، باتت اكثر عرضة للضغوط السياسبة وللتعامل مع المبادرات السلمية التى إنطلقت فور مغادرة آخر قواتها مدينة بيروت.

وهكذا فقد إضطرت منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل بمرونة مع مبادرة الرئيس ريجان والتى أولت أهمية للتوفيق بين متطلبات إسرائيل الأمنية المشروعة وبين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ودعا الرئيس ريجان الأدرن والفلسطينيين للإشتراك فى مفاوضات مع إسرائيل تستهدف تمكين سكان الضفة الغربية وغزة من التمتع بحكم ذاتى كامل لشؤونهم الخاصة وإجراء إنتخابات حرة لإختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتى ، تثبت خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات قدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم، وعلى أن هذا الحكم الذاتى لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل. وفيما يخص الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة أعلن أن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فيهما، كما لن تؤيد ضمهما أوسيطرة إسرائيل الكاملة عليهما. وربط بين الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأردن، واعتبر أن ذلك يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت. وعرض الرئيس ريجان فلسفة مقايضة الأرض مقابل السلام، المتضمنة فى قرار /٢٤٢/ الصادر عن مجلس الأمن الدولى عام /١٩٦٧م/، وقال إن حجم الاراضى التى ستنسحب عنها إسرائيل بموجب القرار المذكور، وفى إطار المفاوضات بينها وبين الأردن سوف يتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقى وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة فى المقابل". وفيما يخص القدس فقد أيد ريجان ضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة على أن يتقرر وضعها النهائى فى المفاوضات.

وفى موقفه من مشروع ريجان إكتفى بيان المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى /٢٦/تشرين الثاني–نوفمبر/١٩٨٢م/ بتوكيد أن المشروع "لايلبى الحقوق الثابتة لشعبنا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتباره يتجاهل حق تقرير المصير للشعب

الفلسطينى وحقه فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية" وقد رحّب الأردن بالمشروع الأمريكى ، وكذلك فعلت الحكومة المصرية، فى حين أعربت حكومة إسرائيل عن معارضتها له.

وفى /١٩/أيلول – سبتمبر/١٩٨٢/م/ أستأنفت القمة العربية أعمالها فى مدينة فاس حيث أجرت تعديلات هامة على مشروع الأمير فهد، حيث بات البند الرابع من المبادرة ينص أيضاً على "حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى والوحيد". كما عُدلت المادة الثامنة من المبادرة لتنص بوضوح على مسؤولية مجلس الأمن الدولى عن تنفيذ المبادئ المقترحة فى المبادرة.

وتبع ذلك أن أعلن الإتحاد السوفياتى عن مبادرة كاملة لحل الصراع فى الشرق الأوسط. وقد نصت المبادرة التى أُعلنت فى /١٦/ أيلول – سبتمبر /١٩٨٢/م/ على إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام /١٩٦٧م/ وضمان حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به، تشكل القدس الشرقية جزءاً منها، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وتأمين حق جميع دول المنطقة فى الوجود والتطور السلميين بعد إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

ونصت مبادرة بريجينيف على وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية تضمنها الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأكّدت وجوب مشاركة جميع الأطراف المعنية، وبضمنها منظمة التحرير الفلسيطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني.

تحت تأثير حاجتها للتعاطى مع مشاريع التسوية السلمية فقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية فى إجتماع المجلس الوطنى السادس عشر فى الجزائر/شباط – فبراير /١٩٨٣م/ إعلاناً سياسياً توقف أمام المشاريع المطروحة فاعتبر أن قرارات قمة فاس العربية تمثل الحد الأدنى للتحرُك السياسى للدول العربية الذى يجب أن يتكامل مع العمل العسكرى ، بكل مستلزماته، من أجل تعديل ميزان القوى. وبعد ان رحب الإعلان السياسى بالمبادرة السلمية السوفياتية فقد أعلن أن مشروع ريجان لا يشكل اساسا صالحا للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربى – الصهيونى ، وذلك لانه لا يلبى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وينكر حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطيني. ووصف المشروع الأمريكى بأنه يتناقض مع الشرعية الدولية.

تعقيب السفير الدكتور / عيسى درويش

النقطة الأولى :

هل العرب الآن فى حالة تسوية أم فى حالة سلام !

الحقيقة أن ما يجرى الأن ليس سلاماً وإنما تسوية سلمية، هى إعتراف بأمر واقع وقبول بموازين القوى ، ولذلك رأيت أن المحاضرة تميل إلى الأخذ بمفهوم التسوية،وفى كل النزاعات الدولية فإن التسوية لا يمكن أن تؤدى إلى سلام إلا إذا كان للسلام مقومات، وكما يقول أ / هيكل : "التسوية هى إعتراف بالأمر الواقع والقبول بموازين القوى ". وبالتالى نقبل بمنطق الواقعية أو ما يسمى بالواقعية بما يمكن قبوله، لكن هذا لا يصنع سلاماً، ويصنع تسوية مؤقتة مربوطة بموازين القوى ، ثم يقول أ / هيكل : "إذا كنا نتكلم عن السلام، فالسلام بالدرجة الأولى يقوم على رؤية متوازنة لمصالح الأطراف، ان ما حدث حتى الآن لا يحقق مصالح الطرف العربى أو مطالبه".

النقطة الثانية :

إن هذه التسوية تسوية مفروضة والعنصر الأكبر أو الطرف الأكبر الذى يدير هذه التسوية وهو الولايات المتحدة منحاز علينا إلى الطرف الإسرائيلى ، ولا يخفى ذلك على أحد، فقد تحولت الإدارة الأمريكية من إعلانها الأرض مقابل السلام على لسان بوش والسلام الدائم والشامل فى المنطقة والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ إلى محاولة فرض إتفاقيات جانبية تكون مرجعاً للطرفين المتعاقدين، كما هو الحال فى إتفاقية أوسلو، وإسقاط للمرجعيات الدولية سواء ما يتعلق منها بالقرارات ذات الصلة مثل القرار ١٨١، المتعلق باللاجئين والقرار المتعلق بالقدس وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمستوطنات، وكذلك التغيرات الأحادية الجانب للقرار ٢٤٢، كل ذلك يتحول فى ظل إدارة كلينتون إلى مساندة لإسرائيل سواء بفرض التعامل الإقتصادى بينها وبين العرب وقبل السلام، "اللجان متعددة الأطراف"، إلى محاولة خلق آلية سياسية بين الدول العربية وإسرائيل لمكافحة الإرهاب، كما هو الحال فى قمة شرم الشيخ، إلى التحالف الإستراتيجى القائم على الخيار النووى والمظلة النووية، كما هو الحال فى الإتفاق المزمع بين إسرائيل والولايات المتحدة.

النقطة الثالثة :

إن الورقة التى بين أيدينا تفترض أن السلام قد أصبح حقيقة واقعة ولكن إذا أخذنا الواقع العملى بعيداً عن التنظير السياسى والمصطلحات اللفظية، فإن السلام ما يزال حلماً

وأشير إلى تصريح الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٢ / ٤ فى لقائه مع الرئيس مبارك "سوريا ومصر من أهم الدول العربية المحيطة بإسرائيل"، يقول الرئيس الأسد : ـ
"إن إسرائيل هى التى تعطل المفاوضات، وإن السلام لن يتحقق فى المنطقة مالم تغير إسرائيل طريقتها فى المفاوضات، وأضاف : أن شيئاً لم يتحقق بالرغم من مضى ٥ سنوات على بدء المفاوضات"، وايضاً تصريحات القادة الفلسطينين بعد شرم الشيخ بأن الحصار الإسرائيلى ومحاولة بيريز عرض الحل النهائى على إستفتاء هو نسف حتى للإتفاق المكتوب فى أوسلو وإتفاقى القاهرة وطابا، ثم إذا أخذنا الممارسة الفعلية والكلامية لحزبى العمل والليكود فإننا نرى أن هناك محاولة للنكوص عن عملية السلام والرجوع إلى محاولة ضم الأراضى الفلسطينية كلها وإستبعادها تحت مسميات مختلفة بما يؤدى إلى ضرب وطمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى الأرض والدولة.

النقطة الرابعة :

إن ما هو مطروح فى المنطقة وعلى المنطقة هو سلام غير متوازن وغير مستقر وعناصر الخلل واضحة فيه، فعلى الجانب العربى نزع سلاح العرب سواء كان تقليدياً أو غير تقليدى ، كما هو حاصل فى طلب إسرائيل منع أى دولة عربية من الوصول إلى تكنولوجيا الذرة حتى للأغراض السلمية، ومنع أى صناعة تقليدية للسلاح تعتمد على تكنولوجيا الصواريخ القريبة ومتوسطة المدى ، وإحتكار إسرائيل للسلاح التقليدى والنووى ، الذى يجعلها دولة مسيطرة ومهيمنة على كل المنطقة العربية، ومثال ذلك ما يجرى فى التفاوض مع سوريا، فهى تطلب البقاء فى المرتفعات السورية بحجة الإنذار المبكر وتخفيض حجم القوات السورية عدداً وسلاحاً وترك مناطق خالية من حدود وقف إطلاق النار فى ٤ يونيو ٦٧ وحتى شمال دمشق. بالإضافة إلى إدخال المياه والمجال الجغرافى العربى فى نظرية الأمن الإسرائيلية وهذا الخلل والتوازن غير المستقر وغير المتكافئ سيؤدى إلى خلق صراعات مستقبلية لأن القوة تغرى الطرف الاقوى وهو إسرائيل قطعاً بالغزو والسيطرة كما هو واقع الأن فى الأراضى المحتلة وجنوب لبنان.

النقطة الخامسة :

فى عام ١٩٦٧ وقف "موشى دايان" بعد حرب الأيام الستة يردد ما معناه أنه ينتظر هاتفاً من العواصم العربية المحيطة بإسرائيل ليوقع معه صيغة سلام، أى أقرب للإستسلام، ولم تخف إسرائيل أطماعها فى مشروع "ايجال الون" أنذاك الذى يحاول "بيريز" تنفيذه الآن ولكن بمكاسب أكبر وبمكافآت أسخى ولكن كانت لاءات القمة العربية فى الخرطوم هى

الجواب حتى جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وخلال يوم واحد عبرت القوات المصرية قناة السويس كما سيطرت القوات السورية على هضبة الجولان بكاملها وراح "دايان" يبكى وكان ما كان من تداعيات بعد حرب ١٩٧٣.

أما الآن فإن ما يجرى هو محاولة من إسرائيل لفرض هزيمة ١٩٦٧ على العرب ولكن فى عامى ٩٥ و ٩٦ ما تطلبه إسرائيل هو تعميم الهزيمة وتسويق الإستسلام، وفى ١٩٤٩ وبعد إتفاقية الهدنة فى رودس كان "بن جوريون" يجيب عندما يسأل عن حدود الدولة الإسرائيلية، بقوله : "إن حدود إسرائيل هى حيث يقف الجيش الإسرائيلى " وبعد ٥٠ عاماً تقريباً يأتى بيريز ليؤكد هذه المقولة بأن إسرائيل موجودة من خلال القوة والتكنولوجيا والنفوذ السياسى والإقتصادى فى كل مكان فى الأراضى العربية أى تحقيق حلم إسرائيل الكبرى. وقد كان واضحاً وصريحاً فى كتابه عن الشرق الأوسط عندما أفرد تقسيماً إقليمياً للإنتاج بين إسرائيل والدول العربية بحيث تبقى إسرائيل هى القائد والمركز المسيطر، وبقية أقطار الوطن العربى هى مجرد سوق إستهلاكية ومستودع للعمالة الرخيصة ومنجم للمواد الأولية. وهذا ما يذكرنا بمرحلة صعود الإمبريالية والتقسيم الدولى للعمل الذى كان سبباً فى حربين عالميتين هذا القرن، وحروب لا تحصى فى القرن الـ ١٨ والـ ١٩.

النقطة السادسة :

الأمر الأشد خطورة هو أن "شمعون بيريز" ومنظرى حزب العمل الإسرائيلى ينفون عن العرب خصوصية الأمة الواحدة وعوامل مكوناتها ولذلك هم يعتبرون العرب أمماً فى عدد دولهم، ولذلك يرسمون الخطط لتقويض الأمة أولاً ثم الدولة ثانياً عن طريق بعث روح التمرد فى الأقليات القومية والعرقية، ولا يختلفون بذلك عن الليكود، قال ذلك "بيريز" مع المثقفين فى القاهرة، وكذلك "ديفيد كامحي" رجل الموساد المعروف ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلى سابقاً، وقال مؤخراً "باراك" أن إسرائيل فيلاً فى غابة من الوحوش، أى أنهم يدافعون عن إسرائيل لكونهم أمة لا يجمع بينهم سوى الدين وينفون عن الأمة العربية صفة الأمة برغم جميع العوامل المشتركة تاريخياً وواقعياً فيها.

ولذلك من المفارقات العجيبة أن يقول بعض المثقفين العرب بإنكسار المشروع الصهيونى. المشروع الصهيونى لن ينكسر ولكنه بدلا من أساليب الوصول إلى الهدف، والذين يقولون بإنكسار المشروع القومى كذلك بالغوا فى وصف هذا الإنكسار. إن المشروع القومى العربى قد انكفأ على ذاته بسبب مشاكله الداخلية والخارجية خلال العقود الماضية ولكن بذرته ما زالت فى الأرض فكيف نفسر إذن الروح القومية عند الشعب المصرى الذى ما زال يقاوم التطبيع مع إسرائيل حتى الآن ؟! أو بماذا نفسر الإستفتاء فى جريدة الوطن

الكويتية مؤخرا على رفض ٦٩٪ من الشعب القطرى عملية التطبيع مع إسرائيل ؟! إنه ضمير الأمة الذى يرفض الظلم والذل معاً.

النقطة السابعة :

قد يسأل أحدكم عن البديل وأقول لا أحد ينكر السلام وفوائده والحرب هى الإستثناء والسلام هو القاعدة ونحن نطالب بسلام عادل وشامل يقوم على التوازن والتكافؤ وإذا كنا لا نملك القوة لخلل فى ميزان القوى فإننا لا يجوز أن نتخلى عن الإرادة : إرادة الحق، إرادة السلام العادل، وعلينا أن نعود إلى دائرة التضامن وإلى دائرة وحدة الهدف والموقف، وإلى إستخدام أساليب جديدة فى إدارة الصراع سواء فى المجالات الدولية أو المجالات الإقليمية، ومنطق القوة عند الخصم لا يمكن ان يستمر إلى نهاية التاريخ، لقد سقطت باريس أمام جحافل النازية ووقعت إستسلاما، لكن إرادة الشعب الفرنسى لم تحب وقاد "ديجول" فرنسا الحرة فى ظروف بالغة الصعوبة، وكذلك لم تهزم إرادة الشعب الفيتنامى ، ولا إرادة الشعب الصينى ، الذى حقق فى "ماوتسى تونج" مسيرة الألف ميل، والعجيب أن يطلب من العرب أشياء لم تطلب من غيرهم وهو طمس تاريخهم ونسف ثقافتهم والتنازل عن أرضهم وتسمية المناضل إرهابيا وإعطاء الحق للجانى والقاتل وإسقاط أى حجة منطقية للضحية حتى البكاء على أطلال البيوت المهدمة والمنسوفة، ولم يطلب ما هو مطلوب من العرب الأن فلم يطلب من الشعب الفيتنامى برغم من أن الخصم كان أمريكا أن يقيم علاقات دبلوماسية معها أو علاقات إقتصادية فى بداية المفاوضات مع الولايات المتحدة، والأمر بالغ الصعوبة ولكن علينا أن نتشبث فى الإرادة، وأن نتمسك بالتاريخ، لأن التاريخ ذاكرة الشعوب، وإن فقدت الشعوب تاريخها فقدت ذاكرتها، كما أن الثقافة هى روح الأمة وجوهر الإنتماء وهما من العناصر الأساسية فى دربنا الطويلة نحو السلام العادل والشامل والدائم.

تعقيب د. حسن قايد الصبيحى :

أحييكم وأحيى الرئيس على ناصر محمد على دعوتنا جميعا إلى هذا المكان الذئ أرى أنه يحقق هدفين متساويين فى الأهمية والاتجاه.

الأول: أننا بطبيعة الحال من خلال هذه المداخلات والتعقيبات التى نستمع إليها سوف تنتهى إلى وجود مادة ذات أهمية كبيرة يمكن الاستفادة بها، كما نتمنى لصناع القرار الاستفادة منها على المدى البعيد.

الثانى : أن لقاءنا فى هذا المكان كعرب من موريتانيا حتى دولة الإمارات لابد أن يترك أثرا كبيرا فى التواصل والفهم المشترك بين المفكرين والمبدعين من كل مكان.

وفيما يتعلق بالتعقيب أحرص على أن يكون استكمالا وليس تحليلا ونقدا وحرصا على المنهجية فإن حديثى سيتعلق بالمقارنة بين مرحلتين هامتين فى تاريخ هذه الأمة، وفى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى.. الأولى هى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى والثانية هى نهاية القرن الحالى وبداية القرن القادم، فهناك بعض القواسم المشتركة التى وجدت بين المرحلتين والكثير أيضا من الاختلاف، وسأحاول أن أقدمها لكم هنا مع بعض التوقعات بالنسبة لما يمكن أن يدور فى عملية الصراع بين العرب وإسرائيل فى القرن القادم. كلنا نعلم أن بلورة الحركة الصهيونية بدأت فى نهاية القرن الماضى وإن كانت بعض الدراسات الحديثة تؤكد على أن البداية كانت فى أوائل القرن الماضى وعلى يد نابليون على وجه الخصوص فيما بدأت فكرة زرع وطن قومى لليهود فى منطقة حيوية تفصل ما بين جناحى الأمة العربية القويين مصر وسوريا. وانتقلت الفكرةإلى بريطانيا التى تبنتها بشكل قوى وعملت من أجلها، واستغلت وجودها الفعلى والمادى فى هذه المنطقة لإقامة دولة إسرائيل، والتى تبنتها فيما بعد الولايات المتحدة.

فى حقيقة الأمر أن القوى الاستعمارية التى كانت فى المنطقة كانت تعلم جيدا أن ما حدث فى هذا القرن فى سياق الصراع العربى – الإسرائيلى كان معدا إعدادا دقيقا فى غفلة منا نحن العرب، وقد نلام على هذه الغفلة أولا، لكن يكفى على سبيل المثال أن نذكر أنه وبعد أن انقضت الحرب العالمية الأولى كتب مدير العمليات فى الشرق الأوسط إلى رئيس وزرائه لويد جورج مذكرة يقول فيها "إنا نسير بحكمة زائدة مستهدفين السماح لليهود بإنشاء وطن قومى فى فلسطين، فقد حررنا العرب من النير التركى ولن نستطيع البقاء فى مصر إلى الأبد

وتمخض ذلك عن وليدين، القومية اليهودية، والقومية العربية وشتان بينهما. الأولى تمتاز بالحيوية والنشاط، على حين تتسم الثانية بالكسل والخمول المكتسبين من الصحراء. يضاف إلى ذلك أن اليهود بالرغم من تشتتهم يمتازون بولائهم ورقة شعورهم وعملهم كما أنهم قدموا لبريطانيا أحد رؤساء حكوماتها الممتازين - يقصد دزرائيلي. وسوف يزدهر الوطن القومي لليهود إن عاجلا أو آجلا ويصل إلى مرحلة السيادة. كذلك ستتطور القومية العربية إلى مرحلة المناداة بالسيادة من المحيط إلى الخليج (لاحظوا المحيط والخليج فى بداية القرن) ومما لاشك فيه أن السيادتين العربية واليهودية ستصطدمان، وإذا قدر لمشروع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أن ينجح فإن الصهيونية ستتوسع على حساب العرب دون سواهم وسيبذل العرب قصارى جهودهم للقضاء على قوة وعظمة فلسطين اليهودية وهذا يعنى سفك الدماء.

أما ما تبقى فمن المؤكد فإن نبوءة هذا الاستعمارى قد تحققت بحذافيرها دونما تعديل اللهم فيما يتعلق بتغيير حلفاء إسرائيل من بريطانيا فى النصف الأول من القرن الحالى إلى الولايات المتحدة التى أسست أو عملت على تأسيس الدولة اليهودية ثم الاستغراق الشامل والتشابك الكامل بين الدولة اليهودية وبين الولايات المتحدة خاصة فى الفترة الأخيرة التى شهدنا فيها كلينتون يعمل من أجل معاهدة دفاع مشترك مع إسرائيل.

هنا بعض الاختلافات التى لاحظتها فى أحداث نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى وأحداث نهاية القرن الحالى وبداية القرن القادم يمكن أن أوجزها فى بعض النقاط:

إن العرب فى بداية القرن كانوا يخضعون للسيطرة التركية تحت راية الرابطة الإسلامية وكذلك للسيطرة الاستعمارية من جانب آخر وكان ذلك باعثا للنزعة القومية والشعور بوحدة الأمة والمصير المشترك. أما وبعد أن مر القرن بأكمله فقد تبدل الحال وأصبح العرب يملكون السيادة على كل الأرض العربية من المحيط إلى الخليج فيما عدا أرض فلسطين. ومن حيث الانتماء القومى نلاحظ أن الأنظمة العربية - إما بالإيمان أو بالمناورة - تعلن علنا أيضا تمسكها بالقومية العربية وبالعمل من أجل وحدة هذه الأمة ووحدة المصير.

وجاء الاختلاف الثانى أن التأثير العربى على مجرى السياسة الدولية كان محدودا ولا نقول منعدما حيث كان هناك فى مصر فى بداية القرن الكثير من النشطين المصريين الذين يعملون بقوة للضغط على حكومتهم وحكومة الاحتلال من أجل تحقيق بعض المكاسب. أما فيما عدا ذلك فإن الأثر كان محدودا ومشتتا، أما الآن فقد أصبح العرب يحسب لهم ألف حساب بسبب تأثيرهم القوى، إما بسبب قوة الاقتصاد العربى المتمثل فى الثروة النفطية وأثره على علاقة العرب بدول الاستهلاك على سبيل المثال، وإما بسبب وجود بعض الجيوش

العربية التى يمكن بالفعل إذا سخرت واستغلت استغلالا جيدا ووجهت توجيها صحيحا أن تؤثر على سير أى معارك بين العرب وإسرائيل.. فلدينا الجيش المصرى والجيش السورى وما تبقى من الجيش العراقى والجيوش المتنامية الآن فى منطقة الخليج. الأمريكيون أشد إيلاما وقسوة حينما ننظر إلى أوجه التشابه.. فالولايات المتحدة تقوم فى الوقت الراهن بتنفيذ سياسة ذات وجهين، فهى تربت على أكتاف الفلسطينيين والعرب الآخرين وتؤكد حرصها على السلام العادل وعلى تثبيت صبغ التعايش بين العرب وإسرائيل، وإقرار إسرائيل بصيغ التعايش مع الكيان الفلسطينى الوليد دليل على صدق مثل هذ السياسة، وهى من جانب آخر تهيىء المسرح السياسى والاقتصادى والثقافى لقيادة إسرائيلية للمنطقة ولحصولها على التفوق التقنى والاقتصادى على العرب مجتمعين.

فى بداية القرن الذى نودعه كان الغرب الاستعمارى يعمل لقيام كيان إسرائيلى يقصم ظهر العرب ويزيل أى إمكانية لتماسك الجسد العربى وتركه معافى وصحيحا. وبداية القرن القادم تقوم الولايات المتحدة بتقييد هذا النظام تحت منظومة الشرق أوسطية. هذه بعض الملامح المشتركة التى نستطيع أن نرصدها وأوجه التشابه المشترك بين بداية القرن الماضى لغاية نهاية القرن الحالى وبداية القرن القادم.

وهنا أستأذنكم فى طرح مؤشرات المستقبل للعلاقة العربية الإسرائيلية كما أراها وأشير هنا لما ذهب إليه الدكتور محمد ولد سبديا الذى منح العامل الاقتصادى فى التسوية أهمية كبيرة، ورغم تحفظة جزئيا على ذلك، إلا أنى أجد له العذر فى ذلك لأن الاقتصاد كما نعلم هو ساحة المواجهة المستقبلية الأولى فى صيغ التحدى المنتظرة بين الشعوب والحضارات.

بعد هذه الملاحظة أضيف أنه بادى ء ذى بدء نحن كعرب نختزن أثقالا من التراث المعادى لإسرائيل وللصهيونية وإلى حد كبير لليهودية كعقيدة دون حرج، الذين يروجون للسلام يرددون الآن تحت ثقل هذا التراث عبارات ومصطلحات قد لا يشعرون بها عن السلام وكلها فى واقع الأمر مصطلحات تتعلق بالحرب والعنف أكثر من الحرب. على سبيل المثال يقولون معركة السلام وكأن الحرب دائرة فى حالة التوقيع على معاهدات السلام. يقولون أيضا الحروب الاقتصادية المنتظرة وحرب الصراع على قيادة المنطقة، طبعا بين العرب وإسرائيل. ويتحدثون عن الحروب الثقافية وعن حروب المياه وحتى عن الحرب السرية المتمثلة فى استخدام الجنس فى الصراع الذى سيدور فى مرحلة ما بعد السلام.. كلها حروب فى حروب، وهؤلاء لا يستطيعون أن يقولوا بسلام مجرد. لابد أن يدخل عنصر الحرب حتى فى المفاوضات التى تدور من أجل السلام. هذه مسألة تراثية من الصعب أن نتخلى عنها. إذن

فالمؤشرات الثلاثة المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية الديمقراطية وبحقوق الإنسان.. هى ساحة الصراع بيننا وبين إسرائيل.

بالنسبة للمؤشر السياسى أتذكر حديث الدكتور رغيد الصلح وأرجو أن تكونوا معى فى تأملاته الاستنباطية عن النتائج السلبية والإفرازات المؤسفة لأى سلام يقوم على سلطة الأمر الواقع.. إن هذا النموذج من السلام يحمل كما يقول بذور فنائه ويشكل مقدمة منطقية لقيام حروب جديدة ويضرب المثل على هذا النموذج بنتائج الحرب العالمية الأولى واتفاقية فرساى التى أدت إلى إذلال بعض الشعوب التاريخية مثل الشعب الألمانى، وكانت النتيجة أن تحررت الشعوب المنكسرة على الظلم كما حدث فى ألمانيا. هذا الاستنتاج يمثل علامة بارزة أيضا على واقع الصراع بيننا وبين إسرائيل. فالزعيم جمال عبدالناصر وصحبه عادوا من الفالوجا ومرارة الهزيمة فى حلوقهم وهم يقرأون شروط الاستسلام المفروضة وقيام دولة إسرائيل فصنعوا ثورة يوليو وقادوا مرحلة مشرفة من التحدى لإسرائيل والغرب الحليف معها. انهزم هتلر ولم تذهب المانيا بل عادت قائدا اقتصاديا بعد الحرب العالمية. وقد يقال أن عبدالناصر انهزم ولكن القومية العربية مازالت متوهجة عاليا حتى فى أحلك الظروف التى تمر بها الأمة العربية. ويقول المؤرخ الإسرائيلى مارتن فان فى حديث لم يمر عليه سوى عام واحد.. إن دولة فلسطين تطمع فى أن تكون ذات سيادة، ولكن لن تكون هكذا بل سوف تجد نفسها مرتبطة إما بإسرائيل وإما بالأردن وإما بمصر وحتى إسرائيل نفسها سوف تكون بعد ٥٠ عاما مركزا ليهود كثيرين. وهذا العالم هو نفسه الذى تحدث عن حروب المستقبل وقال انها حروب لا تمارس بين الدول ولكنها تمارس بين كيانات صغيرة، ليس بالجيوش النظامية ولكنها بالكيانات الصغيرة وتنظيمات صغيرة تستطيع أن تؤثر وتضرب فى كل مكان وتحقق أيضا انجازات وانتصارات وهو ما يحدث الآن كما ترون.

دعونا نذكر هنا أحد المفكرين العرب الذى افتقدناه الآن ونشعر بأهمية وجوده بيننا فى زمن التسويات الدكتور حامد ربيع رحمه الله قال فى أحد كتبه التى كرسها لقضية الصراع مع إسرائيل: هل يستطيع عالم عربى أن يكتب عن إسرائيل دون كراهية؟ ثم يقول لم يكتب عن دولة معاصرة كما كتب عن إسرائيل. نحن نعرف أن موقف الولايات المتحدة والرئيس الحالى على وجه الخصوص هو العشق بعينه، هذا العشق الذى أخرجه من إطار السرية والذى سوف يظل انجيلا يحكم العلاقة بين الدولتين، فقد علمتنا التجربة أن أى مكسب تحققه إسرائيل من الولايات المتحدة لا يمكن أن يذهب أو ينتهى ، يظل دستورا، وهناك حراس داخل الكونجرس والكابيتول والبيت الأبيض والخارجية والبنتاجون.. هؤلاء حراس أى مكسب لإسرائيل. ومن بين الأخبار التى تتعلق بزيارة كلينتون لإسرائيل أنه خرج مع نتنياهو إلى

شرفة مقر إقامته ويده على كتفه وأشار إلى موقع السفارة الأمريكية فى القدس. بطبيعة الحال هذا أمر مفروغ منه سوف يتم حتما.

وفى ندوة عقدت فى أكتوبر الماضى فى واشنطن حول العلاقات العربية الأمريكية شارك فيها لفيف من الدبلوماسيين السابقين واشترك معهم الدكتور برهان غليون يقول: أن مشكلة العلاقة العربية الأمريكية ناجمة عن أن هناك جدولين من الأعمال أحدهما أمريكى يعطى الأولوية فى منطقتنا لمبدأ الاستقرار الذى يضمن لواشنطن الحفاظ على الوضع الراهن (Statucs Co) وما ينطوى عليه من امتيازات عينية واستراتيجية، والثانى عربى يئن تحت وطأة الأزمات والتهديد والاحتقان والمشاكل وبعطى الاولوية للتغيير الداخلى والإقليمى على أمل تغير النمط والممارسة. هذا الموقف الأمريكى كان سائدا قبل إعادة انتخاب ترومان عام ١٩٤٩ والذى لم يجد سوى اليهود يقفون معه فخرجوا من الاجتماع ومعهم موافقة على قيام دولة يهودية وكانت المرة الأولى التى يعلن فيها عن قيام دولة يهودية فى فلسطين. ويقوم كلينتون الآن بنفس الشى ء مما جعل صحيفة إسرائيلية تخرج بمانشيت We are the world نحن العالم.

المحور الاقتصادى ويرتبط فى نظر العديد من المراقبين بترتيبات الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد في المنطقة. والحديث عن هذه الهيمنة يجرى بصورة مخيفة حول الأوضاع الاقتصادية فى القرن ٢١ وصيغة المقارنة هنا ممكنة أيضا ولكن ليس من قبلى وإنما من أحد الكتاب الأمريكيين يقول أن الفترة الأخيرة من القرن العشرين تبدو وكأنها مسرح لبحث مضنى يقوم به القرن القادم لعقائد وايديولوجيات تصلح لأجيال الكمبيوتر وتستخدم لحل مشاكل القرن القادم. قالوا أن الصحوة الدينية يمكن أن تكون البديل وكأنهم بهذا يرددون مفردات نظرية صامويل هانتنجتون عن صدام الحضارات. فالشعوب فى نظر هؤلاء تسير الآن مسلوبة الإرادة لا تدرى ما تفعل ولا تملك عقيدة تملأ بها مساحات الفراغ التى تبدو منتشرة فى كل مكان.

يرى البعض أن منطقة الشرق الأوسط معنية بالمقارنة بين حال الرجل المريض الذى كان فى القرن الماضى وبين حال العرب فى العصر الحديث. العرب فى وضع تفكك وشرذمة وإسرائيل هى المستفيد الأول لأنها سوف تكون الوريث الشرعى لانهيار النظام. هذا الكلام ليس من عندنا وإنما من عندهم وسوف يؤدى ارتباط إسرائيل بعلاقات وثيقة مع الدول العربية إلى أن تكون عونا لأية دولة تطلب مساعدتها لإخضاع شعب آخر أو مواجهة مع دولة أخرى نظير الانفتاح الاقتصادى والمشاركة فى الموارد والثروات. إن الوضع الاقليمى سيكون مختلفا على نحو تكون فيه إسرائيل أداة بوليسية نافذة نستخدمها نحن العرب فى صراعاتنا

الداخلية وأرجو ألا أكون متشائما وغير دقيق. وقد أورد المؤرخ الشهير بول كيندى بعض الأرقام التى تتحدث عن كيف أن الشعوب قادرة عندما تشاء على تطوير اقتصادياتها بمواردها الذاتية.. فقد كان متوسط الدخل فى كوريا الجنوبية مماثلا لمتوسط الدخل فى غانا فى الستينات ٣٦٠ دولارا تضاعف الآن دخلها القومى ١٥ مرة. ولاحظوا هنا أن المقارنة لم تأت اعتباطا ولكنها جاءت بناء على التماثل الموجود فى اقتصاديات الدولتين خلال عشر سنوات. وكما ورد فى صحيفة لوموند فى ٩٥/١١/١٧ تراجعت منطقة الشرق الأوسط فى دخولها من المكانة الثانية إلى المكانة العاشرة.. وإذا كان عدد سكان الوطن العربى يبلغ ٢٦٠ مليونا فإن منهم ١٢ مليون نسمة لا يتجاوز دخل الشخص الواحد خمسة فرنكات (دولار واحد).. هناك ٩ ملايين أيضا يعانون من البطالة ورغم امتلاك الوطن العربى مصادر هائلة للتنمية يمكن استغلالها إلا أن معدلات التنمية بدوله تنخفض ٢٪ كل عام، فى حين تحقق الصين معدل نمو يصل إلى ١١,٢٪ ولهذا فإن اسرائيل تروج لتأكيد أن حلول مشاكل المنطقة بيدها وأنها يمكن أن تنقذ العرب بما تملك من تكنولوجيا وعقول وتراث، حيث يعتبر الإسرائيليون التراث العبرانى هو الذى استقينا منه نحن العرب ممارساتنا وثقافتنا وحرفناها كما نقول أنهم حرفوا التوراة والإنجيل، وهم يعتبرون أن الاسلام امتداد للعبرية لكن بشى ء من التحريف.

يبقى الإطار المرتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهى الذريعة التى يلوح بها اليهود، وبالمناسبة فإن اليهود لم يكونوا يسعون لقيام دولة ديمقراطية ولكنهم فعلوا ذلك من أجل الاقتراب من الغرب وأصبحت الديمقراطية الان بمفهومها الغربى تراثا سياسيا إسرائيليا. وتقول إحصائية الاتحاد البرلمانى العالمى أن العالم يشهد الأن تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية لأربعين دولة، وبالنسبة لنا نحن العرب جرت انتخابات بالغة الأهمية فى منطقة الحكم الذاتى هى الأولى من نوعها فى تاريخ الشعب الفلسطينى ، وليتنا ندرى أن رياح الديمقراطية تعصف بقوة، وأن مالا يتحقق بالعمل الديمقراطى سوف يتحقق بأساليب أخرى لأن الشعوب لها إرادة وتستطيع أن تفرض هذه الإرادة.

هذه جولة تحليلية واستعراض سريع لجانب من مرتكزات الصراع العربى – الإسرائيلى ونحن على عتبة القرن القادم. وأنهى هذه المداخلة بطلب ملح فى أن يكون ختام هذا المؤتمر دعوة لتصحيح مفهوم شعبى فى أدبياتنا السياسية وأدبيات الصراع العربى الإسرائيلى على وجه الخصوص، هذا المفهوم أو الاعتقاد هو أن العرب لم يقدموا التضحية الكافية دفاعا عن حقوقهم المغتصبة فى أرض فلسطين.

أرى أن الصحيح أن يقال أن هذه الأمة كانت تناضل فى مواجهة قوى عاتية بدأت ببريطانيا التى كانت ممتلكاتها من الصين حتى واشنطن وانتهت بالولايات المتحدة العملاقة

التى أحبطت البلاشفة وحطمت سور برلين، رحمة بتاريخ هذه الأمة وذاكرة أجيالها ودعوة لقراءة جديدة لجهد أجيال القرن العشرين قبل ان نطوى ورقته.

تعقيب الدكتور مصطفى علوى :

أشعر بصعوبة ثلاثية الأبعاد نواجهنى فى أداسى لهذه المهمة أولها أن هذه الندوة تتحدث أو تعالج موضوع مستقبل الوطن العربى ، وهذه صعوبة تواجه كافة اعمال المؤتمر، وثانيها أننا فى هذه الجلسة يفترض أن نتحدث عن مستقبل التسوية العربية الإسرائيلية، اى مستقبل الصراع العربى مع إسرائيل وهو الصراع الذى يبدو لى أننا لم ننجح عبر تاريخه فى أدارته على نحو يحقق أفضل مكسب عربى ، فالموضوع معقد بطبيعته، أما الصعوبة الثالثة فهى أننى اخر المتحدثين وهو ما يعنى أنه ربما لا تكون هناك فرصة أو مجال لإضافة كبيرة إلى ما تم طرحه من قبل. ولكنى سوف أحاول على أية حال، وسأقسم مداخلتى الى جزيين رئيسيين الجزء الأول يتعلق بمستقبل التسوية العربية – الإسرائيلية فقد تفضل أثنان من التمحدثين بتقديم عرض خاص للمشهد العام لتطور الصراع العربى – الإسرائيلى فى محاولة لتلمس انعكاس ذلك المشهد على مشاريع التسوية. وقدم المتحدثان أيضا تصورا للإطار العام لمسار التسوية فى المرحلة المقبلة ولكنى سوف أحاول أن أضيف قدر المستطاع إلى ما تفضلا به بتناول بعض النقاط المؤثرة فى مستقبل التسوية العربية الإسرائيلية، واسمحوا لى أن أهبط قليلا إلى ارض الواقع وأن أنظر الى المستقبل فى ضوء معطيات الواقع الراهن.

وأبدأ هنا بتقرير أن التسويات الثنائية التى تمت بين إسرائيل وأطراف عربية هى تسويات بين تباينات وتفاوتات يمكن إيجازها على النحو التالى :

تسوية تضمنت عودة الأرض كاملة، بالإضافة إلى تطبيع دبلوماسى وترتيبات أمنية غير متناظرة وكانت مع مصر، وتسوية أخرى موضوع الأرض فيها لم يكن موضوعا مركزيا حاكما، فضلا عن أنها اتسمت بتطبيع أعرض وأوسع يشمل حتى التنسيق والتعاون فى المجالات الأمنية، بالإضافة إلى نظام خاص لمنطقتين حدوديتين يجعل هذه التسوية مختلفة نوعا ما فى تقديرى عن تلك التى تمت فى الحالة الاولى. هذا إلى جانب تسوية ثالثة كانت مع الطرف الفلسطينى افضت، فيما افضت الى حكم ذاتى محدود وقلق فى تقديرى.

ومن هذا انطلق إلى محاولة قراءة مستقبل التسوية العربية الإسرائيلية فى الشهور والسنوات القليلة المقبلة. ويتأثر مستقبل التسوية فى تصورى بعدة عوامل منها المتغير الدولى كما أشير بحق فى عديد من المداخلات السابقة. إسرائيل بالأساس هى مشروع دولى ولكنه

أخذ مع تطور الاوضاع وتطور الصراع يمتلك ذاتية مستقلة رغم استمرار ارتباطه الوثيق بفكرة المشروع الدولي لاقامة هذا الكيان في وسط الامة العربية.

إذا أردنا أن نتساءل ماهو الهدف الاستراتيجي للقوى الدولية؟ هذا الهدف فى تصورى يتمثل فى إدماج إسرائيل فى المنطقة، فضلا عن دعم الاستقرار الدولي وكذلك الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فى مواجهة التيارات الأصولية، أما النفط فان أداته مضمونة بترتيبات أخرى لا صلة وثيقة لها بالترتيبات العربية الإسرائيلية الجارية.

المتغير الثانى المؤثر فى مستقبل التسوية العربية - الإسرائيلية هو الاوضاع الداخلية في اسرائيل وتطورها فى هذه اللحظة الهامة جدا فى ذلك الكيان. وأستطيع أن أقول أننا لم نفهم تماما ديناميات الحياة السياسية داخل اسرائيل رغم تاثيرها على مسار الصراع والتسوية ايضا، واعتقد أننا كنا افضل فهما للكيان الاسرائيلي من حيث الدراسة العلمية في الفترة الواقعة بين حربى ٦٧ و ٧٣ عما نحن عليه الان. وهذا تراجع يدعو إلى الاسف، واعتقد أيضا ان أحد المؤشرات الدالة على عدم التعمق فى فهم سياسات الكيان الإسرائيلي هو عدم وجود مركز علمى متخصص فى الدراسات الإسرائيلية على امتداد الوطن العربى كله خاصة بعدما اعترى مركز دراسات او بحوث منظمة التحرير الفلسطينية من تغيرات وتطورات.

الأمر المؤكد فيما يتعلق بتطور الاوضاع السياسية الداخلية في إسرائيل أن هذه الأوضاع مرت بمرحلتين رئيسيتين منذ انشاء إسرائيل - مرحلة من ٤٨ - ٦٧ ملامحها فى ايجاز شديد كانت هيمنة حزب ماباى او حزب العمل على السياسة الإسرائيلية وسلطة تنفيذية قوية تمثل جزءا كبيرا من قوتها في كاريزما بن جوريون مؤسس إسرائيل. كما كان من ملامح هذه المرحلة ائتلافات حكومية عريضه وليست مهتزة وكذلك ضعف قوى اليمين وغياب القوى المؤثرة غير الحزبية، أى أن الاحزاب السياسية كانت هى القوى الرئيسية فى خريطة الحياة السياسية الإسرايلية.

منذ ٦٧ وبصورة أوضح منذ ٧٧ بدات مرحلة جديدة فى السياسة وملامحها تكاد تكون معاكسة لملامح المرحلة الاولى وتتمثل فى غياب هيمنة حزب سياسى معين، ضعف تاثير الأحزاب السياسية والقوى السياسية غير الحزبية وبصفة خاصة جماعات الاستيطان والمستوطنين فى الضفة الغربية والارض الفلسطينية على وجه العموم، ضعف السلطة التنفيذية، الائتلافات الحكومية فى اسرائيل اصبحت ائتلافات هشة غير عريضة معرضة للانهيار إذا ما انسحب اثنان أو ثلاثة من أعضاء الكنيست المساندين لها.. حتى حكومة الوحدة الوطنية التى تشكلت مرتين فى اسرائيل واحدة سنة ٨٤ والثانية سنة ٨٨ لم تستطع الصمود فى ظل صعود تيار اليمين وتزايد قوة الجماعات غير الحزبية فى السياسة

الإسرائيلية وبخاصة جماعات المستوطنين وبصفة أخص في إطار تنامي علاقاتهم الوثيقة مع جماعات اليهود الامريكيين المتطرفين وبصفة خاصة في نيويورك. ومن ثم فإننا كتتويج لهذه المرحلة مقبلون على عملية سياسية هامة جدا هي انتخابات إسرائيل - جرت في أواخر مايو ١٩٩٦ - التي لم أسمع عنها كلمة واحدة في اي من الاوراق المقدمة أو المداخلات في هذه الجلسة رغم ما لهذه الانتخابات من أهمية كبيرة في تحديد الإطار العام لمسار التسوية العربية - الإسرائيلية. وهناك عشرات الإسئلة المثارة في هذا الشأن.. فلأول مرة هناك نظامان للانتخابات في إسرائيل أو نوعان من الانتخابات: انتخاب مستقل لرئيس الوزراء وانتخاب للكنيست (البرلمان).. وهو ما قد يؤدي إلى وضع سياسي معقد يحرم سلطة القرار ودوائر القرار والتأثير في اسرائيل من اتخاذ قرارات صعبة مطلوبة لاستمرار عملية التسوية.

وانا استطيع ان ازعم في هذه المداخلة أننا ربما بالغنا كثيرا في مواقف الليكود من عملية التسوية على النحو الذي نمت به منذ انطلاق عملية كامب ديفيد. فمن الحقائق الثابتة ان الليكود لم يقف في طريق التسوية، ولم يعمل أو يسعى بشكل مقصود وهادف لإفشال التسويات التي تمت بين إسرائيل - أو صنعها حزب العمل - مع أطراف عربية خلال السنوات القليلة لا مع الاردن ولا مع الفلسطينيين، من الامور المعروفة أيضا أن التشدد الذي يبديه حزب العمل فيما يتعلق بالتسوية مع سوريا لا يقل عن التشدد الذي يبديه الليكود، بل أن هناك بعض الاراء الامريكية التي تقول أن الليكود سيكون لديه نفس قدرة حزب العمل على انجاز تسوية مع سوريا وربما اكثر لدى بعضهم انطلاقا من حقيقة أن المستوطنات الاسرائيلية القائمة على ارض الجولان هي مستوطنات حزب العمل وليست مستوطنات الليكود.

انتقل إلى العامل العربي او المتغير العربي المؤثر في التسوية العربية - الإسرائيلية، وأرى أن المسار الفلسطيني الإسرائيلي هو أكثر المسارات صعوبة وتعقيدا حتى بالمقارنة مع المسار السوري في تقديري وذلك نتيجة للطبيعة الخاصة للمشاكل المثارة في هذه المفاوضات النهائية وعلى وجه التحديد القدس والدولة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية واللاجئين واحتمالات عودتهم خاصة أن الاطراف الاكثر تأثيرا في تحديد مسار ومستقبل التسوية - إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية - تتبنى مواقف تكاد تكون متطابقة من هذه القضايا الهامة في المرحلة النهائية للتسوية، القوة التفاوضية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، ومدى تأثيرها على هذه المفاوضات.

على الجانب الفلسطيني يمكن القول ان هناك خطوات قد قطعت على طريق بناء مؤسسات دولة فلسطينية تذكرنا او تكاد بما فعله اليهود في ثلاثينيات وعشرينيات هذا القرن حينما أكملوا بناء مؤسسات الدولة العبرية قبل الاعلان عن قيامها في مايو ١٩٤٨، فهناك

مجلس تشريعي فلسطيني منتخب وريس للسلطة الوطنية الفلسطينية منتخب، سلطة ادارية فلسطينية تتطور يوما بعد يوم. السؤال هنا: هل ستستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية تعويض نقص مقومات القدرة والقوة الذاتية فى المفاوضات مع إسرائيل، وذلك من خلال تنمية قدرتها على الحفاظ على علاقة نشطة مع الولايات المتحدة والقوى الدولية والقوى الإقليمية الهامة الأخرى لمصلحة التنمية الاقتصادية داخليا واستخلاص أكبر قدر ممكن من المكاسب الفلسطينية فى مفاوضات الوضع النهائى. المؤكد هنا أنه إذا لم تكتمل عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية سيستمر الصراع بين الطرفين العربى والإسرائيلى بأشكال جديدة خاصة فى ضوء إصرار إسرائيل على بقاء المستوطنات فى الأرض الفلسطينية حتى بعد مفاوضات تحديد الوضع النهائى فى الضفة وغزة بالإضافة إلى الإشكاليات الأخرى المتعلقة بوضع القدس ووضع الكيان السياسى الفلسطينى وما إذا كانت ستتطور إلى دولة مستقلة أم لا؟.

ووفقا للتصور الإمريكى - الإسرائيلى المشترك فإن الرئيس عرفات سوف يتمكن فى هذه المفاوضات من الحصول على شىء هو أقل من الدولة المستقلة وأكبر من الحكم الذاتى. موقف سوريا واضح وسيستمر كما هو دون تغيير فى تقديرى هناك مواطن قوة فى الموقف السورى ومواطن ضعف. وتتمثل مواطن القوة فى :

* الدور الاستراتيجى والسياسى لسوريا إقليميا وبصفة خاصة فى لبنان.
* التطور الإيجابى النسبى فى العلاقة السورية الامريكية.
* الحفاظ على حد أدنى مؤثر من التنسيق مع قوى إقليمية فعالة وبخاصة مصر والسعودية.
* الاستقلال الاقتصادى السورى عن الولايات المتحدة الأمريكية.

أما مواطن الضعف فتتمثل فى الوضع الجيوستراتيجى العام لسوريا إقليميا والوضع الجيوستراتيجى للجولان فى الإقليم السورى ، فضلا عن طبيعة الشرعية السياسية للنظام السورى، وكلها عوامل تقود إلى عدم توقع تقديم تنازلات سورية جوهرية فى المسألتين الشائكتين فى المفاوضات مع إسرائيل وهما: نطاق الانسحاب الاسرائيلى وما إذا كان سيشمل منطقة أكمة وبانياس فى جنوب غرب الجولان... هذه واحدة، وأما الثانية فهى جبل الشيخ والترتيبات الامنية فيه بصفة خاصة "محطات أرضية للإنذار المبكر".

انتقل إلى النقطة الثانية الرئيسية فى حديثى والمتعلقة بمستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية وأبدأ بالإشارة او بالتأكيد على حقيقة أن أهم عامل مؤثر فيها هو مستقبل التسوية ذاته، ولذلك فأنا أحيى صياغة برنامج الندوة فى ربطه الوثيق فيما بين موضوع مستقبل

التسوية وموضوع مستقبل العلاقات العربية- الاسرائيلية لان أهم المدخلات التي تشكل مستقبل العلاقات بين العرب واسرائيل هو وضع التسوية ومستقبلها. وهنا أجدني أسجل أنني أكثر ميلا إلى ما جاء في مداخلة الدكتور ولد سيديا عما جاء في ورقته المتعلقة بمستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية وبصفة خاصة في بعديها الأمني والاقتصادي ، فالورقة تتحدث بصراحة ووضوح عن نظام للأمن الإقليمي ستنشأ اركانه على النحوالتالي وفقا للورقة، أو من ضمن أركانه حلف شرق أوسطي على غرار حلف الناتو ، نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية، ليس فقط كرادع وإنما كرادع ضابط للعلاقات بين دول الإقليم ضمنا بما فيها البلاد العربية، توظيف الجامعة العربية والأمم المتحدة وادوارهما السياسية في إطار الحديث عن بند يتحدث عن رادع عسكري كجزء من نظام الأمن الإقليمي.

وأولى ملاحظاتي على هذا النظام للأمن الإقليمي أن هناك أركانا أخرى لهذا النظام جاءت في الورقة، ولس هناك مجال متسع للوقت للتفصيل فيها، إنما أولى ملاحظاتي في هذا الشأن أن كثيرا من هذه الأركان تم الجزم والقطع بانه سيتم أو سيقوم في الشرق الاوسط ما أجدني مختلفا معه اختلافا جوهريا فحتى فكرة قيام حلف دفاعي إقليمي على مستوى حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط فكرة تراود السياسة الأمريكية منذ منتصف الخمسينات ثم طرحت بعد حرب الخليج مباشرة على لسان وزير خارجية أمريكا السابق جيمس بيكر ووجدت رد فعل مضادا من كافة الأطراف بما فيها اسرائيل خلال حكم رابين أو حتى خلال الشهور الأولى من حكم بيريز كرئيس للوزراء، غير أنه طرا امر جديد على هذا الموقف أدى إلى تغييره. وقد أشار إلى ذلك زئيف شيف محرر الدفاع في صحيفة هارتس وهو أحد أهم محللي الدفاع في إسرائيل في مقالة له، وأشار فيها إلى أن إسرائيل اشترطت على الولايات المتحدة الأمريكية لقبول فكرة الحلف الدفاعي الثنائي الأمريكي الإسرائيلي أن يكون هناك نص صريح تقر الولايات المتحدة بموجبه بوجود الرادع الاستراتيجي النووي الإسرائيلي وعلى استمرار حاجة إسرائيل إلى ذلك الرادع النووي حتى بعد قيام سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. إذا حدث ذلك فسيكون تطورا ونقلة نوعية خطيرة لا تقل في تأثيرها عن تلك النقلة التي أحدثها ترومان في أواخر الأربعينات، والنقلة الثانية التي أحدثها جونسون في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل والشرق الاوسط في أواسط الستينات. وهذا يدل على خروج أمريكا على تقليد من تقاليد السياسة الأمريكية في اطار نظام منع الانتشار الذي تحكمه معاهدة حظر الانتشار النووي والقاضي بعدم الاعتراف لاي قوة نووية غير الدول النووية الخمس المعلنة المعترف بها رسميا: الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، والصين. إذا تحقق

هذا الأمر ووقع الحلف بين اسرائيل والولايات المتحدة فإن ذلك سيكون بداية مرحلة جديدة للعلاقات الاستراتيجية والخلل الاستراتيجى غير المسبوق فى منطقة الشرق الأوسط وهو ما ينبغى أن نلتفت اليه ونوليه عنايتنا وهو ما غاب حتى الان عن مناقشاتنا وادعو كل السادة إلى أن يكون هذا الموضوع أحد اهم الموضوعات فى مناقشاتهم.

انتقل الان إلى البند الاقتصادى فى مستقبل هذه العلاقة، وهو الحديث المتعلق بالسوق الشرق أوسطية ومرة أخرى أجدنى مختلفا مع ماجاء نقلا عن كتاب شيمون بيريز "شرق أوسط جديد" من أنه ستكون هناك ترتيبات اقتصادية تقوم على غرار السوق الأوربية المشتركة فى الشرق الأوسط – ليست هناك فرصة فى المستقبل المنظور ولا المستقبل المتوسط لسوق اقتصادية أو لتكامل اقتصادى فى الشرق الاوسط ولا حتى اتحاد جمركى والأسباب عديدة منها ان اسرائيل من اكثر الدول اتباعا لسياسة اقتصادية حمائية Protictive لا تسمح بتبادل تجارى حر مع اية دولة فضلا عن دول المنطقة، اقصى ما يمكن تصوره هو قيام نوع من التبادل التجارى الثنائى الحر نسبيا بين إسرائيل واطراف مختارة، فضلا عن قيام بنك اقليمى يمول مشروعات اساسية فى مجال البنى الداخلية على المستوى الإقليمى.

وبشان ما يدور الان حول البعد الثقافى وهو اخر الابعاد لدى هنا نقطتان رئيسيتان هما: الأولى.. هل ثقافة السلام متبادلة؟ أشك كثيرا فى ذلك. ففى مباراتين منفصلتين لكرة القدم فى إسرائيل هتف الجمهور الإسرائيلى فى إحداهما الموت للعرب بدلا من ان يهتف للاعبى الكرة، وفى المباراة الاخرى هتف الفلسطينيون "الموت لليهود". وهذا يؤكد ان صورة العدو مازالت راسخة ومتبادلة، وهنا أذكر ما جاء فى حديث الدكتور أسعد عبدالرحمن الهام فى شأن هذه النقطة.

النقطة الثانية أنه حتى لو روج جهاز الثقافة والإعلام الرسمى فى كافة دول المنطقة لما يسمى ثقافة السلام، فإن الثقافة لها منتجون اخرون ومصادر أخرى فى منطقة الشرق الأوسط لا تقل تأثيرا إن لم تزد، وأشير تحديدا إلى الكتابات الدينية – أقصى كتاب سياسى يبيع ثلاثة أو أربعة أو خمسة آلاف نسخة أو عشرة الاف نسخة، أى كتاب دينى يبيع مئات الالاف من النسخ فضلا عن أن الخطاب الدينى يجد فرصة من خلال خطب المساجد الإسلامية والمعابد اليهودية، وما فعله جولدشتاين وايجال عامير ومنفذو عمليات حماس هى أمثلة تؤكد ما أقول.

اخر نقطة اختم بها حديثى أنه عند الحديث عن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية هى أنه ينبغى أن نولى عناية خاصة بتطور الاوضاع الداخلية فى الدول العربية وهى نقطة لم

نوليها حقها من الدراسة والاهتمام ليس فقط على مستوى هذه الندوة وإنما على مستوى بحثنا في مستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلية كجماعة اكاديمية وفكرية عربية على وجه العموم.

والدول العربية نوعان في هذا الصدد. دول استطاعت ان تحول مفهوم الدولة إلى مفهوم وبنيان راسخ وحقيقة قائمة، بعبارة اخرى تم الفراغ من عملية بناء الدولة واستطاعت أن تبني لذاتها مصادر شرعية سياسية لا تنازعها فيها الاغلبية، كما قامت الدولة ببناء قوات دفاع ووفرت حدا أدنى من الحماية الأمنية. كما أن بعض هذه الدول تتبنى أيديولوجية تمنع الهرولة تجاه إسرائيل.

أما النوع الاخر فهو بلاد عربية لم تعرف الدولة بعد، او مفهوم الدولة، ولم تتحول عملية بناء الدولة فيها الى حقيقة راسخة، وربما لم تكتسب انظمتها بعد الدرجة الكافية من الشرعية السياسية القوية، وربما يكون لهذه الانظمة ارتباطات مع قوى خارجية او تصورات خاصة غير عربية، ويعاني بعضها من مشاكل وصراعات داخلية على السلطة او من ضغوط داخلية وإقليمية قوية وحرجة تدفعها جميعا الى مسار الهرولة مع اسرائيل. بالنسبة للفئة الأولى فلن تكون هناك هرولة، وبالنسبة للفئة الثانية فمن المتوقع أن تستمر الهرولة.

السؤال الأخير، هل هذه الهرولة وهل هذا الاختراق الإسرائيلي لهذه البلاد من النمط الثاني – وهي أشبه بالمناطق الرخوة في الجسد العربي – هل لها تأثير حاسم على مجمل أوضاع العلاقات العربية الإسرائيلية؟ اعتقد أن الإجابة بالنفي وأرجو أن أكون على صواب.

مناقشات الجلسة الرابعة

د. سعيد سلمان، رئيس الجلسة

بداية، فإننى أريد أن أتوجه بالشكر لسكرتارية المؤتمر على هذا التنسيق الفكرى ، "والبنية التحية" لهذه الورقة. وربما يحق لنا القول أنه تعست أمة فيها هذا العدد من النخبة الواعية والمفكرين ولم تستفد منهم كما يجب. والمختصر المفيد أقول أنه رغم هذه الأفكار وهذه البحوث القيمة لدينا مشكلتان أساسيتان، هما من البديهيات وليستا من معضلات الفكر، والمشكلة الأولى هي "البوصلة" التى تكلمنا عنها، أما المشكلة الثانية هى فى "بنية الفكر". فقد يطرح بعضكم أو يستنكر وجود "فكر عربى "، وأنا أقولها بكل صراحة، ليس هناك فكر عربى إنما تجميع "موزاييك" من مختلف الأقطار، وفى أعماقها الثقافة والحضارة اللاتينية والإغريقية وبعض ما لدينا، ولذلك أرجو أن نفكر فى هذه القضية لأنه قبل الرؤية أو "البوصلة" ينبغى خلق "بنية للفكر"، ولا بد أن نعقد إجتماعات لهذا التوضيح. وقبل ٢٥ عاما كنا نسمع الشعارات، وأنا من جيل عاش فى المد القومى وأصيب بخيبة امل تساقطت بعدها كل الأصنام وبدأت فى مراجعة مفكرتى. وأستطيع أن أقول أن الغرب منحنى منهجيته التى أنتم جميعا خلاصتها.

أريد أن أضيف نقطة إجرائية، فنحن نتحدث فى مثل هذا اللقاء بإسهاب وأرجو فى اللقاءات القادمة أن نترك للجماعات إنضاج كل قضية على حدة.

النقطة المهمة الأخرى هى أنكم مهما نظرتم فأنتم جميعا تعيشون ماضيا وحاضرا غامضا، ولكن ستأتى أجيال أخرى رغم أنوفنا جميعا لتقوم بالتغييرات، وهذه الأجيال موجودة فى بيوتكم اليوم. إذا جاز لنا التشبيه نقول أن السفينة قد أبحرت منذ أمد بعيد، غير أنه فى كثير من الأحيان لا يمكن أن تبحر السفن دون بوصلة ترشدها إلى الطريق السليم، وهذا يفرض على المعنيين أن يعيدوا السفينة إلى مجزاها واتجاهها. نحن فى هذه الندوة نبحث عما آل إليه حال العالم العربى ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين وأعيد السؤال بشكل مدروس: هل أوفينا القرن العشرين حقه وفواتيره ومستحقاته كما يجب حتى نقفز إلى القرن الحادى والعشرين؟ القرن الحادى والعشرون هو قرن من؟ قرن أولئك الذين أوجدوا شبكة متكاملة لا أريد أن أدخل فى تفاصيلها أبرز ما فيها هو التعليم والإبداع والإصلاح.

والسؤال: هل أهلنا أنفسنا فيما مضى وفى الحاضر؟

والآن نبدأ المناقشة، أو بصورة أدق، نترك إجابة هذا السؤال للنقاش.

د. ماهر الطاهر

سوف أحاول أن أبدى ملاحظات قليلة استنادا إلى ما طرحه الأستاذ أسعد عبدالرحمن، الملاحظة الأولى تتعلق بالتسوية كمفهوم نظرى ، وبالنسبة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى بمعنى القبول بإسرائيل، لا أعتقد أن هذا الامر يمثل مشكلة بالنسبة للشعب الفلسطينى أو الشعب العربى على وجه العموم، ولكن المشكلة الحقيقية هى أن ما يجرى عمليا لا يعتبر تسوية سياسية للوصول إلى حل وسط بقدر ما هو عملية للترتيبات الأمنية.

أحب ان أؤكد اننى اؤمن بالسلام، واعتقد أن الشعب الفلسطينى والعربى يؤمن به ايضا ولكنه فى الواقع لا يجد هذا السلام، ولكن يرى محاولة لفرض ترتيبات محددة من طرف على طرف آخر. هنا تحديدا أود أن أشير إلى أن الوطن العربى يستحق تحالفات جديدة، وإلا ما الذى يفسر العلاقات بين الاردن وإسرائيل الان؟ هل هى عملية سلام؟ أم ترتيبات تحالفية قد يكون لها مخاطر على أطراف عربية لاحقا؟، وأؤكد ان هذا واقع وأنا لا أفتعله. أستطيع أن أفهم أنه قد ياتى ظرف ننحنى فيه للعاصفة، لكن هذا شى ء، وأن نجرى ترتيبات تحالفية شى ء اخر.

النقطة الأخيرة – قاتل رابين لم يتلق ضربة واحدة من الشرطة الإسرائيلية، بينما من يقوم بمظاهرة أو يكتب شعارا على الحائط فى الضفة وغزة يوضع فى المعتقل، لماذا؟ وأين هى الديموقراطية؟ لماذا يتاح للمعارضة الإسرائيلية أن تعبر عن أرائها؟.

الدكتور مسعود طه

إلتقطت مجموعة نقاط بشكل عشوائى ، الأولى هى توصيف الوضع العربى بأنه رجل مريض، هذا صحيح، ولكن استراتيجيا يكون مستقبل الرجل المريض هو الوفاة. والملاحظ على هذه الرؤية الاستراتيجية أن الوضع الراهن قابل للاستمرار سنوات طويلة، وهذا غير صحيح، لأن الوضع الراهن إما أن يتطور "للأسوأ" وهذا متوقع بمعنى حدوث المزيد من التفكك والانهيارات الداخلية. أو يتطور إلى الأحسن وليس هنا ما يدل على ذلك.

النقطة الثانية هى الإشارة لكون الوضع الفلسطينى الراهن هو أكثر من حكم ذاتى وأقل من دولة، وهذا أيضا وضع غير قابل للإستمرارية باعتبار أنه إما أن يتحول إلى دولة، وهذا طريق به صعوبات، وإما أن يتحول إلى حرب أهلية.

نقطة أخرى ، الأطروحة القائلة بأن الكرة الأن فى ملعب إسرائيل وأمريكا وهذه فكرة أراها غير صحيحة، لأن الوضع الآن مريح بالنسبة لهما، وقد دلل على ذلك بالأرقام الدكتور

أسعد – وهو صاحب هذه الفكرة بالمناسبة – والحقيقة أن الكرة الان فى الملعب العربى بسبب غياب الاستراتيجية العربية فى حين توجد استراتيجية إسرائيلية أمريكية.

النقطة التالية تتعلق بمقولة أن الهدف الإستراتيجى هو إدماج إسرائيل فى المنطقة، وهذه أيضا فكرة بعضها صحيح وبعضها غير صحيح باعتبار أن الهدف ليس إدماج إسرائيل بقدر ما هو 'سيطرة' إسرائيل على المنطقة، ولا شك أن هناك فرقا كبيرا بين الإدماج والسيطرة.

الملاحظة الأخيرة هى.. لماذا الحفاظ على القوة الإسرائيلية الاستراتيجية؟ فإسرائيل ترفض التخلى عن السلاح النووى وحتى عن السلاح العادى ، باعتبار أن الاستراتيجية الأمريكية تقضى باعتبار إسرائيل تلعب دورا إقليميا بخدم مصالحها فى المنطقة، ويرهب إيران أو كل من يحاول الدخول إلى الموارد الطبيعية.

د. عبدالملك المخلافى

إسمحوا لى فى البداية الإشارة إلى أن الموقف أو الرأى الذى أطرحه ينطلق من ثوابت، ولا أرى فى ذلك عيبا أو جهلا كما تحدث بعض الذين شاركوا فى الندوة، ولأن هذه الثوابت ليست إختراعا عربيا وإنما هى موجودة فى كل الأمم، كما أن فكرة العدو ليست إختراعا عربيا، وإن كانت فى العالم العربى أكثر وضوحا مما هى بالنسبة للأمم الخرى ، ومن هنا أعتقد أن بعض المداخلات إنطوت على محاولات للبحث عن تبرير سياسى وليس علميا لبعض اتفاقات التسوية التى تمت حتى الآن.

صحيح أن هناك اختلالا فى ميزان القوى فيما بين العرب وعدوهم الصهيونى ، لكن هذا الاختلال لا يجيز أن يصل الأمر إلى أن يصبح هناك اتفاقات وتحالفات تعيد رسم ليس فقط فكرة العدو – كما هو الحال فى التحالف الأردنى الإسرائيلى على سبيل المثال – ولكن أيضا تتناقض مع الحد الأدنى الذى رفضه الذين شاركوا فى هذه الاتفاقات أنفسهم.

وابدى إستغرابى من بعض ما تم طرحه خاصة ما أشار إليه الأستاذ الحورانى باعتبار هزيمة ١٩٦٧ هى السبب فى اتفاقات أوسلو ١٩٩٤، وهو أمر بقدر ما يحمل من منحى تبريرى ، بقدر ما يؤكد على أن العقل العربى مازال يبحث عن مبررات لما يحدث الآن خارج إطار الواقع.

وبالرغم من أن هزيمة ١٩٦٧ كانت هزيمة للأمة العربية بكاملها، لكنها هى التى رفعت اللاءات الثلاث فى الخرطوم، وبعد الهزيمة كانت هناك حرب الإستنزاف. وكل هذه الاتفاقات بدأت بعد انتصار ١٩٧٣. والمسألة أنه كانت هناك إرادة سياسية رفضت الهزيمة،

وإرادة أخرى قبلت بالهزيمة رغم النصر العسكرى ، وأعتقد أن الذين ينتمون إلى المهزومة إرادتهم السياسية هم الذين يقودون مسائل التسوية السياسية الان. أما الذين تمسكوا - وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر - بالأمة وثوابتها برغم الهزيمة العسكرية، فقد استطاعوا أن ينتصروا للأمة حتى آخر لحظة.

النقطة الثانية التى أود أن أشير إليها فيما ذكره الأستاذ حورانى والدكتور أسعد فيما يتعلق بالخوف من إندلاع حرب أهلية ضد السلطة الفلسطينية، وأقول أن الاتفاقات الحالية ليست اتفاقات سلام، لكنها اتفاقات مفروضة حتى بالمقاييس العلمية، ومن ثم فإن المحصلة النهائية أن هذا السلام هش ولن يستقر وسوف تنفجر الأوضاع العربية فى كل مكان، وهذا ما كنت أتمنى أن يوضع فى إطار البحث، ولنسأل أنفسنا ماهى نتائج مثل هذا السلام؟ وإلى أى مدى لن تستقر الأوضاع العربية؟ ذلك أنه من الصعب تغيير الثوابت، حتى إذا أراد البعض ذلك.

دكتورة وفاء الحمزى

أود أن أشير إلى أننا نعطى إسرائيل حجما أكبر من حجمها الحقيقى ، قد يكون لديها بالفعل قوة عسكرية كبيرة، لكن العرب أيضا لهم قوتهم وقدراتهم العسكرية فلماذا نخاف من إسرائيل؟

الدكتور أحمد يوسف

عندى بعض الملاحظات، أولها التأكيد على أهمية ما ذكره الأستاذ عبدالملك المخلافى فى تعليقه على هزيمة ١٩٦٧، وأنه فى أحلك الظروف كانت توجد بدائل أفضل من تقديم تنازلات أو القبول باتفاقيات مشوهة.

والملاحظة الثانية بالنسبة إلى "الفرص الضائعة" التى تحدث عنها الدكتور أسعد عبدالرحمن، واتفق معه فى ذلك، ولكننى أضيف نوعا آخر من الفرص الضائعة، وأزعم أن المفاوض العربى - أى أولئك الذين قبلوا التسوية - ضيعوا فرصا حتى فى إطار مسار التسوية، أى أن ما حصلنا عليه لم يكن أفضل الممكن، وهنا قد أتفق مع الدكتور مسعود وأختلف مع الدكتور أسعد فى أن الكرة ليست فى الملعب الأمريكى أو الإسرائيلى ، هى أيضا فى الملعب الفلسطينى والعربى ، لأنى أخشى أن القول بوجود الكرة فى ملعبهم يخلق الانطباع بأن أداء الطرف العربى كان مريحا. والحقيقة أنه مازال أمامنا - حتى أولئك الذين يقبلون التسوية - فرصا لتحسين أدائهم.

ملاحظتى الأخيرة حول مستقبل التسوية، فهذه العملية لم تتم حتى الان وتقف دونها مشكلات بالغة التعقيد، وأنا من الذين يؤمنون بأن مسار التسوية تاريخى ، وأتساءل هل يمكن للمسار الحالى أن يقبل الارتداد؟، وأزعم أنه يقبل الارتداد كما حدث بالنسبة لاتفاق مايو "أيار" بين لبنان وإسرائيل، وهذه قضية تحتاج إلى نقاش.

المشكلة الثانية أن هذه التسوية تثير رفضا مجتمعيا واضحا فى الوطن العربى ، الأمر الذى يؤكد أنها غير مبنية على أساس مجتمعى ، كما أنها من جهة أخرى لا تقدم حلا لكل المشكلات، وأخطرها مشكلة الشعب الفلسطينى خارج أرض فلسطين.

واخيرا أتوجه بالتحية للدكتور مصطفى علوى على ماذكره من أننا نهمل دراسة الديناميات السياسية لإسرائيل، وأركز على نقطة اخرى أننا نهمل أكثر دراسة المجتمع الإسرائيلى. فإذا حدثت التسوية المشوهة علينا ان ندرس ماذا يمكن أن يحدث من تشققات داخل المجتمع الإسرائيلى ، وهى أمور يمكن ان يتم استغلالها بصورة جيدة.

ولهذا أجدنى أتفق مع الدكتور حسن فى تصوره أننا قد نكون أمام "فرساى " وليس أمام "يالتا". أى أننا نتعامل مع تسوية لن تدوم اكثر من عقد او عقدين من الزمن.

الدكتور عبدالمنعم قدورة

سوف أتحدث سريعا عن عدة نقاط وردت فى المحاضرات حول الحل المنظور، والحل العادل، باعتبار أن الحل المنظور والحل العادل اللذين اشار إليهما الدكتور أسعد سيحددان المدى الأساسى لمستقبل الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين.

وأرى ان ما يجرى الان من تسويات لا يتفق مع منظور الحل الشامل والعادل. أشير إلى نتائج الاستطلاع على الشعب القطرى أثناء زيارة بيريز من أن ٧٠٪ من القطريين يرفضون هذه الزيارة، من جهة أخرى فإن علاقات التطبيع الحالية تدعم الحل المنظور وتضعف موقف العرب المطالبين بالحل الشامل.

ملاحظة أخرى على ما طرحه الدكتور مصطفى بان الشرعية السياسية للنظام السورى تعتبر نقطة ضعف، واختلف مع هذا الرأى ؛ فالحقيقة انها نقطة قوة، والواقع الموضوع يثبت ذلك حيث يتمتع النظام فى سوريا باستقرار سياسى واجتماعى واقتصادى، ويخوض تجربة ناجحة فى التعددية الحزبية السياسية تؤهله للقرن المقبل.

إبتسام محمد المحمدى

أعتقد أننا توصلنا لنوع من التسوية غيرالعادلة نتيجة لضعفنا، والسؤال الآن، ما هى الضمانات لتى تجعل هذه التسوية واجبة التنفيذ فى المستقبل؟ هل تتخلى إسرائيل عن أطماعها فى إقامة دولة من النيل إلى الفرات؟ والعكس صحيح فالمؤشرات تؤكد سعى إسرائيل إلى الحفاظ على الخلل فى ميزان القوى الحالى ورفع قدراتها التسليحية، بينما يتجه العرب نحو مزيد من الضعف. وأريد فى النهاية أن أرفع توصية للندوة بأن تمنح الجامعة العربية حق الوصاية على العرب، بدلا من الخضوع لوصاية دول أخرى تسخر مواردنا لخدمة مصالحها.

الدكتور عبداللطيف بن جلون

قال بعض الزملاء أن العالم العربى "مريض"، وأريد أن أرجع هنا إلى ما قاله الدكتور على الدين هلال يوم أمس أن المشكلة ليست فى التشخيص، ولكن فى كيفية الخروج من هذه الحالة، وما دمنا هنا فى ضيافة مركز للدراسات الاستراتيجية ويرأسه مسئول كبير له علاقات قوية مع أصحاب القرار فى العالم العربى ، أقترح أن يتم تشكيل لجنة من المفكرين الحاضرين للبحث فى مشاكل العلاقات العربية العربية، وتأثيرها على العلاقات العربية الإسرائيلية والعمل على تنقية الأجواء العربية، وأعترف أن هذه الرؤية قد تكون "طوباوية" ولكن كم من رؤية طوباوية تحققت بعد ذلك، والمثال القريب إنشاء المنظمة الدولية التى بدأ التفكير فيها فى القرن السادس عشر، ولم تر النور إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

الأستاذ ياسين شوبانى

يراودنى الاعتقاد بأننا أمة ينعدم فيها الحس الاستراتيجى ، فلا توجد أمة تعاملت باستخفاف وعدم مسئولية مع قضايا مصيرها ووجودها كما تعامل العرب، فى المقابل كانت إسرائيل تدرك هى وحلفاؤها الغربيون أنها كيان لا يملك مقومات البقاء على المدى الطويل، وكان المنطق يفرض أن تكتسب هذه المقومات عبر عدة مراحل شهدناها جميعا، وتنتظر الآن مرحلة أخرى هى "الدمج" والسيطرة على المنطقة. هذا ما سوف يحدث ويجرى التخطيط له والتنفيذ بحرفية عالية خاصة بعد تحييد المراكز الحضارية الرئيسية فى المنطقة، والتى كانت تستطيع معارضة المشروع الصهيونى ، فقد تم تحييد مصر ثم إيران والعراق والآن فى الطريق إلى سوريا. أريد أن أقول أن ذلك كله قد حدث لأننا نفتقد الحس الاستراتيجى فى القضايا المصيرية وعلينا أن نفكر بقدر أكبر من المسئولية فى المستقبل.

الدكتور محمد حسين

أعجبنى كلام الدكتور أسعد عبدالرحمن حينما قال أن التسوية ليست رهنا بإرادة الحكومات ولكن الشعوب ايضا لها كلمة. ولم يعجبنى كلامه حينما قال أن الأمة التى لا تقوى على دخول السلام بجدارة وتتفاوض بجدارة عليها أن "تطأطى" الرأس أمام أناس حكم الله عليهم قائلا "وإذ تأذن ربك لأبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب".

نعم هناك شروط صعبة قد نقبلها فى التفاوض لكن هذا لا يعنى أن نحنى رؤوسنا. وأتفق مع الدكتور مصطفى علوى فى ضرورة دراسة المجتمع الإسرائيلى ، ووجود أمة عربية من شرقها إلى غربها، لكننا لا نمتلك مركزا لدراسة إسرائيل أو اللغة العبرية أو الموساد، واعتقد ان ذلك ينطوى على عزوف عن التصدى والمواجهة بينما نتحدث عن التفاوض، واختتم باية قرآنية يقول الله فيها "ومارميت إذ رميت ولكن الله رمى "، فأنت تضرب بحجر، والله يجعل فيه قنبلة، وهذه ليست دعوة إلى التواكل أو ترك التسلح لأن الله يقول أيضا "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة".

تعقيبـات ختاميـة

الدكتور أسعد عبدالرحمن

فى البداية أشكر الذين اتفقوا أو اختلفوا معى ، ولكن يبدو أن الاختصار وعدم قراءة نص الورقة يولد دائما مجالا لسوء الفهم، وأحب ان أشير إلى نقطة أساسية، أن الأخوة الذين عبروا عن مواقفهم سواء من منطلق قومـى او دينـى لن اجيب عليهم لانهم فى موقع وأنـا شخصيا فى موقع مختلف، وبالتالى ليس ثمة مجال راهن لكى نلتقى ، فتلك معركة ضروس تدور على مدى ربع قرن مضى بين الرفض العدمى والقبول المتشدد. ومن هنا لا اجدنـى مختلفا مع الدكتور ماهر الطاهر فى أن ما يجرى الان لبس التسوية المنشودة، وقد أشرت إلى ذلك بوضوح شديد فى الورقة.

ويبدو أن نقطة وجود الكرة فى ملعب التحالف الامريكى الصهيونى قد فجـرت الكثير من سوء الفهم أيضا، وأمامكم الورقة والمسجل، لأننى عندما قلت ذلك قصدت أننى أحملهم مسئولية الخيار بين أحد أمرين، وختمت بالقول: نحن امام مفترق طرق، فإما أن تريد إسرائيل والتحالف الأمريكى تسوية مفروضة، وعندئذ ستنفجر الطاقات الشعبية ولن تقبل بهذه الصيغة، وإما أن يقبلوا بالسلام الممكن شبه العادل فلسطينيا وعربيا وإسلاميا فى الحد الأدنى. الأمر نفسه ينطبق على دمج إسرائيل فى المنطقة، وقد اشرت إلـى أنـه فـى حالـة استمرار التحالف الإسرائيلى الأمريكى على هذا المنوال فلن تكون إسرائيل مقبولة فى المنطقة.

أما بخصوص ما أشار إليه الدكتور عبدالملك المخلافى بأن الثوابت ليست عيبا، أقول نعم ولكن تصبح الثوابت بمعناها المتكلف عيبا أحيانا، والقاعدة القديمة فـى التراث الإسلامى أن "خير الأمور الوسـط"، ولا تكن يابسـا فتكسـر أو لينـا فتعصـر، وأنـا شخصيا أنتمى لهذه المدرسة، ولست من أنصار ضرب الرأس فى الحائط باسم الثوابت.

الملاحظة الأخيرة على ماقالته الدكتورة وفـاء اننا نعطـى إسرائيل أكبر من حجمها وتساؤلها لماذا نخاف من إسرائيل؟. والحقيقة أن هذا الكلام ذكرنى بنكتة يسأل فيها الرجل.. لماذا تخاف من زوجتك؟.. فأجاب أنا لا أخاف منها ولكنها تخيفنى. وواقـع الحال إذا أردنا الحديث بالأرقام والحقائق فـإن القـوة العسكرية والاقتصاديـة وخريطـة التحالفات الإسرائيلية مخيفة بالفعل، ولست من أنصار التهويل أو التهوين من إسرائيل وأعود مرة أخرى إلى فكرة "الوسـط". ولا أزال مؤمنـا كمـا أشـرت فـى محاضرتى أن فـى هذه الأمـة ببعدهـا الإسـلامى والأممى طاقات تستطيع أن تكفل لنا - إن نجحنا فى تفجيرها - الحد الأدنى الممكن، ولا أتحدث عن الحل العادل، وربما تاتى أجيال بعد مئات السنين تحقق هذا الحل العادل.

الأستاذ هانى الحورانى

يبدو أننى أسأت التعبير فيما يتعلق باستحقاقات ما بعد هزيمة ١٩٦٧، فأنا لم اقل بحتمية هذه الاستحقاقات، ولكن أقول أنها استحقاقات عدم القدرة خلال ثلاثة عقود على تصحيح الخلل الحادث بعد الهزيمة. وأعتقد أن الأنظمة العربية هى المسئولة عن عدم تصحيح هذا الخلل، وقد وقعت انكشافات اجتماعية واقتصادية وسياسية فى أبنية هذه الأنظمة وتحول العديد منها إلى دول رجعية خلال السبعينات والثمانينات، ولم تعد الأنظمة التى كانت تحمل أهدافا ولا تمتلك القدرة على تصحيح الخلل فى ميزان القوى.

لذلك اعتقد أنه ربما كان المجتمع العربى والاقتصاد العربى فى مرحلة ما قبل ١٩٦٧ أكثر صحة عما هو فى الثمانينات والتسعينات بعد الاختراقات التى وقعت، وهذا هو تفسيرى لما حدث وليس تحليلا لهزيمة يونيو أو ما وقع فى أوسلو أو غيرها، مع أن بعض الذين وجهوا الأسئلة أو قاموا بالتعقيب أشتم منهم رائحة الأيديولوجية والإدانة المسبقة لما وقع فى أوسلو.

وبصراحة اعتقد أن التمييز بين نوعية من البلاد العربية هو تزكية أو دفاع غير مباشر عن مسئولية اتفاقية كامب ديفيد التى اضعفت الوضع العربى ، وفتحت المجال لبلاد عربية أخرى إلى أن تنتهى إلى ما أنتهت إليه، وحسب تعبير أحدهم صار التوقيع بالريموت كنترول. والحقيقة أعتقد أن اتفاقية كامب ديفيد نموذج صالح للتعميم من وجهة نظر إسرائيل: واعتقد أن هناك نموذجا آخر أكثر حرارة يجرى تطبيقه، لكن هذا لا يعفينا من نقد السلام الذى تتصاعد حرارته صعودا وهبوطا.

دكتور حسن قايد الصبيحى

الحقيقة أننى أستمتع بمشاهدة من يتعامل مع قضايا أمته دون تأثير أيديولوجى يضع القيود أمامه، وهناك بين الحاضرين ثلاث فئات، الأولى المتفائلون، والثانية المتشائمون، والفئة الثالثة "المتشائلون". والمطلوب أن تعمل تلك الفئات الثلاث من أجل قضية واحدة وأعتقد أنه يجمعنا الكثير من القواسم المشتركة، وأن أمامنا مهمة أساسية هى العمل بجدية على استعادة تضامن هذه الأمة لتفويت الفرصة على من يدعون لإقامة أحلاف جديدة. وأتصور وجود ضغوط قوية لتأجيل ذلك يتم ممارستها من مستويات عليا ولكن علينا أن نصوغ أجندة الأولويات ونقدمها للناس.

دكتور مصطفى علوى

هناك مجموعة من النقاط تعرضت إلى أطروحاتي خلال المناقشات، النقطة الأولى بخصوص التمييز بين نوعين من البلدان العربية الأولى تحقق فيها نموذج الاختراق الإسرائيلى، والثانية لم يتحقق فيها هذا النموذج، وأنا على العكس لم أقصد إطلاقا أن أقدم نوعا من التبرير العكسى لكامب ديفيد كما قيل.

النقطة الثانية بالنسبة لمسألة الشرعية السياسية فى سوريا.. فما قصدته هو أن النظام السورى استطاع بمهارة خلال السنوات العشرين الماضية أن يقيم تحالفا أو ائتلافا اجتماعيا سياسيا تضاعفت قوته بحيث يسند النظام السياسى فى سوريا، وهو يمثل مصدر قوة فى إدارة الصراع مع إسرائيل، لكن على الوجه الاخر يمثل قيدا - محمودا بطبيعة الحال - على ما يمكن أن تقدمه السياسة السورية من مواقف فى التفاوض مع إسرائيل، بمعنى أن سوريا اذا فكرت فى تقديم تنازلات معينة إقليمية على وجه التحديد فإن هذا يؤدى إلى تهديد ذلك الائتلاف الاجتماعى السياسى الذى يمثل مصدرا رئيسيا لشرعية النظام السياسية، وأعتقد أننا غير مختلفين فى جوهر الكلام بعد ذلك.

اضيف نقطتين مركزتين، الأولى تتعلق بمسألة إدماج إسرائيل وهل هو إدماج أم سيطرة؟ ومن حيث المبدأ أعتقد أن كافة الأطراف العربية لا تمانع فى إدماج إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط، لكن هناك فرقا بين الإدماج والاندماج، فالاندماج مشروط، أما الإدماج عنوة فهو أمر غير مقبول، بمعنى أن تبقى إسرائيل مالكة للرادع النووى ومتفوقة فى التسلح التقليدى وتسعى للهيمنة الاقتصادية، وفوق كل ذلك تريد أن تحتفظ بمعظم الأرض التى لديها أو بجزء هام منها كالجولان وان تبقى على الضفة وغزة فى إطار أقل من دولة ذات سيادة، أعتقد أن هذا غير مقبول على الإطلاق.

إنما مسألة اندماج إسرائيل شرط أن تغير جلدها وسياستها وتعيش كدولة طبيعية على قدم المساواة مع بقية دول المنطقة فاعتقد أن أحدا لا يختلف على إمكانية ذلك.

والمعضلة التى تواجه إسرائيل الآن أنها - فى إطار عملية التسوية - أصبحت مطالبة بانكماش إقليمى وهذا عكس استراتيجيتها على مدى السنوات الأربعين الماضية، وقد جربت التوسع الوظيفى كبديل فوجدته غير مجد على المستوى الاقتصادى والثقافى وليس له ثمار. ومن ثم صعدت مرة أخرى قوى اليمين داخل المجتمع الإسرائيلى ، وطالبت بالتمسك بما لديها من أراض ، وعدم تقديم ما يسميه الإسرائيليون تنازلات إقليمية، وما يعتبره العرب

حقوقا مغتصبة. وهذا ما يفسر زيادة الحاجة الإسرائيلية إلى الرادع النووى الآن، فهناك فشل للتوسع الوظيفى وضغوط من أجل انكماش إقليمى.

وهذا ينقلنا إلى النقطة الأخيرة وهى مسألة الحلف الأمريكى الإسرائيلى وهى فكرة مطروحة منذ فترة طويلة، وجدير بالذكر أن الإسرائيليين كانوا يرفضونها بينما يلح علبها الأمريكيون. بينما يأتى رفض إسرائيل فى إطار سياستهم للامن القومى فى امتلاك ما يسمونه استقلالية الحركة – حتى عن الولايات المتحدة الأمريكية – فى مجالات الأمن والدفاع.

وأنا شخصيا أرى – إذا كان حلفا ثنائيا أمريكيا إسرائيليا فى إطار استعداد إسرائيل للتخلى عن الرادع النووى فلا مانع من ذلك، لسبب بسيط أنه من الناحية العملية هذا الحلف قائم بالفعل وكل ما سوف يحدث هو تقنينه عبر وثيقة، لكن أن يزيد على المسألة الإقرار بالقوة النووية الإسرائيلية رغما عن العرب – حتى مع وجود سلام، وبافتراض وجود تسويات سلمية

شاملة – فهذا امر غير مقبول وبمثل تهديدا قاتلا للأمن القومى لكل بلد عربى وللأمن القومى العربى على وجه العموم.



د. مفيد شهاب، رئيس الجلسة

نبدأ أعمال هذه الجلسة، وهى عبارة عن حلقة نقاش حول موضوع المؤتمر.. مستقبل الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين.

د. على أومليل :

أختصر حديثى فى نقطتين.. بداية اعتقد أننا ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين يبدو لى أنه ربما يقترن أمران لأول مرة فى التاريخ. أن الانتقال من قرن إلى قرن مجرد مصطلح للبشر لتقسيم الزمان، ويقترن هذا بحوادث مهمة، وقد اعتاد الناس منذ قديم الزمان أنه كلما أشرق قرن جديد كانت هناك حالة نفسية عامة تترقب كوارث أو تنتظر المهدى المنتظر أو انقلاب أحوال الدول وينشط المنجمون...الخ. لكن هذا مجرد حدث ليس له اثر فى الواقع. غير أنه عند الحديث عن انتقالنا من القرن الحالى إلى القرن القادم نشير إلى أن هناك تحولات جذرية أساسية تجعل القرن القادم مختلفا تماما، باختصار شديد لن يصمد أمام القرن القادم إلا من استطاع أن ينجح فى حل معادلة صعبة جدا من شقين: أداء اقتصادى يمكنه من المنافسة على مستوى العالم، وتنمية سياسية تمكنه من أكبر قدر من مشاركة العالم. هذان الجانبان تكونا تاريخيا خلال قرنين من الزمان بتسلسل منطقى طبيعى تاريخى، لكن خارج الغرب، فالمطلوب من الدول الأخرى غير الغربية أن تختصر الزمان وتنجح فى حل هذه المعادلة الصعبة. فى الغرب تكونت وببطء الدولة الوطنية القومية وكذلك الاقتصاد الرأسمالى واقتصاد السوق واقتصاد الانتاج، ولكن فى نفس الوقت واكب قوة الغرب من حيث بناء الدولة ومن حيث بناء الاقتصاد نضال كبيرطويل من اجل التعددية السياسية والديمقراطية وإلغاء الاستبداد وحقوق المرأة، بعبارة أخرى تواكب مع قوة الغرب نضال اجتماعى لبلورة فعالية المجتمع المدنى. هذا الشىء الذى تكون فى الغرب عبر تطور تاريخى طبيعى مطلوب أن يتكون عندنا كما عند الدول الأسيوية بإرادة بشرية من خلال اختزال الزمان. إذا كنا نرى نموا اقتصاديا هائلا فى دول شرق وجنوب شرق أسيا أعلى من ذلك الذى حصل فى القرن الماضى فى بريطانيا وحصل فيما بعد فى الولايات المتحدة، فإن هذا النمو غير مصحوب بتنمية سياسية ديمقراطية. ومطلوب عندنا الآن عربيا أن ننجح فى الشيئين معا، النمو الاقتصادى المنتظم والمستديم، وفى نفس الوقت التنمية السياسية.

كيف يحدث هذا؟ سيطول الحديث ولا يسمح الوقت بتقديم مؤشرات إنما أقول أنه أستقر الأمر الآن على أساس أن التنمية هى مفهوم شامل وليس فقط مفهوما اقتصاديا يحسب

بمعدل الدخل الفردى والمحلى. فالتنمية مفهوم شامل يقوم على عدد من المؤشرات: معدل العمر – تربية تقوم على اكتساب المعارف الحديثة والنافعة – المشاركة.

وإذا نظرنا إلى واقعنا العربى وجدنا انخفاضا فى معدل هذه المؤشرات. وهذه هى النقطة الثانية التى أود الإشارة إليها.. فالتنمية لدينا مازالت أمامها معوقات تبطىء من عملية انطلاقها.

هناك نقطة هامة أخرى لابد أن نعيد النظر فيها وهى أننا كعرب اعتدنا منذ نصف قرن أن ننظر إلى تضامننا ووحدتنا على أساس أنها تحد لجسم دخيل على المنطقة وهو إسرائيل، وفى ضوء تصور أن اسرائيل ستصير دولة ضمن دول المنطقة، فينبغى أن يكون هناك تصور آخر لتعاملنا معها، فالتطبيع مسألة وقت ينبغى أن نفكر فى أن اسرائيل ستكون جزءا من المنطقة، ومعيار نجاحنا هو تحويلها إلى دولة عادية وهذا أمر يبدو من الصعب تحقيقه حيث تحرص على أن تكون جزءا من المنطقة ولكن كدولة متفوقة، ولهذا فستحرص على ألا تقوم قائمة لأى تضامن عربى مهما كان حده الأدنى. ومن هنا فإن المطلوب فى تصورى هو أن نحول إسرائيل إلى دولة عادية فى المنطقة وألا تكون محور العلاقات مع الدول العربية.

يبقى بعد هذا التساؤل حول: ماهو الضامن للمستقبل لنا كعرب؟ ما الذى يبرر أننا عرب؟ ستبقى لنا الوحدة الثقافية واللغوية. والسؤال: هل هى كافية؟ من الوهلة الأولى تبدو الإجابة بنعم لأن النادى العربى هو ناد لغوى ثقافى وهو الذى يمنع إسرائيل أن تكون عضوا فى هذا النادى. لكن السؤال: هل وحدة اللغة والثقافة كافية بالفعل لتكوين كتلة عربية قوية وصاعدة فى المستقبل؟ ليست بكافية والدليل على ذلك أمران: أن الاتحاد الأوروبى هو أنجح اتحاد قائم فى عالم اليوم متعدد اللغات، وفى المقابل فإن أمريكا اللاتينية كلها موحدة اللغة ما عدا البرازيل، ومع ذلك من المستبعد أن تكون كتلة فى القرن القادم. إذن الوحدة اللغوية والثقافية – وهو أمر نعتز به – يمكن أن تكون أساسا ولكن ليس كافيا، فلابد أن يكون هناك منطق آخر للتكتل العربى.

د. صالح باصرة:

يستعد العالم لتوديع القرن العشرين واستقبال القرن الواحد والعشرين، وهذا الأمر ملىء بالأنشطة العلمية المخصصة لدراسة الأحداث فى القرن العشرين، ومستقبل الكون فى القرن القادم فى ضوء الماضى والحاضر وتوقعات المستقبل. وقد جاء اهتمام العالم العربى

بالمستقبل متأخرا ومحدودا أيضا، وهذا يعكس حال العالم العربي وحال المؤسسات العلمية والثقافية.

لقد شهد العالم فى القرن العشرين أحداثا وتغيرات فكرية كبيرة على وجه الخصوص بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وشهد العالم العربى هو الآخر متغيرات كبيرة، ولعل أبرز هذه المتغيرات استقلال دوله واستغلال ثروته النفطية وفقدان فلسطين وقيام دولة إسرائيل، ومع اقتراب نهاية القرن العشرين انهارت أغلب معالم هذا القرن بطريقة درامية مذهلة، وتأثر العالم العربى بهذا الأمر، ومازال فى هذه الحالة من التأثر، ويمكن القول أن ما حدث من تغيرات وما سوف يحدث في هذا العقد الأخير من القرن العشرين يعد البداية لرسم مستقبل البشرية فى القرن القادم. ويرى الكثير من دارسى المستقبل أن القرن القادم يتميز بأحداث وخصائص كثيرة منها تكون نظام دولى جديد. وقد بدأت ملامح هذا النظام الدولى الجديد فى التشكل، هذا إلى جانب حدوث ثورة تكنولوجية أساسها العقل البشرى المستخدم والمطور وكم هائل من المعلومات يفوق المعلومات المستخدمة فى كل تاريخ البشرية، وكذا حدوث تغيرات اجتماعية فى القيم والمهن والعلاقات، وهذه المتغيرات قد تحدث فى الجيل الواحد أكثر من مرة وليس بين جيل وآخر، وسوف يتميز إنسان القرن القادم بمهارات وقدرات وحركة مهنية سريعة، كما سوف تتسع دائرة الانفتاح الثقافى والإعلامى. تلك هى أبرز خصائص القرن القادم، وهذه الخصائص تؤكد حقيقة أساسية وهى أن الدول النامية ومنها الدول العربية سوف تظل تابعة وخاضعة لمصالح القوى العظمى كما هو الحال فى القرن العشرين. وقد تتغير إدارة هذه التبعية، فقد تصبح "بالريموت كونترول" عن بعد، وقد تحدث مقاومة محلية وربما إقليمية لهذه التبعية ولكن تأثيرها الخارجى سوف يكون محدودا، أما تأثيرها الداخلى فسوف يتجه بدولها نحو الأسوأ اقتصاديا واجتماعيا وسوف تسهم هذه الآثار الداخلية فى زيادة حجم التبعية الخارجية.

إن المقاومة المؤثرة إيجابيا فى الداخل والخارج ممكنة فقط إذا امتلكت هذه المقاومة نفس القدرات العلمية والاقتصادية التى يملكها الطرف الذى تقاومه وخاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات. نحن فى العالم العربى سوف نبحث لأنفسنا عن موقع وعن دور فى عالم القرن القادم.. ولكن هل سيكون لنا دور متميز ومؤثر ويختلف عن دورنا فى هذا القرن؟ وهل الداخل مناسب لدعم الدورالخارجى الذى نريده؟!الأسئلة كثيرة والإجابة صعبة وربما محبطة. فقد نظل فى نفس الموقع الذى رسم لنا فى القرن الحالى.. فالعالم العربى سوف يظل فى القرن القادم البقرة الحلوب للقوى العظمى، أى كموقع جغرافى يخدم حركة تجارتها ومصدرا للنفط يمد ثورتها التكنولوجية بالطاقة وسوقا لاستهلاك انتاجه ومنها منتجاتنا الثقافية

والإعلامية. ومساهمة منا فى دراسة واقع الحال نقدم مسحا أوليا سريعا لأبرز خصائص الواقع العربى الحالى.

لقد شهد العالم العربى فلسفات سياسية واقتصادية عديدة ومتنافرة، وحدث فى بعض البلدان تحول من فلسفة إلى أخرى أو جمع بين المتناقضات تحت مسميات مختلفة مثل النموذج العربى الاشتراكى، أو الاشتراكية الإسلامية أو الطريق الثالث. لقد أدى النهج التجريبى المتكرر إلى الإضرار بتطور الكثير من البلدان العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومن هذه الأضرار الجسيمة نشوء أنظمة حكم غير مالكة لمشروع تنموى واضح المعالم والأهداف، ولم تسمح هذه الأنظمة باى رأى آخر ولا بأى معارضة. ولهذا عاشت مجتمعات هذه الأنظمة فى حالة صراع بين الحاكم والمحكوم. وحين تم كبت هذا الصراع تفجر فى أشكال أخرى وتمزق بسبب ذلك نسيج المجتمع وتراجع النمو الاقتصادى والاجتماعى وحدث تناقص فى الوعى السكانى ليس بين جيل وآخر ولكن داخل الجيل الواحدنفسه، وضعف دور المؤسسات العلمية بل وتحول بعضها إلى مؤسسات "ببغاوية" وبذلك فقد الحاكم والمحكوم عقلهما المفكر.

لقد تباين مستوى التنمية وتأثيرها على حياة الناس من دولة لأخرى حسب فلسفة الدولة وكثافة السكان ومقدار الثروة، فهى شاملة بعض الشىء فى دول النفط، وظاهرة فى المدن فقط، وضعيفة أو مفقودة فى الريف فى الدول الفقيرة. وفى كل الأحوال اتسمت هذه التنمية بالطابع الخدمى الاستهلاكى. لقد نتج من تباين الفلسفات والثروات وعدم حل مشاكل الحدود العربية – العربية انقسام تدريجى فى حياة الأمة إلى أن وصل الحال إلى القطرية المتعددة وفقدان أبسط مظاهر التضامن العربى، واهدار ثروة النفط فى رفاهية استهلاكية غير دائمة واهدار أو اهمال ثروات عربية كبيرة أخرى وخاصة فى مجال الزراعة والأسماك بسبب سياسات اقتصادية خاطفة أو قلة المال أو الخبرة الفنية، وقد كان من الممكن تجاوز المشكلات بنموذج التكامل العربى.

لقد بدأ مسار التفكير والتطبيق فى العالم العربى يتحسن وخاصة فى سنوات العقد الحالى ولكن مازال الحاضر مثقلا بالكثير من الأخطاء التى سوف تؤثر على أى محاولة لدعم الدور الإيجابى فى عالم القرن القادم.

إن الحديث عن مستقبل العالم العربى فى القرن القادم يعنى الحديث عن مهام جسيمة يجب أن يتحملها العرب لمواجهة تحديات هذا القرن داخليا وخارجيا. وتكمن جسامة مهام المستقبل فى تعدد الوظائف والأعمال التى يجب إنجازها على المستوى الجزئى والكلى وهى بالتحديد ما يلى:

* إصلاح المعوج مما أنجز فى هذا القرن.
* انجاز مالم ينجز من أعمال فى هذا القرن.
* أنجاز المهام الجديدة التى يفرضها علينا القرن القادم.
* تحقيق الترابط والشمولية والتكامل عند صياغة المشروع وعند التنفيذ فى الإطارين الجزئى والكلى.

لن يستطيع جيلنا الحالى بوعيه وأنظمته وإدارته الفنية ومؤسساته الاقتصادية والتربوية والثقافية إنجاز مهام الغد ومن يطلب منه إنجاز هذه المهام عليه فقط أن يبدأ بفعل واحد فقط وهو إعداد الجيل الجديد الذى يثبت عليه مسؤولية انجاز المهام الصعبة.. مهام القرن الجديد، وما لم ننجزه من مهام القرن الحالى. إن إعداد هذا الجيل يحتاج إلى إصلاح كثيف ومعمق ومؤثر وواسع فى التربية والتعليم، وكذا فى التعليم العالى ومؤسسات البحث العلمى. لو أن جيلنا أنجز هذا الإصلاح فإنه سيكون قد حقق نقطة الانطلاق الصحيحة نحو مستقبل أفضل للعالم العربى، إن اصلاح التعليم العام والتعليم العالى يحتاج إلى جملة من الدراسات والإجراءات والإمكانات، يجب أن يشمل الإصلاح كل أركان التعليم ومنها الفلسفة، المنهج، المعلم، الإدارة، السلم التعليمي، التخصص، والمبنى والوسيلة التعليمية.

نأمل أن ينجح إصلاح التعليم وأن يؤدى هذا الإصلاح إلى انتاج مخرجات بشرية جيدة الإعداد والتدريب متنوعة التخصص ومغطية لكل حاجات المجتمع من أصناف ودرجات العقول البشرية من العقل الحاكم إلى العقل المخترع والعقل المبدع والعقل الباحث والعقل المخطط والعقل المنفذ إلى العقل المتخصص فى أبسط الأعمال والمهن. والمهم والأهم هل نستطيع انتاج جيل القرن القادم بطريقة صحيحة بحيث يكون بمستوى تحديات عصره داخليا وخارجيا؟ سؤال نتركه لكم.

الأستاذ عبدالمجيد فريد:

من موقعى فى لندن لأكثر من ١٧ عاما أرى أن هناك مجموعة من القواعد والسمات التى سيتميز بها القرن القادم والتى ينبغى أن تحكم الأوضاع فى الوطن العربى، وعلى قدر الأخذ بها او الاقتراب منها، أو الابتعاد عنها، ستتحدد المؤشرات التى يمكننا أن نرصد بها مكانة الوطن العربى على خريطة العالم فى القرن القادم، وهى خمس سمات أو خمس قضايا أو أمور رئيسية:

الديمقراطية – حقوق الإنسان – الكيان الكبير أو الكيانات الكبرى – الإعلام وثورة الاتصالات والمعلومات – التقدم ونقل التكنولوجيا. وفى كلمات قليلة عن كل من هذه النقاط الخمس:

عن الديمقراطية أذكر كلمة للكاتب البريطاني فريد هاليدى الذى قال أن شعوب العالم الثالث قد دفعت ثمنا غاليا من أجل طرد المستعمرين وقدمت تضحيات لا حصر لها على مدى سنوات عديدة ولكنها فى النهاية وقعت فى براثن الحكام من أبنائها، أن الديمقراطية حصن للحكام كما هى حصن للمحكومين، حصن للدولة ولامنها القومى ضد العدوان الخارجى، وكذلك هى حصن للبناء والتنمية.

أما عن حقوق الإنسان فأقول أن الإيمان بحقوق الإنسان هو المدخل الطبيعى لوجود ديمقراطية حقيقية وضمانات حقوق الإنسان هى الضمانات لمسيرة الديمقراطية الصحيحة، وحقوق الإنسان ليس فقط فى إطار الحرية السياسية ولكن أيضا فى إطار ثورة تشريعية.

عن الكيانات الكبيرة أقول أن العصر الان أصبح يرتكن على اسباب قوته ونموه إلى الكيان الكبير، وأمامنا نماذج عديدة فى العالم.. الوحدة الأوروبية، وفى أمريكا وشرق اسيا وجنوب شرق آسيا وكلها تتقدم، ولو أن التقدم أحيانا ما يكون بطيئا، إلا أنه مدروس وتتصارع داخله الآراء والسياسات. ونحن لا نطمح فى الوطن العربى إلى افاق بعيدة ونمنى أنفسنا بالمستحيلات فى الوحدة أو الكيان الواحد ولكن نقول أننا ننظر بتواضع إلى امكاناتنا ونتطلع إلى تصفية العلاقات العربية العربية من كل ما علق بها، فالمصلحة العليا للوطن العربى فى انتهاج سياسة عربية توضع لها المعايير التى تحقق مصالحنا.

عن الإعلام وثورة الاتصال أقول أننا فى عصر أصبح الاعلام فيه عابرا للقارات عن طريق القنوات الفضائية وأصبح الاختيار واضحا وحرا لنوعية المادة سواء المرئية أو المذاعة، وعلى ذلك فإن الاهتمام بهذه الأدوات أصبح أمرا يتخطى التريث والبطء. فالسباق قائم على المشاهد من كل قطر، والغزو الفكرى يمكن أن يكون سلاحا من أدوات الحرب الحديثة التى قد لا تشهد الطائرة أو الدبابة ولكنها ستشهد صياغة جديدة للفكر والعقل.

القضية الخامسة والأخيرة التقدم العلمي والتكنولوجى.. فلقد أصبح العالم الآن يلهث وراء الاكتشافات الجديدة التى يقدمها العلم وتقوم بها معاهد ومراكز متعددة للبحوث العلمية والدراسات الخاصة، ولم تعد الأمية كما كانت فى زماننا، الأ مية الهجائية، وعدم معرفة القراءة والكتابة ولكن الأمية الآن تعنى أمورا كثيرة منها مثلا قواعد الكمبيوتر ومجالات عمله..الخ.

وختاما، أقول هذه مجموعة من الصور أو الأفكار التى أتصور أنها تكفل حيثيات المكان على خريطة المستقبل فى القرن القادم. وعلى قدر ما نحقق منها على قدر ما تتسع هذه المكانة أو تضيق، فالمستقبل لا تصنعه قوى خارجية ولا تهبه السماء لمن يقفون مكتوفى الأيدى أمام حركة الزمن، وإنما تصوغه إرادة الأمة فى إطار مبادىء عامة تفجر طاقاتها وتوحد إرادتها وترسم طريقها وتحدد برامجها للحاق بركب الزمن والقبول بالتحدى الذى تفرضه قوانين العصر.

د. عبدالمنعم قدورة:

أود أن أعبر عن شكرى للسيد الرئيس على ناصر على تنظيم هذه الندوة مع الجامعة العربية. وسأحاول عرض الأفكار الأساسية التى تطلع مركز المعلومات لعرضها على السادة المشاركين. سأتحدث عن ثابت من الثوابت التى جرى التطرق إلى الكثير منها.. والذى اعتقد أنه الأساس فى مواجهة استحقاقات القرن القادم. وهناك أسئلة تقفز إلى الذهن لمن يتفحص الواقع العربى الراهن.

هل الواقع السياسى الراهن يواكب الدعوة إلى الوحدة؟ وهل الوحدة هدف مثالى؟ أم ضرورة مصير ووجود؟ هل أصبحت الوحدة العربية أضغاث أحلام ليس إلا؟ وأين موقع الوحدة العربية فى الوعى والذات العربية فى عصرنا الراهن؟

إن أوضاع التجزئة الفارضة لوجودها على الواقع العربى الراهن أوضاع شاذة وانتقالية وآنية مهما طال أمدها ولا بد أن يأتى الوقت الذى تستعيد فيه أمتنا وضعها الطبيعى، ولكن هذا الأمر لن يأتى من تلقاء نفسه، وإنما يأتى من خلال النضال المستند إلى تصور فكرى واضح للوحدة كهدف وفلسفة واستراتيجية، بل كحاجة ضرورية من حاجات الأمة العربية. إن واجبنا القومى يملى علينا دوام النظر فى مسألة الوحدة العربية ومشكلاتها وأشكالياتها واستثارة امكانياتها الكامنة والكشف عن العوائق الخفية والكامنة والظاهرة التى تحول دون تقدمها على أرض الواقع، فلم تعد فكرة الوحدة فى إطار التطور المعاصر مجرد حنين رومانسى ولا مجرد إعادة لإطار تاريخى سابق، بل اصبحت ضرورة يفرضها منطق العالم المعاصر القائم على التنافس بين مجموعات اقتصادية كبرى، وعلى الضغط السياسى الذى يفرضه وجود التكتلات الكبرى. لقد أصبحت الوحدة هى الآلية الاقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها على الأقطار العربية إذا أرادت أن تستجيب استجابة موفقة لمتطلبات العالم المعاصر.

لقد شهد النظام الدولى الذى تشكل بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية وتاريخية بعيدة المدى، سياسية واقتصادية وعسكرية نتيجة للتطورات التى وقعت فى بلدان

شرق أوروبا فى النصف الثانى من عام ٨٩ والاتحاد السوفيتى، ونشأ وضع دولى جديد غير مستقر على أنقاض النظام الدولى القديم الذى افرزته نتائج الحرب العالمية الثانية التى بدأت بالاختفاء بعد سور برلين عام ٨٩ وانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا والتخفيض الشامل للأسلحة والتخلى عن الحرب الباردة كواجهة للصراع بين الشرق والغرب وشيوع النهج الديمقراطى ودولة القانون والتقدم التقنى والعلمى الهائل والتكتلات الاقتصادية والسياحية الكبرى والتوجه نحو البحوث والصناعات المدنية والاستهلاكية وما نعيشه اليوم من عصر المعلومات.

إن الأوضاع العالمية الراهنة دفعت مختلف الدول للعمل المشترك فى كتل ومعلومات مثل الاتحاد الأوروبى، النافتا، الآسيان، قمة ميامى للأمريكيتين، قمة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى، وأخيرا قمة بانكوك الآسيوية الأوروبية، أما بالنسبة للعرب فرغم وجود بعض المؤسسات المشتركة إلا أنهم تراجعوا أكثر مما تقدموا أمام المخاطر الشديدة ومازالوا يعانون من انقسام وتداعيات.. صحيح أن واقع التجزئة الراهن الذى تعانى منه الأمة العربية يعود إلى عصور الضعف بيد أن ظاهرة مشتركة جمعت أبناء الوطن العربى وهى الرفض الكامل للسيطرة الأجنبية.

أن تحركات إسرائيل الحالية التى اعقبت ما حصدته من انتصارات سياسية مجانية بسبب غياب التنسيق والموقف التفاوضى العربى الموحد، بل وتهافت البعض باتجاهها، واستمرار زيادة قوتها النووية واستراتيجيتها فى البحر الأحمر وعلاقتها بغزو جزر حنيش الكبرى والصغرى اليمنية، إنما يعود إلى اهتمامها بتكريس نفسها كقوة هيمنة أحادية فى المنطقة من أجل الاحتفاظ بالأرض العربية المغتصبة واستمرار رفضها لحقوق الشعب الفلسطينى ولكى يكون لها دور بارز فى الوضع الدولى الجديد بعد أن استمرت حقبة الحرب الباردة، التى كانت تسم العلاقة بين الشرق والغرب، باحتلال أراض عربية وكبح المد القومى وتحقيق مراحل من أطماعها.

أن ما نشهده من فرقة وتشتت نتيجة طبيعية لغياب الوحدة التى توفر السلامة للجسد العربى. إن النظام القطرى لا يقوى على الحفاظ على البقعة الجغرافية التى يمثلها فى ظل غياب الوحدة. لقد مرت فى الثانى والعشرين من فبراير الماضى الذكرى السنوية الثامنة والثلاثين للوحدة بين مصر وسوريا والتى امتدت حتى ٢٨ سبتمبر ٦١ وانتهت بانفصال الجمهورية العربية المتحدة وقيام عهد الانفصال فى سوريا، العهد الذى أنهته ثورة الثامن من أذار (مارس) فى سوريا. إن كل الأحداث والتطورات التى تحدث فى الوطن العربى ومن حوله تؤكد الآن أكثر من أى وقت مدى أهمية الوحدة.. إن ما يحدث من أزمات وانهيارات

وضعف فى الواقع العربى إنما هو نتاج مباشر لغياب الوحدة ويجب أن يكون هذا فى حد ذاته محرضا كبيرا لتعزيز النضال الوحدوى وتقويته فى هذه الظروف بالذات وضمن أطر وأساليب تتناسب مع الواقع الراهن.

محمد فريد زكريا:

شكرا للرئيس على ناصر على اهتمامه بالشئون العربية والمركز الجيد الذى يقوم بدراسات هامة فى توقيت حساس جدا فى تاريخ الأمة العربية وباسم حزب الأحرار الذى أمثله كوكيل أرحب بالسادة الضيوف.

وفى الحقيقية لاحظت أن معظم المتحدثين يميلون فى الدراسات الأكاديمية عن السياسة المحترفة التى تعتمد على المتغيرات السريعة فى الساحة العربية والعالمية. وإذا كنا نحاول أن نرسم وضع الوطن العربى فى القرن ٢١ فإننى أقول أن وضعنا الحالى هو الذى يرسم ما سنكون عليه. إننا نشهد الآن متغيرات عديدة جوهرية من بينها أو من أهمها الاتفاق الأمريكى – الإسرائيلى وهو عملية هيمنة جديدة لتفسخ الأمة العربية. فالولايات المتحدة تتعهد بالقتال من أجل إسرائيل.

هناك نقطة هامة أخرى وهى الخاصة بالتحالف العسكرى الجديد التركى الإسرائيلى وهو تحالف يأتى بعد ضرب مجلس التعاون العربى، والاتحاد المغاربى، هذه المتغيرات ستؤثر على القرن الحادى والعشرين. ومن بين الأوضاع السيئة التى يحياها عالمنا العربى الآن تمزق العراق وحصار ليبيا، والتوجه لحصار السودان.. كما أننا تركنا سوريا ولبنان فى معارك تفاوض وحدهم. وعلى هذا فإننى أرى أن أحد المخارج لمأزقنا الحالى الديمقراطية.. فنحن مع الديمقراطية فى كل أرجاء الوطن العربى، من جهة ثانية لابد للشعوب أن تتحمل مسؤوليتها ولابد أن نكون صرحاء مع شعوبنا.. وأرى أن هذا المركز هو أحدى عمليات الدفع العربى النشطة التى يجب أن تنقل ندواتها فى كل الأقطار العربية ويجب أن تتضافر جهودنا ولا نترك السوريين واللبنانيين يتفاوضون بعد أن فقدوا الكثير من الأوراق.

د. سعيد سلمان:

سأكتفى باقتراح اجرائى لهذه الروائع وهذه الأفكار التى يقدمها أساتذة أفاضل واقتراحى يتمثل فى أن نركز على الرؤية التى تم طرحها، لأن هذا الغدير وهذه الأمطار الغزيرة تحتاج إلى أن نصبها فى قوالب وهذه القوالب تشكل ملفات.. الملف السياسى والملف الاستراتيجى، بعد ذلك الملف القانونى والدستورى، وهى آليات فى نفس الوقت، الملف التعليمى هو أهم هذه الملفات.. يخيل إلى أنه من خلال مثل هذا التنسيق والتناسق يمكن أن نواجه مشاكلنا بشكل أكثر علمية وعملية.

المهندسة عزيزة اليسرجي:

أريد أن أتحدث عن نقطة واحدة، بالنسبة لما قاله الدكتور على أومليل حول تغيير الاستراتيجية وتحويل إسرائيل إلى دولة عادية فى المنطقة، وأعتقد أن بناء العالم العربى بصورة جيدة هو الذى يحقق هذا الهدف. نقطة أخرى أطرحها أننى أتمنى أن تكون هناك لجنة لمتابعة توصيات هذا المؤتمر لأهمية ما جاء فيه من أفكار حتى لا تضيع كالمؤتمرات والتوصيات العديدة السابقة. مسألة أخرى حول ما قاله الدكتور صالح باصرة قال أن من يملكون القرار فى العالم العربى ليسوا مؤهلين للقرن القادم وعليهم إعداد جيل يصلح لذلك وأسأل كيف لا أكون مؤهلة ولا أستطيع أن أقوم بإعداد هذا الجيل.

اللواء وجيه عفيفى سلامة:

كلنا نعلم أن حرب ١٩٦٧ كانت هزيمة حقيقية ولكن مع ذلك كان هناك نوع من التضامن بين البلدان العربية، والإرادة العربية قهرت الجيش الإسرائيلى وحطمت أسطورته فى حرب ١٩٧٣، ولكن لم ننجح فى الإستفادة من حرب ١٩٧٣ فى عملية التدعيم العربى الكامل لأنه يحكمنا أنظمة أوتوقراطية لم تهتم إلا بالسلطة. إننا بالفعل فى هذا المؤتمر نرفض تماما الهيمنة الإسرائيلية ولا يمكن أن نقبل فرض السلام الذى تريده إسرائيل فقط، ولن تتحقق إرادتنا فى الرفض أو الاختيار إلا بتدعيم الإرادة العربية وتحقيق المصالحة الحقيقية، وليس من الضرورى القيام بوحدة سياسية ولكن على الأقل ترابط المصالح الاقتصادية وتحقيق الحد الأدنى من التناغم السياسى.

د. مفيد شهاب:

فى نهاية هذه الجلسة.. أؤكد أن ما طرح قليل من كثير كنتم تودون طرحه.. فكلنا مهموم ومشغول وقلق على مستقبل وطننا العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين.. كلنا مهموم باحتمالات التسوية وكيف تسير وكيف تنتهى؟ غير أنى اعتقد أنه مهما اختلفنا فى التفاصيل فإن قناعتنا أن ثوابت الوحدة العربية من تضامن وتكامل عربى سبيل لايمكن لأى قوة أن تنال منها شريطة أن نظل على وعينا وحركتنا، والحديث فى هذا المجال ذو شجون لأنه يتعلق بحياتنا ومستقبلنا ومستقبل أولادنا وأشكركم شكرا جزيلا وأشكر المركز العربى للدراسات الاستراتيجية أن اتاح لنا فرصة هذا اللقاء الجاد وأحسبه بداية للقاءات أخرى كثيرة كلها مهمومة بقضايا العالم العربى.

أوراق مقدمة للنقاش

الوحدة العربية : واقع وآفاق وتحديات القرن الحادى والعشرين

الدكتور/ عبد المنعم قدورة

نائب رئيس تحرير مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومى، دمشق ـ سوريا

يطيب لمركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية، أن يشارك المركز العربى للدراسات الاستراتيجية مؤتمره السنوى الأول، وما يواكب أعمال المؤتمر من مناشط وتفاعل لآراء الباحثين والمفكرين العرب والتى تعكس حرصا على المصير القومى عبر التوقف والتمعن فى السبل المؤدية إلى خلق رؤية عربية عامة حول التحولات الدولية والإقليمية الراهنة وموقع الوطن العربى فيها ومستقبله فى إطارها وصولا إلى تحديد "موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين".

وإذا كان لهذا اللقاء من دلالة فى هذه الحقبة التى تمر بها الأمة العربية فإنه بمضامينه وتوجهاته انما يعكس خشية وحذرا مما آلت اليه الأوضاع العربية الراهنة ودعوة للتبصر فى مقومات العمل العربى المشترك وتطلعا إلى نهوض الأمة العربية من كبوتها ومواجهة ما يعترضها من تحديات مصيرية.

والحقيقة فإن محور هذا المؤتمر يتسق مع منطلقات وأهداف المركز العربى للدراسات الاستراتيجية التى انطلقت من منظور قومى شامل، ومع الأهداف والمنطلقات التى تأسس مركز المعلومات القومى على هديها فى الجمهورية العربية السورية، وذلك انطلاقا من حاجة حياتنا العربية المعاصرة لتجلياتها مما يدل على سمو المنطلقات والغايات ووحدة فى تلمس هموم وتطلعات الإنسان العربى.

ومادام هذا هو المنطلق. فإنه يغدو منطقيا أن تظل الثوابت والمبادىء الجامعة للأمة العربية فى مقدمة الاهتمامات التى تستأهل التفكير والبحث ووضع آلية شمولها الحياة العربية المعاصرة، على الرغم مما يشوب الأوضاع الدولية الراهنة من فوضى وصراعات ومن تسابق لاستعادة الهيمنة أو توسيعها، إذ تظل الأهداف المعبرة عن النسيج القومى جامعة مانعة فى كل الظروف والأحوال، ويزداد حضورها وحيويتها وضرورتها لمواجهة الاستحقاقات الراهنة والمستقبلية.

وعلى هذا فإن مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربيـة السـورية ينطلـق إلـى هذا اللقاء بأمل الانتهاء إلى توجهات تسهم فى الحركة النشطة لمعالجة الواقع العربـى الراهن واستحقاقات المستقبل مع ما يحمل ذلك من ضرورات العودة إلى الجذور، وأول هـذه الأمـور لمعالجة ذلك، التركيز على الوحدة العربية.

فهدف الوحدة العربية لم يأت من فراغ، وإنما هو نتاج طبيعى لوجود العرب فى هـذه المنطقة وثقافتهم الواحدة وامالهم وأهدافهم المشتركة، كما أن هذا الهدف هو انعكـاس للتطـور المادى والروحى العربى ومتسق مع القوانين التاريخية التى تلعـب الشـعوب دورا أساسـيا فـى تحديد منظوماتها، والوحدة العربية كما هى إطار لتوحيد العرب، فهى كذلك من أجل تحريرهم من الاستغلال وانطلاقهم فى طريق التقدم والتطور من خلال بناء المجتمع الجديد الذى تنتفـى فيه كل أشـكال السـيطرة الأجنبيـة والاسـتغلال الداخلـى ويحقـق العـدل والمسـاواة والازدهـار والتقدم للمواطنين العرب فى مجتمعهم الموحد. بيد أن أسئلة كثيرة لابد أن تقفز لمـن يتفحـص الواقع العربى الراهن: هل الواقع السياسى الراهن يواكب الدعوة إلى الوحـدة؟ وهـل الوحـدة هدف مثالى ام ضـرورة مصـير ووجـود؟ هـل أضـحـت الوحـدة العربيـة أضـغـاث أحـلام ليـس إلا...؟ واين موقع الوحدة العربية فى الوعى والذات العربية؟ وعلى الرغم من هذه التساؤلات المبنية على ظرف تاريخى طارىء لا يبعث على الابتهاج ويحـرص علـى النضـال لتجـاوزه، تبقى الوحدة هدفا لا يعلو عليه هدف، إذا ما أرادت الأمة العربية أن تجـد مكانـا لهـا فـى ظـل المتغيرات الدولية. وإذا كانت الامة عاقدة العزم كما أشار السيد الرئيـس حـافظ الأسـد رئيـس الجمهورية العربية السورية على أن "تصبح مسموعة الكلمة وتسـتطيع أن تقضـى علـى سـائر عوامل الضـعف والتخلف داخل اقطارها وأن تضـع حـدا للاطمـاع الاسـتعمارية فـى السـيطرة على أراضيها والتحكم بثرواتها كما تستطيع أن تسهم بقدر وافر فى إغناء التقدم البشرى".

صحيح أن الوحدة العربية حقيقـة خـالدة لا يمكـن أن يحجـب خلودهـا ظـروف طـارئـة ومصاعب انية تواجه الإنسان العربى وتشيع واقعا من الإحباط فى التقوقع والقطريـة إذ تبقـى محاولات ضرب الوحدة فى الذات العربية هى السائدة لدى المعادين للأمة العربية.

إن مواصلة العمل على هدى هذا الهدف وتجديد الدعوة له وتعزيزه فى النفس العربية كمحرك لتجاوز الوضع الراهـن، هـو بحـد ذاتـه نضـال وحـدوى شـريف يلتقـى مـع الأهـداف القوميـة المشـتركة، فالأزمـات السـياسية المتلاحقـة التـى تعانيهـا الأمـة العربيـة ليسـت وليـدة الحاضر الراهن، ولم تأت نتيجة للوضـع الدولـى الراهـن المتميز بأحاديـة القطـب، بـل هـى تراكم واقع موضوعى طويل الامد تداخلت فيه عوامل المكـان والزمـان والتكويـن الجمعـى:

الجغرافيا والتاريخ والتركيبة المجتمعية المتوازنة والتى لا تزال تمتد إلى عمق الحاضر المعاش فى مختلف مظاهره وأعراضه التى يعانى منها العرب اليوم.

وإذا كانت القوى المعادية لأمتنا فى الماضى والحاضر عملت على تمزيق العرب وتجزئة وطنهم، وتضع اليوم العراقيل فى طريق نضالهم الوحدوى، لان مصالحها تكمن فى بقاء هذا الوضع، فإن إقامة الوحده تعيد الوطن العربى إلى وضعه الطبيعى، وتعيد للامة العربية دورها الحضارى والإنسانى، وتعيد للمنطقة توازنها إذ ينتفى عامل الصراع بين القوى المتنفذة التى تريد السيطرة على المنطقة العربية ومواردها وموقع الوطن العربى الاستراتيجى – فالوحدة،إضافة لكونها تضع أمتنا فى المكان الذى يجب أن تحتله، فهى فى الوقت نفسه تسهم فى وقف الصراعات على النفوذ وفى توطيد السلام والأمن والازدهار.

ولعل من أبرز المعوقات امام تحقيق المشروع القومى العربى الايل إلى تحقيق الوحدة هو مواصلة إسرائيل فى احتلال الارض العربية ومحاولة احكام سيطرتها على المنطقة، من خلال سلام إسرائيلى يومن مصالحها ويساعدها على تحقيق هيمنتها على المنطقة فى اطار نظام شرق اوسطى تكون القوة المهيمنة فيه، ولا تابه بالحقوق والمصالح العربية، بل تعمل على إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى للانتقال إلى صراعات عربية – عربية، تكون المحركة لها والمستفيدة منها لخدمة مخططاتها فى الهيمنة والتوسع. فإذا كان مشروعنا القومى فوق أرضنا العربية مازالت تعترض تنفيذه صعوبات فى هذه المرحلة. فيجب ألا يكون مسموحا بتنفيذ المشروع المعادى لأمتنا فى وطننا العربى. وعلى العرب ان يوحدوا جهودهم لمواجهة هذا التحدى، بالسعى لإقامة سلام عادل وشامل شريف وكريم يعيد الأرض والحقوق العربية لأصحابها ويوفر الأمن والاستقرار فى المنطقة، ويقف فى وجه مخططات الهيمنة والتوسع وإلحاق العرب بإطار التبعية من جديد، مهما كان مصدر هذه المخططات.

إن تفعيل مؤسسات العمل العربى المشترك وتعزيز التضامن العربى والانطلاق من المصلحة العربية العليا فى التعامل مع الاطراف الإقليمية والدولية هو بالوقت نفسه نضال وحدوى ودفاع عن الأمن القومى العربى، فكل قطر عربى غير قادر على الدفاع عن أمنه لوحده، وإنما يتم ذلك فى إطار الأمن العربى المشترك.

إن تجاوز السياسات القطرية وتنفيذ السياسات العربية باتجاه التكامل الاقتصادى والارتباط الثقافى بالحضارة العربية وتراثها هو نضال وحدوى.

إن تعزيز الوحدة الوطنية لكل بلد عربى هو خطوة على طريق استعادة الوحدة القومية للأمة، فلا يمكن لاقطار تعيش حالة من التمزق والصراعات داخل بلدانها أن تسهم بتعزيز الوحدة القومية للأمة.

كما أن العمل الجاد لتحرير الاقتصاد العربى من التبعية ومواجهة عملية النهب للثروة القومية وبأشكال متباينة عبر مشاريع مباشرة أو غير مباشرة والعمل أيضا لتجاوز مراحل التخلف، والسير فى ركب التطور العملى والتقنى والاقتصادى يشكل خطوات مهمة على طريق تعزيز القوة العربية وتكاملها، فهو نضال وحدوى ايضا ولا سيما عندما ينطلق لتجسيد خطط عربية مشتركة تهدف لتحقيق التكامل فى هذا الميدان أو ذاك.

ومن الإنصاف التاريخى أن نشير فى هذا المقام إلى سياسة الجمهورية العربية السورية التى يقودها الرئيس حافظ الأسد، تلك السياسة التى تنطلق من ثوابت قومية وتلتزم المصلحة القومية العليا للأمة فى جميع مواقف سورية، وجهودها المتواصلة فى تعزيز التضامن والعمل العربى المشترك وفى حشد إمكاناتها فى مواجهة المخاطر التى تهدد الأمة العربية، كما تبنى المجتمع الجديد المتقدم والمتطور الذى يوفر الأمن والأمان والحرية والكرامة والاستقرار للمواطنين وينصهر فيه الجميع فى بوتقة وحدة وطنية رائعة، يشكل بحد ذاته نموذجا للمجتمع العربى الذى ينبغى الوصول إليه ويجعل من سورية قاعدة للصمود العربى، ومحركة للنضال القومى التحررى.

والحرص على المصير القومى لدى الرئيس الأسد يبرز فى كل خطواته ونظرته الواثقة بالمستقبل العربى رغم كل ما يحيط بأمتنا من مصاعب وظروف صعبة. يبرز هذا فى وقت يريد فيه الأعداء شطب اسم العرب والعروبة والهوية القومية.

إن أوضاع التجزئة الفارضة ظلالها على الواقع العربى الراهن أوضاعا شاذة وانتقالية وانية مهما طال أمدها، ولا بد أن يأتى الوقت الذى تستعيد فيه أمتنا وضعها الطبيعى، لكن هذا الأمر لا يأتى من تلقاء نفسه، أو بضربة ساحر، وإنما يأتى من خلال النضال المستند إلى تصور فكرى واضح للوحدة كهدف وكفلسفة وكاستراتيجية، بل كحاجة ضرورية من حاجات الأمة العربية.

إن واجبنا القومى يملى علينا إدامة النظر بمسألة الوحدة العربية ومشكلاتها واشكالياتها، واستثارة إمكاناتها الكامنة والكشف عن العوائق الخفية والظاهرة التى تحول دون تقدمها على أرض الواقع، فلم تعد فكرة الوحدة فى إطار التصور المعاصر، مجرد حنين رومانسى، ولا مجرد استعادة لإطار تاريخى سابق، بل اصبحت ضرورة يفرضها منطق العالم المعاصر القائم على التنافس بين مجموعات اقتصادية كبرى، وعلى الضغط السياسى الذى يفرضه وجود التكتلات الكبرى، لقد أصبحت الوحدة هى الالية الاقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها على الأقطار العربية إذا هى ارادت أن تستجيب استجابة موفقة وإيجابية لمتطلبات العالم المعاصر.

لقد شهد النظام الدولي الذى تشكل بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية وتاريخية بعيدة المدى، سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، نتيجة للتطورات التى وقعت فى بلدان شرق أوربا فى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠ نشأ وضع دولى جديد غير مستقر على أنقاض النظام الدولى القديم الذى افرزته نتائج الحرب العالمية الثانية التى بدأت بالاحتفاء بعد سقوط جدار برلين فى ٧ تشرين الثانى ١٩٨٩، وانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا فى ٣ تشرين الأول ١٩٩٠. والتخفيض الشامل والمستمر للأسلحة والسعى لإقامة أوربا موحدة فيما أصبح "الاتحاد الأوروبى" من الأورال حتى الأطلسى.

والتخلي عن الحرب الباردة كواجهة للصراع بين الشرق والغرب، وشيوع النهج الديمقراطى ودولة القانون والتقدم التقنى والعلمى الهائل والتكتلات الاقتصادية والسياحية الكبرى والتوجه نحو البحوث والصناعات المدنية الاستهلاكية بدل الصناعات العسكرية، والمهم فى ذلك كله، هو مدى تأثير هذه التغيرات المثيرة على النظام العربى الرسمى بشكل عام وعلى الوحدة العربية بشكل خاص، فى عصر تطور وسائل الاتصالات وثورة المعلوماتية. وما يشهده الوضع الدولى الراهن من انفراد الولايات المتحدة فى الساحة العالمية كقوة عظمى أولى فى العالم، على الأقل فى الوقت الراهن، وبروز صراعات جديدة ظاهرة أو مستترة سياسية واقتصادية كل منها يحاول أن يثبت وجوده ويدافع عن مصالحه فى عالم مازال يمور ويموج ولم يستقر بعد، وإن استقراره لن يتم الا بتوازن جديد: يأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف التكتلات ويزيل التمايز بين الأغنياء والفقراء ويحقق الديمقراطية فى العلاقات بين الدول.

إن الأوضاع العالمية الراهنة دفعت مختلف الدول للعمل المشترك فى كتل ومجموعات سياسية واقتصادية مثل (الاتحاد الأوروبى، النافتا، أسيان، قمة ميامى للأمريكتين، قمة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى، قمة بانكوك الاسيوية الأوروبية). بينما العرب رغم وجود بعض المؤسسات المشتركة إلا أنهم تراجعوا أكثر مما تقدموا أمام المخاطر الجديدة، ووضعهم لازال يعانى من انقسامات وتداعيات.

وغنى عن البيان أن ما يجمع تلك الدول هو مصالحها المشتركة بينما يجمع العرب عوامل أبعد وأعمق من المصالح المشتركة ومثل هذه المقارنات لابد أن تشكل دافعا للقادة والمسؤولين العرب وللجماهير العربية فى الوقت نفسه لتجاوز الذات وتعبئة الجهود دفاعا عن الحاضر والمصير.

إن مسئولية الأحزاب والتنظيمات الشعبية كبيرة فى هذا السياق ولابد أن نعمل معا لصياغة عمل شعبى عربى جديد ينتقل بالعرب من وضعهم الراهن إلى بناء المشروع القومى، وحزب البعث العربى الاشتراكى الذى بلور منذ تأسيسه فى نيسان ١٩٤٧ أهدافا ثلاثة، الوحدة والحرية والاشتراكية، أعطى الاولوية لهدف الوحدة مستندا إلى ما يجمع العرب من تاريخ مشترك ومن ضرورات الحاضر حيث فرضت التجزئة فرضا، وقطعت اوصال الأمة قسرا من قبل المستعمرين الطامعين وهو اليوم فى طليعة المناضلين لتجديد النضال الوحدوى الذى لا يتحقق دون مشاركة جماهيرية وإرادة شعبية واعية وانطلاقا من الواقع المعاش دون يأس أو استسلام.

لقد ظل الوطن العربى في أواخر القرن الماضى ساحة للنضال العربى ضد الاستعمار وموقدا للحروب الاستعمارية مع ما تبع ذلك من تخلف اقتصادى واجتماعى. وساهم واقع التجزئة فى عرقلة نمو حركة النضال ضد الاستعمار، كما أن القرار القومى يظل عاجزا عن تحقيق غاياته فى ظل تعاظم قوة الاحتكارات الاستعماريةومحاولتها السيطرة على ثروات الشعوب الأمر الذى يجعل تحرير الاقتصاد العربى وتنميته مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعمل العربى الوحدوى الشامل.

صحيح أن واقع التجزئة الراهن الذى تعانى منه الأمة العربية يعود إلى عصور الضعف وحصيلة ما فرضته الدول الاستعمارية المتنفذة حينذاك بيد أن ظاهرة مشتركة جمعت أبناء الوطن العربى وهى الرفض الكامل للسيطرة الأجنبية وتواصل النضال للخلاص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال.

ولعل المشكلات الراهنة للمجتمع العربى المعاصر تشير إلى الأضرار الناجمة عن استمرار واقع التجزئة وضرورات تجاوزه وعلو الوحدة كهدف يحمل فى قوامه الأبعاد القومية والإنسانية إذا كان لابد للعرب من أن يكون لهم دور ملموس لأخذ مكانتهم اللائقة بهم فى النظام الدولى الجديد، فينبغى استغلال التغيرات الدولية الجارية على الساحة العالمية بما يتفق مع قدراتهم الهائلة وهذا الدور لا يمكن شغله فى ظل التجزئة والدولة القطرية القائمة الآن فى الوطن العربى فالمساهمة فى التأثير بهذا النظام لا تتم إلا من خلال وحدة الأقطار العربية فى دولة تمثل امة عربية واحدة.

إن الاقطار العربية بوضعها الراهن واللا متضامن والذى تسوده بعض الخلافات والتداعيات لا تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا فيما يجرى من تغيرات على الساحة العالمية فكل قطر بمفرده مهما كانت إمكاناته لا يستطيع تأدية دور مؤثر فى التطورات السياسية الجديدة

فوجود الأمة لا يستقيم إلا بوحدتها التى هى حق طبيعى للأمة لأنه يضمن لها الحياة الطبيعية المتضمنة عوامل الرقى والتطور والتقدم.

لقد أعدت اسرائيل نفسها بجملة المتغيرات العالمية حيث استطاعت أن تعيد علاقاتها السياسية المقطوعة مع كثير من البلدان منذ حرب حزيران ١٩٦٧ كما استطاعت أن توثق علاقاتها مع الدول فى مختلف المجالات.

ولعل تحركات إسرائيل الحالية التى اعقبت ما حصدته من انتصارات سياسية مجانية بسبب غياب التنسيق والموقف التفاوضى العربى الموحد بل وتهافت البعض باتجاهها واستمرار زيادة قوتها النووية واستراتيجيتها فى البحر الأحمر وعلاقتها بغزو جزر حنيش الكبرى والصغرى اليمنية إنما يعود إلى اهتمامها بتكريس نفسها كقوة هيمنة احادية فى المنطقة من أجل الاحتفاظ بالأرض العربية المغتصبة واستمرار رفضها لحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة ولكى يكون لها دور بارز فى الوضع الدولى الجديد بعد ان استثمرت حقبة الحرب الباردة التى كانت تسم العلاقات بين الشرق والغرب فى احتلال الأراضى العربية وكبح المد القومى العربى وتحقيق مراحل من أطماعها.

إن أقطار الأمة لايمكن أن تعيش فى حالة عدم مبالاة أو أنعزال عما يجرى من تطورات وتغيرات على الساحة العالمية وتقتضى ضرورات المصير والحفاظ على الوجود وحدة التعامل والنظرة ووضع سياسة عربية موحدة كالتكامل فى مجال المعلومات والتخطيط للمستقبل.

ان ما نشهده من فرقة وتشتت نتيجة طبيعية لغياب روح الوحدة التى توفر السلامة للجسم العربى كله والتى تذوب فيها النزعات الإقليمية والطائفية والقطرية وإن الفكر القطرى الانعزالى لا يقوى حتى على الحفاظ على الوحدة الوطنية فى القطر العربى الواحد. لقد مرت فى الثانى والعشرين من شباط الماضى الذكرى السنوية الثامنة والثلاثون لوحدة عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر والتى امتدت من ١٩٥٨/٢/٢٢ وحتى ١٩٦١/٩/٢٨ وانتهت بانفصام الجمهورية العربية المتحدة وقيام عهد الانفصال فى سورية العهد الذى أنهته ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ فوضعت بانتهائه سورية من جديد على طريق التوجه نحو بناء الوحدة العربية هدف الجماهير العربية الأول فى كل أقطارها.

وهذه الذكرى تحرض معان عديدة وتوقظ فى النفس أحاسيس محددة تتعامد لتشكل نفحة إيمان متجدد بهذا الهدف العظيم ولتؤكد من جديد العزم والتصميم على تصعيد النضال وتعزيز التوجه نحو تحقيق هدف الوحدة العربية، فبالوحدة فقط تستعيد الأمة مجدها وتحفز طاقاتها وتعظم مساهمتها المميزة فى مسيرة الإنسانية نحو الحضارة الحقة التى ليست حضارة

قتل وظلم وعدوان وإنما حضـارة عدل وحق وسـلام، حضـارة تستجيب لجوهر الإنسـان لا لشروره ولنزعاته اللا إنسانية.

لقد جـاء إعلان الوحدة بين القطرين الشقيقين سورية ومصر عام ١٩٥٨ تتويجا لمراحل طويلة من النضال الجماهيرى الهادف فيهما وتحقيقا لتطلعات أبناء شعب البلدين وأبناء الأمة العربية بكاملها فمصلحة الجماهير العربية وتطلعاتها تتحقق بشكلها الكامل والأمثل فى إطار الوحدة لأنه لا يمكن تحقيق المصالح بشكلها الأمثل فى ظروف الوجود الناقص غير المستقيم وتشكل الوحدة العربية مساهمة كبرى فى تحقيق المصالح الإنسانية بمعنى أنها ترفد نسق الحضارة الإنسانية بمعين لا ينضب من العطاء الثقافى والعلمى والحضارى الهام وهذا النسق يشهد تعثرا كبيرا وخاصة فى نواحيه المعنوية والروحية والثقافية والأدبية منذ أن تمزقت الأمة العربية وضعف دورها الفاعل فى مسيرة الحضارة الإنسانية، ونحن نشهد اليوم كيف حققت أوروبا والغرب عموما تطويرا كبيرا للجانب المادى والتكنولوجى من جوانب الحضارة لكنها فشلت فى تحريض الجانب الروحى والمعنوى والثقافى مما أدى إلى انفلات التكنولوجيا من سيطرة الإنسان وتوجيهه ومن مراقبة العقل والضمير.

إن استعادة أمتنا العربية لموقعها الحضارى سوف يؤدى إلى المساهمة فى تحقيق التوازن المفقود بين الجوانب المادية والتكنولوجية من جهة وبين الجوانب الروحية والمعنوية والثقافية والأخلاقية للتطور من جهة، لكن هذه الاستعادة تبدو مستحيلة إذا لم تقم الوحدة العربية الكبرى.

إن الوعى الشمولى لمسألة الوحدة العربية يؤدى إلى تبصر الهدف بكل معانيه وإلى استكشاف الطريق إلى الهدف بكل تعرجانه والتواءاته وهذا الوعى تطور باستمرار فى إطار عقيدة البعث التى هى عقيدة ذات سمة تطورية بالأصل.

ومع ظهور القيادة التاريخية القومية للسيد الرئيس حافظ الأسد تكامل هذا الاستكشاف وذاك التبصر ، فلقد أغنى القائد الأسد بفكره الصائب ورؤيته النافذة نظرية البعث وطورها واستنبط منها مكامن القوة وكيفها كى تكون قادرة علىإعطاء الإجابات الناجعة للأسئلة والقضايا التى تطرحها المراحل فى تواليها وكأن لمسألة الوحدة العربية الموقع الارتكازى فى هذا العطاء الإبداعى الغنى والمتكامل.

وعلى هدى هذه المنطلقات تتعامل سورية مع مسألة الوحدة العربية وتعتبرها الهدف الموجه لكل نضالاتها ولبنائها الداخلى ولسياستها القومية والعالمية ولتمسكها بحقوق العرب وأراضيهم فى معركة السلام العادل والشامل، وتبقى الوحدة هى أهم محاور الفكر العربى

وأهم أهداف الأمة العربية وتحقيقها يشكل قلقا فى الأوساط المعادية للأمة العربية، لأنها ترى فى الوحدة قضاء على مصالحها، ولقد أثبتت حرب تشرين التحريرية التى خاضتها سورية ومصر وبدعم من الأمة العربية عام ١٩٧٣ أن العرب أقوياء بتضامنهم ووحدتهم ويليق بهم الاحترام دوليا إذا ما عقدوا العزم على تحقيق أهدافهم المشروعة.

إن أعداء الأمة العربية يخططون بشكل مستمر من أجل أن تذوب شخصية هذه الأمة وكيانها "فيما يسمى" بالشرق الأوسط وهم يقاومون مفهوم وحدة الأمة العربية ويضعون العراقيل أمام نضال أبنائها لاستعادة وحدتهم القومية التى هى حقهم الطبيعى.

إن هذا الواقع العربى وصل إلى مستويات متردية جدا، وهذا التردى يزداد شيئا فشيئا حيث نرى أمورا لم نكن لنصدقها لو حصلت قبل ست سنوات أو أكثر، إننا نرى كيف يهرول بعض العرب باتجاه "إسرائيل" ويتحولون إلى أدوات تنفذ عبرها "إسرائيل" مخططات الهيمنة على المنطقة غير آبهين بوحدة المصير القومى ودافعين إسرائيل إلى استمرار تصلبها ورفضها لمتطلبات السلام العادل والشامل.

إن كل الأحداث والتطورات التى تحصل فى الوطن العربى ومن حوله تؤكد الآن أكثر من أى وقت مضى أهمية الوحدة.. إن ما يحصل من أزمات وانهيارات وضعف فى الواقع العربى إنما هو نتاج مباشر لغياب الوحدة، ويجب أن يكون هذا فى حد ذاته محرضا كبيرا لتعزيز النضال الوحدوى وتقويته فى هذه الظروف بالذات، وضمن أطر وأساليب تتناسب مع الواقع الراهن.

وعلى الرغم مما يحيط بالواقع الراهن من تداعيات واتفاقات تهدد الوجود القومى تبقى الدعوة إلى التضامن والموقف العربى الموحد ضرورة تنبع من وحدة المصير والوجود، وإن إبقاء مفهوم الوحدة حيا فى النفوس والعقول هو شكل من أشكال النضال الوحدوى، والعمل على توطيد التضامن العربى هو فى جوهره نضال وحدوى، لأنه يساهم فى خلق مناخ إيجابى بين الدول العربية يمكن من خلاله التقدم خطوات نحو الوحدة التى هى قدر الأمة العربية إذا ما أرادت أن تحتل مكانها اللائق فى هذا العالم المتجه نحو التكتلات الكبرى والنابذ للضعفاء، وحتى نكون مؤهلين حقا لمواجهة استحقاقات القرن القادم بأطر وأشكال وحدوية تحفظ الوجود العربى.

إن مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية إذ يثمن اللقاء ويتوقع أن يشكل إضافة هامة إلى الجهد المخلص لتجميع الطاقات العربية وصبها فى بوتقة تحفظ للأمة العربية وجودها ومستقبلها يدعو من على هذا المنبر إلى تفعيل أداء الخطاب الإعلامى العربى والدراسات والأبحاث لتعميق مفهوم الوحدة العربية، فإذا كان لمراكز الدراسات الاستراتيجية

أهداف محددة ومهام متعددة فإن تعاون مراكز الدراسات المتخصصة على تنوعها يقود بالضرورة إلى وحدة في الرؤية ووحدة في الاستنتاج ووحدة القرار ويؤدى بالتالي إلى خدمة المصالح القومية ويحقق الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية[1].

تم إعداد هذه الدراسة مساهمة من مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية في ندوة "موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين" المنعقدة في القاهرة في نيسان ١٩٩٦ ضمن أعمال المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية بإشراف الرئيس علي ناصر محمد.

العالم ... وتحديات القرن الحادى والعشرين

الدكتور/ ميلود المهذبى

مدير مركز دراسات البحر المتوسط .

مقدمة عامة:

ان تطور المجتمع البشرى، وتأكد قدرته على معالجة العديد من الإشكاليات المطروحة والمصاحبة للمتغيرات المتوالية، هى من الحقائق التى دمغت مسيرة الإنسانية، الا أن مستجدات العقدين الآخرين من القرن العشرين قد طالت كافة البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والافت للانتباه فى طبيعة هذا التغير،أنه تم بشكل متسارع، وبنمط معقد التركيب. وكانت النتيجة ...ان البشريه وصلت الى الدرجة التى صارت معها قدراتها على التصدى، والتكيف، واللحاق بالحادثات، انما يندرج ضمن استراتيجية دائمة التغيير، فتراجعت مفاهيم السياسات الثابته، والاستراتيجيات متوسطة، وبعيدة المدى. وتقاطعت الثوابت مع المتغيرات، وتحولت الكثير من المعايير، والقيم الثابتة الى مفاهيم، وقيم متحركة (متقلبة)..

لذا...فأن استمرار تطور المجتمع البشرى بوحداته (السياسية، القومية، الاقتصادية، الثقافية)، وقيمه، ومفاهيمه المختلفة.. يظل رهينا بمدى قدرة هذه المجتمعات (عبر الزمان والمكان) على تصور المستقبل والإعداد له، والاستعداد لملاقاته، والتخطيط للتعامل معه.. فالفاصل الزمنى بين الحاضر والمستقبل اوشك أن يصير فرضية مدرسية. وما لم تتخذ اجراءات وضع استراتيجية وطنية، وإقليمية، وعالمية (وفى أقل تقديراتها)، تهيئة ذهنية، ونفسية، واجتماعية، فأن القدرة البشرية... وهى بطبيعتها أقل سرعة من نمط المتغيرات الجارية - ستكون عاجزة عن اجتياز "الصدامات القادمة"، وقد تبدو عملية بالغة التعقيد، وشديد ةالخطورة..خاصة فى المجتمعات النامية، أو فى تلك المجتمعات التى خضعت - وتخضع- لضغوطات عالية من الهيمنة، والتسلط، والتبعية الثقافية، والتقنية.. ويمثل الوطن العربى احدى أهم هذه الواجهات..

كما أن الوحدات السياسية التى تصارع شرور الفقر، والجوع، والجهل ستضطر لمواجهة زمن (مستقبلى) قادم، وهى فى أضعف حالاتها، فتزداد التحديات، والتداعيات، خاصة ...وأن التطورات القادمة ستكون قاسية، شرسة ... ومدمرة ..

ان كل محاولة لدراسة (علم المستقبليات) تقوم على الاستناد الى تكهنات، أو الاعتماد على تنبؤات، أو انطلاقا من قراءات غير معمقة، فانها محكومة بالفشل . ومع ذلك، فان حجم المخاطر، وأهمية الموضوع تدفع فى اتجاه التحديات.

إن منهجية البحث فى مثل هذا الموضوع... لاتزدهر- فى رأينا- فى مجتمعات تقف على أعتاب مستقبل ملىء بالتحديات، الا بانتهاج المحاولةالعلمية ذات المخاطرة العالية..

ومع ذلك تظل، منهجيةالبحث الاستشرافى، مدرسة حديثة.. فى مجال دراسة الظواهر - الانسانية (وخاصة فى وطننا العربى)، وهى يمكن أن تعتمد إجمالا اتباع آليات البحث المجرد، والقائمة على انتهاج احد الأساليب التالية:

١) المنهج التاريخى (شريطة التركيزعلى النتائج الاستنباطية)..

٢) المنهج الفلسفى (وذلك فى إطار التأصيل الاصطلاحى، الدلالى، وصياغة نمط تحليل متميز)..

٣) المنهج الاجتماعى (وذلك بهدف عدم إسقاط الانسان من حسابات المستقبل المطبوع تقنيا)..

كما أن تلك المنهجية يمكن أن تتطور (اذا ما تعددت المقاربات فى تناول الموضوع)، وبشكل متواز، مع آليات أخرى قد تكشف عنها مسيرة الدراسات الاستشرافية فى بعدها الزمنى المحدود فى الفترة ما بين (١٠) عشرة الى (٣٠) ثلاثين سنة.

ولعل من أهم تلك المقاربات التى يمكن أن نقترحها فى التحليل هى:.

- المقاربات النقديـــة .. -المقاربات الوظيفيـــة..
- المقاربات التحليليـة.. -المقاربات الاستشرافية..

وتكمن الصعوبة الكبرى فى تداخل جميع هذه العناصر مع بعضها، حتى ليستحيل - فى أحايين كثيرة- ايجاد الفواصل بين آليات البحث، وأساليبه، وبين مقارباته . وهى فى جميع الأحوال مجازفة بحثية لاشك فيها. فلا أحد، يدعى التسلح بمعايير العلمية والموضوعية، يمكن أن يتجرأ على ولوج باب التنبؤ، ودراسة المستقبل، دون الشعور بالحاجة الى اعتماد الأساليب العلمية المؤدية الى نتائج أقرب الى الدقة منها الى الاستنتاجات.

ان ماتقوم به الدراسات الاستشرافية، هو مجرد محاولة قراءة المسار الانسانى فى مجال التطور الذى أصاب المجتمع البشرى ..وذلك بأعتماد دراسة الأحداث، والتطورات، وتبعاتها ،وأستخلاص عبرها، ونتائجها . ومن هذا تبدو دراسة علم المستقبل، رحلة ممتعة فى مجال الخيال العلمى الأرحب، والمتسلح بأدوات علمية تضع الفرضيات، وآليات تستخلص الدروس، وأساليب تقوم بالتحليل، وأدوات تستشرف.

ونعترف بأن الصعوبات قائمة... والتناول بالدقة والوضوح يعتبر من باب التحديات العلمية التى تعترض كل محاولة جادة لدراسة مستقبل هذا العالم الذى نعيشه .وتحديدا موقع الوطن العربى ومع ذلك، ورغم تنامى الاشكاليات، والتحديات، والعقبات، فان مسئولية كل دارس، لابد وان تدفعه الى عدم الالتزام بالصمت حيال هذا المتغير الأعظم فى حياة الانسان، والوطن، والكون...

ان الكثير من الاشكاليات المركبة، ومما يبدو لنا حاليا عسير الفهم، وصعب الادراك، سيغدو فى المستقبل القريب أقل غموضا، بل وأكثر وضوحا، وخاصة اذا ما تفحصنا الأمور من خلال رؤية جديدة، تتناول معدل، ودرجة، ومدى التغيير الذى يطرق كافة الميادين، ويلج جميع المجالات، ويقتحم كافة الأماكن، والأزمان ..

ان المتغير الأعظم فى حياة المجتمع الدولى، وفى حياة وطننا العربى صار يجعل من الواقع المعاش أقرب ... أحيانا ... الى الخيال. فالتغيير (النيزكى) المتسارع، لم يعد يقرع – فحسب – أبواب الاختراعات، والصناعات، والمنتجات، والنمط العمرانى، والنظام الغذائى، ووسائل الاتصال، بل إن التغير أصبح يتغلغل فى أعماق –أعماق حياتنا الشخصية، ويؤثر فى ملامح هويتنا، وينفذ الى تركيبتنا النفسية، والعقلية، و الفكرية، ويطال القيم الحضارية، والثقافية، ويطبع أساس، وسلوك ومرتكزات الأنتماء ...

وغنى عن البيان، أننا العرب، وبسبب هذا (المتغير)، صرنا مجبرين على أن نمارس أدوارا جديدة، فى الوقت الذى لم يكن فيه الوطن العربى قد هيأ ذاته نفسيا، وعقليا، وتربويا لمواجهة هذا الواقع المستجد.

لذا، فأذا كان القانون الطبيعى يقوم على التوازن (النفسى، و العقلى، والبيئى ..)، فان أخطر ما يواجه العديد من المجتمعات، والوطن العربى جزء منها، هو احتمالية فقدانها التوازن مع درجة، وقوة، ومدى ايقاع سرعة التطور، وقسوته..

وأننا فى هذا السياق ... نكاد نجزم بأن البشرية لم تمر، منذ نشأتها الأولى، بمثل هذا التغير السريع. فالمجتمع البشرى يجرى الاعتقاد بأنه قد عاش فترتين أساسيتين، يقوم معيار تحديد الفارق فيما بينهما على عنصر الزمن، وسرعة التغير ..

وفى هذا التحليل، يمكننا أن نؤكد على ان الفترة المعاصرة تمثل علامة دالة للمقارنة ما بين فترتين عن ماضى تاريخ البشرية. إذ أنه، خلال الفترة الزمنية الأخيرة (مرحلة المجتمع المدنى) حدثت ثورة جذرية فى أربع جدليات هامة، هى:

- علاقة الإنسان بالطبيعة..
- علاقة الإنسان بالموارد ..

- علاقة الإنسان بالانسان ..
- علاقة الإنسان بالزمن .. وهذه أخطر المراحل جميعا (وهى مرحلة المستقبل) ..

و لقد تم انتقال المجتمع البشرى من المجتمع الزراعى الى المجتمع الصناعى .. خلال فترة استغرقت زمنا طويلا.. وهي تعتبر من أطول الفترات، وتكاد تقترب من مرحلة طفولة، الانسان، باعتبار أن الانسان يتمتع بمرحلة طفولة طويلة، مقارنة بسائر الكائنات .

وتم الانتقال ـ فيما بعد. من المجتمع الصناعى الى المجتمع، فوق الصناعى .. وتقلصت المدة الزمنية خلال هذه الفترة؛ الى الدرجة التى تداخلت فيها المرحلتان، فضلا عن عدم شموليتها كافة المجتمعات البشرية ..

ونتوقع أن يتحول المجتمع ما فوق الصناعي إلى المجتمع الخدمي مع الربع الأول من القرن القادم .. وهى فترة زمنية قصيرة جدا ..

بمعنى أخر، لقد ساد النشاط الزراعى المجتمعات الانسانية لمدة تزيد عن عشرة آلاف سنة. فالحضارات القديمة هى أساسا حضارات زراعية. واحتاجت تلك المجتمعات الى ما يقارب المائة وخمسين عاما فقط لتحقق تفوق الصناعة، وبالتالى الانتقال الى المرحلة الموالية. والآن يجرى استعداد المجتمعات البشريه لولوج أبواب عصر ما فوق الصناعي، لتصل مع منتصف القرن القادم الى عصر الخدمات .. فالبشرية تتجه ـ وبسرعة ـ الى هجر المجتمع الزراعى، والصناعى، لتصل (وبسرعة خيالية) إلى المجتمع الخدمى ..

ويكفى للتدليل على صحة ما تقدم، أن المجتمعات التى تصل فيها نسبة القوى العاملة فى الزراعة الى أكثر من ١٥٪ (مثل هولندا، بلجيكا، السويد، بريطانيا ،كندا)،قد زاد فيها العاملون فى مجال الخدمات (فىالعقد الأحير) عن أولئك العاملين فى مجال الصناعة والزراعة معا. وفى أخرتقرير(غير رسمى)عن التجارة الدولية عرض فى مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤)، وتم التأكيد على بعض معطياتة فى مؤتمر عمان (١٩٩٥) حول اتفاقية التجارة الدولية تبين أن حجم قطاع الخدمات يزيد عما نسبته ٤٥% من اجمالى حجم التجارة الدولية . فإلى أين يتجه العالم خلال رحلة الانتقال الى القرن الحادى والعشرين ؟وهل هناك حقائق يمكن الانطلاق منها لتحليل ملامح التطور البشرى المستقبلى ؟ .. وما مدى تأثير ذلك على الوطن العربى ؟!..

أولاً: حقائق أساسية

إننا ندخل القرن الحادى والعشرين، وأمامنا حقائق موضوعية، لاشك فى بروزها كشواهد على ملامح المستقبل البشرى . وهذه الحقائق تقوم على المعايير التالية :

الحقيقة الأولى : اعتماد الزمن كوحدة قياس اساسية..

ان الاتساع المذهل لافاق التغبير وأبعاده، فداحدث فورانا فى تفدير قيمة الزمن، وهو أمر لم ينعكس فقط على منظومة الاتصالات والمواصلات، وتنامى الثورات التقنية، بل وتجلى ذلك فى ولوج الزمن كافة المناشط ، وفى تقدير السلع المنتجة، والاكتشافات، والمسافات، وكافة مناحى الحياة.

وسيعتبر الزمن أحد أهم أبعاد قياس التطور البشرى، وبدون قياس الزمن يصير التغير الزمنى بلا معنى، وبدون المتغيرات (وهذا مستحيل)، سيتوقف مسار الزمن. وكما هبأت النقود للمجتمع البشرى معيارية تحديد قيمة معينة للسلع والخدمات، فأن الزمن يبدو أنه سيهيء لنا المفارنة بين العمليات المختلفه. فعندما نقول مثلا ان بناة مشروع (وليكن مثال النهر الصناعى العظيم فى ليبيا) يحتاج الى (١٠) سنوات (مدة تنفيذ المشروع)، فأنه ـ فى الحقيقة ـ يمكن أن يقاس باعتماد الزمن، كأن نقول بأن تنصيب المشروع يحتاج الى١٠٠٠٠٠ ساعة زمنية ونسقط من حسابنا، تكلفة ذلك من قيمة نقديةوهى وحدة قياس متغيرة ، متقلبة. فالزمن هو العملة التبادلية القادمة. ولا مناص من الاستعداد لذلك.

الحقيقة الثانية : تلاشى البعد الثانى فى نظرية الأبعاد (الزمان) ..

فالأبعاد المرتبطة عادة هى المكان والزمان، ففى حين أن المكان ظل قائما ـ وأن ضاق، تتضاءل المسافات بين الأماكن حتى ليمكن القول بقرب نهاية،أو التراجع الفعلى للجغرافيا فى صناعة التاريخ البشرى.

ومع ذلك، فالبعد الزمنى، وأن زادت أهميته فى تقدير قيم المنتجات والموارد، والصناعات. فان الزمن (بالمقابل) تضاءلت أهميته (وهى مفارقة جد هامة) فيما يتعلق بالفواصل الزمنية بين أبعاد الزمن الثلاثة (الماضى، والحاضر،والمستقبل).

فاقترب الحاضر من المستقبل الى الدرجة التى صار معها الحاضر المعاش ماضيا، والمستقبل القريب حاضرا، والمستقبل (عموما) جزءا هاما من اهتمامات الحاضر .. فالمستقبل صار يغزو الحاضر ، بشكل دائم، وجاد وأحيانا، بصورة عنيفة.

الحقيقة الثالثة : دراسة المستقبل لمعالجة أزمات الحاضر..

ان أهم سمات دراسة الإنسان للتاريخ ، انما تقوم بهدف القاء الضوء على الحاضر، ولكى يستفيد(بالمحصلة) من عبر التاريخ لمعايشة الحاضر. فدراسة الماضى كانت تجرى ـ دوما ـ فى إطار الاستفادة القصوى من أجل حاضر أفضل ..(تلافى أخطاء الماضى فىالسلم، أو فى الحرب) وتطور كل الصناعات كان دوما حول تطوير الفاعلية، أو تلافى السلبيات ،

من خلال استخدامات المادة فى الماضى .. ودراسة التأثيرات الجانبية لها (مثال ذلك تطور علم صناعة الدواء).

أما اليوم، وبفعل التسارع المخيف فى حركة التاريخ، فان التغييرات التى بدأت تطال كل مناحى الحياة فى المجتمع الدولى، قد بلورت لنا حقيقة التراكم الكمى والنوعى لدراسة المستقبل، فدراسة المستقبل صارت اليوم تجرى للمساهمة فى معالجة بعض قضايا الحاضر، فى حين أن الاستعداد للمستقبل كان يجرى - دائما - من خلال دراسة الحاضر .. فالحاضر فعل المنجز، أو هو وجود بالفعل، اما المستقبل فهو وجود بالقوة، أو فعل على طريق الانجاز. لذا، فالخشية كانت دائما مما سيحدث. أكثر من الفزع مما يكون قد حدث. لذلك، فانه فى اطار المجتمع الدولى، أى مجموع الدول، ذات السيادات المتضاربة، فان المستقبل لاتصنعه إرادة واحدة، بل رادات متضاربة تغذيها أهواء، ومصالح وميتافيزيقا هى ذاتها إرادات ورؤى، ومفاهيم الحاضر .. أما اليوم فان معايير التقويم، قد اختلفت، وبشكل كبير. فالحديث عن المستقبل صار معيارية جوهرية يجرى على ضوئها التخطيط لمعايشة، وتجنب تداعيات الحاضر،الذى لم يعد حاضرا، إذ انه سرعان ما يتحول الى ماضى، ويصير المستقبل حاضرا معاشا .. وهذا سينعكس على خطط التنمية البشرية، وميزانيات التسيير..

الحقيقة الرابعة : جدلية الأساس بالزمن، والمقدرة على التكيف ..

ان الفارق الكيفى الحاسم بين أبعاد الزمن الثلاثة، هوأكثرالاختلافات تأثيرا فى مسيرة البشرية. لأن التغيير - الحادث اليوم - لم يتسع مجاله، ويمد مداه فقط، بل هو فى حركة متسارعة، مركبة، ودؤوبه.

وهذا أمر انعكس على إحساسنا بالزمن، وأحدث ثورة جامحة فى إيقاع حياتنا اليومية، وترك آثارا ملموسة فى الكيفية التى يفترض فيها أن "نحس" بالزمن وقيمته.

اننا لم نعد (نحس) و(نشعر) الحياة كما كان يحسها الناس فى الماضى. فلاثبات فى الأشياء، أو فىالقيم،أوفى المفاهيم، أو الأشخاص القريبين منا. وهو ما أثر على قيم أخرى ذات أهمية قصوى . فملكية الأشياء تضاءلت، والعلاقات الاجتماعية تتفكك، والتعلق بالأشخاص (الاولاد، أو الوالدين، والأبناء)،بدأ يتراجع .أمام ارتفاع معدل سرعة التغيير، وتنامى قيمة اللاثبات فى المكان والزمان. فحركة الأشخاص. وحركة الأشياء تتم بآلية تجعل من "ديناميكية" الحياة حقيقة، تتضاءل أمامها ثبوتية المفاهيم .. وجدليات الفكر، ونظريات الفلسفة..

وهذه الامور جميعا، وضعتنا أمام سؤال اكثر إلحاحا، وهو مدى قدرة المجتمع البشرى على التكيف .. مع ايقاع المتغيرات فى شتى مناحى الحياة..

الحقيقة الخامسة: تطور التقنية، وتراجع علوم الانسان ..

ان التطور العلمى والتقنى وصل الى درجة عالية من التقدم، وما حققتة البشرية خلال المائة (١٠٠) عام، يفوق ما حققه المجتمع البشرى من تطور خلال عشرة (١٠,٠٠٠) الآف سنة. كما أن وتيرة التغيير تزداد بمعدل تراكمى ..

الأن اللافت للنظر - وهذه مفارقة - أن العلوم الانسانية لم تتطور بذات الدرجة، ولم تحقق هذه العلوم، التنامى السريع فى الاكتشاف، أو الاختراع ... لأنها ترتبط بالأنسان، ولاعلاقة لها بالموارد...

ان التطور الهائل فى مجالات التقنية، والثقافة، والبنى الاجتماعية، والحياة الاقتصادية يعتبر فائق السرعة، شديد التاثير، وخاصة اذا ماقورن بالتطور البيولوجى للأنواع، وكذلك اذا ما قورن بدرجة تطور العلوم المرتبطة بعقل، ونفسية، ومشاعر الأنسان. ان المعضلات، والاشكاليات ذات العلاقة المباشرة بالانسان لم تحقق ذات المسار الذى أصاب الجانب التقنى. بل أن اثار الثورات التقنية ظلت معالجتها متخلفة نسبيا عن تطور التقنيات فى مجال الصناعة،

أو الطب، او العلوم التطبيقية ..

فهناك عجز عن تحليل نفسبة الانسان ومشاعره، وتوازن الخير والشر فيه، ومسألة الضمير، و الوازع الأخلاقى. حتى أن علم الهندسة الوراثية توقف عند تحليل المسائل الكيميائية، وتركيباتها، ولم يتعداها الى دراسة أكثر تطورا بما تحمله الجينات من قيم، ومثل، وانحرافات ..

لقد أتاح العلم الحديث مثلا- القدرة على قياس جريان الدم فى جسم الأنسان بدقة متناهية (أو السكر، أو النبض، أو الضغط) تفوق قدرة أكبر المعامل العلمية على قياس معدل مشاعر الحب أو الكراهية، أو الحسد لذات الأنسان ..

كما أتاحت العلوم الطبية امكانية قياس نبض جنين فى رحم أمه بدقة علمية تفوق قدراتنا على قياس درجة ارتباط طفل فى الثالثة من عمره بلعبه أو أقرانه، أو مشاعره نحو والديه .. لذا، فان التطور التقنى يتم، وبشكل مطرد على حساب علوم الأنسان .

ثانياً : ملامح المتغيرات المستقبلية .

١) أنها سريعة وغير قابلة للسيطرة :

ان ايقاع درجة التطور البشرى خلال التاريخ تقاس بأنها أسرع ١٠٠,٠٠٠ مرة من التطور الذى أصاب البشرية فى مرحلة ماقبل التاريخ.

وخلال القرن القادم، فان ايقاع التطور البشرى سيكون على درجة من التسارع فى التغيير بما يقدر له أن يصل الى معدل يساوى ٥٠,٠٠٠ سنة من حياة البشر قبل التاريخ المعروف..

لقد فتح تصميم التطورات التقنية أفاقا للتغيير، الى الدرجة التى صارت فيها المبالغة، والغلو، والخيال العلمى، والإفراط فى التنبؤ قادرة جميعها على وصف مدى وسرعة التغير الذى يجرى. بل إن الخيال العلمى، والمبالغات فى التصورات، صارت وحدها الأقرب الى وصف حقيقة ما يجرى ..

٢) أنها مردود سلبي على نفسية، وعقل الانسان :

لعله من نافلة القول التذكير، بأن من سمات المجتمعات المعاصرة وخاصة المجتمعات الصناعية أن انتشرت بها الأمراض النفسية، وتفشى ظاهرة المخدرات، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وتزايد أرقام البطالة، وازدحام المدن، وزيادة معدلات التلوث، ونضوب الموارد غير المتجددة، وتراجع المساحات الزراعية.. وهى جميعها معضلات صارت تنتشر لتعانى منها المجتمعات البشرية على قدم المساواة، بمعنى أنها تشكل قواسم مشتركة لكافة المجتمعات الصغيرة والكبيرة، الفقيرة، والغنية، النامية، والصناعية ..

فاذا أضفنا الى ذلك، تراجع دور الأسرة، وعطب النظام التعليمى، وتأثير الثقافة المرئية، وتراجع دور الكتاب، لاتضحت لنا صور المأساة التى تهدد البشرية.. فى مستقبل أيامها.. أما مسألة التطور، والثورات التقنية، فانها لم تستطع ان تخفف من قسوة، وخطورة التحديات ..

وفى هذاالسياق فقد أثارت افتتاحية (الايكونومست) العدد١١ فبراير ٩٥، موضوعا حول ماتحدثه المبتكرات التقنية فى عالم المعلومات من فزع ورعب فى نفسية بعض المشتغلين فى ميدان المعلوماتية، وخاصة مايؤدى اليه ذلك من سرعة فقدان الوظائف، ومن التصورات المخيفة حول موضوعات البطالة، والاستغناء المؤقت عن العمل، وما يستتبع ذلك من ضيق وتبرم نفسى، وانعكاس ذلك على القدرة على مواجهه تكاليف الحياة ..

وأصبحت الكثير من الفئات، والشرائح الاجتماعية فى العالم أجمع، يستحوذ، عليها الفزع، والخوف، والقلق الناشىء عن سببين رئيسيين :

أولهما: اتساع أثار التقنية الحديثه فى الغاء الكثير من الأعمال والوظائف، ولاسيما فى مجالات التقنية المعلوماتية، والتى غزت الصناعة، والتجارة، والادارة، ممــاألزم الاستغناء عن الكثير من العاملين من القوى البشرية ..

ثانيهما: تراجع - بل وزوال - فكرة الركون الى (وظيفة العمر) أو (العمل الدائم الى سن التقاعد). وبالفعل فأن فكرة الاستقرار فى العمل صارت أخذة فى التأكل والاندثار وسط هذه الحمى التنافسية المدمرة بين الشركات الصناعية العملاقة، وخاصة فى مجال ابتكار أحدث الوسائل لتخفيض التكاليف، وللتقليل من دور، وفاعلية النقابات العمالية. وهذا التطور شمل تغييرات جذرية فى نوعية الوظائف والموظفين، وآلية العمل. مما أثر. وسيؤثر- حتما على مشاعر الارتباط الوظيفى والاستقرار النفسى، والقرار فى مكان ما .. مماسينتج عنه تنامى ظاهرة الحراك" السكانى"، وتراجع الارتباط بالوطن، واحتمالية ظهور مجتمع القبيلة التقنية، التى ترفض الاعتراف بالأوطان، وبالحدود، وبالجنسيات ..

وتشير صحيفة الايكونومست الى كلمة متداولة لأحد أكبر رواد صناعة الحاسوب وهو (نوربرت وينر) Norbert Weiner عندما قال :"...ان تقنية الحاسبات سوف تدمر من أعمال البشر، ووظائفهم، ما يجعل من أزمة الثلاثينات المشهورة تبدو وكأنها نزهةفى متنزه"..

وفى ذات الاستشهاد نشير الى كتاب صدر حديثا عن مؤسسة (أبناء جى.بى بوتنام) بعنوان نهاية العمل لمؤلفه جيرمى ريفكن حيث قال: فى مقدمة الكتاب :"...خلال القرن القادم ... فان المؤسسات الاقتصادية الكبرى لن تحتاج الى العمال بأى شكل متنامى مما يزيد من موجة التشاؤم بنهاية عصر أصحاب الياقات البيضاء من الموظفين "..

وفى هذا المجال، فان عدم الاستقرار الوظيفى سيقود حتما الى تزايد حالات التصدع النفسى، والاضطرابات فى المشاعر، مما سيؤدى الى أن تتولى التقنية تدمير قيمة الاستقرار والهدوء، والنيل من السكينة فى نفسية الانسان ..

٣) ان التقنية تغذى التقنية وتنميها.

ان استخدامات التقنية تجعل من اليسير استخدام تقنية أكبر. وهكذا. فلا حدود للتطورات التقنية، واللافت للنظر أن الفترة الزمنية التى كانت تستغرقها مراحل التطور مابين اختراع وأخر كانت تستغرق زمنا أكبر. أما الآن، فان الفواصل تكاد تكون قد أنهارت ..

فالسرعة المطردة، والاختراعات اللامتناهية، والانتشار العالمى لاستعمالات التقنية تدفع بدورها نحو تجديد متسارع للتقنية، والى الابتكار. فكل اختراع - بقدر ماهو سلعة-، فهو فى ذات الوقت فكرة قابلة للتطوير. وهكذا دواليك. (جهاز الحاسوب) ..

وهذه المخترعات المتوالية، واللامتناهية، ليست مجرد أدوات لخدمة الانسان، بل هى من عوامل تغيير بيئة الانسان. ولما كان الانسان نتاج مجموعة من المعطيات، فان البيئة المحيطة به، مؤثرة .. دون شك - على نمط تفكيره، وتطور سلوكه، وأسلوب حياته ..

الجلسة الختامية

موقع الوطن على على خريطة القرن الحادى والعشرين

رئيس الجلسة : السيد الرئيس على ناصر محمد.

المحاضرة الختامية : الدكتور أسامة الباز.

الكلمة الختامية : كلمة السيد الرئيس على ناصر محمد رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية.

الجلسة الختامية

الرئيس علي ناصر محمد :

لست أدرى كيف أقدم لكم الدكتور أسامة الباز، فمن الصعب اختصار الرجل فى حيزمحدود، أو إطلاق بعض الصفات عليه دون البعض الاخر، فهو خبير سياسى عربى مصرى، وهو سياسى احترف العمل الديبلوماسى لفترة طويلة، وله تاريخ طويل على المستوى العربى والدولى ومواقفه الوطنية والقومية معروفة ومشهود لها، وله كتابات ومواقف وآراء جريئة فى الكثير من القضايا الراهنة حول النظام العالمى الجديد والشرق أوسطية والأمن القومى العربى والعلاقات العربية العربية. أقدم لكم الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لفخامة رئيس جمهورية مصر العربية ليلقى عليكم المحاضرة الرئيسية فى الندوة بعنوان: موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين.

موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين

الدكتور/ أسامة الباز

المستشار السياسى لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك ــ الوكيل الأول لوزارة الخارجية المصرية.

ليس فى نيتى أن ألقى محاضرة، فما أكثر المحاضرات التى نحضرها وتكون الفائدة فيها محدودة إلى حد كبير، لذلك أنا أنوى أن أطرح عليكم بعض النقاط، لعلنا نستطيع أن نصل إلى فكرة متقاربة ولا أقول واحدة، فليس من السهل أن نجتمع على فكرة واحدة فى عجالة كهذه، وإنما نجمع بعض الأفكار التى تساعدنا على أن نكون رؤية معينة فى هذا الموضوع الهام. لا يمكن أن نغفل فى هذا الوقت عن النظر إلى وضع وطننا العربى فى المستقبل وفى القرن القادم، لأننا لو فعلنا ذلك لأخطأنا فى حق أنفسنا خطأ بالغا. فمن السمات الأساسية للعالم فى هذا العصر أن الناس مهتمون فى كل مكان بالتفكير فى بالمستقبل، فى حين أن الكثيرين منا لا يزالون مشدودين إلى الماضى بكل ما يعنيه هذا من الارتباط بمفاهيم قديمة تصل إلى حد الانغلاق.

أولا: إذا أردنا أن نتصور العناصر الأساسية فى تكوين رؤية لوضع الوطن العربى فى القرن القادم، فلابد أن نطرح السؤال الأول الذى يرد إلى الأذهان على النحو التالى، هل هناك فعلا فى أذهاننا وفى الواقع تحديد لما يمكن أن يطلق عليه الوطن العربى؟ الوطن العربى بمعنى وطن واحد، يتحرك كوحدة معينة وتكون له رؤى متقاربة، بحيث يمكن أن تصب فى تيار واحد. لأنه إذا كان الوطن العربى مقسما إلى أقطار، وإذا وجدنا ما لمسناه فى السنوات السابقة وفى عقود طويلة من تعدد الرؤى للمصالح فى الوطن العربى، وتعدد المنطلقات التى تحدد الرؤية، فكل هذا يترتب عليه أن يصبح من الصعب أن نتحدث عن رؤية واحدة للوطن العربى فى القرن القادم، وإنما ستكون هناك عدة رؤى فى داخل هذا الوطن، بحيث لا يمكن أن نتحدث عن رؤية واحدة، فهل هناك أولا وحدة وطن عربى؟ بهذا المعنى نحن نعرف العناصر التى تجمع العرب معا، المصالح المشتركة سواء كانت مصالح استراتيجية أو تكتيكية فى الأمن، فى السياسة ، فى الاقتصاد فى الثقافة وغير ذلك، ولكن المهم هو ليس تواجد أو وجود هذه النقاط التى تجمع فقط، وإنما المهم هل هذه النقاط تؤدى

فى النهاية إلى رؤية واحدة للذات، لذات الوطن العربى، ومن ثم رؤية للدور العربى فى داخل هذا العالم. وأحيانا أيضا تتعدد الرؤى للعالم أو للكون الذى نتحرك فيه ونعيش من خلاله، ومن ثم فإنها تكون مسألة تتطلب الكثير من التعكير حتى تكون رؤيتنا قريبة من الواقع إلى حد كبير.

إذا انتقلنا إلى نقطة أخرى، فإننا نطرح النقطة التالية: إن موقع الوطن العربى يمكن أن يتحدد من خلال إحدى قناتين، القناة الأولى أن يمتلك الوطن العربى رؤية لما يجب أن يكون عليه ويمكن أن يكون عليه فى القرن القادم. القناة الأخرى أن لا يتمكن الوطن العربى من هذا التحديد ومن ثم يصبح موضع الوطن العربى فى القرن القادم متروكا إما للظروف أو لتحركات العديدمن القوى التى تحاول أن تقوم بدور قيادى على صعيد الكون، قوى كبرى تلعب دورا معينا فى مختلف مناطق العالم، ومن ثم يكون لها رؤية ليس فقط لسياستها مجردة، وإنما بالنسبة للوضع فى المناطق المختلفة. فمثلا هناك رؤية أمريكية وهناك رؤى أوروبية يمكن أن تصب فى النهاية فى خندق واحد، وهناك رؤى لبعض الدول مثل اليابان، والصين أيضا مهتمة بذلك، وأعتقد أن روسيا الاتحادية الفيدرالية سوف تهتم بذلك أيضا، خصوصا فى الفترة القادمة، بعد أن تمضى المهلة الانتقالية التى تمر بها، وسوف يبدؤون بالتفكير مليا، وإعادة التفكير وبتحديد رؤية الاتحاد السوفيتى للوضع فى المناطق المختلفة ولقيمة المناطق المختلفة ولدورها فى القرن القادم. ومن ثم نجد أن هناك رؤية يمكن أن تقول، إن الدوائر الاستراتيجية فى القوى الكبرى لديها اهتمام ليس فقط برسم سياسة هذه القوى بشكل منعزل وإنما يرسمونها فى إطار ديالكتيكى حركى بمقتضاه يرون دورهم من خلال رؤيتهم لوضع القوى المختلفة، حتى لو كانت هذه القوى داخلها الكثير من التنافر، مثل خريطة الشرق الأوسط مثلا، بالرغم من تعددها وما تشهده من تمزق وضياع فى بعض الأوقات، وأيضا ما نشهده من صراعات تشتد أحيانا، لأن المنطقة ليست حكرا على الأمة العربية وإنما تتضمن أمما أخرى، فهناك تركيا وهناك إيران وهناك إسرائيل، وأحيانا تمتد منطقة الشرق الأوسط، إذا أخذت بتعريف أوسع، إلى منطقة الباكستان وأفغانستان وهكذا. ومن ثم يصبح التصور لدور هذه المنطقة ولوضعنا كما قلت إما أن نأخذ نحن المبادىء وتكون لنا تصورات معينة، تصورات قد تكون مختلفة ثم تتصارع فيما بينها، ويمكن رأب هذا الصراع بأن نتوصل بالنهاية إلى قاسم مشترك معين، لا أقول أن ينعقد عليه الإجماع، فالإجماع صعب فى هذا العالم على أى مستوى، فما بالك ونحن منقسمون إلى أقطار يعتقد الكثيرون من أبنائها أن مصالحها تتنافر بقدر ما تتشابه وتتمازج. فالمهم أنه ما لم نكون نحن رؤية عربية لموقع الوطن العربى فى القرن القادم فإن دورنا سوف يتحدد من خلال إما رؤية الآخرين أو من

خلال التحركات التى يقومون بها والسياسة التى ينتهجونها، وتكون المسألة راجعة فى المقام الأول إلى تقديرات هذه القوى، على الدرجة التى تقبل معها أن يكون هناك دور لما يمكن أن نسميه الوطن العربى.

ومن النقاط الأخرى التى تجعل التوصل إلى مثل هذا التصور صعبا، أن قضية التنبؤ بالمستقبل لا زالت قضية ضعيفة فى معظم أنحاء العالم الثالث، لأن الكثيرين يعتقدون أن التنبؤ بالمستقبل رفاهية لا تشكل ضرورة، لأن هناك ضرورات ملحة منها ضرورات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وهكذا بحيث لا يكون لدى المرء الرفاهية الذهنية ولا الاعتقاد من الناحية العملية بأنه يجب أن تكون هناك رؤية. ولكن السياسة لا تصلح لمجرد مواجهة المطالب اليومية والتطورات التى تحدث بين عشية وضحاها، وإنما تكون هناك رؤية شاملة للمستقبل، فالناس يقولون إننا مشغولون ومهمومون بما يدور فى الحاضر، فما بالنا نتطرق للمستقبل بالحلم تارة وبالخيال تارة أخرى وهكذا. ومما يجعل هذا صعبا أيضا أن العالم ككل، وليس العالم الثالث فقط، يمر بتغيرات كثيرة، وفى إطار هذه التطورات المثيرة التى شهدناها فى السنوات السبع الماضية بالتقريب أنه ليست هناك تغيرات يمكنها أن تحسم خلال فترة سنة أو سنتين، لأن العالم مهما كانت سرعة التطورات التى يتعرض لها، لا يمكن أن يشهد تطورات عميقة بين يوم وليلة إنما هناك تطورات تأخذ وقتا وهناك مراحل انتقال. وإذا نظرنا مثلا إلى ما يقال عن النظام العالمى الجديد، نجد الكثير من المحللين يقعون فى الخطأ الذى وقع به المفكرون الغربيون أنفسهم، عندما ظنوا أن الفترة القادمة أو على الأقل مطلع القرن القادم سوف يشهد تكريس النظام العالمى الجديد، الذى يرون أنه قام ويرون له ملامح معينة ومنها أنه قد أصبح نظاما يسيطر عليه قطب واحد بعد أن كان ثنائى القطب، وأن هذا القطب أساسا هو الولايات المتحدة، وأنها تستطيع أن تقرر اتجاه الأمور والمنحى الذى تأخذه السياسات وتحدد الأولويات والاهتمامات وترتب هذه الأولويات، وتحدد قواعد اللعبة وتحدد المصالح المشروعة وغير المشروعة والقيم الجديدة للمجتمع العالمى الجديد، وقواعد التوازن، وأنها تستطيع أن تحدد كل هذا بما لها من سطوة وتمركز ومن اهتمام ووجود فى شتى أنحاء العالم ومصالح مكدسة فى أنحاء العالم المختلفة. خاصة أنها احتفظت بجزء كبير من قدرتها العسكرية بعكس الدول الأخرى، مثل الاتحاد السوفيتى بعد انهياره وإن كان قد انهار سياسيا وهو فى ذروة قوته العسكرية، إلا أنه يقال إن قوة روسيا الاتحادية قد أصبحت لا تقارن بقوة التجمع الغربى إن شئنا أن نقول، أو الحلف الأطلنطى مثلا، وأصبحت روسيا الاتحادية نفسها تفكر بإقامة علاقات معينة متصاعدة متداخلة مع هذا الحلف، فالمهم أنه فى ظل هذه الرؤى الجديدة التى تطرح، لازال هناك الكثير من الشكوك ولازال هناك كثير من الضباب الذى

يحيط برؤية الناس للعالم فى الفترة القادمة. ونعتقد أنه من الصعب أن يقول أحد بأن هناك رؤية للنظام العالمى الجديد يمكن أن يجمع عليها أو يتوافق حولها المحللون.

أنا شخصيا لا أوافق على هذا الطرح الذى يقول بأننا ننتقل من عالم كان ثنائى القطبية إلى عالم ذى قطب واحد، وإنما أرى أننا سوف ننتقل من العالم الذى كان يطلق عليه "النظام ثنائى القطب" إلى "نظام متعدد الأقطاب" وليس من قطب واحد ولا اثنين، وإن هذه الأقطاب قد يختلف الناس فى تعدادها، وهذا مجال لاجتهاد كل مجتهد، أنا شخصيا أعتقد أنه سوف يكون لدينا القطب الغربى، وبالتحديد الأمريكى فى أمريكا الشمالية، أى أمريكا والمكسيك وكندا، وسوف يكون لدينا قطب أخر لا يقل أهمية عنه وهو القطب الأوروبى (الاتحاد الأوروبى)، بعد ذلك تأتى اليابان ودول الشرق الأقصى التى تتحالف معها، بعد ذلك تأتى الصين الشعبية، وأخيرا تأتى روسيا الاتحادية بعد أن تجتاز مرحلة الفوضى وعدم الاستقرار فى فترة الانتقال. هذا بتقديرى شكل النظام العالمى الجديد، وإلى جانب هذه الأقطاب العالمية يمكن أن تكون هناك أقطاب إقليمية فى كل قارة. يمكن أن يكون فى قارة آسيا (٣) أقطاب، وفى قارة أفريقيا (٣) أقطاب غير القوى التى ذكرناها، وفى أمريكا اللاتينية يمكن أن يكون هناك قطبان هما الأرجنتين والبرازيل وفى أفريقيا أعتقد أن مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا.. وفى آسيا، أعتقد الهند والباكستان وأندونيسيا يمكنها أن تلعب دورا بارزا على هذا الصعيد، إنما المهم بصرف النظر عن أن هذه الرؤية التى أطرحها قد تصيب وقد تخطىء، تنجح أو تخيب، يمكن أن تكون هناك اجتهادات عديدة.

إذا كان العالم الثالث نفسه بحالة ميوعة او سيولة وعدم استقرار، فإن هذا لا يساعد أبناء العالم الثالث على أن يحددوا لأنفسهم رؤية بدورهم وبموقعهم فى هذا العالم، لأنه إذا كان الكيان الأكبر مشوبا بغموض وضبابية فإن الكيان الأصغر جغرافيا وثقافيا لابد أن يعانى من ذلك بصورة أكبر. ومن الأمور التى تجعل التنبؤ بالمستقبل صعبا فى وطننا العربى انتشار المد السلفى فكريا، ولا أتحدث هنا عن الحركات السياسية ولا أتحدث عن الإرهاب وما إليه. وإنما أتحدث عن السلفية فى التفكير والعودة إلى الماضى والإغراق فيه، وما يترتب عليهما إلى حد كبير من عدم الاهتمام بالمستقبل لأنك تعتقد أن الحل يكمن فى العودة لما كنا عليه من قبل، وأن الحياة تصلح اليوم بما صلحت به بالأمس، ومن ثم لا يقضى المرء جانبا من وقته واهتمامه وفكره للتفكير بالمستقبل. كل هذه العوامل معا ستجعل قضية التنبؤ بالمستقبل فى وطننا العربى مسألة صعبة عسيرة. وأيضا من العوامل التى أعتقد أنها تضعف تفكيرنا فى هذا المجال، أن عددا كبيرا من المثقفين قد أصابهم ما أصاب الأمة العربية، من ناحية فقد القدرة على التركيز فى اتجاهات معينة والإتيان بتفكير متكامل، بحيث يمكن أن نقول أن

يشكلوا مشروعا معينا، يعنى كيف يتحدد الدور؟ لكى يرسم الدور يجب أن يحدث أحد الشيئين التاليين، إما أن يكون هناك تفكير مقبول من معظم الدوائر العربية، سواء الدوائر المثقفة لتؤثر على صنع القرار بطريقة أو بأخرى مع العاملين بالحقل السياسى من الناحية العملية وتؤثر عليه، وإما أن تبدأ بالممارسة، ومن خلال هذه الممارسة تحدث تراكمات معينة يأخذها المحللون والمراقبون فيحللونها ويضيفون إليها ويشذبون من غلوائها هنا وهناك ثم يطرحون رؤية فى النهاية. فالحادث هنا أن رجال السياسة عموما مشغولون بإدارة واجباتهم اليومية ومواجهة التحديات العديدة التى تفرض عليهم ويعتقدون أن لهذه الواجبات أولوية كبيرة، وأن التفكير فى المستقبل هو ضرب من الرفاهية، فضلا عن صعوبة التنبؤ به إذا كان المرء عمليا ويتوجه أساسا لمواجهة القضايا الملحة المطروحة فعلا على الساحة وليس لتفسير نظرى مجرد، فى حين أن المثقفين للاسف الشديد يأخذهم الإغراق فى التفكير النظرى المجرد حيث لا يوجهون اهتماما كافيا للجمع بين التفكير النظرى والواقع العملى وبين ما هو ممكن وما هو مرغوب ومقبول فكريا. ونجد مثلا واقعا معينا فى الوطن العربى فى العقود الأخيرة وهو ضعف التيارين القومى والاشتراكى، وهما تياران عقائديان كانا من أهم التيارات فى عقود الأربعينات والخمسينات ثم بدأ دورهما ينحسر شيئا فشيئا، والهدف القومى، من الأمانة أن نعترف أنه اعتراه الكثير من الضعف ليس فقط فى الممارسة، وإنما أيضا فى الفكر. لم نعد نجد الروافد الفكرية القوية، لم نعد نجد التغذية المستمرة لهذا التيار بالفكر والتجديد، لأن الفكر هنا يحتاج إلى تجديد مستمر، والتيار الاشتراكى أيضا انتابه الضعف خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ما ظنه الناس أنه نهاية أو انحسار كامل للتيار الاشتراكى عموما الماركسية وغير الماركسية، والتى تصب فى النهاية فى خانة التيار التقدمى عموما. وأدى المزج الذى حصل فى النصف الثانى من الخمسينات والستينات بين هذين التيارين إلى حركة نشطة قوية ديناميكية فى الوطن العربى وأصبح من واجب كل مثقف حينها أن يأخذ موقفا من هذا التيار، إما بالانضمام إليه أو قبوله وإما بمعارضته ومقاومته، وطرح أطروحات مضادة له، وأما الآن فإن هذين التيارين قد اعتراهما الضعف إلى حد كبير، ومن واجبنا أن نصارح أنفسنا بهذا. ولم يعد الكثيرون يجدون لزاما عليهم أن يجدوا لأنفسهم موقفا من هذا الفكر أو ذاك، وإنما أصبحت هناك قضايا عديدة متناثرة جزئية ليست لها صفة الكلية، ومن ثم لا يمكن أن تشكل الرؤية الأساسية إلا من تفكير شامل يحدد موقف الإنسان من رؤيته للتاريخ ورؤيته لقضاياه، رؤيته لوطنه وللعالم الذى يعيش فيه، وعندما ينحسر هذان التياران وتصبح الغلبة إما للتيارات السلفية وإما للتيارات القطرية، وإما للتيارات الفردية فلنا أن نتصور كل مثقف له قضايا تختلف عن قضايا المثقفين الآخرين، ناهيك عن درجة الخلافات التى توجد بين المثقفين

فى قطر معين والمثقفين فى أقطار أخرى. لكن رغم كل هذا يمكن أن أطرح على نفسى السؤال مرة أخرى وأحاول أن أستشرف أساس المستقبل وأن أطرح رؤية فى منتهى الاختصار لموقع الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين، وعندما أقول فى القرن الحادى والعشرين فأنا لا أتحدث عن القرن بالجملة، إنما أتحدث عن العقدين الأولين أو على أكثر تقدير عن العقود الثلاثة الأولى فى هذا القرن،، لأننا لا يمكن أن نفترض أن العالم سوف يسكن فى النقطة التى هو فيها حاليا لمدة طويلة، أو سوف يكون من الصعب تماما أن نتنبأ بوضع العالم العربى أو الوطن العربى فى نهاية القرن القادم، فدائما أذكر نفسى بما قاله الاقتصادى البريطانى "تينز"، عندما كان البعض يحدثونه عن نظريته الاقتصادية وسأله البعض عن سبب عدم اهتمامه بالتنبؤ فى المدى الطويل، فقال: فى المدى الطويل سنكون جميعا فى عداد الموتى ولا نستطيع أن نتنبأ وليس من شأننا أن نفكر فيما سيكون عليه العالم.

المهم لابد أن نشكل رؤية، ذلك أنه لا نستطيع أن نسير معصوبى الأعين وأن ندع التطورات من حولنا تتسارع وتقذفنا ذات اليمين وذات الشمال، أو نترك للاخرين أن يحددوا هم لنا دورنا على حسب تحديد دور المساحة المتاحة للحركة العربية وتحديد قيود هذه الحركة، وأحيانا للاتجاهات الأساسية التى سوف تكون متاحة للحركة العربية أن تأخذها.

ويمكننى أن أقول فى ذلك الآتى: أعتقد أن الوطن العربى لن يشهد استمرار التجمعات العربية القائمة حاليا بالضرورة بل يمكن أن يعاد تشكيل هذه التجمعات، حيث يوجد الآن مجلس التعاون الخليجى ويوجد الاتحاد المغاربى ويوجد على الورق مجلس التعاون العربى. أنى أعتقد وبحسب رؤيتى أنه سيقل التركيز على هذه الكيانات وأنه سوف تتسع الحركة ويعاد النظر فى ذلك فى مطلع القرن القادم. وأنه شيئا فشيئا سيعيد الجميع التفكير بهذه التجمعات وما إذا كانت البوتقة الأسلم خصوصا أن بعض هذه التجمعات قد قامت لمواجهة مطالب آنية. مثلا لو نأخذ التجمع الخليجى (مجلس التعاون الخليجى) أو نأخذ مجلس الاتحاد المغاربى، نجد أن الاتحاد المغاربى كان موجها لغرض محدد معين، الاتحاد ليس مسألة إقليمية بحتة، صحيح أنهم يشعرون بأن هناك قدرا أكبر من التقارب بين شعوب ودول هذه المنطقة (منطقة المغرب العربى) أكبر مما يوجد بينهم وبين الآخرين، ولكن هذا بحد ذاته لم يكن كافيا لإقامة هذا التجمع على الأقل من الناحية الشكلية، وإنما التجمع فى تلك اللحظة فى تقديرى كانت له ضرورة معينة، ضرورة عملية معينة، وهو أن كافة الدول الأعضاء فى هذا الاتحاد وجدت لزاما عليها أن تقيم قدرا كبيرا من التنسيق لأن لها مصالح معينة مع القارة الأوروبية، فقامت بالتنسيق فيما بينها لتحديد موقفها من أوروبا ولزيادة قدرتها التفاوضية، حيث نرى أن الاتحاد الأوروبى يتحرك حركة جماعية واحدة منسقة ومن ثم تكون له قدرة

أكبر، ويمكنه أن يعكس هذه القدرة فى التفاوض. والاتحاد من الممكن أن يرسم هذه العلاقة بين هذه الدول فرادى وبين التجمع الأوروبى، وفى الحدود التى يمكن أن تتعاون فيها معا وتحصل على بعض المزايا مجتمعة، وهناك آخرون يرون أن هذا الاتحاد قام لتسوية قضية معينة أو مشكلة معينة مثل مشكلة الصحراء مثلا وهذه رؤية بعض الدول، ولا أريد أن أسمى دولا بعينها. وترى أن هذه الفائدة الأساسية المرجوة من الاتحاد وأنه طالما عجز الاتحاد عن مواجهة هذه القضية فإنه يكون قد فقد مبرر تكوينه.

وبالنسبة لمنطقة الخليج يمكن أن نتصور أيضا الأوضاع التى كانت صائرة عندما تم تكوين هذا التجمع، إذ كان هناك كثير من الأسباب والظروف الدولية والمحلية وهكذا، ومن ثم يصبح مطروحا أن يعاد النظر فى هذه التجمعات أو أن تضعف رويدا رويدا، لأن هذه إحدى سمات العمل فى هذه المنطقة، إن الامور أحيانا تموت ليس بالضربة القاضية، وإنما تموت بالشيخوخة، وتنقضى شيئا فشيئا. والآن المهم أن تظل للإنسان القدرة على التفكير وأنه لا يمكن أن يفكر مرة أخرى فى الإطار الأوسع والأكبر، وكذلك ليس فى إطار تجمعات جهوية أو إقليمية معينة، وإنما فى إطار قومى اشمل. مثلا عندنا جامعة الدول العربية، وإن وجدنا فيها بعض جوانب القصور فيمكن أن نفكر فى تدعيم هذا الكيان شيئا فشيئا بحيث يسترد عافيته ويتمكن من زيادة قدراته، وقدرته على الحركة على الصعيد الإقليمى وعلى الصعيد الدولى، أيضا اعتقد أنه رغم ان هناك الكثير من الشواهد، التى تعطى المرء انطباعا بأن التوجه القائم ليس توجها وحدويا، إلا أننى أعتقد أن هذه الظاهرة هى ظاهرة مؤقتة وهى ردة فعل لأحداث معينة حدثت وسببت خللا فى التفكير والتصور لدى البعض منا، وأصبح هذا البعض يعتقد أن الوحدة نفسها كمفهوم وحلم وقضية قد سقطت من الحسبان، وأنها سوف تصبح جزءا من التاريخ، وهذا التفكير فى تقديرى قاصر للغاية، فسوف يتزايد فى نظرى الشخصى المتواضع الشعور بأننا ما لم نتجه نحو الوحدة فإننا لن نستطيع أن نتعامل مع المعطيات الجديدة فى هذا العالم الجديد، وأن الوحدة ستصبح قضية مركزية أساسية وليست مجال رفاهية بل تصبح قضية حياة أو موت بالنسبة لنا. لماذا؟ لأننا نرى غيرنا يتحركون فى هذا الإطار ونرى أن ما بيننا من عوامل الجذب أكثر كثيرا من عوامل التنافر والتناقض، وأكثر كثيرا من عوامل الجذب التى توجد بين هؤلاء، فمثلا لو نظرنا إلى القارة الأوروبية فسنجد هناك أولا ثقافات، صحيح الثقافة الأوروبية فى أساسها مبنية على الثقافة اليونانية الإغريقية القديمة والرومانية ولكنها تطورت إلى حد بعيد. فلا يمكن أن نقول إن الثقافة الألمانية ولا إن المزاج الألمانى متقارب للثقافة الفرنسية مثلا أو الانجليزية الاسكندنافية. دع عنك ايطاليا واليونان ودول جنوب القارة الأوروبية.

ما بين العرب من عوامل الجذب والانصهار أكثر كثيرا مما بين هذه الدول، ولو نظرنا مثلا إلى الولايات المتحدة الآن، نراها تدخل تكتلات جديدة تبدو اقتصادية لكننا كما رأينا فى النموذج الأوروبى قد يبدأ الجذب والتفاهم والانصهار فى مجال اقتصادى ثم يتطرق بعد ذلك إلى مجالات أخرى، ممكن جدا أن نرى أن الولايات المتحدة بعد أن كانت تتوجه فى البداية، لفترات طويلة من تاريخها، توجها نحو المجال الغربى وهو القارتان الأمريكيتان شمالا وجنوبا، وهذه كانت أساس النظريات الكثيرة التى طلعت منها نظرية (مونرو)، فإنها فى مرحلة معينة عندما وجدت القارة الأوروبية أن من مصلحتها أن تجر الولايات المتحدة جرا إليها وعندما وجدت الولايات المتحدة أن هذا قد يفتح لها مجالات واسعة للتأثير أصبحت الولايات المتحدة تنظر أطلسيا (نحو المحيط الأطلسى)، وبالرغم من أنه كان هناك بعض الاهتمام بالمحيط الهادى باعتبار أن الجزء الغربى من القارة الأمريكية والولايات المتحدة يطل على المحيط الهادى، لكن قوة الدفع الأساسية فى السياسة الأمريكية وفى الرؤية الأمريكية كانت قوة أطلسية تتجه نحو أوروبا مع بعض المقاومة الداخلية من العناصر الانعزالية التى ترى أنه يجب التركيز على الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة سوف تستطيع أن تستغنى عن مناطق العالم المختلفة. لكننا رأينا فى المرحلة الأخيرة حلقة جديدة وهى أن التوجه الأمريكى نحو المحيط الهادى أصبح لا يقل أهمية وحيوية عن توجهها الأطلنطى، فنجد أنها تحاول الآن أن تقيم علاقة عضوية حركية بينها وبين اليابان وبين دول عديدة وحتى الصين داخلة فى هذه الحسابات الجديدة ودول عديدة فى آسيا.

إذا كانت هذه الدول كلها تتجه هذا الاتجاه فإنه يصعب على أن أتصور أن تكون الأمة العربية لاهية عن ضرورة التوجه الوحدوى الجديد. عندما نتحدث عن الوحدة فإننا لا نتحدث عنها بالضرورة بالمفاهيم القديمة والقوالب التى طرحت بها من قبل، فهناك سبل جديدة يجب أن نكون مرنين فى التفكير فيها وطرحها وعرضها للمناقشة، وهذا مجال يمكن أن يتسع فيه الحديث حيث يمكن أن نأخذ صورا معينة تأتى بالتدريج، فلا تكون وحدة فورية تقوم فى فترة بسيطة، بل أن تكون وحدة تدريجية وليست بخطوة واحدة ويمكن أن تكون وحدة غير كاملة، بمعنى أنه لا يترتب عليها ذوبان الكيانات الإقليمية أو انتهاء سيادة دول المجموعة، وإنما تكون هناك وحدة فى إطار، وفيها تعدد أيضا بحيث تحتفظ الدول بسيادتها، ويحتفظ سكان كل دولة ببعض المميزات التى يتمتعون بها بشكل لا تنصهر الأمة كلها فى بوتقة واحدة. باعتبار أن هذا سوف يلقى حتما قدرا أكبر من المعارضة، ومن ثم تكون الحركة فى هذا الاتجاه حركة صعبة تتعرض لانتكاسات كبيرة. فقد شهدنا من تجربة الوحدة السورية المصرية أواخر الخمسينات تجربة معينة لابد أن نستخلص منها الدروس والأبعاد بموضوعية،

حتى لايكون موقفنا من هذا كله قائما على مقدمات نظرية جامدة حتى ولو كانت مناقضة للواقع وحتى إذا كانت الأحداث قد أثبتت عدم صحتها. أعتقد أنه سيكون التوجه نحو قدر أكبر من الوحدة تدريجيا وحدة غير اندماجية لا تذوب فيها الكيانات القطرية وإنما يكون هناك قاسم مشترك كبير فى القضايا الأساسية، وأهمها أمن الأمة العربية والأمن القومى فى معناه الواسع وقضايا التعامل مع غير العرب فى المنطقة، وكذلك التعامل مع الكيانات الاقتصادية الكبرى تتفاعل معها تفاعلا، شدا وجذبا، إما تسوية حقيقية للخلاف، او على الاقل احتواء للخلافات القائمة داخل الأسرة العربية. فهناك خلافات تظهر بين الحين والاخر. وقد رأينا الاثار المدمرة لتفجر هذه الخلافات فى قضايا معينة شاهدناها فى مطلع التسعينات، واعتقد أننا إذا تركنا هذا فإنه كفيل بأن يوجد فجوات فى داخل الأسرة العربية وشقوقا معينة سوف يكون من الصعب علينا أن نتجاوزها فى سنوات معدودة، ومن ثم يجب أن نهتم اهتماما حقيقيا بقضية تسوية الخلافات القائمة بين كافة الأقطار العربية فى إطار زمنى معقول خصوصا الخلافات الحدودية والدعاوى القائمة على جزء معين من اقليم إما تابع أو تحت السيادة، أو ان يدار تحت إدارة دولة عربية أخرى.

وفى هذا التوجه أعتقد أنه سوف يكون لزاما على المثقفين ان يكونوا أكثر اهتماما بالجوانب العملية، فكما بينت تجارب عديدة ان عجز المثقفين عن التأثير بصفة مباشرة فى مواجهات الأمور والتاثير فى بلورة الأمور وضعف قدرتهم على التاثير فى السياسات يرجع إلى حد ما لأسباب عديدة لكن جزءا من هذه الأسباب يأتى من غيبة المنطق العملى فى تفسير المثقف، لان المثقف فى طبيعته يحاول أن يضع الأمور فى قالب نظرى لأن له رؤية، ومن الطبيعى أن تكون الرؤية، رؤية الوضع الكلى وأحيانا تقوده إلى رؤية للوضع الأمثل أو النموذجى، ومن ثم يصبح ملتزما بهذه الرؤية عاجزا عن رؤية المحددات التى تجعل تفكير المرء فى القضايا السياسية ناقصا وقاصرا، بحيث يبدو من أول وهلة ان التفكير غير عملى، ومن ثم يكون تفكيرا غير قابل للتطبيق على أرض الواقع أى مجرد خيال، حتى لو كان المرء يحلم أن يكون جميلا وطيبا بل ومثاليا... لكن المثالية ليست جزءا من حياتنا، فحتى الإنسان فى حياته الشخصية يكون عاجزا عن أن يشكل لنفسه أسلوبا نموذجيا فى هذه الحياة، وإنما يتأقلم مع كثير من الظروف التى حوله فيجد نفسه فى النهاية مشدودا باعتبارات عملية أكبر من الاعتبارات النظرية أو حتى الاعتبارات المبدئية التى كان يراها سواء كانت أخلاقية أو غير ذلك.

بالإضافة إلى هذا فهناك الاختلاف والتباين الكبيران نراهما فى رؤى المثقفين العرب.

وكما قال أحد الفقهاء الإسلاميين: (إن فى اختلافهم رحمة). إن السياسة ليست بالضرورة نشيطة، ولا يصح أن يكون المتقف بالضرورة بحد ذاته باعثا على البلبلة أو الحيرة أو على الشك، وإنما يجب أن يكون هادئا ويصور رؤى أدق وأجمل لنا يسلط الضوء على جوانب مختلفة بتيح عدة رؤى قد تكون رؤى تبادلية، وفى حالة عدم صحة الرؤية فى مرحلة معينة يمكن أن يعدل المرء مساره طبقا لجزء من رؤية اخرى، وهكذا. لكن عندما تتباين هذه الرؤى بشكل كبير فإن المهتمين بصنع السياسة واتخاذ القرارات يقل إيمانهم وتضعف قناعاتهم بأن هذه الرؤى المتعددة والمتباينة يمكن أن تفيد فى النهاية فى تشكيل رؤية لصانع السياسة، الذى هو مطالب بالتحرك فى الأحداث واتخاذ موقف محدد منها كل يوم، ويجد نفسه فى النهاية عاجزا عن استخلاص شىء ما من هذه الرؤى المتناقضة. فيعجز الكثيرون منا سواء من المفكرين أو العمليين عن إدراك الطرح بين التناقضات الجذرية الجوهرية والتناقضات النوعية بالمعنى الماركسى، والذي ينعقد عليه الإجماع، وعندما أتحدث عن الإجماع لا أتحدث عن إجماع كافة الاراء وإنما هنا رأى يمكن أن يسود أو يعتبر الرأى الأكثر قبولا وهو ما يسميه الغربيون (التيار الغالب فى مجرى معين). هذه هى النقاط التى أحب أن اطرحها عليكم، وهى ليست للتعبير عن رؤية محددة شاملة وكاملة، وإنما كنت اود طرح نقاط ارجو أن تستثير تفكيركم كما ذكرت فى بداية حديثى وشكرا لكم.

مناقشات الجلسة الختامية

الرئيس على ناصر محمد

شكرا للدكتور أسامة الباز، ويمكن الأن الاستماع الى الملاحظات والتعقيبات.

د. مراد غالب :

إننى أتفق إلى حد كبير مع الدكتور أسامة الباز، ولكننى اختلف معه فى بعض التصورات، خاصة أننى أعتقد فى وجود رؤية واضحة بالنسبة للقضايا العربية، فنحن بصدد عملية دمج فى إطار ما يسمى بالعولمة Globization، وبالتالى يجب ان تكون القضية الأساسية أمام العرب هى كيفية مواجهة هذه العولمة؟ هل بالاندماج أم المقاومة أو المواجهة؟.

والقضية الثانية هى قضية الثورة العلمية والتكنولوجية التى تصوغ النظام العالمى الجديد، وعلينا أن نسأل أنفسنا أيضا عن موقعنا من هذه الثورة.

والموضوع الأهم من وجهة نظرى هو الثورة الثقافية، ففى العادة لا يحدث التقدم إلا إذا سبقته ثورة ثقافية، والمثال ان أوروبا الان هى ناتج أوروبا عصور التنوير. من هنا أعتقد أن القضايا واضحة بالنسبة للعرب والمشكلة فى كيفية التعامل معها.

أنا أوافق الدكتور أسامة أنه لا يوجد غير الوحدة العربية بصياغة مختلفة وشكل جديد لا يفرض كونها من المحيط إلى الخليج، لكننا نحتاج إلى كيانات وحدوية غير متنافرة ومتعاونة بحيث نستطيع مواجهة العالم.

د. ميــلاد حنــا :

أتوجه بالشكر للدكتور أسامة الباز على محاضرته القيمة وأريد أن اعرض مجموعة من الملاحظات .. أولاً إسرائيل أصبحت كياناً موجوداً يصعب التخلص منه، والواقع العربى إستسلم لذلك ومن ثم فإن الحقبة القادمة لا تشهد سلاماً حقيقياً بقدر ماهو تسوية سياسية لأطراف أتعبها مواصلة الصراع خاصة فى ظل عدم قدرة أى طرف على إنزال هزيمة ساحقة بالطرف الأخر .

أما النقطة الثانية فتتعلق بأن غالبية الدراسات تدور حول فكرة الوحدة العربية ورأيى أن ذلك حلماً لا أراه يتحقق لأنه لا يوجد عالم عربى واحد، ولكن توجد عدة "عوالم" عربية، تتكلم لغة واحدة ولكن تركيبها السياسى والثقافى وتوجهها الفكرى وكثافتها السكانية تختلف وستظل كذلك طوال حقبة النفط، وهناك دول كثيرة السكان قليلة الموارد وكانت فى موقع متقدم ولم تعد كذلك، وهناك دول قليلة السكان كثيرة الموارد تود الاحتفاظ بثروتها لنفسها،

وتفضل الاستثمار فى العالم الأول لأنه بدون مخاطرة، أما الاستثمار فى الدول العربيــة كثيرة العدد قليلة الموارد فيشوبه الكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية .

ومن هنا لاحظت أن العمود الفقرى للوحدة العربية يتمثل فى مصر والسـودان وليبيـا، وهى دول ليست فقط ذات حدود مشتركة، وليست فقط فى موقع متوسط مـن العـالم العربـى، ولكنها إذا تكاملت وتعاونت سياسـيا وإقتصاديا سـوف تحـل مشـاكل بعضـهـا البعـض، فمصـر كثيرة السكان قليلة الموارد، والسودان تتمتع بمسطحات هائلـة للزراعـة مـع احتمـالات وجـود بترول فى الجنوب، بينما تعانى من نقص الأيدى العاملـة ومؤسسـات البحـث العلمـى والتقدم التكنولوجى، أما ليبيا فمحدودة السكان واسعة الثراء .وفى هذا الإطار فـإن التكـامل والتعـاون الاقتصادى بين هذه الدول الثلاث سيكون العصب الرئيسى الذى يمكن أن يجمـع حولـه الـدول العربية فى المغرب والمشرق .

والملاحظ أن كل الخطط العالمية تسعى لعدم وجود تقارب سياسى أو ثقافى بيـن هـذه الدول الثلاث، وكنا جيل الأربعينات فى مصـر سـادى بوحـدة وادى النيـل وهـاهو هذا الجيل يتاكل دون أن يحقق حلم وادى النيل، كما كانت هناك محاولات كثيرة للتقـارب مـع ليبيـا مـن خلال مشروعات إقتصادية مختلفة، ولكن تتدخل دائماً أصـابع كثيرة حتى لا يتم هـذا التقـارب، وإذا تقاربت مصر مع ليبيا فإن العدو يكون السودان، وإذا تقاربت السودان وليبيـا فـإن العـدو يصبح مصر وهكذا لا يحدث هذا التكامل، وتلك قضية ثقافية وفكرية أشعر أن المثقفين العرب فى الدول الثلاث عليهم مواجهتها، لأننى لا اميل إلى رومانسية الوحدة العربية وأفضـل عليهـا بناء الخطوة خطوة بين الحكومات المختلفة على أساس المصلحـة الاقتصاديـة المشـتركة علـى غرار النموذج الأوروبى فى الوحدة .

وفى الختام ألاحظ أن الدكتور أسامة الباز لم يمس من قريـب أو بعيد الجوانـب التـى تتعلق بالديمقراطية، فى حين أن أساس وحدة اوروبا لم يكـن الديـن او الثقافـة أو اللغـة ولكـن لأن هذه الدول جميعاً كـانت تقـف علـى أرضيـة الديمقراطيـة وهـو الأمـر الـذى يفتقده العـالم العربى .

د. عيسى درويش :

أريد التعقيب على بعض ما طرحه الدكتور أسامة خاصة إشارته إلى أننا لا يجـب أن نعمل الماضى كثيرا، وانا أتفق معه إذا كان الماضى يشكل رجعة إلى الـوراء، لكـن لا يجـوز إطلاقا أن نسقط حساب الذاكرة فى النظـرة إلـى المسـتقبل، لان التـاريخ ذاكـرة الشـعوب،وإذا فقدت الشعوب تاريخها فقدت ذاكرتها.

الشيء الثانى أن بعض الذى نعتقد أنه ضعف قد يكون أساس قوتنا، وأقصد بذلك هذه المساحة المترامية من الوطن العربى التى تضم ٢٢ دولة عربية تشكل الصحراء فيها ٩٠٪ من إجمالى المساحة، وفى تقديرى أن هذا الاتصال الجغرافى جعل للعرب قيمةكبيرة، وبالتالى ينبغى أن ننظر إلى عناصر قوتنا عند الانطلاق للمستقبل.

الأمر الثالث هو قضية الثقافة، والتى لايمكن أن نتطلع للمستقبل بغيرها، وعلينا أن نسأل بأى فكر تشير إلى المستقبل؟ مع ملاحظة أن الأمية تصل إلى ٦٠٪ من إجمالى سكان الوطن العربى، وعلينا أن نحدث ثورة تربوية وثقافية لإعداد الإنسان العربى للقرن الواحد والعشرين.

وهناك قضية أخرى يجب التعامل معها وهى وجود ثلاثة تيارات أساسية فى الوطن العربى وهى الاشتراكى القومى، والتيار الإسلامى، وتيار آخر وأسميه الرأسمالية الوطنية فى العالم العربى، والواجب أن يكون هناك حوار بين هذه التيارات الثلاثة لصالح الوطن.

وأعتقد – بصراحة شديدة – فى صعوبة جمع الدين والدولة فى وقت واحد ولكن يمكن تبنى الكثير من المقومات الروحية، وعلينا دائما ألا نسقط فكرة العدالة والحرص على أن يتناغم خطابنا مع عقلية الجماهير العربية حتى لا يسود لديهم الشعور بأن ثقافتنا نوع من الترف الفكرى.

الدكتور أسامة أشار أيضا إلى فكرة الوحدة، أعتقد من جانبى أنه إذا لم تدرك الدول العربية ضرورة التنازل عن جزء من السيادة القطرية لصالح السيادة القومية فإن الأوضاع قد لا تتحسن كثيرا. وحتى فيما يتعلق بقضية المصالح الاقتصادية فإنه فى تقديرى إذا كنا نريد أن نبنى اقتصادا عربيا متكاملا، فلابد أن نخلق منطقة تجارة حرة، ولابد من التنازل عن بعض المصالح الصغيرة والمحدودة لكى نتبادل المصالح الأكبر.

نقطة أخرى، إذا كان العالم يتشكل من حولنا فعلينا أن ندرك أهمية ثلاثة عوامل هى الثقافة والاقتصاد والأمن القومى، وإذا لم نستطع كعرب أن نعرف ما لدينا من عناصر للقوة وما لدى الآخرين، فسوف نجد أنفسنا مضطرين إلى الذوبان فى كيانات أخرى.

ورغم أننى سورى لا أرى غضاضة فى أن أقول أن مصر دولة مركزية فى أية عملية للوحدة، وعليها أن تقوم بالدور المركزى فى النهوض العربى، وليس فى ذلك وصاية أو احتواء أو استعمار لأحد، فالسوق الأوروبية بدأت بمحور فرنسى ألمانى تم توسيع هذا المحور، وبالمثال هناك عواصم عربية مؤثرة كالقاهرة ودمشق والرياض وبغداد والجزائر، وليس فى ذلك انتقاصا من عواصم أخرى ولكن هناك دولا تمارس دورا تاريخيا وتشكل المركز فى عملية الإشعاع.

الأستاذ/ لطفى الخولى :

أثار الدكتور أسامة قضية هامة هى عدم "عملية" المفكر أو المثقف العربى، وأعتقد أن هذا ناتج عن عدم إتاحة المعلومات الضرورية للباحثين والمفكرين لكى تكون أبحاثهم على أرضية واقعية، والحقيقة أن السلطة فى بلادنا مازالت تعتبر إحصائيات التجارة الدولية أو الداخلية أو المفاوضات مع صندوق النقد الدولى من الأسرار العسكرية كما أن باب السلطة "مغلق" دون التجاوب مع جمهرة المثقفين، وهناك أمثلة كثيرة على اجتهادات علمية هامة لعشرات المراكز البحثية فى مصر والعالم العربى لا يتم الالتفات إليها.

ويمكن للدكتور أسامة وهو مفكر ومثقف من جانب، ولصيق الصلة بصانع القرار من جانب آخر أن يلقى لنا الضوء بخبرته عن كيفية حل هذه الإشكالية، وأعتقد أن ذلك يقدم حلا لكثير من المشاكل حول الديموقراطية والتعددية والانتخابات وغيرها من القضايا العالقة بين المثقفين والسلطة.

النقطة الثانية تتعلق بما أشار إليه الدكتور مراد غالب بخصوص العولمة، وفى تقديرى أننا ندخل ليس فقط إلى مرحلة جديدة من التاريخ ولكن إلى تاريخ إنسانى جديد لا يزال الجزءالمرئى منه محدودا للغاية وهذا يرجع إلى تأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية.

لكن فى هذا الجزء المرئى توجد نقطة هامة بدأت كافة القوى التى تريد أن يكون لها مركز فى القرن القادم أن تعمل من أجلها هى "الاسواق الإقليمية، فمن المقطوع به أن الدولة وحدها لن تكون هى الوحدة التى يتكون منها العالم، وبالنسبة للعرب أمامهم مجموعة أطروحات منها السوق العربية والسوق الشرق أوسطية، فهل فكرنا فى المشروع الإقليمى الذى ندخل به إلى القرن القادم.

النقطة الأخيرة تتعلق بما أشار إليه الأخ ميلاد حنا وهى قضيتنا مع إسرائيل، فرغم كل الشعارات فالمطروح من جانبنا ومن جانبهم ليس سلاما ولكن تسوية سياسية لأطراف أتعبها مواصلة الصراع خاصة فى ظل عدم قدرة أى من الطرفين على إنزال هزيمة ساحقة تمحو الطرف الأخر، ولم يعد من الممكن وجود منتصر ومهزوم ولكن دمارا شاملا للجميع، ولذلك نحن لا نصنع سلاما، ولكن ندخل إلى مرحلة جديدة يمكن تسميتها التعايش الصراعى مع إسرائيل، وهنا أسأل الدكتور إسامة الباز: هل لدينا رؤية لهذه القضية؟.

د. بشير البكرى :

أرجو أن تسمحوا لى ببعض التصحيحات، أولها أننا كنا نسير ببطء شديد خلال القرن الماضى ثم نريد الآن أن نركض بسرعة هائلة مع حلول القرن القادم لإنجاز جميع المهام

العالقه، وربما يتفجر سؤال حول سر الاهتمام الزائد بالدخول إلى القرن الحادى والعشرين رغم أن التاريخ لم يضع لنا صورا محددة للانتقال من قرن إلى قرن، وكل ما أتمناه أن يكون اهتمامنا بالقرن الجديد هو دفعة لليقظة ونجاوز سلبيات الماضى. التصحيح الثانى أننى أرى خطأ التقسيم إلى تيارين أحدهما إسلامى والاخر مدنى، لأن الإسلام ملك لنا جميعا وليس حكرا على أحد.

نقطة أخرى هامة من وجهه نظرى، فالدكتور على الدين هلال حدثنا عن مثلث ذهبى بين القاهرة ودمشق والرياض، سمعنا أيضا من الدكتور ميلاد حنا عن مثلث من مصر وليبيا والسودان وأرجو ألا تنسونا فى عالم حساب المثلثات.

قضية أخرى يشعر بها الجميع هى وجود طلاق بين المثقفين والسلطة، فالقادة السياسيون لا يلتفتون إلى المثقفين. وأريد أن أقول أن الشعوب العربية لم تلعب دورا فى قضية الوحدة، وهذا نقص يجب أن نفكر فيه تفكيرا جادا.

د. حسن ابو ظهر :

لم يتحدث الدكتور اسامة عن توافر الإرادة السياسية لدى القادة العرب وهى قضية يمكن أن تقدم حلا لجميع مشاكلنا من وجهة نظرى. وأريد أن أقول للدكتور بشير البكرى أن هناك رئيسا عربيا واحدا اعتمد على المثقفين هو الراحل جمال عبدالناصر، وعلمنا عبدالناصر ثقافة الوحدة وهى حقيقة يعترف بها كل عربى.

الأستاذ/ محمد فريد :

أعتقد أن الدكتور أسامة لم يتحدث عن المعوقات التى يمكن أن تعترض الأمة لإتمام صياغة تصورها عن المستقبل خلال القرن الحادى والعشرين، لم يتحدث مثلا عن تعارض مصالح الأمة العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية، مع المصالح الأمريكية، ولم يتعرض للمعتقدات الدينية الإسرائيلية والصهيونية، وهى قضية خطيرة باعتبارهم غير قادرين على الاقتناع بأن السلام لا يتعارض مع تلك المعتقدات. والمعوق الثالث هو الغزو الفكرى الموجه إلى الإمة العربية، ولم يتحدث عن أغلاق باب الديموقراطية فى معظم البلدان العربية، والسؤال كيف يمكن أن نتجاوز هذه المعوقات لصياغة المستقبل بصورة أفضل، ونريده أيضا أن يتحدث عن الإرهاب الذى انتشر فى بلدان عديدة وتقف وراءه تدعمه قوى كبرى.

هذه أمور كثيرة نريد ان نسمع عنها بصراحة من الدكتور اسامة الباز وبعيدا عن كونه أحد المسئولين فى السلطة.

الأستاذ/ محمود المراغى :

فى اعتقادى أن الأمة كلها تجناز أزمة حقيقية لا فرق فيها بين الدول الغنية والدول الفقيرة وهى الخلل الشديد فى معدلات التنمية، فالنمو قد يكون بالسالب حتى لدى الأغنياء، فى بلد كبير مثل مصر النمو يغطى - ربما بالكاد - النمو السكانى.

وحسب كلام "توينبى" أنه عندما يوجد التحدى توجد الإستجابة، وهنا المشكلة الأساسية أنه لا توجد لدينا استجابة، ونريد أن نطرح هذا السوال على الدكتور اسامة وهو لماذا لا توجد استجابة؟.

الرئيس على ناصر محمد :

فى الواقع سوف أتحدث عن تجربتى فى السلطة، وسوف أتحدث بصراحة حول علاقة السلطة بالمثقفين، ودور المثقفين فى صنع القرار، فمن واقع تجربة اليمن أو تجارب بعض البلدان العربية أو العالم الثالث فإن القيادة السياسية لا تولى أى إهتمام - وبكل صراحة - لآراء المثقفين والمفكرين ومراكز الدراسات، ولهذا وقعنا فى سلسلة من الأخطاء ودفعت الشعوب ثمنها سواء فى اليمن او خارج اليمن، لأن القرارات المرتجلة التى تتخذها القيادات تكون غير مدروسة، فالقرارات يتم اتخاذها أحيانا فى المهرجانات أو التليفونات، وأحيانا عندنا فى اليمن فى مجالس القات. ولايخفى ان هذه القرارات تلحق ضررا بالغا بمصالح الشعوب وأمنها واستقرارها، ولقد حاولنا فى مرحلة معينة أن ندرس أى قرار قبل اتخاذه وحاولنا أن نستحدث بعض وحدات البحث أو مراكز الدراسات، وكانت تجرى عمليات من التشاور مع الجهات المختلفة المعنية بموضوع القرار سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا قبل تقديم القرار للجهات التى تتولى التنفيذ. لكن المشكلة - بصراحة - التى اشار إليها الدكتور لطفى الخولى أن هذه العناصر المثقفة وهذه الكفاءات لا تتوافر عندها المعلومات التى تستند إليها فى إعداد هذه الدراسات وفى إعداد بدائل القرارات.

وربما حاولت مصر الاستفادة من جهود مراكز الدراسات والسعى لتوفير المعلومات. وقد اتضح لى ذلك من زياراتى لمركز دعم القرار بمجلس الوزراء، ومركز دراسات الشرق الأوسط، هناك استفادة حقيقية من هذه المراكز ولكن القضية بشكل عام فى الوطن العربى أنه لا توجد استفادة كافية من المثقفين فى صنع القرار.

وعلى سبيل المثال هذه الندوة يمكن أن تجمع كل الدراسات والمناقشات فى كتاب ثم لا يقرؤها أحد ولا يستفيد منها أحد، ونحن نسعى أن نعمم نتائج هذه الدراسات ونرفعها للجهات المعنية حتى يتمكنوا من الاستفادة منها.

نقطة أخرى، عندى بعض الملاحظات حول التكتلات التى قامت فى المنطقة العربية مثل مجلس التعاون الخليجى الذى كان نتيجة لحرب الخليج الأولى وكذلك مجلس التعاون العربى الذى تم الإعلان عنه أيضا بسبب الحرب نفسها، مجلس التعاون المغاربى الذى أعتقد أن له علاقة بموضوع الصحراء، وهناك بعض الإخوة اقترحوا تكتلات أخرى مثل "الهلال الخصيب"، والحقيقة أننا لسنا ضد التكتلات ولكن لا يجب أن يكون قيامها على حساب الجامعة العربية، نحن نريد أن تشكل هذه التكتلات قوة للعرب وقوة لجامعة الدول العربية أيضا ولا تكون بديلا لها أو على حساب تطورها. وكما أشار الدكتور أسامة وفى تقديرى أننا يجب أن نعطى الجامعة اهتماما أكبر فى المستقبل ويجب أن تعود الحياة لمؤسسات الجامعة ونحن نتحدث عن القرن القادم.

وسأعطى الكلمة الآن للدكتور اسامة الباز للتعقيب على المداخلات القيمة التى تفضل بها الأخوة الحاضرون.

تعقيب الدكتور اسامة الباز

لا أريد لمسألة علاقة المثقفين بالسلطة أن تستأثر بكل تفكيرنا، ولكن جزءا من عدم اكتمال استفادة السلطة بالمثقفين يرجع إلى الآتى:

أولا.. الكثير من المثقفين يرتكبون خطأ إفتراض وجود صراع مع السلطة، وهذا يدعوهم أحيانا إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة مما لو كانوا توجهوا للموضوع بصورة حيادية، والمهم أن يبدأ المثقف من منطلق حيادى - ربما يكون مختلفا مع السلطة - ولكن هناك وحدة فى المصلحة - لأننا جميعا فى خندق واحد ولا توجد تناقضات جوهرية بين مصلحة السلطة ومصلحة المثقف.

ثانيا. أن كثيرا من المثقفين يقدمون للسلطة أبحاثا مطولة وإذا كان المثقف يريد التأثير على السلطة فعليه أن يقدم ورقة عمل شديدة التركيز، حيث يصعب تصور ان يقوم شخص فى موقع مسئول وعليه مسئوليات ثقيلة أن يجد الوقت لقراءة الكتب والأبحاث الكبيرة، فى وقت يحتاج فيه لمتابعة الروافد المختلفة والمتنوعة للفكر العربى وليس إنتاج مثقفى بلاده فقط حتى تكون تصوراته واضحة وشاملة. وهناك مراكز أبحاث متعددة فى الوطن العربى تسهم فى صياغة العديد من المفاهيم والقضايا، لكن المشكلة أن هذه المراكز تقدم أبحاثا عديدة تملأ مكتبات بأكملها ويكفى أن أذكر مثالا لذلك أنه فى مرحلة معينة حاولت الدولة فى مصر الاستعانة بالدراسات فى مجال القطاع العام، فوجدنا أن أفضل هذه الأبحاث كان مكونا من

٣٢ مجلدا كاملا. والمشكلة أن الباحث يعتقد أن كل كلمة قرأها، ناهيك عن كل ما يقوله، يحظى بأهمية الآخرين بنفس درجة اهتمامه، وأن كل ما يطلع هو عليه يجب على صانع السياسة أن يقرأه أيضا. وفي هذا المجال نناشد المثقفين أن تكون اسهاماتهم فى هذا المجال مركزة ولا تأخذ صورة البحوث المطولة وإنما تأخذ صورة "ورقة مقترحة" لاتخاذ موقف معين تقدم له المسببات مع بعض الشرح، وتضع مع ذلك البدائل المختلفة، لأن صانع القرار لا يكون فى وضع مريح إذا وجد نفسه فى مواجهة موقف وحيد لا بديل عنه، لكن هناك ضرورة لوجود عدة بدائل لكل منها مميزاته وعيوبه.

ومن ثم يجب أن يطرح المثقف رؤيته هو فى مفاضلة بين هذه البدائل، وعندها تكون رؤيته مكتملة ودوره متكاملا مع السلطة وليس متعارضا معها، وعندئذ يصبح المثقف أكثر قدرة على التأثير في صانعى القرار.

هناك أيضا قضايا معينة لا يمكن طرحها بصورة نظرية بحتة، فقد تحدث كثير منكم عن قضية الديموقراطية، وأنا معهم لأن الديموقراطية سوف تسهم ليس فقط فى تطور ونمو المجتمع العربى فى قطر معين، وإنما فى تطور العمل العربى المشترك أيضا، والديموقراطية هى التى تضمن أن تكون توجهات الجماهير مأخوذة بعين الاعتبار بالدرجة الكافية لدى صانعى القرار. ولكى يسهم المثقف العربى فى هذه المرحلة بترويج وتعميق وترسيخ قضية الديموقراطية عليه أن يطرحها بأسلوب يمزج بين النظرية والتطبيق، بمعنى أن نطرح رؤية محددة لكيفية تطوير المجتمعات العربية من الوضع التى هى عليه إلى أوضاع أكثر ديموقراطية. فمثلا هناك مجتمعات تلعب فيها "القبيلة" دورا أساسيا ولايمكن تصور أن يجرى فيها انتقال من الوضع القائم حاليا إلى الوضع القائم فى دولة مثل فرنسا، أو انجلترا. وإذا طرحت فكرتك على هذا النحو فإن طرحك هذا سوف يقرأ من قبيل التندر، ثم بعد ذلك تكون فائدته محدودة إن كانت له ثمة فائدة.

ولذلك يجب أن نفكر فى صيغ عديدة للتحول إلى الديموقراطية، ونعرف أن الدول الأوروبية لم تصل إلى الديموقراطية بين عشية وضحاها، ولكن مرت بمخاضات مختلفة وتطورت عبر مراحل متعددة،

ولا يجوز الاعتقاد بأنه كلما زادت درجة الديمقراطية أسهم ذلك فى الحفاظ على المصلحة العامة، لابد من أن تواكب ذلك ضمانات أخرى جزء منها ثقافى وجزء نابع من مؤثرات عديدة... ولنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية.. حيث أصبحت ديمقراطيتها مما يتعارف عليه الجميع لأنها أصبحت بلدا ديمقراطيا متقدما سواء من حيث تعدد الآراء أو وجود الأحزاب والمساحة الكبيرة المتاحة للتعبير... وقد أصيب كثير من الطلبة العرب الذين

ذهبوا للدراسة هناك بذهول أفقدهم توازنهم فى الشهور الأولى لأن حجم الممارسة الديموقراطية هناك كان أكبر من كل ما يتصورنه. ولكن لو أمعنا النظر فى النظام الديمقراطى الأمريكى نجد أن فيه من المثالب أكثر مما فيه من الإيجابيات حسب تقديرى... ولنأخذ مثالا واحدا.... يمثل ظاهرة خطيرة جدا وهى أن كثيرا من السياسات التى تصاغ بأسلوب ديموقراطى توضع عن طريق جماعات محددة صغيرة جدا ولكنها قادرة على التأثير وهو ما يعرف باسم "اللوبى" حيث نجد أن شركات صناعية كبيرة مثل شركات صناعة السلاح تؤثر على أكثر من تسعة أعشار الشعب الأمريكى فى صنع القرارات التى تتعلق بحجم التسلح ونوعيته وبكل ميزانية السلع والتصدير... لابد من مراعاة مصالح المستوردين أو الموردين ومصالح الصناع ولكل مجموعة "لوبى". كذلك شعرت الدول أنها تستطيع عن هذا الطريق التأثير على القرارات وليست إسرائيل وحدها من لديها لوبى يمثل مصالحها، بل أنها أوضح مثال لأن "اللوبى" الإسرائيلى أقواها تأثيرا وأشدها بأسا. لكن العديد من الدول لجأت لذلك مثلا اليونان بدأت منذ حوالى سبع سنوات بالرغم من أن اليونانيين عددهم فى الولايات المتحدة ليس كبيرا إذا قسناه بالنسبة للمجموع العددى للسكان ولكنهم وجدوا أنهم يستطيعون عن طريق التنظيم أن يمتلكوا تاثيرا أى أنه يجب أن تكون منظما لا أن تكون منتشرا على الساحة... ومن هنا بدأ اليونانيون فى تنظيم صفوفهم وتكوين "لوبى" معين لهم واستطاعوا التأثير على سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لتركيا.. وهكذا حجم التأثير عبر اللوبى أو بالجماعات كما يسمونها كبير جدا فى السياسة الأمريكية ولا يتناسب إطلاقا مع نسبتهم العددية ولا مع قدرتهم فى الخلق و الإبداع الثقافى وهكذا تعبر السياسة الأمريكية فى ظل النظام الديمقراطى عن مصالح أقليات صغيرة جدا.

ولذا إذا كنا نفكر فى حل ديموقراطى فذاك نعمة وأرى العلاج لكثير من مشاكل الديمقراطية فيه هو المزيد من الديمقراطية ولكن على المثقفين أن يسهموا إسهاما حقيقيا فى هذا المجال وأن يطرحوا رؤية واقعية بمعنى أن تكون صالحة للتطبيق فى المراكز المختلفة من الوطن العربى وتأخذ فى الحسبان الظروف القائمة والواقع الاجتماعى والاقتصادى.

وحول مسألة الشرق أوسطية... إننا بدأنا نهتم بالفكرة عندما طرحها رئيس الوزراء الحالى لإسرائيل... وعلينا ومن تجاربنا السابقة أن نأخذ مثل هذه الأفكار بحذر بالغ.. وأنا لا أؤمن بنظرية المؤامرة فى التاريخ لأن التفسير التآمرى يجعل المثقف يعتقد بأنه إزاء مؤامرة صعبة للغاية ويكون المرء عديم القدرة على التأثير فيها لأن المؤامرة كبيرة وقوية ولا قبل له بمواجهتها ويعفى المرء نفسه من تبعات ذلك باعتبارها مؤامرة. وإذا أخذنا أطروحة الشرق أوسطية اعتقد أن علينا أن نفكر تفكيرا جديا ونعتبر القضية مطروحة جديا ونتخذ من ذلك

موقفا وأرى شخصيا أنه يجب علينا أن لا نعتقد للوهلة الأولى أن هذا طالما جاء من قبل إسرائيل فإنه قدر محتوم علينا ومسلط على رقابنا فهذه فكرة فقط جاءت بها إسرائيل وأنا شخصيا اقول ليس لنا حاجة للشرق أوسطية ولا للدخول فى سوق شرق أوسطية وعلى الأقل فى المستقبل المرئى أو المنظور. أنا أعتقد لتكون سوق شرق أوسطية يجب أن يتوفر عنصران أساسيان أولا أن يضم الدول اتحاد أو توحد فى المصالح الاستراتيجية الأساسية فهل نحن قريبون من هذه المرحلة؟! ثانيا السوق الشرق أوسطية يجب أن لا نرى فيها إسرائيل فقط فهناك دول عديدة غير عربية يجب أن تؤخذ فى الحسبان ونستمع إلى أطروحاتها، وكيف نقدر مصالحها؟

البعض فى إسرائيل وبعض المفكرين يعتقدون أن التفوق العسكرى الإسرائيلى يعنى السيطرة فى هذه السوق الشرق أوسطية وحتى إذا استبعدنا التفوق العسكرى فهناك التفوق الاقتصادى نظرا لقدرة إسرائيل التكنولوجية ومستوى دخل الفرد فيها الذى يصل إلى (١٦) الف دولار فى العام فى حين أن بعض الأقطار العربية لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها (٥٠٠) دولار... ونظرا لهذه الهوة فالبعض يتصور ان يكون هناك توحد معين فى المصالح الاستراتيجية أو على الأقل تقاطع فى المصالح الآنية المؤقتة، ويضعون معادلة على النحو التالى: وهى الجمع بين العقل والإبداع الإسرائيليين والسواعد واليد العاملة العربية وفائض أموال النفط... وهذه نتيجة ومعادلة مشوهة. أعتقد أولا أن هناك دولا غير عربية فى المنطقة باستثناء إسرائيل، وقبل أن نفكر فى الدخول فى ترتيبات إقليمية معينة لابد أن يكون وضعنا الاقتصادى العربى وضعا قويا ولابد أن نقطع أشواطا على طريق الوحدة وبعد ذلك نستطيع أن نلتفت لباقى الدول غير العربية فى المنطقة ونحدد كيف نتعامل معها بالقدر الذى يحقق مصلحتنا.. فلدينا اتفاقات للسوق العربية المشتركة ولكننا لم نحقق أى خطوات فى هذا المجال، بل إن هناك اتفاقيات خطيرة مثل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، لم تحترم ولم تنفذ مما أوقع الزلازل فى منطقتنا وسبب صدامات حادة فى الوطن العربى... هذه وجهة نظرى فى موضوع السوق الشرق أوسطية وخلاصتها أنه ليس من الضرورى أن نشغل أنفسنا كثيرا بهذه القضية ولا يصح أن نعتقد أنه ما دامت قد طرحت القضية أنها ستتحقق... الموضوع الآخر المرتبط بهذه النقطة أن البعض منا لازال يخشى أن نتعرض لغزو ثقافى إسرائيلى... وما أراه أن إسرائيل غيرمؤهلة لمثل هذا الدور، ولا تستطيع غزو الوطن العربى والعقل العربى ثقافيا.. ماهو الثقل الثقافى لإسرائيل لمواجهة البنيان الثقافى العربى... ولنأخذ مثلا... هم يطرحون أطروحات معينة.. نفترض أنهم يطرحون أطروحة السلام... لماذا نعتبر هذه الأطروحة إسرائيلية أو أطروحة حكرا عليها... ولماذا يبقى موقفنا دفاعيا فى هذه المسألة...

علينا أن نطرح أطروحاتنا المختلفة للسلام.. ولا نستثنى أن يكون هناك صراع فى مرحلة السلام... ولكن هذا لا يعنى أن نظل نتشبث بأطروحات الصراع... ففى إسرائيل ثقافتان، ثقافة الصراع وثقافة السلام بدليل أن هناك من تحدوا حكومتهم وحرجوا يحملون الشموع ويحتجون على سياسات إسرائيلية وقامت مظاهرات ضمت ثلاثة أرباع المليون فى إسرائيل احتجاجا على ممارسات حكومتهم وآخرون دافعوا عن الحق العربى والحق الفلسطينى مثل (شالوميت آلونى) وزيرة التربية والتعليم السابقة ولكن ثقافة الصدام والصراع أساسية فى إسرائيل كذلك... والذى أقصده إذا كنا نريد أن نحدث تغييرا حقيقيا فى المنطقة فلابد أن لا نكتفى بفكرة حماية أنفسنا فقط بل لابد أن نكون إيجابيين ونطرح أطروحات عربية للسلام وليس شعارات، ونكون رؤى عربية متعددة لفهمنا للسلام.. ولا يمكننا أن ننظر إلى المسألة على أساس أن مصالح الأطراف فى الشرق الأوسط متناقضة ١٠٠٪ وكل خير يصيب طرفا يعتبر شرا للطرف الآخر والعكس بالعكس لابد ان نرى أن الذى بيننا وبين إسرائيل فيه مجال للتناقض وفيه مظالم تاريخية وقعت ولكن إسرايل أصبحت من الحقائق الواقعة فى المنطقة ومن الصعب إزالتها وعلينا أن لا نفكر على طريقة إلقاء اليهود فى البحر لأنها فكرة لا نستطيع أن نفكر فيها باعتبارها مسألة غير إنسانية وما أراه هو ضرورة التعايش بشكل معين ولهذا علينا أن نحدد ثقافة التعايش الممكنة ولا نخشى فكرة الغزو الثقافى لأنه ليس لدينا فراغ ثقافى... خصوصا وأن دولا كبرى مثل فرنسا وانجلترا وأمريكا فى هذا العصر لم تستطع أن تغزو العقل العربى.. والالتحام بثقافات العالم مسألة غير هينة ولكنها هامة تثرى ثقافتنا بالعديد من الروافد وتحفظ البقاء والانتعاش لثقافتنا العربية القوية فى أساسها.

الرئيس على ناصر محمد – الكلمة الختامية

شكرا للدكتور أسامة الباز على هذا الحديث الشامل والهام حول الحاضر والمستقبل وعلى إجاباته الواضحة حول استفسارات المشاركين فى الندوة.

الأخوة الأعزاء أساتذة الجامعات ومفكرو ومثقفو الأمة، وقادة الأحزاب السياسية وقادة الرأى، سلام من الله عليكم

فى البداية اسمحوا لى أن احيى باسمكم الرعاية وحسن الضيافة لشعب مصر حكومة وشعبا ممثلة برئيسها الزعيم العربى حسنى مبارك. وأن أحيى باسمكم أيضا الجامعة العربية – بيتنا العربى الكبير وأمينها العام الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الذى استضاف ورعى ندوتكم المباركة "العرب على أبواب القرن الواحد والعشرين" وعلى كلمته القيمة فى افتتاح "الندوة".

لقد عبرت هذه الندوة عن اهتمام العقول العربية بالمستقبل العربى الواعد وعبرت عن الإدراك العميق للتحديات والمخاطر المحدقة بالأمة. وليس بمستغرب أن يجرى حواركم الاستراتيجى والعلمى فى القاهرة "قلب الأمة ووجدانها الصافى".

فعلى مدى اليومين الماضيين تناولتم بالبحث والدراسة والمداخلات والنقاش المفتوح مختلف جوانب مسيرة الأمة وهى تضع أقدامها على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولا شك أن إسهاماتكم الفكرية تضىء الطريق أمام صانع القرار السياسى وتفتق وعى أمتنا على مجمل المخاطر والتحديات التى تعترض مسيرتها الظافرة.

لقد كرست جهودكم العلمية لاستقراء واقع الأمة وتشخيص عللها وأمراضها شأن الطبيب الذى لا يكتفى فى قسوته الرحيمة فى تشخيص الداء وإجراء العملية الجراحية – إذا لزم الأمر – ثم معالجة الداء واستئصاله إذا تطلب الأمر ذلك. فقد وقف البعض منكم إزاء العلاقات العربية – العربية المتردية كاشفا أسبابها وخلفياتها ومدى أثر ذلك على الكيان القومى وأمن الأمة وتطورها وتخلفها. لقد أخذت العلاقات العربية – العربية مكانها الصائب فى الرؤية الاستشرافية والمستقبلية لإعادة صياغة هذه العلاقات وتعافيها وإصلاحها كأساس ضرورى للولوج إلى عالم القرن الجديد، الواحد والعشرين.

الأخوة الأعزاء: تدركون أهمية هذا القرن العجيب الذى حققت وتحققت فيه الثورة الثالثة (ثورة الاتصالات والمعلومات) فى زمن قياسى ما لم تحققه البشرية عبر تاريخها الطويل.. وكانت هذه الندوة تلمسا صادقا وعميقا للمعضلات الحقيقية والتحديات التى يطرحها القرن الواحد والعشرون على أمتنا العربية.

كما نالت العلاقات الاقتصادية العربية – الدولية حقها من البحث والدراسة والمناقشة. وتناولت الدراسات والتعقيبات والنقاش الواعى المخاطر والسلبيات والإيجابيات لتلك الارتباطات، ومدى الاستفادة منها فى بناء اقتصاديات وطننا العربى، وتجنب بعض الآثار الضارة فى العلاقات الدولية الاقتصادية فى غياب التعاون الاقتصادى العربى، ودراسات وتقييم جوهر هذه العلاقات بعيوبها ومزاياها. وقد تبين أن الأوضاع الاقتصادية هى نقطة الضعف الأكثر خطرا على الكيان القومى. وأن البناء الاقتصادى هو الشرط الأول والأساسى فى تطور أى أمة من الأمم. وأنه لشىء مثير للإعجاب احتفاء الندوة بهذه القضية وإعطاؤها مكانها فى دراسة الواقع الاستراتيجى لأمتنا. ورغم الواقع المرير والنظرة التشاؤمية إزاء الأوضاع الاقتصادية فإن الأمل يظل يومض فى عتمة التشاؤم والألم، ولن يغلب تشاؤم العقل إلا تفاؤل الإرادة.

لقد غطت ندوتكم الموقرة أهم القضايا العربية الكبيرة فتناولت التطورات الكونية الراهنة كمحددات للمستقبل العربى- ووقفت عند تخوم الجوانب السياسية والعسكرية. ودرست ملامح النظام الدولى الجديد واثره الكبير على الأمة العربية سلبا وايجابا ولم تبخل الدراسة والمداخلات والنقاش عن تحديد الآثار السلبية والإيجابية للوضع الدولى الراهن على الوضع العربى برمته. ودرست الندوة فى بعض أوراقها الصافية مستقبل العلاقات العربية - العربية وأهميتها فى بناء صرح الأمة الشامخ والقوى وقضايا التسوية مع العدو الإسرائيلى.

حقا إن لأمتنا العربية مصلحة فى سلام عادل وشامل دائم. وقد قدمت الأمة قرابين دفاعا عن عروبة فلسطين وحماية واسترداد القدس الشريف وإستعادة الأرض والحقوق المغتصبة فى الجولان وجنوب لبنان. وقد عالجت الندوة فى عدد من اوراقها هذه القضايا القومية المركزية فى كفاح أمتنا العربية.

ايها الزملاء الاعزاء لقد مثلت ندوتكم الموقرة إحدى النوافذ على مستقبل أمتنا. وبوصلة هادية للطريق إلى رحاب القرن الحادى والعشرين. وما يحز فى نفوسنا جميعا أن تعقد ندوتنا فى خاتمة القرن وشعب فلسطين الذى اغتصبت أرضه فى منتصف القرن ولا يزال يعانى من وحشية الاحتلال وإرهاب الدولة الإسرائيلية التى تفرض الحصار على هذا الشعب وتدمر البيوت على رؤوس سكانها العزل فى ظل صمت مريب. ولا يزال فجر الحل السلمى العادل والدائم غائبا مع استمرار الحصار واحتلال الجولان وجنوب لبنان والعدوان المستمر ضد الشعب الفلسطينى واللبنانى.

فى النهاية أيها الأعزاء نشكر لكم مساهماتكم الخلاقة والعظيمة فى استشراف آفاق المستقبل العربى الواعد "رغم قسوة الواقع وبؤسه"، ونعدكم أن المركز العربى للدراسات الاستراتيجية الذى نحتفى اليوم بالذكرى الاولى لتأسيسه سيواصل الاحتفاء بهذه المناسبة كذكرى سنوية وسيواصل بكم ومعكم فتح النوافذ والأبواب أمام حرية البحث والدراسة لكل قضايا أمتنا وفى مختلف المجالات مدركين أن غرس شتل الديموقراطية وفتح النوافذ أمام رياح التغيير والاحتكام إلى الحوار وتنقية الأجواء العربية - العربية من كل عوامل التوتر والنزاعات ووضع مشروع قومى نهضوى يوحد طاقات الأمة ويفجر طاقاتها الخلاقة هو السبيل الوحيد لبناء عالم الغد العربى المشرق السعيد والقوى.

ختاما أكرر شكرى واعتزازى باستضافة أرض الكنانة للندوة وبرعاية الجامعة العربية وأشكر لكم من أعماق القلب مشاركتكم أو مساهمتكم العلمية التى أثرت الندوة وجعلت منها نبراسا يستضىء به المبحرون الى القرن الاتى الجديد، والفتى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محتـويات الكتـــاب

الجلسـة الأولـــى

التطـورات الكونيـة الراهنـة كمحـددات للمستقبـل العـربى

الجلســة الثانيــة

العلاقـات العربيـة ـ العربيـة وتـأثيرها علـى مسـتقبل الوطـن العــربى

الجلســة الثالثـــة

العلاقات الإقتصاديـة العربية ـ الدولية وتأثيرها علــى مستقبل الوطـن العربى .

الجلسة الرابعة

التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وتأثيرها على مستقبل الوطن العربى

حلقة نقاش

مستقبل الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين

الجلسة الختامية

موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين